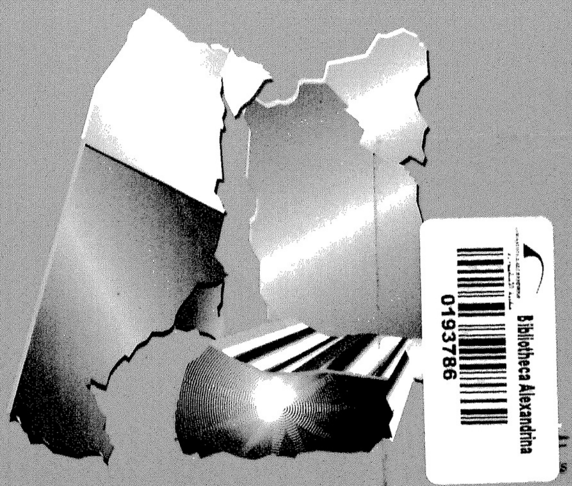


رياض نجيب الريّس

مؤلف
«رياح السّموم» و«رياح الشمال»

رياح الجنوب

اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠-١٩٩٧)



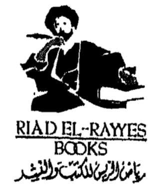
Bibliotheca Alexandrina
0193786

رياح الجنوب

رياض نجيب الريّس

رياح الجنوب

اليمن ودوره في الجزيرة العربية ١٩٩٠-١٩٩٧



RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريّس للكتب والنشر

SOUTHERN WIND

YEMEN AND ITS ROLE IN ARABIA (1990 - 1997)

By

Riad Najib El-Rayyes

First Published in September 1998
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L**
BEIRUT- LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 206 0

All rights reserved. No part of this publication
may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any
means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise,
without prior permission in writing of the publishers

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إلى صديق يمني،

سألني:

هل من رياح أخرى بعد رياح الجنوب؟

أجبته:

إذا هدأت في شبه الجزيرة العربية الرياح الصرصر،
وسكتت الرياح الهوج، ونامت الرياح الزعازع.

هز برأسه وقال:

وهل يُعقل ذلك؟

المحتويات

■ رياح الجنوب: «وتسميها العرب (الرياح اليمانية) رياح تهب في الصيف على الأطراف الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، وهي الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، القادمة من شرق أفريقيا، وهي محملة بالسحب الآتية من المحيط، تسقط مطراً غزيراً فوق الهضبة اليمنية وعلى ظفار والمهرة، يغيثهم وينفعهم، فتيمنوا بها وجعلوها علامة الخصب والخير».□

ابن قتيبة الدينوري،

ـ أبو عبد الله بن مسلم ـ

كتاب «الأنواء»

المقدمة

«عليكم باليمن
فإنها مباركة»!

■ بلادنا طيبة الهواء والماء، لكن أهلها دائماً في اضطراب (...) حاربنا الأتراك وحاربنا القبائل وحاربنا الإدريسي ونحارب دائماً بعضنا بعضاً لنكون مستقلين (...) نحن أهل اليمن لا نخضع لأحد. دائماً نحب الحرية ونحارب من أجلها[1]. □

من حديث مواطن يمني

لأمين الريحاني

في نيويورك العام ١٩٢١.

ما أصعب كتابة المقدمات. وخاصة إذا كانت لكتاب أحببت موضوعه وصرفت عليه وقتاً طال أكثر مما يجب. ومقدمات الكتب هي في معظمها، من لزوم ما لا يلزم. بل هي، كما يقول الكاتب الإنكليزي صموئيل بتلر، واصفاً عملية التعريف بالأشياء أو البلدان بأنها «حصر لقفار الأفكار وبواديها داخل جدران من الكلمات». وهذا ما لا أريده.

ولما كان هذا الكتاب عن اليمن، وهو أول بلد عرفته وزرته في شبه الجزيرة العربية في مطلع الستينيات، وفيه كانت انطلاقة حياتي المهنية، ومنه دخلت إلى دهاليز السياسة العربية، وعلى أرضه عرفت رجالاته، وكونت صداقات مع أبنائه، أغنتني لسنوات وسنوات. لذا أجد من الصعب عليّ الادعاء بالحياد في ما يعني عواطفي الشخصية حيال هذا البلد وإعجابي بـ «تمرده» الدائم عبر التاريخ. أما مواقفي الصحافية والسياسية من أحداثه

وشخصياته، فلعل هذا الكتاب يوضحها إلى حد كبير. وكلها تخضع للصواب والخطأ.

ولعل هذا الإعلان، بانحيازي التام إلى اليمن، بلداً وشعباً، وهو انحياز اختياري، ليس هناك يمني ما مسؤولاً عنه أو يتحمل أوزاره. فأعباء هذه العلاقة، التي هي من طرف واحد، تقع على عاتقي وحدي. كما أنه من الضروري التأكيد، في عالم اليوم المليء بالشكوك والدسائس وفي مهنة الصحافة بالذات، العابقة بالأقاويل والإشاعات، أن فكرة تأليف هذا الكتاب هي فكرتي أنا ومسؤوليتي أنا، لذا فهذا كتابي أنا. ولست مكلفاً به من أية جهة كانت، يمنية أو غير يمنية. وهو حصيلة متابعتي وقراءاتي وبحثي في الموضوع. وإذا تكرّم اليمنيون باستقبالي في بلادهم عند زيارتي الأخيرتين لليمن في خريف العام ١٩٩٥ وربيع ١٩٩٨، وتسهيل لقاءاتي بعدد كبير من المسؤولين منهم، فلا يتحمل أي منهم شبهة ملامة أو مسؤولية في ذلك. وإذا تفاديت ذكر اسم أي شخص من الشخصيات التي سهلت لي مهمتي، فذلك لرفع الحرج عنهم. لكن لهم بالتأكيد جزيل شكري وامتناني إلى أبعد حد.

وهذا الكتاب ـ «رياح الجنوب» ـ عن اليمن هو كتاب لصحافي سياسي، وليس كتاباً لخبير أكاديمي. ولأنه كتاب صحافي، فالسياسة فيه هي الطاغية. بحيث إنه لا يحاول أكثر من عرض وتحليل لقضايا اليمن المعاصر، المتشعبة والمعقدة والكثيرة، من فجر أول يوم للوحدة إلى هزيع آخر يوم للانفصال، وما تلاه من مضاعفات وأحداث.

ولعل انحيازي إلى اليمن يعود إلى أنه أول بلد في الجزيرة العربية سافرت إليه، بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وكانت الحرب دائرة بين الملكيين والجمهوريين على أشدها. وهو كان محطة شغفي الأولى كصحافي متجول في بقاع العالم العربي التي لم يكن أحد من الصحافيين يريد السفر إليها وتغطية أحداثها. وأذكر أن الرحلة إلى اليمن في تلك الأيام كانت رحلة شاقة تبدأ في بيروت وتمر بجدة، وتنتقل إلى أسمرة ثم إلى جيبوتي حتى تصل إلى الحديدة قبل أن

تنتهي فصولاً في صنعاء، تحت قصف الملكيين للجمهوريين وعبر الطريق الذي بناه الصينيون في عهد الإمامة.

أما عدن فكان الوصول إليها أصعب وأطول، وكانت في تلك الفترة خاضعة للاستعمار البريطاني. وسافرت منها إلى حضرموت وجلت في معظم أرجاء ما كان يسمى بالجنوب العربي في حينه، حتى تمّ الجلاء البريطاني واستقل اليمن الجنوبي في العام ١٩٦٧. وظللت أتردد إليه حتى نهاية حكم الجبهة القومية في العام ١٩٧١. وعن طريق اليمن بدأت اهتماماتي بالخليج العربي وقضاياه. ثم انصرفت عن اليمن لأسباب محض مهنية، حين انتقلت إلى انشغالات صحافية أخرى. إلى أن قامت الوحدة وصارت حرب الانفصال، وقامت الجمهورية اليمنية الموحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، جاءت زيارتي الأولى لليمن الموحد، بعد ٢٥ سنة من زيارتي الأخيرة لليمن المجزأ.

□ □ □

عندما انتهيت من إعداد المسودة الأولى لـ «رياح الجنوب»، التقيت مصادفة في صيف ١٩٩٧، في مكتبة «الكشكول» في لندن، بشاب فارع الطول، ضخم الجثة، عريض المنكبين. فما كان منه إلا أن تقدم نحوي وقال: أنت فلان؟ فلما رددت بالإيجاب، قال: ألم تعرفني؟ أجبته معتذراً متأسفاً: كلا. قال: أنا غالب القعيطي. ولما لم تبدر أية إشارة مني بأنني عرفته بالفعل، قال: أنا سلطان الدولة القعيطية الذي أجريت معه حديثاً لجريدة «النهار» عندما التقينا في المكلا بحضرموت في العام ١٩٦٧، قبل الجلاء البريطاني عن اليمن الجنوبي بأشهر قليلة.

فجأة لمعت في ذهني مجموعة صور، ظننت أنها ضاعت في غياهب الذاكرة. تذكرت ذلك اليوم الشديد الحرارة والرطوبة في أقصى مكان في سقف شبه الجزيرة العربية. كانت المكلا في تلك الأيام، قبل ثلث قرن، تذكّر بمرفأ من مرافىء القراصنة في القرن الثامن عشر. وكان ما يسمى بقصر السلطان، يذكّر ببيت من البيوت الهندية القديمة والمتداعية. وكان

غالب بن عوض القعيطي، آخر سلطان للدولة القعيطية من مجموعة سلاطين ما كان يسمى بالجنوب العربي (اليمن الجنوبي) الذي كان يتألف بدوره من عدة محميات تديرها بريطانيا. وكان في ذلك الوقت شاباً نحيلاً جداً في الثامنة عشرة من عمره، خجولاً، يحمل في يده عصا من البامبو الهندي المطعّم. بدا لي حينها مرتبكاً وهو يتحدث إليّ بصوت منخفض يكاد لا يسمع، عن نشأته في حيدرأباد في الهند، وأن أمه هندية، وهي ابنة عم نظام حيدرأباد، أحد مهراجات الهند المسلمين، وكيف ولد وعاش وتلقى العلم في حيدرأباد، حيث تعلم الأوردية والهندية والإنكليزية التي يتكلمها بطلاقة، والقليل من العربية، التي لا يجيد كتابتها إلاّ بشكل ركيك.

ثم تداعت الذكريات من جديد، فتذكرت أننا التقينا بعد ذلك اللقاء الأول بحضرموت، في جامعة كيمبردج بإنكلترا في خريف ١٩٧٣، عندما كان يَدرُس اللغة العربية فيها، وكنت باحثاً زائراً لها في تلك الفترة، معنياً بشؤون الخليج العربي. في لقاء كيمبردج، ذكرني أيضاً بذلك الحديث الصحافي، وهو الأول والأخير، الذي أعطاه في حياته السياسية القصيرة لأية صحيفة. وروى لي غالب في «الكشكول» معاناته منذ أن غادر اليمن، تاركاً في سيؤون وشبيام ذكرياته القليلة وطموحاته الكبيرة. وقلت لغالب أنني منذ تلك الأيام، انقطعت عن اليمن، حتى زرته أخيراً في عهد الوحدة في العام ١٩٩٥. وقال لي إنه عاد إلى حضرموت بعد حرب الانفصال بسنة، إلاّ أنه لم يمكث طويلاً، فرحل عنها مجدداً. وكان شغوفاً بمعرفة انطباعاتي عن اليمن اليوم وآرائي بما يجري فيه ونظرتي إلى مستقبله. فاستمهلته إلى أوان صدور الكتاب.

إلاّ أنني ذكّرته وأنا أودعه في لندن، كيف نزلت برفقته في الماضي إلى شوارع المكلا بحثاً عن صورة له في المحلات. فكنا كلما سألنا يأتينا الجواب: عندنا صور لجمال عبد الناصر، عندنا صور لعبد الله السلال، للإمام البدر، لعبد السلام عارف، للأمبراطور هيلاسلاسي. أما سلطان الكثيري فلا. وكم شعرت بغربته في تلك اللحظات.

تذكرت هذه الحادثة في سياق كتابة هذه المقدمة، لأنها ترسم حدود الربع القرن الفاصل، بين الزمن الذي عرفت فيه اليمن القديم بالأمس، وبين معرفتي باليمن الجديد اليوم.

□ □ □

يروي التاريخ القديم عن ابن عمر، أن النبي (صلعم) قال:

«اللهم بارك لنا في شآمنا. اللهم بارك في يمننا. قالوا: وفي نجدنا. قال: اللهم بارك لنا في يمننا. اللهم بارك لنا في شآمنا، قالوا: وفي نجدنا. قال: الزلزال والفتن»[٢].

ويضيف هذا التاريخ عن ابن عباس أنه بينما النبي (صلعم) بالمدينة إذ قال: «الله أكبر جاء نصر الله وجاء الفتح وجاء أهل اليمن نقية قلوبهم لينة طباعهم. الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية»[٣].

مع الكتب القديمة بدأت رحلتي مع اليمن، إلاّ أنها كانت رحلة على الورق. لكن هذه الرحلة لم تتعزز إلاّ عندما قرأت أمين الريحاني في «ملوك العرب»، أيام شبابي وبدايات عملي الصحافي، وتساءلت، كيف يمكن أن تكون قلوب أهل اليمن نقية وطباعهم لينة، إذا كان ما وصفه أمين الريحاني صحيحاً وما قاله عنهم دقيقاً. لكن أمين الريحاني كان قد فعل فعلته معي وبذر البذرة اليمنية التي نمت في فكري طوال ثلث قرن أو يزيد. من بعدها لم يعد يعنيني كثيراً إذا كانت الحكمة يمانية أو الفقه يمانياً. فالذي ظل يلح عليّ هو اليمن، الأرض والناس والصراع في إطاره المعاصر وفي واقعه السياسي وفي حقائقه كما تمارس في الحياة اليمنية العامة.

ومن «ملوك العرب» لأمين الريحاني، تخرجت إلى عشرات الكتب بالعربية والإنكليزية التي كتبت عن اليمن منذ مطلع القرن إلى اليوم. ولما تخرجت من هذه الكتب أيضاً، لم أصبح اختصاصياً في شؤون اليمن وشجونه، إنما أصبحت مشدوداً إليه، مفتوناً بسحر تاريخه، وتراكم أحداثه، وببعده الجغرافي وانطوائه على مقولة «اليمن السعيد». وانتظرت في غمرة أعباء الحياة العملية الفرصة السانحة لأن أكتشف سر «سعادته» وأتعرف إلى

جغرافيته وأرصد أحداثه السياسية. ومع بداياتي الصحافية، كانت أول فكرة خطرت لي عن كتاب أؤلفه تدور حول اليمن. ولما قمت بزيارتي الأولى، أصبح موضوع الكتابة عن اليمن هاجساً ظل يقلقني طوال هذه السنوات. لكن هذا الهاجس رافق سبعة عشر كتاباً ألفتها قبل أن يصل دور اليمن.

وإذا كنت قد انتظرت كل هذه السنوات، لتكتمل «ثلاثية الخليج» بـ «رياح الجنوب»، بعد «رياح السموم» و«رياح الشمال»، فذلك لأنني عدت إلى اليمن متأخراً، بعدما كنت قد وصلت إليه باكراً. هكذا هي عادة أقدار الكتابة والكتّاب.

وإذا كان هذا الزمان الفاصل، بين القراءات الأولى عن اليمن، والرحلة الأخيرة إليها، يعيدني إلى شيء من التاريخ وإلى الكثير من الذكريات التي لا تدخل في سياق هذا الكتاب، إلاّ أنه في الوقت نفسه، يجعلني ألجأ باستمرار إلى الاستشهاد ببعض ما جاء في الكتب القديمة. والتي ربما لا مبرر لها إلاّ انحيازي إلى اليمن. وليس هناك أهم مما رُوي عن أبي ذر الغفاري الذي قال إن رسول الله (صلعم) قال: «إذا هاجت الفتنة، فعليكم باليمن فإنها مباركة»[٤].

مباركة هذه الأرض الحرة المتمردة، ومبارك اليمن السعيد عبر العصور، ومباركة الرياح اليمانية، الحاملة الخصب والخير، أينما هبت. ومبارك كل مواطن يمني يحب الحرية ويحارب من أجلها ولا يخضع لأحد..

رياض نجيب الريّس

بيروت/ربيع ١٩٩٨

الهوامش:

(١) عن كتاب «ملوك العرب».

(٢) أخرجه الترمذي.

(٣) أخرجه ابن حيان في معجمه.

(٤) أخرجه الترمذي.

المفكرة اليمنية

■ **لا ينبغي للعاقل أن يسكن بلداً ليس فيه خمسة أشياء:**
سلطان حازم، وقاض عادل، وطبيب عالم، ونهرٍ جارٍ، وسوق قائم.□

لطائف العرب

لماذا يعود الصحافي في أوقات الأزمات إلى أوراقه القديمة؟

الجواب: عندما يجد أن ما كتبه في الماضي، أبلغ بكثير مما يمكن أن يكتبه اليوم عن بلد عرفه قبل حوالى ثلاثة عقود، يعاد بناؤه اليوم، بشكل أو بآخر، تحت ألف شعار وشعار، وراياته لم تعد تخفق بالموت أو بالحروب.

لذلك يستنجد الصحافي بالتاريخ لعله ينقذه، إذا كان التاريخ نفسه غير قادر على إنقاذ البلد الذي مشى على أرضه قبل حوالى ثلاثين سنة، يوم كان الاستعمار جاثماً على صدر شطره الجنوبي والثورة تتفجر في شطره الشمالي. فالتاريخ دائماً أشد ظلماً في أيام الاستقلال مما هو في أيام الاستعمار. فهو يحمل أعذاره معه في حقبات التخلف والاحتلال والهيمنة الخارجية. أما في أيام الاستقلال الوطني، والوحدة التاريخية، فلا عذر لظلمه.

ولأن حديث الحرب في اليمن، حديث طال لسنوات وسنوات،

أراد الصحافي اليوم أن يخرج من الواقع اليمني بالعودة إلى التاريخ الذي عاصره أيام كان ذلك التاريخ يحمل بوادر رياح التغيير التي عصفت به. وهو لا يعرف إذا كانت الصورة التي يرسمها فيما يلي، ما زال فيها من بقايا تُذْكَر، بعد ربع قرن من الحكم الانقلابي - العسكري - القَبلي في الشمال ومن الحكم الماركسي اللينيني - الشيوعي - الاشتراكي - الأمي - القَبلي - في الجنوب، وصولاً إلى حكم الوحدة، وإلى النظام الحزبي - التعددي - الديموقراطي.

ونبش الصحافي أوراقه عن اليمن التي تعود إلى عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧، فوجد الصورة الآتية، التي لا يمكن للتاريخ أن يهددها، وإن استطاع أن يغيرها. هذه الصورة التي تعطي بعداً آخر للحروب الحديثة التي دارت رحاها بالأمس على أرض اليمن، وربما - بشيء من الأمل - تستطيع أن تعكس بعض الضياء في عصر الوحدة الجديدة على أرض الجزيرة العربية السعيدة.

وهذه المفكرة هي حصيلة زيارتين لليمن - شماله وجنوبه، نشر بعضها على شكل تحقيقات صحافية مطولة[١]، وبقي البعض الآخر طي أوراق الصحافي التي يحفظ فيها عادة تاريخ ما أهمله التاريخ.

والهدف من وراء هذه المفكرة، التي لم يدخل إليها الصحافي أي تعديلات تذكر إلاّ في الشكل، هو أن تبقى قضية اليمن ماثلة أمامنا بكل أبعادها، فلا تقع طرافة الجغرافيا تحت عبء التاريخ وظلمه. ولا تضيع قضية الوحدة اليمنية في متاهات الحلم التاريخي الراهن الذي يصحو عادة على تفاصيل الواقع المفجع.

□ □ □

■ أجمل المدن

الحديدة ـ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

إذا كان لا بد من صنعاء ولو طال السفر، فإن الطريق إلى صنعاء كان لا بد أن يمر في الحديدة. كان الحر لا يطاق، والتكييف اختراع لم يصل بعد إلى اليمن. والحديدة ذلك الميناء القديم على البحر الأحمر أحرّ مكان عرفته في كل أسفاري. وهناك رأيت وللمرة الأولى الناس تمشي في الشوارع وهي حاملة في أيديها مناشف صغيرة لتمسح بها العرق المتصبب طوال الليل والنهار.

وظلت صنعاء تلح. وكان الطريق بين الحديدة وصنعاء، الطريق المعبّد الوحيد في كل اليمن. كان معجزة من البناء. وكان أقدم المشاريع الصينية في اليمن. بنته الصين في عهد الإمام أحمد عام ١٩٦٠.

والطريق بين صنعاء والحديدة كان يستغرق حوالى خمس ساعات. وكان على المسافر أن يصل إلى أي من المدينتين قبل الساعة السادسة مساء، لأن السفر ممنوع بعد المغيب. فالناس لم تتعود السفر ليلاً في اليمن والطريق غير آمن.

وبدت مشارف صنعاء بعمارتها المميزة وسورها القديم (الذي هدم للأسف فيما بعد) وكأنها مدينة أسطورية لا يمكن أن تشاهدها إلا في رسوم الكتب القديمة المجنحة. كانت أجمل المدن. كانت تستأهل طول السفر. وكانت تستحق الانتصار في الحرب.

■ بانتظار «التخزين»

تعز ـ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

كان الوقت ظهراً، حيث يصاب كل شيء بالشلل في تلك

الساعة. ففي اليمن يبدأ الناس في التململ بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً، مستعجلين انتهاء وقت العمل وبدء فترة الغداء ومن بعدها فترة «التخزين» أي مضغ القات.

حمل أمتعتي إلى التاكسي سائق شاب في وسطه خنجر كبير، مما اضطرني أن أعطيه ما اعتقدت أنه أجر زائد!

وأقلع التاكسي عبر الطريق المعبد من صنعاء إلى تعز. ولاحظت أن السائق يمضغ شيئاً ويكوره في فمه. ثم يشرب من زجاجة ماء إلى جانبه. وشعرت أيضاً أنه بدا مستعجلاً وأن السرعة التي كان يسير فيها لا تنسجم كثيراً مع الطريق. ولم أكبت فضولي طويلاً فسألته، وقد بدت مشارف تعز أمامنا، عن السبب الذي يستدعي كل هذه العجلة. فتطلع إليّ، وكنت إلى جانبه، قائلاً لي بمنتهى الجد، إنّ الوقت قد تعدى الظهر وأن عليه أن يلحق حفلة «التخزين» ولم يزدني شرحاً. ولم أزده استيضاحاً.

■ جبل القات في «صبر»

تعز ـ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

تعز عاصمة الجنوب والمدينة الكبرى المفضلة في كل اليمن. جبل «صبر» يطل عليها من فوق ويحاصرها وقد تغطت قممه وجروده وسفوحه بشجر القات، حتى قيل إن القات الذي يأتي من «صبر» هو أفضل أنواع القات وأجوده.

ومن جبل «صبر» وعبر تعز يورد اليمن القات، أهم صادراته ـ إلى جانب البشر ـ إلى عدن والجنوب اليمني. وكان أكثر ما يقلق العدنيين في حينه أن إغلاق الحدود مع الشمال قد حرمهم من القات اليمني الجيد، مما اضطرهم إلى استيراد القات الرديء والغالي

من الحبشة. وكانت أشجار البن في يوم مضى تغطي كل هذا الجبل، عندما كان ارتشاف القهوة أهم من «تخزين» القات.

■ أسفل الورقة وأعلاها

تعز ـ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

سألت عن محافظ تعز عبد الغني مطهر فقالوا لي إنه فوق. وصعدت إلى فوق (وفوق بيت طيني قديم) وسط درج لولبي مظلم وضيّق. ولم أكد أصل إلى فوق وأرى النور من إحدى النوافذ حتى أخذت أشعر أن صدري قد بدأ يضيق. كان المحافظ جالساً في غرفة ذات نوافذ واطئة وضيّقة، وراء طاولة خشبية قديمة مغطاة بحرام أخضر وحوله عشرات من اليمنيين بكامل أسلحتهم، متجمهرين حول طاولته وبأيديهم أوراق صغيرة يدفعونها معاً إلى المحافظ لتوقيعها.

ولفت نظري أن أكثر الأوراق مستطيل الشكل وأن الكتابة كانت في الجزء الأسفل من الورقة. ولما استوضحت ذلك فيما بعد، قيل لي إنها عادة من أيام الإمام، حيث كان لا يجوز أن يوقع الإمام على العرائض والطلبات تحت توقيع المواطنين. فكان يُترك الجزء الأعلى من الأوراق لتوقيع الإمام. وما زالت هذه العادة متَّبعة.

■ شاهد على الإعدامات الأولى

صنعاء ـ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

شهدْتُ أول عملية إعدام بالرصاص في تاريخ اليمن، تحت راية الأمم المتحدة، في ميدان التحرير في صنعاء. فقد تمّ إعدام سبعة أشخاص في أقل من ربع ساعة هم: العقيد هادي عيسى والعميد

محمد الرعيني، والمدنيون حسين الأهجري وحسين العواجي وعبد الحميد الرياشي وعلي محسن هارون ومحمد أحمد العميسي. وكان سيّاف الدولة من أيام الإمام يحمل المحكومين من مصفحة قريبة مكبّلين بالسلاسل ويلقيهم على الأرض حيث كان النقيب سعيد ريحان يطلق النار عليهم من مدفع رشاش في الظهر أو في الرأس.

كنت من بين ثلاثة صحافيين مصريين حضروا خصيصاً لتغطية عملية الإعدام. وصادرت السلطات المصرية الفيلم الذي صورته وأتلفته، بينما سمحت للمصريين بالتصوير. وبعد الإعدام هجمت الجماهير على الجثث وسحلتها في الشوارع إلى مقر الجانب السعودي في لجنة السلام اليمنية. ثم عُلقت الجثث على باب السور. كل الذين أعدموا كانوا من العناصر المعادية للمصريين وللسّلاّل، والمتهمة بالتعامل مع السعودية.

الرعيني[٢] كان من أخطر الذين أعدموا. فهو وزير لشؤون القبائل في الحكومة التي أعدمته، وهو نائب سابق لرئيس الجمهورية وقائم بأعمال الرئاسة فترة طويلة إبّان غيبة من غيبات السلال الطويلة في القاهرة. وله أنصار كثيرون، وخاصة من بين القبائل.

وهادي عيسى[٣] كان في يوم ما من أكبر مَن يدعمون السلال وأهمهم. وهو بطّاش كبير، في عنقه آلاف الضحايا الأبرياء. وكان السلال يهدد به القبائل والناس، ويقول للذين يقاومونه: سأرسل لكم هادي عيسى. وأروني في صنعاء بجوار باب اليمن خارج المدينة بئراً، اسمها «بئر هادي عيسى» كان يلقي بها الناس أحياء ثم يقذف فوقهم قنابل محرقة ويتركهم يموتون أشلاء في القعر. ومع

هادي عيسى أُعدم سيافه محمد العميسي الذي كان سيّاف الإمام من قبل لفترة تزيد على عشر سنوات.

■ استقلال الفرح والبكاء

عدن ــ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦

على مدخل فندق «كريسنت» في حي المعلا في عدن، وقف موظف في المندوبية السامية البريطانية، وقد جاء ليرافقني إلى مقابلة المندوب السامي البريطاني وقتئذٍ السير ريتشارد تورنبول، وقال لي: «إذا عدْتَ إلى عدن عند موعد الاستقلال، فقد لا تجد فيها من يستقبل الصحافيين لأنها ستكون مشغولة بين الفرح بالاستقلال والبكاء على ضحاياه».

قالها دافيد روز، بكل ما في اللغة الإنكليزية من سخرية ولؤم ومرارة. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ أصابت روز رصاصة أطلقها أحد اليمنيين في ظهره، أمام مدخل الفندق، وأردته قتيلاً.

كان موعدي مع تورنبول ـ أو «الدوق الحديدي» كما كانوا يسمونه ـ في «بيت الحكومة»، في أعلى نقطة من منطقة التواهي المطلة على خليج عدن، يتطلب إجابة واحدة عن سؤال يتعلق بتوقيت الإنسحاب البريطاني وموعد الاستقلال. وطلع الجواب من تورنبول: «إن الجلاء العسكري أسهل من الجلاء السياسي».

وضحك روز بعد المقابلة وقال لي وهو يوصلني بسيارته إلى باب الفندق: «لا تخف. صدقني إننا سنجلو عن عدن ـ كما انسحبنا من مناطق أخرى كثيرة قبلها ـ وسنترك الرمال العربية وراءنا تطالب بحصتها من هذا الجلاء».

■ يمن واحد لا يمنان

صنعاء ـ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦

أربع سنوات مرّت على الثورة ولم يعد هناك يمنان. بل ثمة يمن واحد جمهوري. أما الملكيون، فهم بعض القبائل التي فشل المصريون في شرائها، ووجدت في السعودية مَن يدفع لها ثمناً أكبر. والملكيون ـ جغرافياً ـ هم جيوب في جيزان ونجران وعسير على الحدود السعودية ـ اليمنية. فالخلاف في اليمن ليس على الجمهورية أو الإمامة، بل على مَنْ في الجمهورية.

هذا لم يمنع من أن يقول لي زميل يمني: «غيرنا يقرر مصيرنا. ومستقبل اليمن يقرر خارج اليمن. أما نحن اليمنيين فمهمتنا أن نقف مع فريق ضد آخر».

■ الثورة تأكل أبناءها

عدن ـ ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧

لماذا يذوب الجليد سريعاً تحت أقدام الوطنيين بعد الاستقلال؟ لماذا تنهار الدولة المرجوة عند جلاء آخر جندي أجنبي عن البلاد؟ بل لماذا تزول أحلام الاستقلال، وفي كل منزل شهيد لم تجف دماؤه بعد؟

هذه الأسئلة، وكثير غيرها، تبدو مرسومة على وجوه عشرات المواطنين في عدن ولحج وحضرموت ويافع، وهم يواجهون تهافت الثورة وانهيارها، وكأن ما حدث في الجنوب اليمني منذ الاستقلال لم يكن إلاّ تصديقاً لنبوءة العرّافين السياسيين.

جاءني صديق عدني من الجبهة القومية إلى الفندق في الليلة التي

أعلنت أثناءها الحكومة عن تسريح وطرد ٤٠ ضابطاً من الجيش والشرطة. وقال لي ببرود شديد: «لقد بدأت».

أجبته باستغراب: «ماذا؟ دوامة الانقلابات؟ أبهذه السرعة؟».

قال ببرود أشد: «لا. بدأ ما كان توقف بعد الاستقلال وفي أثناء الثورة، وعاد اليوم إلى طريقه الطبيعية. صراع الثوار. يمينهم ويسارهم. تطرفهم واعتدالهم. شبابهم وشيوخهم. قديمهم وحديثهم. إنه أول الدرب الطويل».

أجبته: «ظننت وبغباء شديد، ولو لفترة قصيرة، أن الثورة في الجنوب اليمني قد تكون الوحيدة التي لن تأكل أبناءها».

ضحك صديقي العدني وقال: «التاريخ. هل نسيت التاريخ؟! وهل ثورتنا أفضل من ثورة الجزائر؟! التاريخ يا صديقي، التاريخ الذي لا مفر من قدره ولا من حكمه».

قلت له: «صحيح». وهكذا كان.

■ أقسى المدن

صنعاء ـ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

صنعاء مدينة قاسية، لا تبتسم حتى للغريب القادم إليها من بعيد. ولم تكن صنعاء محاصرة، ولم يكن الملكيون على الأبواب. فبعد خمس سنوات من الثورة، كانت الجمهورية أبعد شيء عن السقوط.

شوارعها بدت أكثر اتساعاً، أسوار الطين القديمة بدأت تختفي، الناس، وإن لم تتغير وجوههم ولا خناجرهم أو بنادقهم، بدوا أكثر ابتساماً وراحة. ماذا حدث؟ إن صنعاء لم تحترق.

لقد تغيرت أشياء كثيرة في اليمن. سقط المشير عبد الله السلال

وحكومته وأعوانه، وانسحب المصريون، جيشاً وعتاداً «ومخابرات» وحتى سفارة. ووجد اليمنيون، للمرة الأولى منذ قيام الجمهورية، أنهم وحدهم، يدافعون بسيوفهم وخناجرهم وبنادقهم العتيقة وأسلحتهم الكثيرة الحديثة، عن كيان الحياة أو الموت عندهم. لا سيف إلاّ سيفهم يضربون به، ولا رصاص إلاّ رصاصهم يطلقونه على الأعداء.

■ الوحدة أو جليس السوء

تعز ـ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

في تعز، حديث الوحدة اليمنية حديث مفتوح، كحديث الوحدة العربية في مقاهي بيروت، وشعار «وحدة التراب اليمني» شعار مطروح. وتبدو وحدة شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجنوبه (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) بكل مقوماتها، حديثاً عقائدياً مقنعاً إلاّ أنها في الواقع كوحدة سورية ولبنان، حتى لا نقول كالوحدة السورية ـ المصرية.

واليمنيون ـ أي الشماليون ـ من رسميين ومثقفين يتكلمون على الوحدة بشروطهم الخاصة. فالوحدة مع الجنوب، في رأيهم، يجب أن تكون كاملة مباشرة غير مجزأة إقليمياً أو فيديرالياً. العاصمة صنعاء، ولها حكومة واحدة. الجنوب فيها محافظات كبقية محافظات البلاد. وعند الحكومة اليمنية مشروع للوحدة الفورية خلال سنة إذا قبل به الجنوب.

لكن حديث الوحدة اليمنية سيطول. فالشمال مشغول بجمهوريته وملكيته، والجنوب مشغول بجبهته القومية وجبهة التحرير. والعلاقات جراء ذلك باردة بين صنعاء وعدن.

■ «البندق» و«الظلط»

صنعاء ــ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

الحرب في اليمن عامة، هي حرب القادر على الدفع وتوزيع النقود والغنائم على القبائل، فمَن يدفع أكثر، ربما يربح، على اعتبار أن صناعة الحرب بالنسبة إلى القبَلي اليمني حرفة ومهنة مثل سائر الحرف والمهن. إلاّ أنها في الجنوب اليمني حرب مواقف تحتاج إلى النقود وإلى السلاح وإلى التأييد، أكثر مما تحتاج إلى العطايا.

ولعل الشيء الجديد الذي يلفت الانتباه أن اليمني العادي صار يحمل بندقية ورشاشاً عوضاً عن بندقية واحدة، إلى جانب مسدس وعشر قنابل يدوية وأيضاً ما لا يقل عن ٥٠٠ أو ألف رصاصة في أمشاط تحيط بصدره كله.

ومجتمع اليمن لا يزال قبَلياً، شكلاً ومضموناً. الرجل هناك ينتمي دائماً إلى قبيلة ما. ويقاس وزن السياسي بالقبيلة التي ينتمي إليها أو التي تناصره. وهذه القبائل يهمها «البندق» ـ أي السلاح ـ و«الظلط» ـ أي المال. وإذا توافر هذان الشيئان، توافرت القبيلة. والقتال يسوَّى دائماً بالمال، إذا أُرضيتْ به القبائل، وبالسلاح إذا أُخضعتْ له، أو أُغريتْ به.

■ سقف الجزيرة العربية

سيؤون ـ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧

وادي حضرموت يمتد كنهر كبير بين ضفتين من الجبال العالية المتقاربة. وسيؤون تقبع في وسطه كمدينة أهملت التاريخ فتناساها. وإلى الجنوب منها تريم الكثيرية، وإلى الشمال شبام القعيطية،

كأنهما مدينتان خرافيتان وسط لا شيء، إلاّ واحات كبيرة من النخيل وناطحات سحاب عالية من الطين.

وعندما يسألك موظف الجوازات اللبق الجالس إلى طاولة بثلاث قوائم، (على مدرج رملي لما يمكن أن يسمى بمطار في قرية اسمها غراف، تقع في منتصف الطريق تماماً بين سيؤون وتريم) عن التأشيرة التي منحتك إياها الدولة الكثيرية، تتذكر أنك لم تسمع بهذه الدولة من قبل، ثم تمضي ترجو منه أن يمنحك إياها الآن وأنت في غرفة المطار الطينية البيضاء، وقد تكدس فيها المسافرون مع الأمتعة، وضاع جواز السفر الغريب بين كومة أوراق ملفوفة كطائرات الورق.

ويسألك الموظف ثانية بلطف، إذا كنت قد جئت للعمل أو للزيارة، فتضحك لأنه آخر مكان في تصورك يصلح لأن يعمل فيه الإنسان. وتنتهي معاملات الدخول إلى السلطنة الصغيرة المحاصرة بالدولة القعيطية، الأكبر والأغنى، غرباً، ودولة المهرة، وقبائلها الموزعة في أقاصي الجزيرة العربية بين عاد وثمود، بعضها لم يبلغه الإسلام بعد، وبعضها لا يتكلم العربية، شرقاً، وسلطانها بعيد في جزيرة سقطرة، لم يزر يابسة السلطنة منذ أكثر من عشر سنين.

وتدخل عاصمة الكثيرية سيؤون عبر ممر من أشجار النخيل، وكأنك في حلم سينمائي اجترحته هوليوود. وتلمع القباب البيضاء، وتبدو سيؤون من بعيد، واحة من الألوان، البيوت خضراء، وحمراء، وبيضاء، وزرقاء، كلها زاهية. الشوارع ترابية مرصوفة ونظيفة، والناس كأنهم لا يعملون إلاّ في البناء والزراعة.

ورحت في شوارع سيؤون أفتش عن التاريخ. وجدت قصر السلطان الأبيض الممتد بأسواره العالية فوق هضبة صغيرة تشرف

على السوق وأمامه ساحة كبيرة فيها مقاه ودكاكين تبيع الصور، وكأن بيع الصور هو تجارة رائجة في تلك البلاد. صور مجموعة من السلاطين ضاعت أسماؤهم في بطون التاريخ تتصدر الأمكنة ومعها صور لعبد الناصر وأيوب خان وشاه إيران وفرح ديبا والملكة أليزابيث. كلها في دكان واحد، تستطيع أن تطلب منه أي صورة، فيطلعها لك من بين الغبار. طلبت صورة عنترة بن شداد على سبيل التجربة، فأخرج لي البائع فارساً أسود يمتطي جواداً ويرفع السيف ليبتر رأس فارس آخر مقبل عليه. ولم أطلب غيرها.

■ واحة النخيل والألوان

تريم ــ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧

انطلقت بي سيارة اللاندروفر في حر بعد الظهر عبر الطريق المرصوفة في الوادي البني الأغبر الجاف. وكانت تريم في الجانب الآخر تسبح في واحة من النخيل والألوان والماء. وكانت الكثيرية في عزّها. وإذا بتريم مدينة مسوّرة، بابها ضيق، ومن خلف السور الطيني تطل ناطحات السحاب الطينية، ومعها مآذن على مد النظر.

وأثارتني كثرة المآذن، فسألت رفيقي الحضرمي عن كل هذا، فقال: في تريم ٣٦٥ مسجداً. كل يوم من أيام السنة له مسجد. فأغنياء حضرموت كانوا يوصون بعد موتهم ببناء مساجد عن أرواحهم، بدلاً من أن يبنوا مدارس أو مستشفيات.

ووصلنا إلى منزل الرفيق الحضرمي، فإذا به قصر من القصور. ونعبر البوابة الخارجية فإذا نحن أمام قطعة من الشرق الأقصى، ونمرّ إلى الحديقة، فإذا بها جزء من الملايو أو سنغافورة. كل شيء أخضر،

وكأنك في غابة استوائية. ثم تفاجئك مائدة طويلة، فيها من أنواع الشراب والمرطبات والأطعمة، وكأنك عند سلطان من سلاطين ماليزيا، أضيفت إليها كل اللمسات العربية الجميلة، فاختلطت حضارتان في الطريق إلى المعدة. وأكلنا وشربنا وتحدثنا.

■ النافذة المفتوحة على العالم

المكلاّ ـ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧

شِباك كثيرة، ومراكب قديمة راسية، وصيادون وأشرعة ممزقة، وطريق يتيمة تمر عبر منحدر جبلي ضيق، وشاطىء واسع كله حبال وأسماك وناس، لعل بعضهم تجار أو بحارة أو ربما قراصنة.

كان هذا هو المدخل إلى المكلّا، نافذة حضرموت المفتوحة على العالم، وعاصمة الدولة القعيطية. كل ما فيها يوحي بالحركة، وكل ما فيها كأنه ذكرى من ذكريات سحيقة.

يتراجع المد ويصبح من الممكن لسيارة اللاندروفر أن تمشي بمحاذاة الشاطىء في ساعات الجَزْر، مروراً فوق آلاف الأسماك الملونة القريبة التي تركها المد على الضفة قبل أن يرحل، وحولها تموج مئات السلاحف الكبيرة الجميلة فتلتهمها، وطيور البحر تضرب زجاج نافذة السيارة بالأجنحة، والقوارب الغارقة ترسو بعيداً عن الشاطىء وقد سحبها المد معه، فعلقت بالشِباك التي تركها الصيادون على الرمال حتى وصلنا الى طريق المكلّا الضيق.

من المكلّا أبحر الحضارمة إلى العالم ليجمعوا ثروات ويبنوا أمجاداً، ويعودوا بحضارات وعادات تندمج في بيئتهم وتراثهم، ومن ثم تكافح في أرض غريبة لتثبت أهليتها وفرديتها وخصائصها.

فالحضارمة المهاجرون أكثر من الحضارمة المقيمين، والمسافر منهم يعيل المقيم، والثروة الوحيدة هي ثروة الهجرة.

من أندونيسيا إلى سنغافورة إلى ماليزيا، حيث أسسوا دولاً وممالك، حتى الهند وسيريلنكا في آسيا. ومن زنجبار وكينيا وتنزانيا والحبشة والصومال في أفريقيا، كان مد الحضارمة يتدفق إلى جنوب الجزيرة العربية، ومعه أموال، ليبني، فتتحول الرمال في بلاده إلى ناطحات سحاب من الطين. وينقل من الشرق الأقصى وأفريقيا التوابل والخشب والحرير والقصب، ولا يحمل معه من الجزيرة إلاّ الإسلام، فيعطيه لأندونيسيا وماليزيا وزنجبار. «نحن فاشلون في بلادنا، وناجحون في الخارج...»، كان تعليق رفيق حضرمي في المكلّا على ملاحظتي حول مشكلة الحضارمة العائدين من المهجر.

ثم بدأت هجرة ثانية: إلى السعودية. إلى الكويت. إلى الخليج العربي. فثمة اليوم ٢٥٠ ألف عائلة حضرمية في السعودية وحدها. ومثل هذا العدد أيضاً في بلدان الخليج العربي.

ودخلت السياسة لتفسد. وأصبح همّ الحضارمة التجار أن يرضوا مصالحهم في الدول التي لهم تجارة فيها. ووقع الصراع. فإذا أغضبوا السعودية، يا ويلهم. وإذا أغضبوا أندونيسيا يا ويلهم أيضاً. إذاً، ليمشوا على الحبل بمهارة.

الهوامش:

(١) راجع كتاب رياض نجيب الريّس ـ «قبل أن تبهت الألوان ـ صحافة ثلث قرن» ـ «رياض الريّس للكتب والنشر» ـ لندن ـ بيروت ١٩٩١.

(٢) محمد الرعيني اضطلع بدور بارز في الإعداد للثورة والدفاع عنها منذ اليوم الأول. وقد تولى إلى جانب المناصب الرسمية قيادة المحور الشمالي الغربي الذي يشمل حجّة ـ الحديدة ـ عبس ـ حرض ـ ميدي ـ وهو القطاع الذي عرف أعنف وأشد المعارك بين القوات الجمهورية والملكية، حيث كان مركز الثقل للحشود والتعبئة الملكية وحيث كان معسكر الإمام البدر في ذلك الحين في القطاع نفسه وتحديداً في منطقة (الخوبة والمروة) في محاذاة الحدود السعودية. واستطاع بشهادة الكثيرين أن يُحقق نجاحات واسعة، وكما روى لي بعض الذين عملوا معه وكانوا إلى جانبه، أن نجاحه وتأثيره على القبائل التي كانت تُقاتل الجمهورية يعود إلى أسلوبه المتسامح ونظرته الواعية في التعامل مع أفراد القبائل كأناس كانوا ضحية التضليل وأن من السهل استمالتهم إلى صف الجمهورية. وقد أثار نجاحه استياء بعض الضباط الذين كانوا على صلة بأفراد المخابرات المصرية العاملين في اليمن، وهم من الذين أسندت إليهم شؤون البلاد أثناء الأزمة الحكومية بين القاهرة وصنعاء والتي أدت إلى اعتقال الحكومة بجميع أعضائها ورموزها في القاهرة. ولفق خصوم الرعيني التهم له في ظروف مؤاتية لتصفية الحسابات، بعد أن تم اعتقال حكومة النعمان والأرياني والعمري في القاهرة واعتقال وتصفية رفاقهم في صنعاء.

(٣) هادي عيسى كان يشغل نائب وزير الحربية، وكان يتجاوز بتصرفاته سلطاته المخولة له من قبل رؤسائه بمن فيهم السلال. وتحكى حكايات كثيرة وغريبة عن تصرفاته ضد المناوئين للثورة، حتى من الناس العاديين الذين تعرضو للتضليل والذين كان بالإمكان إعادتهم إلى جادة الصواب بالطرق والوسائل المقنعة مثلما كان يفعل محمد الرعيني كما يُقال في استمالة مثل هؤلاء بالإقناع والترغيب والترهيب، كما فعل مع المناوئين وأفراد القبائل الذين كانوا يجندون من قبل الدوائر الملكية، بعضهم عن جهل وبعضهم بدافع الارتزاق. لكن هادي عيسى كما تؤكد الروايات تعامل مع هؤلاء بقسوة مثل إلقاء من يتم القبض عليهم في بعض الآبار أحياءاً أو إعدامهم فوراً بدون محاكمة. ولذلك فإن إعدامه قوبل بالارتياح في أوساط الناس.

١

اليمن وعلي عبدالله صالح:
هكذا تحدث رئيس اليمن

■ إن واجبنا الوحيد تجاه التاريخ هو أن نُعيد كتابته. □

أوسكار وايلد

هذا ليس حديثاً صحافياً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه بين رئيس دولة وصحافي. وليس فيه أسئلة معدة وأجوبة مكتوبة. وليس فيه خبر آنيّ تطيّره وكالات الأنباء وتقتطفه الصحف والإذاعات في يومه. وليس للصحافي دور في هذا الحديث إلاّ دور المحرّض، الشاحذ للذاكرة، والمقنع بضرورة الخوض في موضوع معين، أو المعلق على حادثة وقعت، أو المستفسر عن واقعة منسية. لذا فهو حديث لرجل تاريخي يتذكر. لم يتدخل فيه الصحافي إلّا ليبقيه في إطاره الزمني وعناوينه المطلوبة. وهو حديث بدأ في عدن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وانتهى في صنعاء في نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

هكذا تحدث الرئيس علي عبد الله صالح.

□ □ □

تعود معرفتي بالرئيس علي عبد الله صالح إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، حيث التقيته للمرة الأولى في عدن، وكانت حرب الانفصال قد وضعت أوزارها والوحدة قد عـمّدت بالدم. وكان الرئيس يزور عاصمة الشطر الجنوبي سابقاً ــ والعاصمة الاقتصادية لليمن الموحد اليوم ــ معيداً الاعتبار لها في ظل الوحدة، وناظراً في مشاكل الناس فيها. وكانت

حصيلة ذلك اللقاء عشر ساعات على مرحلتين وفي يوم واحد، من الذكريات السياسية.

أردت في لقائي بعدن ذلك اليوم الحار من خريف ١٩٩٥، مع الرئيس علي عبد الله صالح أن أقوم بجولة أفق معه، أعرف من خلالها، كيف يفكر اليمن اليوم. وأردت أن يكون مدخلي إلى ذلك، استعراض بذور الوحدة وكيف جرى السعي إليها حتى تـمَّ تحقيقها خلال توليه السلطة طوال السبع عشرة سنة الأخيرة، وما طاولها من مد وجزر، ربما نستخلص من خلالها نظرة إلى اليمن في مستقبل الأيام الآتية. وأردت أيضاً من خلال الحديث أن أخوض في محور أساسي هو: محور الوضع الداخلي والأسس السياسية لبلد يقف على مفترق قارات وأدوار.

وإذا كان لا بد للحديث من بداية، فليبدأ من حيث يشاء الكلام أن يسوق بعضه بعضاً. لذا كانت الجلسة الأولى (التي لم يحضرها سوى سكرتيره الصحافي عبده بورجي) جلسة رسمية ـــ أو شبه رسمية ـــ في المكان الذي يستقبل فيه الرئيس زواره عادة، وهو مجمّع من أبنية جاهزة كانت تشغله مكاتب شركة نفط «كانيديان أوكسيدنتال» في عدن، أخلته عندما انتقلت للتنقيب عن النفط في منطقة مسيلة بحضرموت. ويستعمل هذا المجمّع كمكاتب لرئيس الجمهورية عندما يزور عدن، لأن ما كان يُسمى بالقصر الجمهوري في عدن (دار الحاكم البريطاني قبل الاستقلال) أصابه الدمار أثناء حرب الانفصال.

الجلسة الثانية كانت بعدن أيضاً في مكان يقال له معاشيق في حي كريتر، وهو منزل قديم متواضع يطل على البحر وإلى جانبه منارة، كان يقيم فيه علي سالم البيض رئيس الشطر الجنوبي قبل الوحدة، ونائب رئيس الجمهورية بعد الوحدة. كما أقام فيه أيضاً عبد الرحمن الجفري، نائب البيض، أيام حرب الانفصال. وكان عبد الفتاح إسماعيل قد أقام فيه أيام رئاسته في عزّ الدولة الماركسية. وبدأت جلسة مقيل أو «تخزين» كما يسميها اليمنيون، بين أكوام من رزم القات ولفّاته، تتوسطهما مداعة (أركيلة) كبيرة ذات نربيش عريض وطويل جداً، تقف في وسط الغرفة

المستطيلة ذات النوافذ الكبيرة المطلة على البحر. وكان إلى جانب الرئيس علي عبد الله صالح، الذي تصدر الجلوس في آخر الغرفة، مجموعة من زملائه ومعاونيه ضمت محمد سالم باسندوه (وزير الخارجية والإعلام السابق)، حسين المسوري (أمين العاصمة صنعاء)، عبد السلام العنسي (مستشار رئيس الجمهورية)، درهم نعمان (مسؤول المنطقة الحرة في عدن ومحافظ شبوة سابقاً)، العميد علي الشاطر (مدير التوجيه المعنوي)، عبده بورجي (السكرتير الصحافي للرئيس) وعبد الله محمد الصايدي السفير في وزارة الخارجية. وكان الرئيس في عدن يستعد لإعلان المدينة منطقة حرة كجزء من إعادة الاعتبار إلى عروس الجنوب بعد أن دمّرها الانفصاليون، ولإشعار أهلها بأنهم جزء حقيقي من اليمن الموحّد وليس ضاحية من ضواحيه.

□ □ □

في لقاء صنعاء في نيسان/أبريل ١٩٩٨ لم يشأ الرئيس علي عبد الله صالح أن يكون حديثه معي حديثاً إخبارياً مباشراً، بقدر ما أراد أن يشكل إضاءة لكيف يفكر اليمن في الاتجاهات الأساسية الأربعة: العربية والإقليمية والأفريقية والدولية. إلّا أن هذا لم يمنع من أن نضيف محوراً خامساً إلى حديثنا، وهو المحور اليمني، إنما أيضاً من زاوية البعد عن الحدث الآني، والربط بين الحدث اليمني وانعكاساته العربية. فقد رغب الرئيس أن «يوثّق» بشكل شخصي دور اليمن في عهد دولة الوحدة، وقد مرَّ ما مرَّ عليه من أزمات ومصاعب وحروب. بل كيف ينظر هو كرئيس لليمن إلى علاقات بلاده في خضم المتغيرات التي تعصف بالعالم وهو على أبواب القرن الواحد والعشرين.

وكان الحديث الثاني في صنعاء مع الرئيس علي عبد الله صالح، حصيلة جلستين معه وعلى مدار أسبوع. والجلستان امتدتا إلى أكثر من ست ساعات. الجلسة الأولى كانت في منزله، والجلسة الثانية كانت في حديقة دار الرئاسة. وكان الحديث في الجلستين يبدأ من الأمور الآنيّة ويتشعب إلى أحداث الساعة حتى يصل إلى المحاور التي يصب فيها الموضوع الذي

هو بيت القصيد. وبدا الرئيس في الجلستين مرتاحاً ومسترسلاً، غير مقيدٍ ببروتوكول أو موعد ملحّ.

في الموعد الأول استقبلني في «المقيل» ـ وهو صالون كبير، يجلس الناس فيه على طنافس أو «طراريح» تعلو عن الأرض قليلاً، وإلى جانبها مساند أو «تكايات». والمقيل يجتمع فيه الزوار عصر كل يوم لتخزين القات. وكان معنا في هذه الجلسة الدكتور عبد الكريم الأرياني، رئيس الحكومة الحالي، وأمين عام حزب المؤتمر الحاكم، وعبد العزيز عبد الغني، رئيس المجلس الاستشاري ورئيس الحكومة السابق (أو الحكومات السابقة)، ويحيى المتوكل الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الحاكم ووزير الداخلية السابق، وسكرتير الرئيس الصحافي عبده بورجي.

ودار الحديث في هذا اللقاء حول ذكريات الرئيس في غضون عشرين سنة من حكم اليمن، بداية بكيف تولّى السلطة، مروراً بكيف تحققت الوحدة، ونهاية بحرب الانفصال وتداعياتها. وتدخل الحاضرون في النقاش بشحذ وإنعاش ذاكرة الرئيس وتذكيره بحادثة ما، أو لفت نظره إلى معلومة معينة. كل ذلك في جو من الألفة الغامرة.

الجلسة الثانية في حديقة دار الرئاسة، كانت في الشكل أكثر رسمية، إنما في المضمون فقد كانت بعيدة جداً عن الرسميات. وكان الرئيس وسط عدد من مساعديه، على رأسهم نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، والعميد علي الشاطر مدير التوجيه المعنوي، ومجموعة من رجال الحراسة، وعبده بورجي السكرتير الصحافي. وظننت أن الرئيس سيقودني إلى مكتبه لنستأنف الحديث الذي بدأ في «المقيل»، عندما أمسك بيدي وقادني إلى جانب من الحديقة فيها كرسيان فوق الحشيش. ولما أبديت استغرابي، قال لي الرئيس، ألا تحب الجلوس في الحديقة، أم أنك تخاف البرد (كان الجو ماطراً ذلك اليوم في صنعاء). قلت: لا، ظننت فقط أننا سنذهب إلى داخل الدار.

وما أن جلسنا على الكرسيين لوحدنا، وبدأنا الكلام حتى جاء أحد

مساعديه ليذكره أن هناك وفداً في انتظاره. ابتسم الرئيس وانفرجت أساريره والتفت إليّ قائلاً: فرصة نادرة لك. إجلس لا تتحرك. سترى وفداً من يهود اليمن جاء ليتظلم. ودخل مجموعة من الرجال بلباسهم اليمني التقليدي (حوالى عشرين شخصاً) لا يميزهم عن باقي اليمنيين إلاّ شعرهم المجدول النازل إلى السوالف، يتقدمهم رجل مسنٌّ على رأسه طاقية حمراء، لعله «الحاخام». فأمرهم الرئيس بالجلوس على الأرض فوق الحشيش، وبدأ كبيرهم بالحديث عن أنهم تعرضوا للضرب والسطو في السوق. فسألهم الرئيس عن أسباب الاعتداء ومن هم المعتدون وأسماؤهم. وكان أحد المعاونين يسجل الحديث، فأمر الرئيس بإرسال برقية عاجلة لمدير الأمن في المنطقة التي تـمَّ فيها الاعتداء، لإلقاء القبض على الجناة والتحقيق في الأمر. ثم بدأ الوفد اليهودي بتقديم طلبات مكتوبة لمساعدات معينة، كان يوقعها الرئيس فوراً ويستجيب لمعظمها. ثم أخذ يمازحهم ويسألهم عن أحوالهم وأعمالهم، في جو غريب ـ بالنسبة إليّ على الأقل ـ من الإحاطة الودودة، بين حاكم ورعاياه. وانسحب الوفد اليهودي بعد أن أكّد لهم الرئيس أن الدولة ستحميهم، وأن لا تمييز بين أي مواطن يمني وآخر من أي مذهب أو قبيلة كان.

وعدنا إلى حديثنا الأساسي عندما خلا الجو لنا مجددا.

وتدفق الرئيس علي عبد الله صالح ليتذكر من جديد، رابطاً بين حديث عدن وحديث صنعاء، رادماً هوة حوالى سنتين ونصف السنة. □

من يحكُم اليمن
ومَنْ يديره؟

استهل الرئيس حديثه بالإشارة إلى فارق نوعي بين نظامه وبين أنظمة الحكم في الجزيرة العربية، قائلاً:

«عندما اجتمعت بالملك فهد للمرة الأولى بعد انتهاء حرب الانفصال وهدوء المناوشات الحدودية بين البلدين، قلت له: الفارق بيننا وبينكم، أنكم في السعودية تملكون وتحكمون، بينما نحن في اليمن لا نملك ولا نحكم. إنما نحن نُدير»

ثم يمضي الرئيس منطلقاً من خبر نشر في إحدى الصحف اليمنية، يفيد أنه تم القبض بعدن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، على عناصر انفصالية، كانت تعد عمليات تخريب في الجنوب.

□ □ □

الإرث الثقيل

ما زال الانفصاليون يملكون الكثير من المال، وفي معلوماتنا أنهم رصدوا سبعة ملايين دولار لصرفها على عناصر لهم، يوزعونها رواتب وإعانات بهدف تنشيطهم في عمليات تخريب، لكن الكل

يعرف أن لا قواعد لهم في البلاد. ونحن نعلم أنهم لا يشكلون أي خطر على الوحدة. فهم مثلاً يدفعون ألف دولار للشخص الذي يوزع مناشير ضد النظام، وهذا مبلغ ضخم من المال والناس فقراء. لكن لا المناشير ولا التفجيرات على محدوديتها تشكل خطراً على البلاد. فأحلام الانفصاليين بالعودة زالت.

تصور أن الديون التي خلفها الحزب الاشتراكي أثناء حكمه للجنوب إلى يوم الوحدة في ٢٢ أيار/مايو العام ١٩٩٠ بلغت ٦ مليارات دولار، بينما ديون ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية كانت ملياراً و٩٠٠ مليون دولار، أي حوالى ثلث ديون الجنوبي فقط. هذه ديون تفاقمت على شعب لا يتجاوز عدد سكانه المليوني نسمة، أضيفت إلى الديون التي كانت على الشمال وتحملتها دولة الوحدة. سأعطي مثالاً بسيطاً. لقد سلم الاستعمار البريطاني عدن بعد ١٢٨ سنة للحزب الاشتراكي (الجبهة القومية في حينه) وفيها ٢٠٠ كلم من الشوارع المعبدة والمسفلتة. وبعد ٢٧ سنة من حكم هذا الحزب، سلم دولة الوحدة ٢٠ كلم فقط من الطرق المسفلتة والمعبدة في عدن. صدق أو لا تصدق. بينما عبدت دولة الوحدة من تموز/يوليو العام ١٩٩٤ (نهاية حرب الانفصال) وحتى الآن تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٩٥ حوالى ١٣٠ كلم من الطرق المسفلتة، أي في أقل من سنة ونصف السنة.

ثمة مشاريع اقتصادية قام بها السوفيات. بنوا فندق عدن الذي تقيم فيه حالياً. وسّعوا الميناء وبنوا رصيفين بقرض من صندوق النقد العربي. وأنشأوا مشروعاً نفطياً فاشلاً في شبوة كلف ٧٠٠ مليون دولار. حفروا قنوات للري في حضرموت، وأنشأوا مزرعتين فاشلتين في واديه. حفروا قنوات ري وادي تبن وقنوات ري وادي

بنا، وأنشأوا إلى جانبها مشاريع زراعية فاشلة. بنوا كوبري (جسر) أبين. عطلوا أهم مستشفى بناه الإنكليز في عدن، أيام الاستعمار، الذين سلموه بأحسن حالاته عند الاستقلال. وتعهد البريطانيون بالاستمرار في تمويله وتجهيزه شرط أن يبقى اسمه مستشفى الملكة (اليزابيث). رفض الحزب هذا الموقف الاستعماري وأصر على تسميته مستشفى الجمهورية. خسروا التمويل البريطاني وخسر الشعب أحسن مرفق صحي عنده. هذه هي التركة.

كانت قيادة الحزب تتسابق في الولاء ونقل المعلومات إلى الاتحاد السوفياتي. كل القيادات التي تعاقبت على الحزب بلا استثناء، مروراً بالذين قبلهم أو بينهم أو بعدهم، كانوا يعتبرون سفير الاتحاد السوفياتي والجنرال الملحق العسكري عنده هما المندوبين الساميين، فيقدمون لهما الطاعة والولاء عسكرياً. قد تسألني، ماذا قدم السوفيات؟ السوفيات قدموا دائماً سلاحاً متخلفاً للبلدين. أعطوا الجنوبيين فقط في السنوات التي سبقت الوحدة، صواريخ سكود التي لم تكن عند الشمال. إنما لم يقوموا بأي تسليح استثنائي. ولا صحة للقول إن تدريب الجيش وانضباطه في الشطر الجنوبي كانا أفضل من الشطر الشمالي. لقد ورث ما كان يسمى بالشطر الجنوبي، من البريطانيين جيشاً نظامياً رائعاً. تعامل بين الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٨ مع الأسلحة السوفياتية الجديدة بشكل جيد. إلاّ أن أطره النظامية انهارت وضعفت تقاليده الموروثة عن بريطانيا عند سقوط سالم ربيع علي (سالمين) في العام ١٩٧٨. وقد ثبت ذلك عند حرب الانفصال. ألا تبدو معاناة الشعب بعد ١٢٨ سنة من الاستعمار البريطاني، وثلث قرن من الاستقلال تحت الحكم الماركسي، وأربع سنوات من التعبئة والتآمر ضد الوحدة،

وكأن المرحلة الماضية كانت أخف المراحل عليه في محافظات عدن وأبين ولحج وشبوة وحضرموت والمهرة. على الرغم من سوء الاستعمار وما كان يعانيه الشعب من انقسام كياناته تلك الأيام، إلا أنها في نظر المواطنين الذين عانوا من الحزب وصراعاته الدامية أفضل من مرحلة الصراع الحزبي الذي أسال الدماء.

أتعرف ما هي مشاكل الناس في تلك المحافظات؟ إنها ببساطة متناهية مشاكل ناتجة من تراكمات الخلافات الحزبية. فريق كان يصفي فريقاً آخر، ثم يأتي بعده فريق ثالث فيصفيه، وبعده فريق رابع يصفّي الذي قبله. وهكذا، حلقة دموية مفرغة بلا انقطاع. اليوم نحن ورثة هذه الثارات التي تطالب بحل. إلى جانب تراكمات التأميمات التي تمت. بدءاً بإعادة مراكب الصيادين المؤممة، ونهاية بالتعويض لأصحاب الأملاك، بشكل مرضٍ للمالك وللمنتفع معاً. هناك جيل بكامله ولد في منزل لا يملكه ولا يعرف غيره، أعطي له من غير وجه حق، لأن في عائلته من كان يوالي فريقاً ما في الحزب ضد فريق آخر في حينه. هذا المنزل له صاحب شرعي يطالب به اليوم، لكن الذي ولد وعاش في هذا البيت ونشأ في حيه أين يذهب؟ مشكلة اجتماعية واقتصادية، أليس كذلك؟

ستسألني ما هي قوة الحزب إذاً؟ أقول لك إنها كانت في الإعلام. كان الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية يستعين بعناصر من عدد من الأحزاب اليسارية مثقفة ومسيّسة بشكل جيد، لها علاقات إعلامية واسعة في العالم العربي واتصالات في العالم الشيوعي، أعطت للحكم في الجنوب صورة مضيئة بعض الأحيان ووفرت بعض التوهج الذي كان له في السنوات الماضية. كان اهتمامهم الإعلامي يفوق أي اهتمام آخر.

بعد حرب الانفصال اعتقد الناس أن الدماء ستسيل أنهاراً. لكن قلنا إن الدم أبيض ومصون والحرب كانت يوماً أبيض وقد استشهد مَن استشهد فيها. وإذا استمرينا في الصراعات القديمة العائدة لزمن كنا فيه شطرين، والجراح لم تندمل بعد، لن يكون للوحدة التي حققناها أي معنى. إن حوادث الانتقام التي تقع، لا تعود إلى تسلط شماليٍّ على جنوبيٍّ. هناك من أبناء المحافظات الجنوبية من قهرهم الحزب الاشتراكي لسنوات قبل الحرب، يريدون أن ينتقموا اليوم من هذا الماضي في ظل الجمهورية اليمنية. كثيرون من الذين غرر بهم، من دون أن يكونوا شركاء في التآمر أو الدم، جاءوا إلينا فقلنا لهم عفا الله عما مضى. إن مخلفات التشطير والانفصال ما زالت حية بين أيدينا، لذا فإن الذي له مآرب سياسية سيقول إنها وحدة ضم وإلحاق، والوطني الموضوعي العاقل يعرف أنها وحدة متكافئة واندماجية وسلمية. هناك قول شائع لدينا: إذا صادقتك وكنت صديقي، أمدحك بكل الصفات الجميلة، وإذا عاديتك وكنت عدوي، وصفتك بكل الصفات القبيحة. تسألني إذا كانت الوحدة التحامية أو فوقية. الجواب أنها وحدة عضوية راسخة عمّدت بالتضحيات الغالية وهي تحتاج إلى فترة من الزمن حتى تنتهي كل مخلفات ورواسب التشطير.

□ □ □

مأساة الانفصال

من الواضح أن من أسباب وقوع حرب الانفصال، فَشَلَنا في دمج الجيشين بسبب إصرار قيادة الحزب الاشتراكي على الحيلولة دون تحقيق اندماج القوات المسلحة والأمن. لو تّم دمج الجيش والأمن على أساس وطني لما تجرأت القيادات الانفصالية على إشعال فتنة

الحرب والانفصال. لقد كانت وحدات القوات المسلحة والأمن، التي خضعت لسيطرة الحزب الاشتراكي، تشكل جيشاً حزبياً غارقاً في ولاءاته الحزبية المتناقضة. لقد كان ولاؤه للحزب أولاً. كان الحزب الاشتراكي وقيادته يقاومان كل مساعينا ومطالبتنا بتوحيد القوات المسلحة والأمن. إن أحد مسببات الحرب عدم اندماج الجيش بسبب إصرار الحزب الاشتراكي على ذلك وتفكير قيادته الانفصالية بالعودة بالأوضاع إلى الوراء وإعادة التشطير مرة أخرى. أما اليوم فقد تمّ الدمج وأصبح لليمن الواحد جيش وطني موحّد ومنضبط.

منذ اليوم الأول لقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/مايو العام ١٩٩٠ طرحنا مشروعاً لدمج القوات المسلحة والأمن في الشطرين، لكن الحزب الاشتراكي رفض الدمج. أصدرنا قانوناً في البرلمان يمنع الحزبية في القوات المسلحة والأمن، لكنهم رفضوا الالتزام به، وقالوا إن العسكريين دخلوا الحزب طوعاً ولا يخرجهم إلا مؤتمر عام للحزب. وأخذوا يطرحون شروطاً تعجيزية لقبول إلغاء الحزبية في الجيش، منها خروج الجيش من المدن. وكانوا يركزون على وجود الجيش في صنعاء. حيدر أبو بكر العطاس قال في لجنة الحوار: إن قوتنا في الجيش، ولن نلغي الحزبية فيه. علي سالم البيض قال لي: أنا لا أستطيع أن أدمج الجيش لأن هناك قراراً حزبياً بذلك. ولأنه لو تّم ذلك ستقاتلوننا. وإذا سالمتنا أنت، فلن تسالمنا القيادات الأخرى. لعلَّ هنا كان الخطأ. أما اليوم فقد تمّ دمج الجيش على أساس علمي ووطني وانتهت الحزبية من صفوفه بحكم القانون. سأروي لك موقفاً لا يبارح ذاكرتي:

بعد القتال الذي دار في معسكر عمران قبل أسبوع واحد من

إشعال الحرب الشاملة من قبل الانفصاليين، جمعْنا أفراد اللواء الثالث مدرع الذي خضع لسيطرة الاشتراكي وفجر الموقف في المعسكر، ومنحْنا كل ضابط وجندي مكافأة مالية، وقلت لهم: أنتم لا ذنب لكم، على الرغم من أن ما قمتم به قد أحدث انقساماً في الجيش. خذوا إجازة وعودوا بعدها إلى معسكركم. كان البعض من الضباط ينتظرون الإعدام. وكان قائد الكتيبة ١٤ الذي فجر الموقف، ينتظر إعدامه. لكنني عيّنته بعد الحرب مدير أمن في مديرية ردفان. وكان لهذا الموقف تأثير كبير في الضباط والجنود الذين رفضوا القتال في صفوف الانفصال عندما أعلن، وحموا جنود الشرعية، واعتبروا أن المعركة هي معركة الشعب كله، وليست معركة حزب أو قبيلة. وكنا نقدم التنازلات تلو التنازلات حتى نتجنب الحرب وويلاتها. ولم تقاتلنا إلاّ العناصر المتورطة مع البيض وجماعته. لقد كان عندنا ١١ لواء عسكرياً من الألوية العسكرية التي انتقلت من المحافظات الجنوبية التي فرّت إلى الشطر الشمالي عقب أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير العام ١٩٨٦. وهي شكلت القوات الرئيسية التي حاربت الانفصاليين. الحرب لم تكن حرب شماليين ضد جنوبيين، بل كانت حرب الشعب اليمني ضد فئة انفصالية باغية خانت الوطن والدستور.

ربما تسأل كيف تحقق النصر على الانفصاليين رغم الأسلحة الهائلة التي كانت بحوزتهم. لقد كان لديهم مخزون من الأسلحة السوفياتية، استجلب أيام الزخم الشيوعي ليكون مخزوناً للمنطقة بأسرها وليس لليمن وحده. فكانت قوات الوحدة والشرعية تستولي عليه من الانفصاليين. خصوصاً أنه لما بدأت ذخائرنا تنفد، كنت أقول للقادة العسكريين في الجبهة، عليكم أن تتقدموا إلى

الأمام وتقتحموا المعسكرات الانفصالية وتتزودوا بالذخائر منها. لكن الانفصاليين قاموا بشراء كميات ضخمة من الأسلحة والطائرات الحديثة من مختلف الدول، لأنهم كانوا ينوون خوض حرب طويلة، لكنها كانت أقصر الحروب.

□ □ □

الطريق إلى السلطة

المحطة الأولى التي قادتني إلى السلطة، كانت في ٢٤ حزيران/ يونيو من العام ١٩٧٨، يوم قتل الرئيس أحمد الغشمي، بفعل حقيبة ملغومة مرسلة من قيادة الحزب الاشتراكي في عدن. وحدثت زوبعة عنيفة في البلاد إثر مقتل رئيسها، وتساءل الناس: كيف يقتل رئيس دولة؟ الفاجعة كانت كبيرة بحجم اليمن. واجتمع القياديون من عسكريين ومدنيين وليس في ذهنهم سوى سؤال واحد: مَنْ يجلس على كرسي الحكم بعد مقتل رئيس سابق؟ لقد كان الجالس على كرسي الحكم آنذاك كالجالس على الجمر. فلم يكن هناك أحد يريد أن يستجير من الرمضاء بالنار.

كنت يومها قائداً لمنطقة تعز، التي كانت تُعرف بالعاصمة الثانية لليمن، وقائداً لمعسكر الدروع فيها. اتصل بي فجأة بالراديو ضباط من أمن القيادة في صنعاء ليبلغوني أنه وقع حادث انفجار في القيادة، من دون ذكر أي شيء آخر. وتبادر إلى ذهني فوراً أن هناك حركة انقلابية، قد تكون بعثية، لأنني كنت أعرف أن هناك ضباطاً بعثيين كثيرين في الجيش. وكان البرنامج المعد لذلك اليوم، أن يأتيني إلى تعز من صنعاء، رئيس الأركان المقدم علي صالح الشيبة، ليوزع معي الأوسمة على الضباط والصف والجنود في معسكر خالد في منطقة المفرق. وإذا بنا نفاجأ باتصال من برج صنعاء

بطائرة من نوع داكوتا، يطلب منها أن تعود إلى صنعاء. وأقنعنا كابتن الطائرة بالهبوط في المفرق، حتى أتمكن من الذهاب معهم إلى صنعاء.

وعندما عادت الطائرة بنا إلى مطار صنعاء، كنت حذراً وحائراً، لأنني توقعت أن يكون المطار محاصراً بحكم وقوع محاولة انقلابية. لكنني وجدت الحركة في المطار عادية، فتركت حراستي المرافقة من دون أن أقول لها إلى أين أنا ذاهب. وأخذت سيارة تاكسي عامة من هناك إلى معسكر قريب من المطار، فوجدت دبابات يقدر عددها مابين ٣٠ و ٤٠ دبابة بدأت تتحرك بشكل قوس باتجاه صنعاء. فعرفني أحد الضباط، وكان قائد كتيبة في الحديدة، وكنت أعرفه من هناك. وكلمني قائلاً بأن انفجاراً ما قد حصل في القيادة والرئيس الغشمي جريح في المستشفى (لم يكن بعد قد عُرف أنه قتل) وأن لديه أوامر من أخ الغشمي بالنزول إلى صنعاء لضربها. وهكذا كانوا متجهين الى صنعاء في ظل موقف غامض.

قلت للضابط وقد اجتمع حوله باقي ضباط المعسكر: تضربون مَنْ في صنعاء؟ ولمَ لم يكن هناك من رأس يفكر بينهم في ذلك الوقت بالذات، وكنت على علاقات جيدة بضباط ذلك اللواء، وسبق لي أن خدمت في المعسكر ذاته. اتخذت أول قرار بإيقاف زحف الدبابات، مصراً على ذلك مهما كلف الأمر. فقال لي الضباط إن هناك اجتماعاً في القيادة العامة، فاذهب إليها واحصل على أوامر جديدة.

وجرى اتصال بيني وبين القيادة حيث طلب مني الضباط المجتمعون هناك المجيء بسرعة للمشاركة في الاجتماع الذي كان منعقداً

ويضم قادة كافة الفروع والأسلحة مع رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبد الكريم العرشي، ورئيس مجلس الوزراء عبد العزيز عبد الغني. ولما وصلت سألتهم عمّا حصل، فرووا لي القصة. وأدركت للمرة الأولى حقيقة ما حدث. شاركت في الاجتماع وسألتهم ما العمل، وما هي الإجراءات التي يجب أن نتخذها؟ ثم اقترحت بأن تسند الرئاسة إلى الأخ عبد العزيز عبد الغني، ولكنه رفضها وقال بعض الضباط: نختار رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي العرشي، وهو أكبرنا سناً، رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

ولكن القاضي العرشي قال: بما أن الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة، فإنني أطالب بتعديل دستوري. قلنا له إن الوقت لا يسمح بذلك الآن كما إن المجتمعين هنا لا يملكون صلاحيات ذلك. ثم انبرى أحد الضباط وهو المقدم عبد العزيز البرطي، نائب رئيس الأركان، إلى ترشيح رئيس الأركان المقدم علي صالح الشيبة ليكون رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. فأعلن الشيبة موافقته. لكن اقتراحاً جاء من القاعة يسأل لماذا لا يشكل مجلس رئاسة جمهوري؟ واتجهت أنظار الضباط نحوي، وكأنهم يريدونني أن أتبنى الاقتراح. فقدمت اقتراحاً بتشكيل مجلس رئاسة مؤقت من أربعة أشخاص ينتخبهم المجتمعون، إلى أن يتم انتخابهم من قبل مجلس الشعب التأسيسي. وصوّت الحاضرون لصالح هذا الاقتراح. وبدأ تقديم المرشحين، بعضهم بالصوت علناً وبعضهم بالكتابة. فقدمت اقتراحاً، تفادياً لجدل كبير حول الأسماء، ينص على أن يكون المجلس الرئاسي المؤقت مؤلفاً من رئيس مجلس الشعب التأسيسي (القاضي

العرشي) ورئيس مجلس الوزراء (عبد العزيزعبدالغني) ورئيس الأركان (الشيبة) ويختار المجتمعون الشخص الرابع من بينهم. فقدم المقدم/ محمد ضيف الله، قائد القوات الجوية حينذاك اقتراحاً باسمي (علي عبدالله صالح) لأكون الشخص الرابع في مجلس الرئاسة. فصوّت عليه المجتمعون بالإجماع. واتفقنا أن ينتخب القاضي العرشي رئيساً لمجلس الرئاسة المؤقت.

واستمر هذا الحوار والجدل من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الخامسة عصراً، والبلاد تنتظر بياناً منا. فأصدرنا بياناً أعلنا فيه تشكيل مجلس الرئاسة المؤقت وقرارات بتوزيع الاختصاصات. فعين الشيبة قائداً عاماً للقوات المسلحة، وعبد العزيز عبدالغني رئيساً لمجلس الوزراء، أما أنا فعينت نائباً للقائد العام ورئيساً للأركان. وقد اختير الثلاثة في المجلس لمناصبهم السابقة، أما أنا فكنت الوحيد الذي اختير لشخصه.

كان الجو في البلاد متوتراً، وهناك تحركات عسكرية على حدود شطري اليمن. وهناك ما يسمى الجبهة الوطنية المعارضة للحكم في صنعاء (يدعمها الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي) التي كانت ناشطة عسكرياً في المناطق الوسطى، وتعمل على محاولة قلب نظام الحكم في صنعاء لصالح النظام في عدن. وكان التراشق الإعلامي على أشده بين الشطرين. وبدأ الضباط يفدون إليَّ في محاولة للضغط عليَّ لأتسلم الرئاسة. قلت: لا أستطيع. قالوا: عليك أن تتحمل المسؤولية وتقبل رئاسة الجمهورية وإلا سنقوم بانقلاب ونعتقل أعضاء مجلس الرئاسة، لأن الأوضاع الأمنية في تدهور سريع وخاصة في منطقة البيضاء. فقلت لهم: إن هذا أمر مرفوض لأنه انقلاب، فطالما أن هناك سلطة تشريعية فلا بد من أن

نقبل بالإطار الدستوري. وأقنعت الإخوة العسكريين بأنه لا بد من العودة إلى مجلس الشعب التأسيسي. وكان الوضع حرجاً للغاية. وقام عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي بتجميع توقيعات لترشيحي لمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. كما انطلقت مسيرات شعبية في تعز وإب تطالب بانتخابي رئيساً. وتمّ بالفعل انتخابي في ١٧ تموز/يوليو العام ١٩٧٨ من قبل مجلس الشعب التأسيسي رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بعد ٢٤ يوماً من قيام مجلس الرئاسة المؤقت، الذي انتهى دوره وحلّ. وكنت متردداً ومتهيباً من مسؤولية الرئاسة.

□ □ □

بدايات الصراع

كان هناك اعتقاد أن ما يسمى بالجبهة الوطنية الموالية للحزب الإشتراكي الحاكم في الشطر الجنوبي، كانت متوغلة في الشطر الشمالي وفي الأجهزة الأمنية وفي الجيش. وأنه بمجرد مقتل الغشمي تتولى الجبهة الوطنية الأمور وتسيطر على الحكم وتعلن الولاء للنظام في عدن. ولكن قبل ذلك كان هناك من يتآمر داخل الحزب الاشتراكي على الغشمي وسالم ربيع معاً، كجزء من الصراع الدائر على السلطة في عدن. فقد كان هناك تواصل بين الرئيس الغشمي الذي كان على صلة وطيدة بالسعودية، والرئيس سالم ربيع علي. فالغشمي كان يحاول أن يقنع سالم بأنه إذا أبعد المتطرفين والشيوعيين، فإن السعودية ستدعمه. وقد أُغري (سالمين) بهذا المنطق. ولكن سرعان ما اغتيل الغشمي في ٢٤ حزيران/ يونيو، فجرى اتهام سالم ربيع على بالجريمة من قبل حزبه. وتم

إعدامه بعد يومين من مقتل الغشمي في ٢٦ حزيران/ يونيو العام ١٩٧٨. وبسبب الخوف من التقارب بين صنعاء وعدن، اغتيل الغشمي وأعدم سالم ربيع. لقد انتقم الرفاق بهذه الطريقة لاحتمالات التقارب بين الشطرين ولخشية التقارب مع السعودية أيضاً.

وفقاً للروايات التي روتها لي قيادات رئيسية في الحزب الاشتراكي، كان سالم قد اتفق مع الغشمي على أنه سيرسل له مبعوثاً خاصاً حاملاً إليه رسالة خاصة، وفي مطار عدن دخلت مخابرات وزير الداخلية صالح مصلح، واستبدلت مبعوث سالم بمبعوث آخر اسمه الحقيقي مهدي واسمه الحركي تفاريش - أي رفيق بالروسية - وغير معروف باقي الهوية، سوى أنه كان شخصية مهزوزة عمل مع الفلسطينيين في لبنان. وكان يقول إنه يريد أن يموت مشهوراً بعد أن يقتل شخصية كبيرة، فتلقفته مخابرات مصلح في عدن وقالت له إن هذه هي فرصته التي يطمح إليها. وحمّلته شنطة ملغومة وأعطته مسدسين على أساس أن يظهر أحدهما حتى تأخذه منه حراسة الرئيس الغشمي، ويخفي الآخر بربطه في ساقه لينفذ به عملية اغتيال الرئيس. وقالت له أن لا يسلم الشنطة سوى للرئيس الغشمي شخصياً، لأن فيها رسالة خاصة له. وأنه أثناء انشغال الغشمي بقراءة الرسالة يطلق عليه النار. وأوهموه بأن هناك عنصراً متعاوناً مع الاشتراكي في مكتب الرئيس الغشمي، وأنه سيدخله للغشمي فوراً. وفي الحقيقة فإن المبعوث لم يكن يعلم أن الشنطة ملغومة وأنها ستنفجر فيه فور فتحها. ولما كان الغشمي لا يعرف شكل المبعوث ولا اسمه الحقيقي، اعتبر أنه هو مبعوث سالم الذي ينتظره على أحرّ من الجمر، حيث كان يسأل عن المبعوث بإلحاح

ليعرف ما هي خطة سالم ربيع على للتخلص من المتطرفين في عدن والإمساك بالنظام، لقاء الحصول على الدعم السعودي وتوحيد الجهود مع صنعاء. وأدخل المبعوث فور وصوله إلى الغشمي، وفتحت الشنطة وانفجرت، ومات الغشمي والمبعوث.

□ □ □

انفجار الموقف

حدث بعد ثمانية أشهر وعشرة أيام بالتمام، أن انفجر الموقف العسكري بين الشطرين ووقعت الحرب. ودخل جيش ما كان يسمى بالشطر الجنوبي أراضي الشطر الشمالي واحتل البيضاء ومدينة قعطبة وحريب، لأن الأوضاع في الشطر الشمالي لم تكن قد استقرت بعد مقتل الغشمي. وكان الجيش في وضع ضعيف، والجانب الآخر قد أعد العدة لهذا الاعتداء. ورفع الشطر الشمالي شكوى مستعجلة إلى الجامعة العربية ضد هذا الاعتداء على اراضيه. واتخذت الجامعة قراراً بتجميد عضوية جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فيها، وقررت التدخل. ثم أرسلت الجامعة العربية وفداً رباعياً للتوسط وكان برئاسة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون العسكرية وعضوية كل من الأخوة حسن ابراهيم وزير خارجية الأردن وعدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة في العراق وعبد الحليم خدام وزير خارجية سورية.

كان الشطر الجنوبي حينها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاشتراكية وينال دعمها. وكان قادة الحزب الاشتراكي يشعرون بالزهو من الانتصار الذي تحقق وكان لديهم جيش أكثر تفوقاً من حيث العدد والعدة والتدريب العسكري، نظراً للدعم الذي حصلوا عليه من دول المنظومة الاشتراكية.

وكانوا يعتقدون أن الوقت مناسب لفرض الوحدة بشروطهم ووفق منظورهم الأيديولوجي الماركسي. في الوقت الذي كان الشطر الشمالي يعيش وضعاً عسكرياً صعباً بعد اغتيال رئيسين في وقت زمني متقارب (ابراهيم الحمدي وأحمد حسين الغشمي). وكان من الصعب القبول بشروطهم لتحقيق الوحدة حيث كان لديهم شعار مرفوع يطالب بتوحيد أداة الثورة لتوحيد الوطن. أي تحقيق الوحدة بعد نشر النظرية الماركسية على امتداد الوطن. وكانوا يراهنون بأن أي ضربة عسكرية مهما كانت للشطر الشمالي، سوف تسقط النظام وتمكنهم من الاستيلاء على السلطة وفرض مفهومهم للوحدة.

كان وفد الوساطة العربية قد طالب بوقف لإطلاق النار وانسحاب فوري لقوات الشطر الجنوبي من المناطق التي دخلتها في الشطر الشمالي. وللأمانة التاريخية فإن ممثلي سورية والعراق والأردن في اللجنة، كانوا متعاطفين مع الشطر الشمالي، وهددوا النظام في الشطر الجنوبي بالانسحاب فوراً دون شروط، وأنهم سيتدخلون عسكرياً - في حال عدم الانسحاب - إلى جانب الشطر الشمالي، لأنهم كانوا يرون في هذا الشطر أصل الوطن اليمني.

□ □ □

قمة الكويت

وكانت الجامعة العربية قد اجتمعت في دورة استثنائية عقدت في الكويت من ٤ آذار/مارس ١٩٧٩ الى ٦ آذار/مارس ١٩٧٩. وأصدرت قرارات، منها الموافقة على ما تم التوصل إليه بين شطري اليمن عن طريق لجنة الوساطة. والبدء فوراً بتنفيذ الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة أقصاها عشرة أيام.

والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر من قبل أي طرف ثالث. ووقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين. وتشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية الأردن والإمارات والجزائر وسورية والعراق وفلسطين والكويت والأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك للإشراف على تنفيذ القرار. ودعت لإقامة حوار بين الحكومتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس وتوصيات لجان الوحدة.

كما أقرت تشكيل لجنة إشراف عسكرية من ممثلي الشطرين والدول المذكورة. وجاء الضباط بالفعل للإشراف على عملية الانسحاب. وبناءً على دعوة الجامعة العربية ولجنة الوساطة العربية تم اجتماع قمة في الكويت من ٢١ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩ حيث رأس وفد الشطر الجنوبي الأخ عبد الفتاح اسماعيل أمين عام الحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وضم الأخوة صالح مصلح ومحمد صالح مطيع وراشد محمد ثابت ونصر ناصر علي وعبدالله أحمد غانم وعبدالله الأشطل وعمر الجاوي.

ورأست أنا وفد الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية). وكان الوفد يضم د. حسن محمد مكي ومجاهد أبو شوارب وحسين الدفعي وسنان أبو لحوم وعلي لطف الثور وحسين العمري واسماعيل الوزير ويحيى جغمان وعبدالله حمران.

وصلنا الى الكويت في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩ وبدا من اللحظة الأولى أن الحزب الاشتراكي يريد أن يفرض شروط المنتصر، لأنه اعتقد أنه باحتلاله البيضاء وقعطبة وحريب، أنه قادر على فرض

شروطه. كما كانوا على يقين في قرارة نفسهم بأن الشطر الشمالي لم يكن يوافق على الوحدة الفورية المشروطة ويلمّح إلى فرضها بالقوة. وكان الأخوان في القيادة في الشطر الشمالي قد طلبوا مني كسب الوقت في موضوع الوحدة حتى يتسنى لنا ترتيب أوضاعنا بعد الانهيارات المتلاحقة التي حدثت بعد مقتل الرئيس ابراهيم الحمدي واغتيال الرئيس أحمد الغشمي، ومقاومة المفاهيم الماركسية التي كانوا يدعون إليها عبر طرحهم مشروع الوحدة. وكان تلكؤ الشطر الشمالي يعود بالدرجة الأولى، إلى أن الاشتراكيين كانوا يريدون فرض الوحدة في ظل انتصار عسكري مدعوم من دول المنظومة الاشتراكية، في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الشطر الشمالي في وضع صعب إلى حد كبير. وكان الخوف متأتياً من أنه لو تم فرض الوحدة بشروط الحزب الاشتراكي المطروحة في مؤتمر الكويت، لعاد شطرا اليمن إلى التقاتل قبل أن يجف حبر أي اتفاق. وكان دور الكويت في هذا المؤتمر يقتصر على استضافته ورعايته والتوفيق بين الأطراف. وحضر هذا اللقاء من جانب العراق عدنان حسين، حيث جاء ممثلاً للعراق والأردن وسورية، للاطلاع على لقاء القمة في مبادرة حرص على نجاحها. وإنصافاً للحقيقة، كان العطف الكويتي على الشطر الشمالي واضحاً في سياق الاجتماعات.

الاتجاه الذي اتفقنا عليه مع الإخوان في الشطر الجنوبي كان يقضي عدم الموافقة على وحدة فورية. إلا أنه تم الاتفاق في قمة الكويت على استكمال اللجان التي كانت موجودة منذ بيان طرابلس العام ١٩٧٢، لبقية أعمالها وإنجاز مشروع دستور لدولة الوحدة خلال أربعة أشهر، ثم يرفع بعدها إلى القيادتين السياسيتين في كل من

صنعاء وعدن للمناقشة، على ضوء ما اتفقت عليه اللجان. ويحال بعد الموافقة عليه، على السلطتين التشريعيتين في الشطرين لإقراره نهائياً.

هنا لا بد من وقفة قصيرة للتذكير بخلفية ما كان يحدث في الكويت لتصبح قراءة الأحداث أكثر وضوحاً. في العام ١٩٧٢ وقعت حرب بين شطري اليمن. كان الأخوان في الشطر الجنوبي يعلنون عن ثورة تقدمية اشتراكية من عدن لتحرير الخليج والجزيرة العربية وإسقاط الأنظمة هناك. وكانت السعودية ودول الخليج، الحديثة العهد في حينه بالاستقلال، متعاطفة مع الشطر الشمالي. فأخذوا يدعمون صنعاء دعماً بسيطاً عادياً ببعض السلاح من هنا وبعض المال من هناك وبعض المساعدات حيث يتطلب الأمر. كانت السعودية ودول الخليج تدعم النظام في صنعاء لمواجهة المد الشيوعي الذي كان يتبناه الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي ويسعى لتصديره لدول المنطقة، حيث تبنوا جبهة تحرير ظفار ضد عمان وجبهة تحرير البحرين ضد البحرين إضافة إلى تبنيهم عدداً من العناصر اليسارية المعادية للأنظمة في دول المنطقة تحت مفهوم تحرير الجزيرة والخليج مما كان يسميه الماركسيون الأنظمة الرجعية. ووقعت حرب ١٩٧٢، ولم تكن حرباً كبيرة فكنا ندخل مركزاً في الشطر الجنوبي، ويدخلون هم مركزاً في الشطر الشمالي. واستمر هذا النوع من الكر والفر العسكري فترة من الزمن دون أن ينتصر أحد بالفعل أو يسقط أي من النظامين. وتدخلت الجامعة العربية في حينه بمبادرة من الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي، الذي دعا القيادتين إلى اجتماع في طرابلس، أسفر عن تشكيل لجان للوحدة. وصدر بيان طرابلس في العام ١٩٧٢، والشطر

الشمالي يسيطر عليه شعور بالانتصار العسكري فأخذ يطالب تحت وطأته بالوحدة، بينما كان الشطر الجنوبي، الأقل شعوراً بالانتصار، متردداً إزاءها. أما في الكويت فكان الموقف عكس ذلك تماماً.

□ □ □

مشكلة السلاح

وعدنا من الكويت وأخذت القيادة في الشطر الشمالي تضغط بضرورة إعادة ترتيب أوضاع المؤسسة العسكرية خلال الأربعة أشهر المقبلة، بحيث في حال تمت الوحدة تكون الأمور متوازنة بين الشطرين. وكان هناك اتفاق بين السعودية واليمن يدعى اتفاق «جرس السلام»، وقّع في العام ١٩٧٦ أيام حكم الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي من الجانب اليمني، والأمير سلطان بن عبد العزيز من الجانب السعودي. وكانت مدة هذا الاتفاق خمس سنوات. وكان الاتفاق ينص على أن يقوم اليمن بموجبه بالتخلي عن التسليح السوفياتي والخبراء السوفيات مقابل أن تقوم السعودية بتسليح الجيش في الشطر الشمالي بسلاح غربي واستبدال الخبراء السوفيات بخبراء أميركيين ومن دول إسلامية مثل باكستان والأردن. فقمنا بالاتصال بالسعودية فور العودة من الكويت وتم التفاهم على إحياء هذا الاتفاق الذى وقّع عليه من قبل الرئيس الأسبق إبرهيم الحمدي. وتم شراء هذه الأسلحة من الولايات المتحدة، وطلبنا إحياء الاتفاق وقالت السعودية إن هذا الاتفاق يحتاج إلى موافقة أميركية، وجاءت الموافقة الأميركية. وقدمنا لائحة بالسلاح المطلوب، قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، تدفعها السعودية، وكانت تضم:

١ ـ سرب طائرات إف ـ ٥.

٢ ـ كتيبتي دبابات إم ٦٠ أي.

٣ ـ ١٠٠ عربة ناقلات جنود ١٣٣.

٤ ـ كتيبتي مدفعية ١٥٠ و١٥٥.

٥ ـ كتيبة دبابات بنهارد الفرنسية.

٦ ـ كتيبة ناقلات جنود فرنسية.

وبدأ تنفيذ الاتفاق، وتجاوب الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر بالفعل مستخدماً صلاحياته الإدارية، وشحنت بالفعل الدبابات، ونقل سرب الطائرات إلى اليمن جواً وبدأ وصول السلاح. وكان الفضل في ذلك للسفير الأميركي الذي ذهب إلى منطقة دمت وكتب تقريراً عن مخاطر التوغل الشيوعي مما يهدد مصالح أميركا في المنطقة. وإذا بنا في مشكلة. فالكوادر اليمنية غير مدربة، ولا تعرف استخدام هذا السلاح، والخبراء الأميركيون يحتاجون إلى أشهر لتدريب العسكريين اليمنيين حتى يصبح هؤلاء قادرين على استعمال تكنولوجيا هذا السلاح. وكانت هناك ورطة.

تعرضنا إلى ضغوط عسكرية في الداخل. صحيح أن بعض السلاح الغربي كان قد وصل، ولكن بدا أنه لايمكن استخدامه من قبل قواتنا المسلحة إلاّ بعد فترة زمنية طويلة، في الوقت الذي تستطيع القوات المسلحة في الشطر الجنوبي استخدام سلاحها السوفياتي بكفاءة. وكان الوضع متوتراً على الحدود. ففي حال وقوع أي صدام عسكري جديد بين الشطرين، فسيكون الشطر الشمالي هو الأضعف. فما هو الحل للخروج من هذه الورطة؟ أمام هذه الضغوط الداخلية لم يكن في وسعي إلا أن أعيد الاتصال بالسوفيات، محاولاً عقد اتفاقية جديدة معهم لتوريد السلاح.

وكان السوفيات مستائين جداً في حينه مما فعله معهم إبراهيم الحمدي، حين أعاد في العام ١٩٧٦ صفقة دبابات وطائرات سوفياتية وصلت إلى ميناء الحديدة، تحت تأثير اتفاق «جرس السلام» الذي كان قد عقده مع السعودية. واتصلتُ بموسكو وقلت لهم: إننا نريد شراء أسلحة سوفياتية منكم. فقالوا: لديكم سلاح أميركي، فلماذا تريدون سلاحاً منا؟ قلت لهم : إننا في وضع عسكري سيئ ونحتاج إلى سلاح فوراً. فقالوا في موسكو: أرسلوا القائمة بالسلاح الذي تريدونه مع سفيرنا في ضنعاء ونحن سنوافق. وجاءت موافقتهم من خشية أن يفقدوا علاقتهم مع الشطر الشمالي. فأبلغنا السفير السوفياتي بموافقة بلاده، وأرسلنا مبعوثاً الى موسكو بالقائمة وعقدنا صفقة سلاح بقيمة ٧٥٠ مليون روبل، تجدول على مدار سنة ونصف إلى سنتين حسب وصولها إلينا. واعتبر الاتحاد السوفياتي هذه الصفقة بمثابة إعادة اعتبار له. ولما ظهر لي أنه حتى الصفقة السوفياتية تحتاج إلى وقت، اضطررت إلى الاتصال ببولندا وعقدت صفقة سلاح فورية معها لشراء ٣٠٠ دبابة تشحن خلال شهر مع مستلزمات تكفيها لمدة عشر سنوات. ودفعنا ثمنها نقداً. وكانت بولندا عبر هذه الصفقة تدخل، للمرة الأولى، إلى سوق السلاح في العالم العربي.

بعد هذا الاتفاق، كانت هناك مشكلة أخرى تنتظرنا. ماذا عن اتفاق «جرس السلام» مع السعودية؟ حيث احتج الأشقاء في السعودية بشدة على عقدنا صفقة السلاح مع السوفيات والبولنديين. وطلبوا منا إعادة الصفقة، ولكننا كنا قد اتخذنا القرار بتنويع مصادر السلاح مهما كانت النتائج. قلنا إن لنا حجة قوية على الأخوة السعوديين والأصدقاء الأميركيين لا بد أن

يتفهموها. فنحن نُضرَب يومياً من قبل النظام الشيوعي في عدن، والمعارك دائرة في المناطق الوسطى. كما أن استيعاب السلاح الغربي يحتاج الى وقت طويل لا نملكه بينما الخطر محدق بنا.

وأصرت السعودية على التمسك باتفاق «جرس السلام» وطلبت إعادة شحن الأسلحة الشرقية التي استوردناها إلى بلد المنشأ أو إلى مرفأ جدة، على أن تدفع هي ثمنها. فرفضنا. فأرسلت السعودية الأمير تركي الفيصل، رئيس جهاز المخابرات. وبعدها أرسلت شقيقه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، ليبلغاني أن هذه الصفقة تسيء إلى العلاقات بين اليمن والسعودية. وتمسكنا بموقفنا وحقنا في تنويع مصادر السلاح، وأعلنّا ذلك رسمياً للمرة الأولى. ووقع الخلاف بيننا وبين السعودية، وتوترت العلاقات إلى حد كبير، ولفترة طويلة. وكانت الحرب قائمة بين النظام في صنعاء وبين الجبهة الوطنية المدعومة من الشيوعيين في (عدن) والمسيطرة على المناطق الوسطى في الشطر الشمالي. في هذه الفترة بدأ وصول الأسلحة البولندية وبعدها الأسلحة السوفياتية وتحسن وضع الجيش وفتحت مكاتب للتجنيد. في الوقت نفسه أدخلنا شيئاً فشيئاً السلاح الغربي في الخدمة، الذي تم استيعابه تدريجياً.

وكان الحوار بيننا وبين السعودية ساخناً في أغلب الأوقات، وإن ظل سرياً. وكان السعوديون يصرون على أننا إذا أردنا أن نحافظ على علاقات جيدة معهم، فعلينا أن نعيد السلاح السوفياتي، لأنه مخالف للاتفاق معهم. وكنا نقول لهم بإصرار وقناعة: إن أي قطعة سلاح تدخل اليمن، من أي مصدر جاءت، تصبح سلاحاً يمنياً. فنحن لا نستورد أفكاراً ومعتقدات من البلاد المنتجة أو المصدرة للسلاح. وتنويع مصادر السلاح هو حق من حقوق سيادة

بلادنا. وكان السؤال الذي يثير قلق الأشقاء السعوديين هو: كيف يقبل الاتحاد السوفياتي ببيع السلاح لكم وهو الذي يموّل النظام في الشطر الجنوبي. وكان الجواب أن الاتحاد السوفياتي لايريد أن يُهزم حليفه الاستراتيجي في الشطر الجنوبي، وفي الوقت نفسه لا مصلحة له في أن يرى الشطر الشمالي مرتمياً في أحضان «الرجعية والأميركان»، بحسب تعبيرات قادة الحزب الاشتراكي. إلى جانب أن صفقة السلاح السوفياتي كانت قرضاً لنا، تستفيد من فوائده موسكو.

□ □ □

إرهاصات الوحدة

لقد جرى الاتفاق أنه بعد أن تنهي اللجان أعمالها خلال أربعة أشهر، يتم عقد لقاء وتقييم أعمال اللجان.

وبدأ الأخذ والرد على زمان ومكان الاجتماع هل يكون في صنعاء أم في عدن أم في مناطق الأطراف؟ نحن قلنا للأخوان في الاشتراكي: لماذا لا يكون الاجتماع في عاصمة دولة الوحدة صنعاء، لكنهم رفضوا. فرفضنا نحن بدورنا الاجتماع في مناطق الأطراف أو في عدن. وقد روت لنا فيما بعد قيادات من الحزب الاشتراكي أنهم كانوا يعيشون فيما بينهم صراعاً وخلافات شديدة وأوهموا عبد الفتاح اسماعيل بأنه مستهدف، وأنه إذا عقد الاجتماع في صنعاء أو عدن أو في مناطق الأطراف فإن حادثاً ما سوف يقع. وجاءت فكرة من بعضهم أن يعقد الاجتماع في سفينة في عرض البحر. ولكن البعض قال إن هذه السفينة ستكون صيداً سهلاً وستضرب من قوى خارجية معادية للوحدة اليمنية. وجاءت

فكرة أخرى في أن يتم الترتيب بعقد الاجتماع في طائرة تظل تحلّق في الجو أثناء المباحثات.

وكل هذه الأفكار لم تتحقق. وأخيراً طرح بعضهم بأن عبدالفتاح اسماعيل من الشمال، وأنه لا يمكن أن يعقد الاجتماع بين رئيسين من الشمال. وبسبب هذا الموقف المتوتر بين قيادات الحزب أقترح أن يكلف الأخ علي ناصر محمد نائب رئيس هيئة مجلس الشعب التأسيسي ورئيس مجلس الوزراء، بزيارة صنعاء وتمثيل الشطر الجنوبي في الاجتماع الذي كرس لبحث تقييم أعمال اللجان والبحث في الخطوات الوحدوية اللاحقة.

وفي ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ عقد لقاء بيني وبين الأخ علي ناصر محمد، حيث أصدرنا في هذا اللقاء بياناً مشتركاً أكدنا فيه العزم على الالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت، وعلى ضرورة تنشيط التبادل التجاري وتسهيل حركة المواطنين وتبادل الوفود الرسمية والشعبية.

وفي أيلول/سبتمبر العام ١٩٨١ عقد لقاء بيني وبين الأخ علي ناصر محمد في تعز وقّعنا فيه على اتفاق نص على تنفيذ المادة (٩) من بيان طرابلس ١٩٧٢ وتشكيل لجنة لبحث هذه المادة، ودراسة نتائج لجان الوحدة وتقديم التصورات بشأن المادة (٩) الخاصة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد، وتأليف لجنة من رئيسي الأركان في الشطرين لتنفيذ البنود ٤ و ٥ و ٦ من اتفاق ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠.

بعد ذلك تم التواصل بين القياديين. وكانت حينها أعمال العنف وأعمال التخريب من قبل ما يسمى بالجبهة الوطنية على أشدها، حيث كانت الدماء تنزف بغزارة وأرجل المواطنين تبتر، والأبرياء

يقعون ضحايا نتيجة الألغام الفردية التي زرعها المخربون في تلك المناطق. كما أن متغيرات قد جرت في الشطر الجنوبي حيث أصبح الأخ علي ناصر محمد أميناً عاماً للحزب الاشتراكي ورئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيساً لمجلس الوزراء، بعد أن أقصى عبد الفتاح اسماعيل عن منصبه. وإزاء هذه الحالة من التوتر والعنف بين الشطرين، قررت زيارة عدن في تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٨١ وأنا أحمل معي مشروعاً للوحدة، حيث كانت اللجان التي طلب منها إعداد مشروع دستور دولة الوحدة قد أنجزت مهامها. ولقد نزلت عدن على الرغم من اعتراض الكثير من القيادات في الشطر الشمالي، وقلت لهؤلاء إذا كانت الوحدة هي البديل للقتال ولإيقاف نزيف الدم ووضع حد لبتر الأرجل والأطراف فلتكن الوحدة. ولكنهم كانوا يرون بأن هذا تنازل (للشيوعيين). تنازل من قبلنا لهم. وأنه يصدر عن ضعف ووهن.

ومع ذلك أصررت على زيارة عدن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٨١ وأنا أحمل معي مشروعاً للوحدة الاندماجية، ولكنهم رفضوا ذلك المشروع. وتمخضت الزيارة عن الاتفاق على تشكيل المجلس اليمني الأعلى من رئيسي الشطرين على أساس أن يتابع سير تنفيذ اتفاقية الوحدة والإشراف على أعمال لجان الوحدة وإصدار التعليمات والتوجيهات الكفيلة بإنجاز ما تمّت المصادقة عليه والمشاريع المشتركة المتفق عليها.

وتقرر في ذلك الاجتماع تشكيل لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من رئيسي الوزراء ومن ينوب عنهما، ووزيري الخارجية ووزيري الداخلية ووزيري التنمية والتخطيط ووزيري التربية والتعليم ورئيسي هيئة الأركان العامة.

كما تقرر في ذلك الاجتماع الاتفاق على عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر من الوطن، وعدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي، وإزالة المواقع العسكرية من مناطق الأطراف، وتكليف وزير الدفاع من الشطر الجنوبي ورئيس الأركان من الشطر الشمالي بوضع خطة لتحديد أماكن تمركز القوات، ووضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية، وأن يتم لقاء دوري بين رئيسي الشطرين كل أربعة أشهر لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية.

كما تم الاتفاق في تلك الزيارة بين رئيسي الوزراء في الشطرين (كان الأخ عبد العزيز عبدالغني هو رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي، والأخ علي ناصر محمد يتولى منصب رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي) على إنشاء عدد من المؤسسات المشتركة في المواصلات والنقل البري والبحري وفي قطاع الصناعة ومجال تكرير النفط والسياحة وغيرها. وقد اصطحبني خلال تلك الزيارة الأخ علي ناصر محمد إلى محافظة حضرموت حيث كان يسعى إلى التصالح مع علي سالم البيض، الذي كان حينها معتكفاً هناك بعد أن أقصي من الحزب الاشتراكي بسبب مخالفته لقانون الأسرة.

وقد بحثنا في تلك الليلة، وبحضور البيض، تحقيق الوحدة الفورية. وكان حاضراً حينها من جانب الشطر الجنوبي إلى جانب علي ناصر محمد والبيض الأخوة على عنتر وصالح مصلح وصالح منصر السيلي وسالم جبران وآخرون وقالوا لي حينها وبالحرف الواحد: لا يمكن تحقيق الوحدة بشكل فوري، بل بالتدريج بحيث نبدأ بالمجلس اليمني الأعلى وإنشاء المؤسسات المشتركة. وكانوا

يتساءلون مستغربين، ماذا وراء هذا المشروع الذي قدمته لهم، حيث كانوا يتشككون كثيراً في الأمر معتقدين أن هناك شيئاً وراءه.

وقال لي البيض بصريح العبارة أمام الحاضرين: نحن الجنوب وأنتم الشمال. أنتم دولة ونحن دولة وليس كل من ملك دبابتين يستطيع أن يفرض الوحدة على الآخر بالقوة. وكان الأخ علي ناصر محمد قد قام في حزيران/ يونيو العام ١٩٨٠ بزيارة إلى صنعاء وتم خلالها استعراض ما أنجزته لجان الوحدة وما تم اتخاذه من خطوات نحو التكامل الاقتصادي. واتفق وزيرا داخلية الشطرين علي شائع هادي ومحمد خميس على تسهيل انتقال المواطنين بين الشطرين ضمن ضوابط تحددها الجهات المعنية في الشطرين، وإنشاء نقاط مرور في الأطراف لتسهيل الانتقال. وكان ذلك يمثل خطوة مهمة لإزالة الحاجز النفسي لدى المواطنين في الشطرين، حيث لعبت أجهزة إعلام الحزب دوراً سلبياً في تعبئة المواطنين في الشطر الجنوبي بصورة خاطئة ضد أخوانهم في الشطر الشمالي وضد النظام في صنعاء. لهذا كان لا بد من التفكير في إيجاد صيغة فكرية سياسية من شأنها ملء الفراغ السياسي في الشطر الشمالي فى مواجهة الأفكار الماركسية فى الشطر الجنوبي، وبحيث تكون تلك الصيغة محل إجماع وطني وفي ذات الوقت تسد الفراغ السياسي القائم. وتشكلت لجنة للحوار الوطني من السبتمبريين والوجهاء والأعيان ومن كافة الأحزاب، كالبعث والناصريين والاشتراكيين والإسلاميين. وجميعها كانت موجودة في الساحة، ولكنها كانت تعمل تحت الطاولة نظراً لأن الدستور كان يحرّم الحزبية.

□ □ □

الميثاق الوطني

وضع مشروع ميثاق وطني فاخترنا ٥١ ممثلاً من كل الأحزاب والقوى والاتجاهات السياسية سواء القومية أو الإسلامية واليسارية، بما فيها الحزب الاشتراكي، للتوصل إلى صيغة ميثاق وطني. وكانت لجنة الحوار التي اجتمعت مع أعضاء مجلس الشعب التأسيسي والشخصيات الاجتماعية والوطنية المختلفة في البلاد، قد أخذت تبحث عن صيغة وطنية، بعد أن أنزلنا استمارات استبيان شعبي نسأل فيها الناس عن رأيهم في الصيغة الوطنية التى نبحث عنها. وجاء الرد على أسئلة الاستبيان من حوالى ٣٥٠ ألف شخص، من مختلف الفئات الاجتماعية، وأعلنا عن وثيقة الميثاق الوطني. وبدأنا نفكر كيف يمكن أن يصبح هذا الميثاق نافذاً. واتفقنا على أن يكون لكل ١٠ آلاف شخص، ممثل. مقابل أن تعيّن القيادة السياسية نسبة ٣٠ بالمائة من هؤلاء الممثلين. وعقدنا مؤتمراً تأسيسياً من ١٠٠٠ عضو بعد أن تم انتخاب ٧٠٠ عضو من قبل الشعب. وعينت القيادة ٣٠٠ عضو من مختلف التخصصات والشرائح الاجتماعية، شكلوا المؤتمر الشعبي العام الذي عقد في ٢٤ آب / أغسطس العام ١٩٨٢.

وأقرت وثيقة «الميثاق الوطني» حيث استمر المؤتمر الشعبي العام بعد ذلك أداة سياسية لرعاية العمل السياسي في الشطر الشمالي. وبذلك أصبح الشطر الشمالي يمتلك أداة سياسية وفكراً سياسياً ممثلاً بالميثاق الوطني، الذي كان يشكل في تلك المرحلة أقصى الممكن وأدنى المطلوب لمواجهة الفكر الماركسي القائم في الشطر الجنوبي. حيث استلهم الميثاق الوطني عقيدة الشعب اليمني

وتاريخه النضالي وتراثه الحضاري. وجمع بين الأصالة والمعاصرة. واستلهم تطلعاته نحو الوحدة وآفاق البناء في الحاضر والمستقبل. وأصبح هناك تنظيم سياسي شكّل إطاراً لكل القوى السياسية. وسمحنا للأحزاب بالعمل ضمن إطار المؤتمر الذي مثل إطاراً جبهوياً استوعب جميع القوى السياسية. وهو الذي أعطاها مشروعية ووفر لها منبراً كانت بأمس الحاجة إليه. وانتخب المؤتمر لجنة دائمة من ٥٠ شخصاً بالإضافة إلى ٢٥ شخصاً تم تعيينهم. ثم انتخب لجنة عامة، وأميناً عاماً (علي عبدالله صالح). ولم تعد هناك ديموقراطية مركزية، بل تعددية سياسية في إطار المؤتمر الشعبي العام. وشعرنا بعد هذا الإنجاز السياسي والفكري وتحقيق التوازن العسكري، أن مسألة الوحدة قد أصبحت من المهام الرئيسية الملحّة. وشعرنا أيضاً أن وضعنا في الشطر الشمالي قد أصبح أفضل.

وكان قد سبق ذلك انتخابات المجالس البلدية في العام ١٩٧٩ وتحقق الاستقرار السياسي والأمني. وبسطت الدولة سلطتها على مناطق لم تكن موجودة فيها قبلاً. وكسرنا واقع العزلة على الأرياف، وشجعنا الحركة التعاونية لتكون رديفاً أو مساعداً لخدمات الدولة الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات. وموّلنا الحركة التعاونية بنسبة ٧٥ بالمائة من أموال الزكاة. وتحقق التوازن السياسي بعد التوازن العسكري.

وبناء على ذلك الاتفاق عقدت اللجنة الوزارية اجتماعاً لها في صنعاء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٨٢، حيث رأس الأخ الدكتور عبدالكريم الأرياني رئيس الوزراء جانب الشطر الشمالي، ورأس الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للحزب الاشتراكي ورئيس الوزراء جانب الشطر الجنوبي. وتمخض عنه عدة

قرارات تؤكد الالتزام بما قد سبق الاتفاق عليه ومنها تشكيل نقاط المرور المشتركة من رجال الأمن عند الأطراف المشتركة، على أن تباشر أعمالها في النصف الأول من العام ١٩٨٣.

وكلفت وزيري الأشغال والإنشاءات في الشطرين بالبحث عن مصدر تمويل لإنشاء ما سمّي بطريق الوحدة (طريق الضالع قعطبه يريم). كما عقدت خلال تلك الفترة سكرتارية المجلس اليمني الأعلى عدة دورات. وفي الفترة الممتدة من ١٩٨٣/٨/١٥ وحتى ١٩٨٣/٨/٢٠ عقدنا في صنعاء الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى برئاستي عن الشطر الشمالي، والأخ علي ناصر محمد عن الشطر الجنوبي. وصدر بيان مشترك أكد مواصلة الجهود المبذولة من أجل الوحدة، والارتياح لما تم إنجازه من قبل لجان الوحدة واللجنة الوزارية المشتركة.

كما عقدت سكرتارية المجلس اليمني الأعلى عدة اجتماعات في كل من صنعاء وعدن.

وفي شهر شباط/ فبراير العام ١٩٨٤عقدنا الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى في مدينة عدن حيث تمت المصادقة على التوصيات التي قدمتها سكرتارية المجلس، وأكدنا أهمية التنسيق في مجال السياسة الخارجية.

كما عقدت اللجنة الوزارية المشتركة دورتها الثانية في عدن.

وعقدت دورة ثالثة للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء في كانون الأول/ ديسمبر العام ١٩٨٤. كما عقد لقاء قمة في عدن بيني وبين الأخ علي ناصر محمد في كانون الثاني/يناير العام ١٩٨٥، استكملناه في تعز حيث اصطحبت الأخ علي ناصر محمد معي

إلى مدينة تعز بالسيارة، وطرحت خلال ذلك موضوع الوحدة وأهمية الإسراع بتحقيقها.

واجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة مرة أخرى في صنعاء برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني من الشطر الشمالي، وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي، وأكدت استمرار وزيري الداخلية في تواصلهما وتسهيل انتقال المواطنين بين الشطرين.

وعقد بعد ذلك آخر اجتماع للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء في كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٨٥، وقبل اندلاع أحداث كانون الثاني/يناير العام ١٩٨٦، الدامية في الشطر الجنوبي.

بعد أن تم ترتيب هذه الأوضاع عادت ورقة الوحدة مرة أخرى إلى الظهور بقوة. وبدأت الأصوات في اليمن بشطريها ترتفع مطالبة بها. وبدأت قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي تتراجع عنها، معتبرة أنها لعبة مرتبطة بتحسن الأوضاع العسكرية والسياسية لأي من الشطرين. فقد كانت الوحدة تخضع للشد والجذب باستمرار: فالطرف القوي يطرحها والطرف الضعيف يرفضها. وأحدث طرح الوحدة انقساماً حاداً في القيادة السياسية للحزب الاشتراكي وفي الجيش في الشطر الجنوبي من الوطن. وبانقسام الحزب والجيش وقعت الحرب الأهلية الدامية في كانون الثاني/ يناير العام ١٩٨٦ التي خرج على أثرها الأخ علي ناصر محمد مع عدد كبير من قيادات الحزب والدولة والقيادات العسكرية والأمنية إلى الشطر الشمالي. وعلى الرغم من احتضان الشطر الجنوبي للمعارضة المسماة الجبهة الوطنية، فقد رفضنا في الشطر الشمالي الدخول في صراع أجنحة الحزب الاشتراكي. نعم

رفضنا سلوك الحرب بالرغم من الكثير من المغريات. واتخذنا قراراً بعدم الدخول في مستنقع الخلافات والمذابح في عدن، مستخدمين العقل، وإلا كنا دخلنا في بيروت ثانية!

بعد ثلاثة أيام من بدء الصراع القائم، بعث إليّ الأخ علي ناصر برسالة يشكرني فيها لعدم تدخلي. وبعد ستة أيام طلب مني التدخل وقال لي: تدخّل وسأعلن الوحدة معك فوراً. لكنني رفضت. وبعد لجوء الأخ علي ناصر إلى صنعاء، طلب مني إعلان الوحدة. فقلت له: كان من المفروض أن يتم هذا وأنت في السلطة تملك الشرعية. وقمنا باستضافة أخواننا النازحين، الأخ علي ناصر محمد ومن معه، لأننا أبناء وطن واحد. حيث تمتعوا بالامتيازات، وتعاملنا معهم باعتبارهم مواطنين يمنيين. وحاولت قوى دولية وخارجية أن تستخدم الأخ علي ناصر وعناصره لإحداث قلاقل في المنطقة. وعلى الرغم من اتخاذنا قراراً بعدم التدخل في أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير في عدن، جاءنا إنذار من الاتحاد السوفياتي يطلب منا عدم التدخل في الشطر الجنوبي. وقلنا لموسكو: إننا لو أردنا التدخل لفعلنا ذلك قبل إنذاركم بزمان. ورفضنا أن يكون الشطر الشمالي محطة لتصدير المشاكل إلى الشطر الجنوبي، كما كانت تفعل قيادة الحزب الاشتراكي مع الآخرين. وحاولت بالفعل مجموعة الأخ علي ناصر أن تقوم بأعمال عسكرية في الشطر الجنوبي، فمنعنا حدوث مثل تلك الأعمال. وشنت قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي حينها حملة شديدة ضدنا، متهمة إيانا بأننا باحتضاننا مجموعة الأخ علي ناصر محمد نعمل ضدها. ولكن الحقائق كانت عكس ذلك تماماً.

□ □ □

انهيار موسكو

وجاءت فترة الرئيس ميخائيل غورباتشوف في موسكو. وكان الوضع في الشطر الشمالي قد طرأ عليه تحسن ملحوظ على الصعيدين التنموي والمعيشي. والحركة العامة كانت جيدة، حيث تم استخراج النفط لأول مرة وتم إعادة بناء سد مأرب التاريخي العظيم، كما تم بناء القوات المسلحة والأمن على أسس حديثة وقوية. كانت الحياة السياسية أكثر استقراراً، والمعنويات عالية لدى المواطنين في الشطر الشمالي. وكانت العلاقات اليمنية ـ السوفياتية جيدة، حيث وصل غورباتشوف إلى الحكم ونحن نطرح ورقة الوحدة، والحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي يتلكأ ويطرح بالمقابل شروطاً تعجيزية. وكان قد جاءنا مساعد وزير الخارجية السوفياتية أثناء وجود الأخ/ علي ناصر محمد في السلطة في الشطر الجنوبي، وشرحنا له موقفنا وأفكارنا من الوحدة. وسافرت قيادة الحزب الاشتراكي مرتين أو ثلاث مرات إلى موسكو قبل إعلان البريسترويكا وقابلوا غورباتشوف في محاولة للحصول منه على دعم اقتصادي وعسكري للنظام في الشطر الجنوبي. وقال لهم غورباتشوف: إن الظروف قد تغيرت ولا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يقدم لكم أي مساعدات بعد الآن.

فبدأوا يعلنون الاعتدال ويحاولون تقديم خطاب سياسي وإعلامي مرن ومعتدل. ولجأت القيادة الاشتراكية في عدن إلى التحرك في دول الخليج لتحسين صورتهم مع الاحتفاظ بنهجهم ومعتقدهم الماركسي الذي لم يتخلوا عنه. ولم تنجح القيادة الاشتراكية في هذه المهمة حيث كان البرود الخليجي تجاهها واضحاً.

وكانت ورقة الوحدة في أيدينا تزداد قوة، وكنا الأعلى صوتاً في

طرحها. وكان طرحنا لها يلقى تجاوباً كبيراً من مختلف الأطراف والقوى والهيئات اليمنية بمختلف توجهاتها في الشطرين. وبدأت وللمرة الأولى ترتفع أصوات من الشطر الجنوبي ومن خارج الحزب الاشتراكي، تطالب بتحقيق الوحدة وترفع شعارها بعد أن شاهدت انهيار المنظومة الاشتراكية، إضافة إلى ما خلفته سلسلة الصراعات الدامية للحزب الاشتراكي من قلق ومخاوف في النفوس من تكرارها. ناهيك عما كان قد تلمسه هؤلاء المواطنون من نجاحات حققها الشطر الشمالي في مجالات التنمية والاقتصاد والاستقرار السياسي والأمني وعلاقاته الخارجية الجيدة.

كما أن الوحدة لم تعد تشكل نوعاً من الكفر والإلحاد لدى بعض القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية في الشطر الشمالي، نتيجة الحكم الماركسي الشيوعي للحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي.

كانت جسور الثقة بين الشطرين تمتد شيئاً فشيئاً. وخاصة بعد أن برهنّا للأخوان في قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي حينها، أنه على الرغم مما جرى لديهم من أحداث دامية وما ترتب على ذلك من لجوء الأخ علي ناصر محمد والعديد من قيادات كثيرة من الحزب وكوادر الدولة في الشطر الجنوبي إلى وطنهم في الشطر الشمالي. وطمأنا الأخوان في الجناح المنتصر من قيادة الحزب، بأن هؤلاء لن يسمح لهم بممارسة أي نشاط ضدهم، حرصاً منا على أن يسود الهدوء في العلاقات بين الشطرين، وأن نتجنب حدوث أي توتر. ومن أجل تهيئة مناخات أفضل للحوار الوحدوي. وفي ظل ذلك عقد أول لقاء بيني وبين القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي عندما جاء علي سالم البيض الذي تولّى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي عقب أحداث ١٣ كانون

الثاني/ يناير العام ١٩٨٦، إلى مدينة تعز في ١٦ نيسان/ أبريل العام ١٩٨٨. وقد شارك في اللقاء من جانب الشطر الشمالي عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء ود.حسن مكي نائب رئيس الوزراء ود. عبد الكريم الأرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء وعبدالله البشيري رئيس هيئة الأركان ويحيى العرشي وزير الدولة لشؤون الوحدة وعدد من الوزراء والمسؤولين.

كما شارك من جانب الشطر الجنوبي بحسب ما أتذكر الأخوة فضل محسن عبدالله عضو المكتب السياسي وسعيد صالح سالم عضو المكتب السياسي ووزير أمن الدولة وهيثم قاسم طاهر النائب الأول لوزير الدفاع رئيس الأركان وصالح أبو بكر بن حسينون نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة وراشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون الوحدة وعدد من المسؤولين. وفي هذا اللقاء أكدنا الالتزام الكامل والتنفيذ لما سبق أن توصل إليه الشطران في العمل الوحدوي قبل أحداث كانون الثاني/يناير العام ١٩٨٦ في كافة المجالات وتنشيط أعمال الهيئات واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين. وتم تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى بإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور الوحدة، لإحالته على مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء الاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

واتفقنا أيضاً على تكليف الأخوين رئيسي هيئة الأركان بتحديد نقاط التمركز لقوات الشطرين على أطراف محافظتي مأرب وشبوة، وتحديد النقاط المشتركة بين مواقع قوات الشطرين في ضوء

الوضع القائم، لضمان عدم الاحتكاك وعدم المواجهة المسلحة بكل أشكالها بين الشطرين.

وأكدنا أيضاً أهمية قيام مشروعات استثمارية مشتركة ومنها الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوه على أن تستكمل الخطوات العملية الخاصة بتنفيذه.

عقب ذلك حدث خلاف بين الشطرين في منطقة رملة السبعتين بمحافظة الجوف، بسبب التنقيب عن النفط وتوتر الموقف عسكرياً وكادت أن تحدث المواجهة العسكرية إلا أننا تواصلنا مع الأخوان في قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي. وقلنا لهم: لماذا نختلف؟ نحن أخوان. هذه المنطقة يمنية ويمكن استغلالها إذا ما كان هناك نفط بصورة مشتركة بين الشطرين ولصالح الشعب اليمني. وبالفعل تواصلنا مع الأخوان في قيادة الحزب على أعلى المستويات تفويتاً لأي محاولة للصدام بين الشطرين مرة أخرى. وحرصاً منا على استمرار المناخات الإيجابية التي بدأت تتولد بين الجانبين. وبالفعل في ٣ أيار/ مايو العام ١٩٨٨ وصل علي سالم البيض أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي إلى صنعاء، حيث عقدنا اجتماعاً امتد إلى ساعة متأخرة من فجر اليوم التالي، حيث استغلينا فرصة اللقاء وقلنا للأخوان: لماذا لانديرحواراً وحدوياً ونقوم بخطوات جادة نحو الوحدة، يكون فتح الحدود بدايتها.

وكان حاضراً الاجتماع من الطرف الجنوبي، أحد القياديين الفاعلين المسؤولين عن الاستخبارات، وهو من الشطر الشمالي، اسمه محمد سعيد عبدالله. فطلبت منه صياغة اتفاق تنّقل المواطنين. وبعد أن صاغه قدمه إليّ لأراجعه. فقلت له: لن أراجعه مهما كان،

لأن المبدأ أن يتنقل المواطنون بالبطاقة الشخصية وتُزال البراميل والحواجز. وكلفت رئيس الوزراء بالتوقيع على ما كتبه محمد سعيد عبدالله. وتم في الساعة السادسة صباحاً التوقيع على اتفاقية تسهيل حركة تنقّل المواطنين، وقعها عن جانب الشطر الشمالي عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء. وياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي، كما تم التوقيع على اتفاقية المشروع النفطي المشترك. وحرصنا على تقديم أقصى التنازلات في اتفاقية النفط ليقبلوا باتفاقية التنقل. واعتبرنا هذا الاتفاق فاتحة خير، والمسمار الأول في نعش التشطير. وكان همي هو تنقل المواطنين بحرية، وأن يأتي المواطنون المسجونون في الشطر الجنوبي إلى الشطر الشمالي ويتنقلوا فيه ويروا أخوانهم هنا ويطلعوا على ما تم من إنجازات، خاصة أن الدعاية الماركسية للحزب الاشتراكي كانت ترسم صورة للشمال توحي بأنه رجعي ومتخلف وكله قبائل. وقد أدى مجرد التوقيع على الاتفاق إلى ثورة بين المواطنين لأنهم عرفوا الحقيقة. وإذا بالحزب الاشتراكي يفقد بعد ذلك سيطرته على المواطنين في الشطر الجنوبي الذين بدأوا يشعرون بمدى التضليل الإعلامي الذي مورس ضدهم بحق أخوانهم في الشطر الشمالي. كما اتفقنا خلال ذلك اللقاء على إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة (٩) من بيان طرابلس، كما اتفقنا على العمل معاً من أجل احتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير العام ١٩٨٦.

□ □ □

التحرك نحو الوحدة

واختلطت حركة المواطنين بين الشطرين، ودبت الحيوية في تبادل

المصالح بينهم، لأن الناس هم أسرة واحدة سواء في الشمال أو الجنوب، في الشرق أو الغرب. لقد كان مثلاً ٦٥ بالمائة من سكان عدن وحدها هم من أبناء المحافظات الشمالية، وبالذات من تعز وإب والبيضاء. لقد أتاحت حرية التنقل للناس في الشطر الجنوبي التدفق إلى المحافظات الشمالية حيث التقى الأب بابنه والأخ بأخيه. وأتاح لهم ذلك تلبية احتياجاتهم من السلع التى كانوا محرومين منها في ظل هيمنة الحزب الاشتراكي ونهجه الاقتصادي الاشتراكي، حيث كانوا يأخذون حاجتهم من البضائع ويشبعون متطلباتهم المختلفة منها. لكن الحزب في الشطر الجنوبي كان عازماً على عرقلة التنفيذ، بإصراره على إقامة مراكز شرطة مشتركة، فرفضنا. إلى جانب أنه فرض على كل مواطن يرغب في التوجه إلى الشمال، تقديم مبالغ مالية كبيرة كضمان للعودة. وسخّروا مخابراتهم لتقصّي كل من يزور الشطر الشمالي في محاولة لردع الناس عن الزيارات التي كانت تزعجهم. لكن الأمور سارت على غير ما يريدون لأن التيار الشعبي كان جارفاً ومن الصعب إيقافه. كما أن الأجواء الشعبية في الشطرين كانت مهيأة ومعبأة وضاغطة باتجاه الإسراع في تحقيق الوحدة.

ولما كنا قد اتفقنا على أن ازور عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ لحضور احتفالات عيد الاستقلال، حاملاً معي مشروع دستور الوحدة، حصل خلاف بيننا في الشطر الشمالي على المادة الثالثة في الدستور المقترح لدولة الوحدة، ولماذا لا تشير تلك المادة إلى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريعات كافة.

ولما كنت أعرف أن قيادة الحزب الاشتراكي ستعترض على هذه المادة، قلت للأخوان: المهم أن تجيء الوحدة، والدستور ليس قرآناً،

ويمكن تعديله مستقبلاً، فالبوادر مشجعة تدل عليها كثافة تنقل المواطنين. وكان هدف الزيارة أن نحيل مشروع الدستور هذا على البرلمانيين لمناقشته وإقراره.

وقبل أن أصل إلى مدينة عدن، قمت وأنا في طريقي اليها بزيارات لمحافظات ذمار وإب وتعز، وألقيت في المهرجانات الجماهيرية التي أقيمت هناك، عدة خطابات حماسية بشرتهم فيها بقرب تحقيق الوحدة، وأننا سنزور عدن لنتحاور مع الأخوان هناك حول سبل تحقيق الوحدة وإنجازها وقلت في منطقة مشورة بإب:

(بأن الوحدة آتية.. آتية) وكانت الجماهير تهتف بحماسة منقطعة النظير مطالبة بتحقيق هذا المنجز الوطني الاستراتيجي الكبير.

وخلق كل ذلك أجواء وطنية حماسية لامثيل لها لدى المواطنين في الشطرين لصالح الوحدة وسرعة إنجازها، حتى إنني عندما قمت بزيارة عدن يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٨٩ كانت الجماهير تخرج على طول الطريق الممتد من تعز إلى مدينة عدن وهي تهتف بحماسة مطالبة بالوحدة.

وقد حرصت وأنا أزور عدن أن أصطحب معي وفداً كبيراً زاد على مائة شخصية من مختلف القوى السياسية والفعاليات الوطنية والاجتماعية. وفي منطقة (كرش) وكانت حينها أحد مراكز النقاط المشتركة بين الشطرين، استقبلتني قيادة الحزب الاشتراكي، حيث استقلينا أنا وعلي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس وسالم صالح محمد، سيارة واحدة. وفيما كان الموكب الكبير يسير في الطريق باتجاه عدن، كان المواطنون في الشطر الجنوبي يتدافعون بحماسة منقطعة النظير على طول الطريق ويحيطون بسيارتنا ويرددون الهتافات الوحدوية ويخلقون مناخاً ضاغطاً على قيادة الحزب

الاشتراكي ويرسمون أمامها مخاوف التعرض لبطش هذه الجماهير إذا ما نكصت عن الوحدة.

كان المناخ السياسي في عدن قلقاً ومتوتراً بين (الرفاق) في الحزب الاشتراكي. وكانت أصداء سقوط الأنظمة الشيوعية في دول المنظومة الاشتراكية تشعر هؤلاء بالمزيد من القلق والعزلة والإحباط من أنهم سيواجهون مصيراً مجهولاً وأسودَ إذا ما أصروا على عنادهم في عدم استيعاب المتغيرات التي حدثت من حولهم داخلياً وخارجياً.

لقد شعرت قيادة الحزب الاشتراكي بالحرج الشديد لهذا الاستقبال العفوي الكبير من قبل المواطنين، ولما كانوا يسمعونه من هتافات حماسية تطالب بالوحدة الفورية. ودخلنا مدينة عدن ببطء وسط الحشود الهائلة الهادرة من جماهير المواطنين الذين كنت أحييهم من نوافذ السيارة المفتوحة، فيما كان الأخوان إلى جواري في السيارة يلتزمون الصمت، وقد ارتسمت على وجوههم علامات الحيرة والدهشة لما يحدث أمامهم من مشاهد لا يمكن للذاكرة أن تنساها أبداً.

وصلنا إلى عدن وبدأنا الحوار حول الوحدة فوراً. وطرحنا مشروعنا. وشعرت منذ اللحظات الأولى للمحادثات أن قادة الحزب الاشتراكي الحاكم في عدن قد بدأوا يضعون العراقيل. خصوصاً عندما يثيرون مخاوفي قائلين إن دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية لن تقبل بالوحدة، وأن معظم دول العالم ستعارض هذه الخطوة، بل أرادوا تخويفي أكثر فقالوا لي: إن السعودية ستتآمر عليك وستقتلك. وإنهم قلقون من مؤامرة دولية قد تسفر عن قتل جميع المشتركين في المشروع الوحدوي. فقلت لهم: لنحقق

الوحدة ولنمت. حتى لو عشنا في ظل دولة الوحدة فترة قصيرة. لقد توقعنا أن نموت بعد الثورة وعشنا حتى الآن. فحياتنا، أساساً، هي ملك شعبنا. وسيطر موضوع التآمر على معظم حديثنا.

بعد ظهر ذلك اليوم كان هناك مهرجان كبير في ميدان الحبيشي في عدن، حُشِد فيه الحزبيون فقط. لكن الجماهير العادية الواقفة خارج الميدان من غير الحزبيين تدافعت بقوة وخرقت حصار الأمن، حاملة الطبول والمزامير ودخلت الميدان. كان الناس ينتظرون خطاباً مني أعلن فيه شيئاً هاماً وكان المتفق عليه في هذا المهرجان أن يلقي علي سالم البيض كلمة يرحب فيها بي، وأقوم أنا بعدها بإلقاء خطاب أهنىء فيه شعبنا بعيد الاستقلال، وأتحدث عن الوحدة والإعلان عن إحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في الشطرين. وبينما نحن في الميدان جيء إليّ بالبرنامج، وإذا به خال من أي كلمة لي. وألقى البيض كلمته على الطريقة الحزبية التقليدية، التي خلت من أي ذكر للوحدة، وكأن زيارتي لعدن لا علاقة لها بهذا الموضوع. ولما تساءلنا عن تغيير البرنامج على عكس ما تم الاتفاق عليه، قيل إن محافظ عدن هو الذي غيّره. وبدأ تململ الناس في الميدان بشكل واضح من جراء غياب كلمتي. وانتهى الاحتفال بسلام، وخرجنا بعد ذلك إلى اجتماع بين الجانبين في مقر الرئاسة. وألقى البيض كلمة ترحيب بي. وألقيتُ بعده كلمة قلت فيها ما أردت قوله. حيث قلت في الكلمة أننا جئنا نهنىء أبناء وطننا بعيد الاستقلال ونطرح مشروع دستور دولة الوحدة لإحالته على المؤسستين التشريعيتين، وليس لدينا أي تحفظ حول الوحدة، ونحن نقبل بكل الشروط. وهذا متروك للأخوة في قيادة الحزب الاشتراكي للبت فيه.

وقلت في الكلمة:

«نحن أتيناكم من شمال الوطن نمد أيدينا إلى أيدي أخوتنا وآبائنا وأبنائنا وزملائنا في جنوب الوطن حول إعادة وحدة الوطن بالطرق السلمية والديموقراطية، وإنجاز هذا الهدف الاستراتيجي والنبيل، والذي نرى بأن الوقت مناسب له في ظل كل المتغيرات الدولية. ولقد سمعنا حديث الجماهير في جنوب الوطن وهديرها في كل محافظات الجمهورية في شمال الوطن وهي تتطلع وتنشد تحقيق الوحدة الاندماجية والفورية. ولكن مع كل ذلك نحن نمد أيدينا إلى أيدي أخواننا قادة الشطر الجنوبي من الوطن حول الخيارات الوحدوية التي يرونها مناسبة. لا يوجد لدى أخوانكم في شمال الوطن أي تحفظ على الطريقة التي ترونها مناسبة لإعادة الوحدة وتخدم شعبنا اليمني فليس لدينا أي مانع. بعيداً عن المزايدة الكلامية - هدفنا هو عزة اليمنيين ورقيهم وتقدمهم والحفاظ على سيادتهم واستقلالهم وقرارهم السياسي. ولنكن أوفياء لشهداء الثورة اليمنية. ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين وللوحدة التي فيها العزة وفيها الكرامة وفيها السمو وفيها النصر وفيها توحيد كل الطاقات والإمكانات. والذي نتفق عليه اليوم نعتبره خطوة متقدمة على طريق الوحدة. وهناك عدد من الخيارات والبدائل. والشطر الشمالي يرى ذوبان الشخصية الدولية وتوحيد الدفاع والخارجية خلال فترة انتقالية مع الإبقاء على التنظيمات السياسية في الشطرين، والإبقاء على حكومات محلية، وتشكيل حكومة مركزية حتى تتوطد الثقة. ولنكمل ما هو مرحلي وما هو مختلف

عليه سواء في الجانب الديموقراطي أو في الجوانب الاقتصادية الأخرى أو الاجتماعية.

«هذا ما يراه أخوانكم في شمال الوطن. ولن نكون مختلفين على المواقف على هذا الأساس، وليس هناك تسجيل للمواقف. فإذا كان الوقت غير مناسب لهذه الفترة الانتقالية أو هذه النقلة فلنطوها ونحيي ونطور وننجز أعمال المجلس اليمني ونخطو به خطوات متقدمة ومتأنية إلى الأمام. ولقد حققنا معكم وبقيادة الأخ علي سالم البيض والأخوة أعضاء المكتب السياسي خطوة متقدمة ونعتبرها هامة وإنجازاً وحدوياً كبيراً، وهو انتقال المواطنين بين الشطرين مع إنشاء المشاريع المشتركة وخاصة المشروع المشترك. وهذا يعتبر عملاً وحدوياً وإنجازاً عظيماً.

«فإذا كانت هذه الفترة لا تقبل في الوقت الحاضر الانتقالية التدريجية، فلننتقل بالمجلس اليمني إلى نقلة متطورة ونقلة متقدمة ونشطة حتى يتوفر المناخ المناسب في أي وقت وفي أي ظرف وعلى هذا الأساس.

«هذا ما لدى أخوانكم قادة الشطر الشمالي من الوطن. أكرر باسمي شخصياً وباسم أخوانكم المرافقين وأخوانكم في الشطر الشمالي التهنئة الحارة للأخوة قيادة الشطر الجنوبي وإلى كل مواطن على هذه الأرض الطيبة، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة منذ أن وصلنا وحللنا بين أخواننا وعشيرتنا في جنوب الوطن.

«أشكركم من كل قلبي وأتمنى لعملنا الوحدوي مزيداً من التقدم والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وتضاربت الآراء حول خطابي. وكان الخلاف واضحاً بين أعضاء جانب الشطر الجنوبي. واقترحت تأجيل الاجتماع إلى اليوم التالي، قائلاً إن الناس متعبون الآن. فلنسترح الليلة ونتواصل غداً. وطلبت أن يذاع خطابي من إذاعتي عدن وصنعاء في وقت واحد. ورفض الأخوان في الحزب الاشتراكي إذاعة خطابي من عدن. واحتد الخلاف وتضاربت الأصوات حول هذا الموضوع، في الوقت الذي أصرّيت أن يذاع الخطاب من عدن، وإلا أذاعته إذاعة صنعاء وحدها.

ورُضخ لرأيي وأذيع الخطاب من صنعاء وعدن معاً. بعدها ذهبنا إلى العشاء.

□ □ □

آمال ومخاوف

في صباح اليوم التالى، إجتمعنا مع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في مقرها، وفاجأتهم بقولي: إنني جئت إلى عدن لأعلن الوحدة، وإذا لم أستطع ذلك فسأعلن استقالتي للشعب اليمني وأبقى في عدن. وارتبك الحضور، وذكّرت علي سالم البيض بما قلته عندما كان في صنعاء قبل فترة، وكانت أحداث رومانيا قد وقعت، وقضت ثورة شعبية عارمة على زعيمها نيقولاي تشاوشيسكو وزوجته. فقد قلت له: إن لم يوقّع الحزب الاشتراكي على الوحدة، فسيكون مصيره كمصير تشاوشيسكو. وعاود البيض واللجنة المركزية تكرار مخاوفهم من الوحدة، محاولين ثنيي عن موقفي. وطرحوا مجدداً تكتيك تخويفي بأنني مستهدف ومن السعودية بالذات، وأنهم خائفون عليّ، لأنه لو حصل أي مكروه لي، فإن الشعب سيثور وسيتقاتل مع بعضه البعض وربما مع جيرانه.

وكان من الواضح جداً من خلال النقاش أنهم لايريدون الوحدة، لكنهم كانوا مدركين الزخم الشعبي المؤيد للوحدة. ولم نتوصل إلى نتيجة في تلك الجلسة. وذهبنا بعدها إلى حفل غداء أعدوه لنا في نادي الشرطة. وكان حينها نايف حواتمة موجوداً بين المدعوين. فقلت له مازحاً : لقد نظّرت طويلاً للجماعة فأوصلتهم إلى ما وصلوا إليه الآن.. تعال ونظّر لنا. وضحك الحضور.

بعد الغداء اتفقنا أن يلتقي الجانبان في (قاعة ٣٠ حزيران/ يونيو). ولما كان من الصعب أن نتحدث في موضوع الوحدة بين ٢٠ شخصاً، ارتأينا أن يجتمع الوفدان ويخزّنا في القاعة، بينما أذهب أنا والبيض إلى بيته ونخزّن وحدنا هناك، ونبلغهم ما سوف نتوصل إليه. وذهبت مع البيض إلى بيته. جلسنا وحدنا. وجاء لي بمداعة (أركيلة) وبدأ حديثه بقوله : إنني خائف عليك، فلدينا معلومات أن قوى إسلامية وقبلية ومشيخية في الشمال تتآمر عليك وتنوي قتلك. وهذه القوى لن تتركك حتى تقضي عليك. قلت له: إطمئن فالأمور بأيدينا، ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا. تعالَ نوقع على مشروع الدستور الآن ونعلن وحدة فورية. هنا دخل علي سالم البيض في بحث قضايا شخصية تمسه وتمس رفاقه في اللجنة المركزية حول كيفية إتمام اقتسام الأمور بين الشطرين عند تحقيق الوحدة، وخاصة أن الشطر الجنوبي عبارة عن مليوني نسمة بينما الشطر الشمالي ١٢ مليوناً. فقد كان لديهم هاجس بأنني أريد تحقيق الوحدة، لأستبدلهم بعدها بعلي ناصر محمد (الرئيس السابق)، لأنني لا أثق بهم من جهة، ولأنني سألتهم الجنوب من جهة ثانية، قلت له: تعال نتفق أولاً على إغلاق ملفات الماضي، فالوحدة تتجاوز ما قبلها وتجبّ كل مخلفات الماضي. وحكومة

دولة الوحدة لا بد وأن تستوعب كل الناس مهما كلف هذا الأمر، على الرغم من أن الموظفين في الشطر الجنوبي هم ثلاثة أضعاف الموظفين في الشطر الشمالي. ولا بد من تطمين المواطنين بهذا الخصوص. واقترحت دمج البرلمان في الشطر الشمالي مع البرلمان في الشطر الجنوبي، ودمج الحكومة في صنعاء مع الحكومة في عدن. واقترحت أيضاً أن تعطى نيابة الرئاسة لهم وكذلك رئاسة الحكومة لشخص من الحزب. ويكون وزير الدفاع ووزير النفط منهم. وطمأناهم على العديد من المناصب الرئيسية. وقال البيض: إنه يريد عهداً مني بأن لا أتخلّى عنه وأن لا يخون أحدنا الثاني، وأن نعمل بروح الفريق الواحد وآلية القيادة الجماعية. وأقسمنا على ذلك. وأضاف البيض بأنهم (أي الحزب) يخوفوننا منك بأنك ستنفرد بالقرار. فقلت له: صحيح أنني رئيس جمهورية في الشمال، لكنني لا أستطيع أن أتخذ القرار منفرداً، إنما بالتشاور. وطمأنته أن الصورة التي لديهم عن الشطر الشمالي مشوشة ومغلوطة. ودخل البيض في تفاصيل قضاياه الشخصية معي، كالمسكن والسيارات والاعتمادات المالية. فقلت: إن له صلاحيات مطلقة في مجال المخصصات. وكل ما يتمتع به رئيس الجمهورية تتمتع به أنت.

واتفقنا على التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة وإحالته على البرلمان. ودعونا الأخوين راشد محمد ثابت من الحزب ويحيى العرشي وزيري شؤون الوحدة إلى صياغة البيان الذي اتفقنا عليه. وقلت: إنني سأذهب الى معاشيق (مكان إقامة الرئيس). وقال البيض: إنه سيدعو فوراً إلى اجتماع اللجنة المركزية والمكتب السياسي لعرض ما اتفقنا عليه. على أن نجتمع بعد لقائه مع زملائه

في الحزب ونوقّع المشروع معاً. وبحسب ما روى لي عدد من قيادات الحزب، كان الاجتماع الذي دعا إليه البيض - وتم في بيته - عاصفاً. وكان الخلاف كبيراً. وانقسم الحضور بين مؤيد للوحدة ومعارض لها. ودخل سعيد صالح، عضو المكتب السياسي، عليهم مهدداً بقتلهم إذا وافقوا على الوحدة. لكن البيض كان قد ضمن ولاء الجيش، عندما ضمن أن منصب وزير الدفاع والمناصب الرئاسية في الجيش هي من نصيب الحزب الاشتراكي. وبالتالى لم تعد تجدي معارضة اللجنة المركزية والمكتب السياسي. وهدّأوا من روع سعيد صالح. لكنهم حلاً للإشكال الحاصل، أرسلوا إليّ سالم صالح وحيدر أبو بكر العطاس ليقنعاني بأنهم بحاجة إلى وقت أطول لأنهم مختلفون مع بعضهم البعض. وكانوا يريدون أن يكسبوا الوقت. فقالا لي: إن الوحدة لن تتم إلا بعد سنة ويعلم الله إذا كانت ستتحقق أم لا. وكنا نحن قد طلبنا من وكالات الأنباء الدولية والصحافة والإذاعة أن تأتي إلى عدن لتشهد حفل التوقيع في قاعة فلسطين مساء ذلك اليوم وحاولوا إقناعي بتأخير التوقيع إلى صباح اليوم التالي، فرفضت. قالوا: القاعة غير جاهزة. قلت: نجهز قاعة مصغرة هنا، إذا كانت هذه هي المشكلة. ودفعوا عدداً من أعضاء وفد الجانب الشمالي، من ضمنهم الشيخ سنان أبو لحوم، للتوسط بطلب تأجيل الموضوع إلى الغد. فرفضت. وقلت لهم بشكل حاسم: إما أن نوقّع الليلة أو أذهب إلى تعز ومنها أعلن الموقف كما هو للشعب اليمني.

وإنصافاً للتاريخ، كان موقف البيض خلال هذه الساعات العصيبة يتركز على الإصرار على الوحدة. وكان موقف البيض يستند إلى ما حصل عليه من ولاء الجيش له حيث ضمن المراكز القيادية، كما

كان مبنياً على انهيار دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، وعلى النهاية المحتومة للقيادات الشيوعية في العالم، التي كان انهيار تشاوشيسكو أكبر مثال عليها. إلى جانب ما حصل عليه من ضمانات بالحصول على المكاسب الشخصية الممنوحة له كنائب رئيس، بصلاحيات رئيس. وأيضاً لعلمه بزخم الشارع المندفع مع الوحدة موجهاً إلى قيادة الحزب رسالة قوية وواضحة بأنه لا مفر من الوحدة. إضافة إلى الإغراء بأنه سيدخل التاريخ كواحد من شخصين حققا الوحدة. دفعت هذه الاعتبارات كلها البيض إلى القول لزملائه في المكتب السياسي واللجنة المركزية: لا تدعوا أخواننا في الشمال يزايدون علينا في قضية الوحدة.

وقد دار جدل بيني وبين علي سالم البيض حول المادة الثالثة من مشروع الدستور حيث كان هناك إصرار من قيادة الحزب الاشتراكي على إلغاء المادة. وقالوا لا يمكن أن نحقق الوحدة في ظل دستور يجيز بتر الأيدي. وكانوا يقصدون ما يشير في النص إلى أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

وقلنا لهم: سنحكم بكتاب الله وسنة رسوله وشعبنا اليمني شعب مسلم.

ووقعنا تلك الليلة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٨٩ على ما عرف باتفاق عدن التاريخي، وأيضاً على محضر اتفاق بشأن لجنة الحدود اليمنية. وكان جانب الحزب الاشتراكي خائفاً. وكان التوقيع بالنسبة إليه يمثل مخرجاً وهروباً للأمام. وعندما عرف الناس بالتوقيع على مشروع اتفاق الوحدة، خرجوا عن بكرة أبيهم في مواكب أعراس لا مثيل لها في كل محافظات الجمهورية، رغم أن الوحدة كان مقرراً لها أن تتم بعد سنة. وغادرت في اليوم التالي

عدن إلى تعز وألقيت خطاباً أعلنت فيه أنه لا غالب ولا مغلوب في الوحدة، ولا ضم ولا إلحاق، داعياً إلى نسيان الماضي. ورداً على تهديداتهم بأنني معرض للاغتيال ومهدد بالقتل، دخلت ميدان الشهداء، وسط حشد هائل من الناس حيث ضاعت حراستي الشخصية في ازدحام الجماهير. وحملني الناس على الأكتاف. ومن تعز طلعنا إلى صنعاء. وظن البعض أن الاستقبال سيكون أقل بكثير من تعز، لأنه في صنعاء هناك من كان يعارض الفقرة الثالثة من دستور الوحدة. لكن استقبال صنعاء كان أكبر وأكثر حشداً، فخرج الناس إلى أطراف العاصمة (حزيز) لاستقبالي بشكل لم يكن متوقعاً. وازدادت الطمأنينة لدى الشعب حول اتفاقية التنقل، لكن فترة مرور السنة لتحقيق الوحدة، ظلت هاجساً لدى الناس. وبذلنا جهداً كبيراً. ودعونا على سالم البيض لزيارة صنعاء حيث لبّاها في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر العام ١٩٨٩. وأصدرنا بلاغاً صحافياً أكدنا فيه انتظام لقاءات القمة للوقوف أمام سير تنفيذ الاتفاق، ومتابعة الإجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلسي الشعب والشورى. وكذا إجراءات الاستفتاء عليه، وتكليف مجلس الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لتقديم تصورات حول دمج الوزارات والمصالح والهيئات والأجهزة المختلفة في الشطرين. وإعداد مشروع قانون الانتخابات الجديدة ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، واتخاذ إجراءات سريعة لإزالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة تنقل المواطنين بحرية، وإلغاء الإجراءات الجمركية.

كما أعلنا العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين

تعرضوا للإجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية. واتفقنا على تكليف لجنة التنظيم السياسي إنجاز مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية، ومشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات ومشروع الميثاق الوطني، وتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية وإشراكها في مناقشة تلك المشاريع. وكذا إعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة.

وبالفعل عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الثانية في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ برئاسة سالم صالح محمد عن الشطر الجنوبي ود. عبد الكريم الأرياني عن الشطر الشمالي. وفي هذا الاجتماع قررت اللجنة احتفاظ كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي. وأن قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة بين المؤتمر والاشتراكي، وأي قوى وطنية تؤمن بأهداف الثورة اليمنية أمر متاح وطوعي.

كما عقد اجتماع لمجلس وزراء الشطرين بصنعاء في شهر كانون الثاني/ يناير العام ١٩٩٠ حيث اتخذ الاجتماع عدداً من القرارات والتصورات في الجانب الاقتصادي والمالي والتربية والثقافة والإعلام والقضاء، بشأن دمج الوزارات والأجهزة والمصالح. وأقر الاجتماع أن تتكون حكومة دولة الوحدة من ٣٣ وزارة.

وكُلفت لجنة خاصة بإعداد قانون للخدمة المدنية والضمان الاجتماعي. وكُلف وزيرا الإعلام بإعداد اتجاهات لقانون الصحافة والمطبوعات، ووزيرا العدل لقانون الإجراءات القضائية والعقوبات.

واتفق أن ينعقد الاجتماع الثاني في عدن. ودعونا علي سالم البيض إلى تعز حيث أجرينا حواراً حاولنا إقناعه بضرورة التعجيل بالوحدة واختصار إعلان الوحدة إلى ستة أشهر، لأن الوقت يسير لغير صالح الوحدة، وهناك من يتربص بها وعلينا أن نفوّت ذلك وأن نستبق أي متغيرات قد تأتي لتعرقل جهود الوحدة وتضيع علينا هذه الفرصة التاريخية. وقلت له: إنك تحذّرني من مخاطر تتهدّدنا وتتهدّد الوحدة فلماذا لا نعجّل بتحقيقها.

بعد ذلك جاء علي سالم البيض إلى صنعاء وأعددنا له استقبالاً شعبياً حافلاً حيث طبعت صوره لأول مرة، ورفعتها الجماهير في المهرجان الحاشد الذي نظم له في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء، حيث ألقى خطاباً حماسياً وعاطفياً خرج فيه على النص المكتوب والمعد له من الحزب الاشتراكي. وفي حوارنا في صنعاء حاولت مرة أخرى إقناعه بضرورة الإسراع في إنجاز الوحدة وإعلان الجمهورية اليمنية استباقاً لأي متغيرات وبحيث نختصر فترة السنة إلى النصف.

□ □ □

أميركا تبارك

وذهبت إلى الولايات المتحدة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ بدعوة رسمية من الرئيس جورج بوش. وكان الموقف الأميركي جيداً. خصوصاً وأن الرئيس جورج بوش وزوجته كانا قد زارا صنعاء في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ عندما كان نائباً للرئيس، واستقبل استقبالاً حاراً من الشعب اليمني، وكان مندهشاً مما لاقاه من حفاوة، فحاول أن يرد الجميل. وفي مساء وصولي إلى واشنطن أقام حفل عشاء كبيراً دعا إليه كل رجالات الدولة وكبار

الشخصيات. وفي اليوم الثاني أقام لنا نائبه حفل غداء آخر. وخلال المباحثات في واشنطن سألنا بوش عن الوحدة. فقلنا له: لا بد وأن تتحقق الوحدة. فقال لنا: كيف ستحققون الوحدة مع الشيوعيين في الجنوب، وهم موضوعون على لائحة الإرهاب؟ وكان هذا كلام بوش وجيمس بيكر وزير الخارجية معاً. فقلت لهم: أنا أضمن أن كل أنواع الإرهاب من النظام في الشطر الجنوبي ستنتهي عند إعلان الوحدة، لكن إذا بقي التشطير فلا أضمن إنهاء الإرهاب. وبالوحدة فقط ينتهي الإرهاب. بعدها أعلن بوش في خطابه تأييده للوحدة اليمنية. وكان برنامج زيارتنا للولايات المتحدة الذي شمل الأمم المتحدة، جيداً ومثمراً.

كان لزيارة الولايات المتحدة انعكاس جيد في عدن وفي اليمن والمنطقة، حيث اطمأنّ الجميع إلى أن هناك موافقة أميركية على الوحدة، وبالتالي يصعب التراجع عنها الآن. وبعد عودتي من أميركا، عقد في شباط/ فبراير ١٩٩٠ مؤتمر مجلس التعاون العربي في عمان، الذي كان اليمن عضواً فيه إلى جانب العراق ومصر والأردن. وفي طريق عودتي من عمان التقيت بالملك فهد في حفر الباطن. وكان الهاجس المشترك بيننا وبينهم مسألة الحدود. وقلت للملك فهد: بالوحدة نضمن إنهاء مسألة الحدود، وفي ظل التشطير لا يستطيع أي شطر أن يحل مشكلة الحدود منفرداً. وتجاوب الملك معي وكان طيباً للغاية. وعقدنا معاً مؤتمراً صحافياً مشتركاً، أعلن فيه الملك فهد أنه يؤيد الوحدة اليمنية تأييداً كاملاً وبلا حدود. بعد رجوعي إلى صنعاء، اتصل الملك فهد بي تليفونياً وقال: إنه تعرض لضغوط من قبل أشقائه الأمراء جراء تصريحه بتأييد الوحدة اليمنية، طالباً مني أن أصدر بياناً أقول فيه: إن الملك

والرئيس اتفقا على إنهاء مسألة ترسيم الحدود. فقلت للملك فهد: أنت تعرف أن الوحدة على الأبواب ولا أستطيع أن أقول هذا الكلام دون التشاور مع الأخوان في عدن، مذكراً بأننا كنا قد وقعنا في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ اتفاقية لتشكيل لجنة مشتركة لحل مشكلة الحدود مع كل من عُمان والسعودية. وكانت الضغوط تلوم الملك فهد لإعلانه تأييد الوحدة اليمنية، دون أي اتفاق مسبق على حل لمشكلة الحدود. وقال لنا الأخوان في عدن بأنه لا معنى لإصدار بيان كهذا ولجنة الحدود المشتركة لم تمارس نشاطها بعد. واتصلت بالملك فهد وأقنعته بهذا الرأي ولكنه زعل.

بعد فترة التقينا في منطقة مكيراس في الشطر الجنوبي مع البيض وبعض قيادات الحزب الاشتراكي لبحث ما اتفقنا عليه في بيت علي سالم البيض في عدن، على أساس تقاسم المناصب واختصار فترة إعلان الوحدة من سنة إلى ستة أشهر. بعد اجتماع مكيراس عقد اجتماع ثان في تعز، دار فيه النقاش حول التعددية السياسية، بعد أن حسبوا أنهم سيتحالفون مع عدد من الأحزاب، مما سيحول الوضع لصالحهم. وتم الاتفاق على حصر المعدات والآليات والأمكنة. وتم حصر الموجودات كلها في الشمال من طرفهم. حتى إن سعيد صالح قام شخصياً بتفتيش دار الرئاسة (سكن الرئيس). كذلك تم الاتفاق على ترتيبات الجيش والأمن وغيرها، وعلى اختصار مسافة إعلان الوحدة دون إبلاغ أحد. واتفقنا على أن يظل إعلان تاريخ الوحدة سراً بيني وبين علي سالم البيض.

خلال ذلك التقى عبد العزيز عبد الغني وياسين سعيد نعمان، رئيسا الوزراء في الشطرين، في مدينة تعز حيث تم الاتفاق على دمج

وكالتي الأنباء والإذاعة والتليفزيون والبريد والهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية والجمارك والضرائب والموانئ، والبنك والمصرف المركزيين، وشركتي الخطوط الجوية (اليمنية واليمدا).

واتفق على أن خطوط الطيران بين صنعاء وعدن تعتبر خطوطاً داخلية، كما اتفق على تنظيم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حرية تداول العملتين الريال والدينار في الشطرين، وعدم طبع أي كميات جديده منهما حتى يتم تحديد عملة دولة الوحدة. وجرى تكليف وزيري المالية في الشطرين بإعداد مشروع ميزانية موحدة لدولة الوحدة لعام ١٩٩١، وأن يستمر العمل بميزانيتي الشطرين لعام ١٩٩٠ الى نهاية العام.

كما عقد اجتماع آخر في عدن لمجلس الوزراء في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٠ أقرت فيه مشروعات القوانين التي تم إنجازها ومشروعات اللوائح التنفيذية والأنظمة والهياكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمؤسسات.

كما أقر الاجتماع تكليف وزيري الثقافة والإعلام بالإعلان عن مسابقة لتصميم الشعار الرسمي وكتابة النشيد الوطني ولحنه. إضافة إلى إقرار موازنة الفترة الانتقالية على أساس أن يتم العمل بالموازنة المالية لعام ١٩٩٠ المعتمدة في الشطرين. وأن يتم إنشاء صندوق تسويات في وزارة المالية بعاصمة دولة الوحدة خلال الفترة الانتقالية لصرف فوارق واستحقاق الموظفين الذين سينتقلون للعمل في العاصمة. وأقر عقد اجتماع للمجلسين في مدينة صنعاء في شهر أيار/ مايو القادم.

□ □ □

تسارع الأحداث

وتسارعت الأحداث حيث عقد لقاء لكافة القيادات في الشطرين، ممثلة في رئيس الجمهورية العربية اليمنية وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، والأمين العام المساعد للحزب ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين. وتم الاتفاق في ذلك اللقاء، أن تقوم بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ بين شطري الوطن وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخصية دولية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية. ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

وبعد نفاذ الاتفاق يكون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية، لمدة الفترة الانتقالية، مؤلفاً من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم، رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل المجلس عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري. ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه «تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر». ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى إضافة إلى (٣١) عضواً يصدر بهم قرار

من مجلس الرئاسة. ويعين مجلس الرئاسة في أول اجتماع له مجلساً استشارياً مكوناً من (٤٥) عضواً .

واتفق أيضاً أن يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية، وأن يكلف في أول اجتماع له فريقا فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يزيل آثار التشطير ويعزز الوحدة الوطنية. ويخول مجلس الرئاسة بإصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية اليمنية وعلمها ونشيدها الوطني. ونص الاتفاق أيضاً على أنه يعتبر نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب. وأن الاتفاق أيضاً يعتبر منظماً لكامل الفترة الانتقالية. وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال الفترة الانتقالية فور المصادقة عليه، وأن المصادقة على هذا الاتفاق وعلى دستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشعب والشورى لاغية لدستوري الدولتين السابقتين.

واجتمعت القيادة عندنا، واجتمعت القيادة عندهم. وأحلنا مشروع دستور الوحدة على مجلسي الشورى والشعب في كل من صنعاء وعدن. بعدها بفترة ذهبت إلى البرلمان وألقيت كلمة أعلنت لهم فيها أنني ذاهب إلى عدن لأعلن الجمهورية اليمنية. وعليكم أنتم أعضاء المجلس أن تناقشوا مشروع دستور الوحدة. وكلكم مدعوون لحضور حفل إعلان الوحدة في عدن، وأن الطائرات تنتظركم في المطار. وتوجهت إلى تعز. وفي اليوم التالي وصلت عدن، ومن هناك أعلنت الوحدة. ورفع علم الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

كان مشروع دستور دولة الوحدة ينص على أنه من حق المواطنين

أن ينظموا أنفسهم في تنظيمات وأحزاب لا سيما وأنه سبق وأقرت التعددية في الشمال في العام ١٩٨٨، سواء من خلال السماح للصحف الحزبية بالصدور أو من خلال انتخابات مجلس الشورى في العام ١٩٨٨، التي كانت انتخابات نزيهة شهد لها الكثيرون بذلك. وعندما جاء حديث الانتخابات، كنا مصرين على عدم دخول الجيش في الانتخابات. لكنهم كانوا مصرين على عكس ذلك، لأن جيشهم حزبي، وبالتالي هناك كتلة أصوات مضمونة لهم. وللتاريخ كنت أريد أن تكون الانتخابات حرة. وكنا نريد أن نعرف حجم كل قوة حتى لا يبقى هناك وهم عند أحد. فالجيش عامل مؤثر، لأن الدائرة الانتخابية التي فيها ١٠٠٠ جندي ترجح كفة المرشح الاشتراكي. من هنا كان إصرار الحزب الاشتراكي على اشتراك الجيش. بينما كنا نريد فرزاً حقيقياً لقوة كل حزب في الساحة. وهذا ما لم يتسن حصوله. لذا كسب الحزب الاشتراكي المقاعد الانتخابية في المحافظات الجنوبية في انتخابات ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ بقوة الجيش والأمن. حتى إنه قام بنهب الصناديق في بعض المديريات، بينما لم يحصل في تعز سوى على أربعة مقاعد. وقد تقول لي إن بقية الأحزاب في الشمال قد استفادت من الجيش بالطريقة نفسها التي استفاد منها الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية. أقول إن هذه المقارنة غير صحيحة. إذ إن الجيش في الجنوب بكامله ينتمي إلى حزب واحد هو الحزب الاشتراكي، بينما الجيش في الشطر الشمالي متعدد الولاء الحزبي. وعلى الرغم من ذلك كانت التجربة ممتازة. إلا أن الأزمة بيننا وبين الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي بدأت بعد الانتخابات، وبعد شعور

الحزب بأنه قد خسر فيها وأصبح شريكاً ثالثاً في الائتلاف الحكومي الذي تشكل بعد الانتخابات.

وتتابع مسلسل المؤامرة الانفصالية بتفجير الحرب الشاملة على الوطن يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ وإعلان الانفصاليين يوم ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٤ بأنهم سيحكمون كل اليمن. فافتعلوا الأزمة وتكررت الاعتكافات من البيض، كمحاولة للتنصل من نتائج الانتخابات والتحضير للانفصال، وذلك للعودة بالأوضاع في الوطن إلى ما كانت عليه قبل تحقيق الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠. وبدأوا التهيئة لفرض الانفصال بالقوة من خلال حشد الأسلحة. واستغلوا مناصبهم في الدولة لاتخاذ خطوات الانفصال غير المعلن، مثل فصل ميزانية الجيش وإعادة طبع عملة الدولة الشطرية فى الجنوب وسحب كافة كوادر الدولة المنتمين للحزب الاشتراكي، والذين انتقلوا إلى صنعاء وإعادتهم إلى عدن. وكذلك خطوات التحضير للحرب من خلال تفجير الموقف عسكرياً، حتى تتسنى بعد ذلك المطالبة بتدخل دولي للفصل بين القوات، وسحب الوحدات العسكرية التابعة للحزب إلى المحافظات الجنوبية.

□ □ □

الإسلاميون والديموقراطية

من ميزات الديموقراطية التنوع في التفكير. كل واحد منا له فكره الخاص ويظن أنه الفاهم الوحيد الذي يعرف أبعاد الأمور كلها. ولا تنسَ أننا في بلد من العالم الثالث، ما زال المران الديموقراطي فيه محدوداً. لكن ما تقوله عن خطر التيار الإسلامي مبالغ فيه. ولي أنا شخصياً وجهة نظر في التيار الإسلامي في الوطن العربي. كيف وصل إلينا هذا التيار؟ لقد نشأ وترعرع بدعم أميركي وغربي ودعم

بعض الدول العربية المحافظة، ليقف في وجه المد الماركسي - الشيوعي. وقدم الأميركيون والغرب دعماً للحركات والقوى الإسلامية لمواجهة الخطر السوفياتي والشيوعي. وجاءت أفغانستان لتكون أبلغ مثال ودليل على ذلك. فقدمت أميركا السلاح ومعه صواريخ ستنغر للمجاهدين، وقدمت لهم السعودية المال الذي اشترى هذا السلاح وغيره من معدات أو مرتزقة لقتال السوفيات. قبل ذلك في إيران، دعمت أميركا الحركة الإسلامية لاستبدال نظام الشاه. وكانت اللعبة كبيرة، كما ترى. وأنا على اقتناع بأن هناك تنظيماً عالمياً واسعاً للحركة الإسلامية . بعد انسحاب السوفيات وانتصار الإسلاميين في كابول، وانهيار دول المنظومة الاشتراكية، بدأ الغرب، وأميركا بالذات تحجيم هذا التيار الإسلامي. لكن التيار كان قد كبر، فتمرد على صانعيه. والحركات الإسلامية ليست حركة واحدة ولا موحدة. ففيها المتطرف، وربما الأقل تطرفاً. أكبر تجربة لدينا هي مصر من أيام الملك فاروق حتى أيام جمال عبد الناصر إلى أيام أنور السادات وصولاً إلى عهد حسني مبارك. كيف نشأت الحركة الإسلامية وكيف قتل وأعدم زعماؤها. فكلما ازداد تطرف هذه الحركات كلما ارتفع عدد القتلى من زعمائها؟ خذ تجربة الجزائر أيضاً. لما نجحت الجبهة الإسلامية في الانتخابات، جاءت الحكومة وألغت الانتخابات.

وكان لنا وجهة نظر في هذا الموضوع، هي لو استمرت الانتخابات في الجزائر وفازت الجبهة الإسلامية لما حدث ما حدث. لأن الجبهة كانت ستفشل في ممارسة الحكم وإدارة الدولة. فهناك فارق بين إدارة الدولة وممارسة الحكم وفن الخطابة من جهة، وبين أن تعظ الناس وأن تتولى مسؤولية الحكم، من جهة ثانية. الشرط الأساسي

في الديموقراطية أن تؤمن التداول السلمي للسلطة. وفي تحليلنا أنه ما كان من الممكن للجبهة الإسلامية أن تستمر في الحكم، لأن كادرات الدولة وأجهزتها لم تكن تابعة لها، بل هي من كادرات جبهة التحرير. وكان من المستحيل أن تنجح في الحكم بهؤلاء. كما أن كوادر الإنقاذ في شؤون الحكم معدومة. فكانوا أمام ذلك، إما أن يتعايشوا مع واقع الحكم، أو أن يتطرفوا ويفشلوا. فعلى الدوام يجب ألا يكون الحكم سيفاً مسلطاً على رقاب الناس. ولعل التجربة الثانية المزعجة هي في أفغانستان، التي تعاطفنا معها في العالم العربي نتيجة للمد الماركسي، ولكن ظهر تطرفهم في قتال بعضهم بعضاً، فغذوا مخاوف الناس الذين بدأوا يقلقون مما جرى ويجري في وحول كابول من تطرف مخيف.

أن التضييق في رأيي على الحركة الإسلامية ومحاصرتها واضطهادها يزيد في تطرفها. بينما السماح لها بأن تمارس حقوقها السياسية في إطار الدساتير والقوانين، وفي إطار التداول السلمي للسلطة هو المخرج للجميع من هذا المازق. لذا يجب أن لا ينزعج أحد إذا وصل الإسلاميون إلى السلطة عن طريق الانتخابات الديموقراطية، لأنهم سيسقطون أيضاً عن طريق الانتخابات الديموقراطية إذا التزم الكل بشروط لعبة التداول السلمي للسلطة. لقد جربنا الماركسيين وجربنا القوميين وجربنا الإسلاميين المتطرفين فلم ينجحوا، بل فشلوا. المهم القبول بالديموقراطية والتعددية. المهم أن نحاور الإسلاميين لا أن نحاصرهم، وأن نحتويهم بدلاً من مواجهتهم، لعلنا نقنعهم بأن يقبلوا بمبدأ التداول السلمي للسلطة وممارسته. وإن الإسلاميين يشعرون بأن هناك هجمة شرسة وكبيرة جداً ضدهم تتهمهم بأنهم أصوليون، وأنهم يهدفون إلى الاستيلاء

على السلطة بالعنف. علينا أن نحاورهم أكثر، فلا نمارس الإرهاب الفكري والسياسي ضدهم، حتى يرتدعوا هم عن ممارسة الإرهاب. فلا يكون القمع هو الرد. لأن البديل هو العنف الذي يولّد الانفجار. ونلتزم ما أمر الله به، والأصل هو الإباحة.

لنأخذ تجربتنا مع الماركسيين في اليمن. لماذا قاتلوا في حرب الانفصال؟ قاتلوا من أجل السلطة. لقد حاولنا أن لا نضيّق الخناق عليهم، على الرغم من ارتكابهم خيانة كبرى. لكننا أعلنّا العفو العام. وهم اليوم في المعارضة وكنا نأمل أن يعيد الحزب الاشتراكي ترتيب أوضاعه ويصبح حزباً مدنياً. ونحن نريد بالفعل للحزب الاشتراكي أن يعيد ترتيب أوضاعه وتغيير برنامجه السياسي وإدانة من قاموا بالحرب والانفصال عن قيادته. لأننا نريده أن يكون حزباً يؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة. وبذلك نحقق التوازن المطلوب. لكن للأسف بعد كل الذي جرى، ما زال الحزب الاشتراكي متمترساً بالماضي ولم يغير أسلوبه وخطابه السياسي والإعلامي، وهو بذلك يثير حساسية كبيرة بين الناس. فالجراح لم تندمل بعد. بالمعيار نفسه علينا أن نعطي الحركة الإسلامية مساحة للحركة السياسية. أما بالنسبة للحركة الإسلامية في اليمن فإننا نتحاور معهم، وانتهجنا حيالهم الحوار بديلاً للمواجهة. والحركة الإسلامية في اليمن حركة معتدلة. وقد عملنا معاً في ائتلاف حكومي، وكانت تجربة فريدة بالنسبة لليمن.

ولا شك أن وجودهم في السلطة لفترة قد أفادهم وشجعهم على مزيد من الاعتدال، لأنهم عرفوا الواقع، وحتّم عليهم أن يعرفوا أن مشاركتهم في الدولة شيء وممارسة الخطابة والوعظ شيء آخر.

□ □ □

الاشتراكيون والماضي

نحن شجعنا الحزب الاشتراكي على أن يكون قوة سياسية فاعلة، على الرغم مما فيه وعلى الرغم مما اقترفته قيادته في حق الوطن من جريمة الحرب والانفصال. وليس لنا أي خصومة سياسية مع الحزب الاشتراكي، بل نحن نرحب به كقوة معارضة في الساحة يمارس دوره على أساس وطني. وفي أحد لقاءاتنا مع قياداته الحالية قلنا لهم، لا بد للحزب أن يغير من سلوكياته ونهجه الماضوي وأن يعيد ترتيب أوضاعه بروح جديدة تستوعب المتغيرات التي شهدها الوطن اليمني، وبما يتلاءم أيضاً مع واقع التعددية السياسية والحزبية في اليمن. فالحزب لم يعد موجوداً في السلطة، وعليه أن يكيف نفسه حالياً مع موقعه في المعارضة، حتى يهيئ نفسه لكسب ثقة الناس فيه. وقلنا لهم أيضاً لا بد للحزب أن يدين فتنة الحرب وإعلان الانفصال التي أشعلتها قيادته.

ولكن بعض هذه القيادات الاشتراكية ما زالت متمترسة بالماضي ولا تريد أن تتغير، بل إن بعضهم ولأسباب خاصة ومصالح ذاتية، يروّج بأن الشمال قد التهم الجنوب. وأن الوحدة هي وحدة ضم وإلحاق. وذلك لأنه فقد المزايا والمكاسب التي كان ينالها عندما كان في السلطة. وهو لا يرى الوحدة إلا من خلال منظار تحقيق مصالحه الشخصية. ولكنك إذا قمت اليوم بعملية استطلاع في اليمن لوجدت كم هو كبير عدد المستفيدين من الوحدة. فالوحدة لم يحققها الحزب الاشتراكي وليس هو الممثل الشرعي والوحيد للمحافظات الجنوبية والشرقية. وليس لأحد حق ادعاء الوصاية على أي حزب من الوطن شرقاً أو غرباً شمالاً أو جنوباً. منذ الوحدة ظهرت قوى سياسية واجتماعية كثيرة ومختلفة على

الساحة. كما أن عدداً من الاشتراكيين انضموا إلى المؤتمر الشعبي العام وأحزاب أخرى. وكثيرون من الذين شردهم الحزب الاشتراكي من أبناء المحافظات الجنوبية إلى الخارج، عادوا ليشاركوا في الحياة السياسية والحياة العامة.

الحزب الاشتراكي يستطيع أن يكون قوة سياسية فاعلة، إذا ما استعاد ثقته بنفسه والناس، وغيّر من نهجه الشمولي وتصرفات بعض قيادته الطائشة المغامرة.

ولقد أثيرت ضجة إعلامية مفتعلة روّج لها الانفصاليون حول وجود بعض العناصر المتطرفة أو ما يسمى بالأفغان العرب.

□ □ □

الإرهاب والتطرف

اليمن، من سياسته الثابتة إدانة الإرهاب والعنف والتطرف بكل أشكالهم وصورهم. وهو لا يقبل على أراضيه أي متطرف. كما أنه لا يسمح بقبول أي قوى أو أشخاص يمارسون نشاطاً معادياً لأي دولة شقيقة أو صديقة ـ كما في بعض الدول. واليمن يؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ويرفض أن تكون أراضيه منطلقاً لأي نشاط معاد لأي دولة.

والحقيقة أنه أثناء فترة الأزمة والحرب وإعلان الانفصال التي أشعلها الانفصاليون، تسللت بعض تلك العناصر إلى اليمن. أولاً لإمكانية دخول عدد من المواطنين العرب من جنسيات عربية متعددة إليه بسهولة، نظراً لأن اليمن يسمح لمواطني معظم الدول العربية بالدخول إليه دون الحصول على (فيزا) دخول مسبقة. وثانياً لأن تلك الفترة العصيبة التي عاشها اليمن والتي سادت فيها المماحكات

الحزبية، قد أتاحت الفرصة لمثل تلك العناصر بالتسلل. ولكن بعد حرب صيف عام ١٩٩٤ قامت الحكومة بإلزام هذه العناصر وكل من يشتبه فيه بممارسة التطرف أو أقام بطريقة غير مشروعة، مغادرة البلاد لأن اليمن لن يقبل على أراضيه أي متطرف كائناً من كان.

□ □ □

السعودية والحدود

علاقاتنا بالمملكة العربية السعودية هي علاقات تاريخية بين بلدين وشعبين جارين تربطهما الكثير من الأواصر والروابط الوثيقة ووشائج الإخاء والدم وحسن الجوار.

ولقد تعرضت هذه العلاقات على مدى ستين عاماً وتحديداً منذ عام ١٩٣٤ وحتى الآن لحالات من المد والجزر. إلا أننا في اليمن ظللنا حريصين على أن تسود روح الإخاء وحسن الجوار هذه العلاقات، وأن يسود التفاهم والتعاون بين البلدين، وأن تقوم تلك العلاقات بينهما على أساس الود والاحترام المتبادل والتعاون المثمر وعدم التدخل في الشئوون الداخلية لأي منهما.

وتغلبنا بحمد الله على الكثير من الصعاب والتحديات، التي برزت أمام تلك العلاقات، وبخاصة أثناء وبعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠ والتي أسيء ويا للأسف فهم موقف اليمن منها، وسعى خلالها البعض لتعكير صفو العلاقات بين البلدين الجارين اليمن والسعودية. وقلنا دوماً بأن المستقبل هو لعلاقات التعاون بين البلدين، وأن الأحداث هي مجرد ظروف طارئة وعابرة. وهكذا سعينا إلى التحاور مع الأشقاء في المملكة لحل المشاكل المعلقة وعلى رأسها مشكلة الحدود وعلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار. فنحن

لا ننشد إلا الخير لأشقائنا ومؤمنون بالتعاون مع الأشقاء إلى أقصى الحدود. وأعلنت ذلك بعد أن تم دحر العناصر الانفصالية العام ١٩٩٤. وأكدت لقادة الدول الشقيقة وفي مقدمهم المملكة العربية السعودية، أن وحدة اليمن هي عامل أمن واستقرار وسلام في منطقة شبه الجزيرة والخليج. وكانت مفاوضات الحدود اليمنية ـ العمانية هي المثال البارز الذي أنجزناه وطوينا ملفه وجعلناه مثالاً يحتذى به، متمسكين بروح الإخاء والجوار. وعلى هذا الأساس وبالروح نفسها، تم الوصول إلى مذكرة التفاهم مع المملكة العربية السعودية في شهر شباط/ فبراير العام ١٩٩٥ لحل مشكلة الحدود وفقاً لمعاهدة الطائف نصاً وروحاً وكمنظومة متكاملة. وتشكلت اللجان المشتركة لذلك. ولحرصنا على الوصول إلى الاتفاق الكامل، فإن القيادة في البلدين تمكنت من التواصل واللقاءات المباشرة سواء بيني وبين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أو ولي عهده سمو الأمير عبدالله بن عبد العزيز أو سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز أو سمو الأمير نايف بن عبد العزيز أو بين المسؤولين في البلدين. ومن هذا المنطلق، جاءت زيارة سمو الأمير سلطان وسمو الأمير نايف وسمو الأمير سعود الفيصل لليمن. وجرى تبادل زيارات، مثل زيارة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والدكتور عبدالكريم الأرياني وحسين محمد عرب وعبدالله البشيري وغيرهم من المسؤولين اليمنيين والسعوديين. ونحن واثقون من أننا سنصل بإذن الله إلى الاتفاق الكامل بما يصون ويرعى مصالح البلدين والشعبين. وواثقون أن رؤيتنا لحل مشكلة الحدود وللعلاقات الأخوية بين البلدين وفق منظور المستقبل والأجيال، هي التي ستجعل من الحدود جُسوراً للتواصل الأخوي

والتعاون، وستفتح الأبواب لتبادل المصالح والمنافع المشتركة على مصراعيها. لأن علاقات الإخاء المبنية على الاحترام المتبادل، هي التي ستسود وتفرض وجودها.

□ □ □

الكويت والحوار

أما حقيقة الموقف الكويتي، فهي أننا (وعلى الرغم مما شاب العلاقات اليمنية ـ الكويتية من سوء فهم وفتور نتيجة الاعتقاد الخاطىء لدى أشقائنا في الكويت بأن اليمن كان مؤيداً للغزو العراقي للكويت، وهذا خطأ، لأن موقف اليمن واضح ولم يتغير، وهو إدانة الغزو ومبدأ اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بين الأشقاء، والحرص على حل المشاكل عبر الحوار والطرق السلمية التي تجنب المنطقة ويلات الحرب والدمار) ليس لدينا مشكلة في علاقتنا مع الأشقاء في الكويت، وحريصون على عودة تلك العلاقات إلى ما كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية. مع العلم أن الحوار قائم باستمرار بين الحريصين في كلا البلدين على أن تستعيد تلك العلاقات عافيتها. وتوجد حالياً سفارة كويتية في صنعاء على الرغم من أن الأشقاء في الكويت يرفضون إعادة فتح السفارة اليمنية في الكويت.

وعندما يرى الأشقاء في الكويت أن الوقت مناسب لعودة العلاقات الأخوية بين البلدين إلى طبيعتها وإلى ما كانت من الصفاء والود، فإن اليمن على استعداد لذلك وليس ثمة مشكلة لدينا في هذا الجانب.

□ □ □

عُمان والجوار

وبالنسبة إلى سلطنة عُمان الشقيقة، فإن العلاقات مزدهرة والتعاون الثنائي قائم، والزيارات المتبادلة بين المسؤولين حقيقة موجودة. ولقد زرت السلطنة آخر العام الماضي واتفقت مع أخي جلالة السلطان قابوس على تفعيل أعمال اللجنة الوزارية المشتركة وفتح آفاق جديدة للتعاون الأخوي المثمر بين البلدين.

أما بالنسبة للعلاقات مع كل من قطر والإمارات والبحرين، فأستطيع القول أن قناعة اليمنيين المتزايدة بأننا ننتمي جغرافياً وتاريخياً إلى منطقة شبه الجزيرة والخليج، جعلتنا نعطي العلاقة مع الدول الست، الأولوية. وفتحنا أسواقنا أمام كثير من المنتجات السعودية والعُمانية والإماراتية والقطرية والبحرينية. وأقيمت وتقام المعارض التجارية لهذه الدول في العاصمة اليمنية، ونسعى لإقامة مناطق للتجارة الحرة.

ونحن نشعر بامتنان لمواقف قطر الداعمة للوحدة اليمنية. كما وأن علاقاتنا مع البحرين علاقة بين بلدين شقيقين.

العلاقات مع الإمارات العربية آخذة في التنامي في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي أيضاً، خاصة وأنه تجمعني بسمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات، علاقات أخوية حميمة، وكلانا يدعو إلى التضافر العربي ورأب الصدع ولمّ الشمل. ونحن ننظر بتقدير كبير لإسهامات الشيخ زايد بن سلطان في بناء سد مأرب التاريخي، والإسهام في عدد من المشاريع المختلفة.

□ □ □

إيران والتقارب

العلاقات بين اليمن وإيران علاقات طبيعية مثلها مثل أي علاقات قائمة مع بلد إسلامي شقيق. هناك تبادل للزيارات بين المسؤولين والوفود الرسمية. وهناك تبادل تجاري وإن كان على مستوى محدود، حيث يقام في اليمن عدد من المعارض التجارية للمنتجات الإيرانية. وهناك رغبة لدى الجانبين لتطوير العلاقات والدفع بها إلى الأمام على قاعدة تحقيق المصالح المشتركة.

نحن عموماً نرى في إيران دولة إسلامية كبيرة بإمكانها أن تلعب دوراً فعالاً في إطار المجموعة الإسلامية وفي نطاق المنطقة ـ أقصد الجزيرة والخليج ـ انطلاقاً من الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية القديمة بين الشعب الإيراني وشعوب المنطقة.

إن ما ينبغي أن يسود في علاقات إيران مع أشقائها وجيرانها، هو البحث عن القاسم المشترك الذي يحقق التقارب بين الجميع، ويزيل أي شكوك أو هواجس، وينمي التعاون والمصالح المشتركة، لأن ذلك من شأنه خدمة الجميع ودعم الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة وخدمة التضامن الإسلامي. فنحن أبناء أمة إسلامية واحدة.

□ □ □

أفريقيا وقرنها

اليمن ارتبط بعلاقات تاريخية قديمة بدول منطقة القرن الأفريقي، حيث هناك الهجرات اليمنية القديمة إلى هذه الدول المجاورة. وما من شك بأن الأحداث الجارية في أي من هذه الدول تنعكس بآثارها على اليمن والعكس صحيح. فهناك الآلاف من اليمنيين الذين عبروا البحر خلال مراحل زمنية مختلفة، وهاجروا إلى دول

منطقة القرن الأفريقي واستوطنوا فيها واختلطوا بسكانها واندمجوا في الحياة الاجتماعية والتجارية في تلك الدول، وأصبحوا جزءاً من نسيجها وأسهموا في مسيرة بنائها. كما أن الأحداث المؤسفة التي جرت في عدد من تلك البلدان في السنوات الأخيرة، وبالذات الصومال وأثيوبيا وأريتريا، قد دفعت بالآلاف من أبناء هذه الدول للنزوح إلى اليمن. ولا يزال النازحون الصوماليون يتدفقون على اليمن حتى اليوم. وقد سبب لنا وجودهم مشاكل اقتصادية واجتماعية، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بلادنا. ومع ذلك فإن اليمن قد احتضن هؤلاء النازحين إليه من دول منطقة القرن الأفريقي، وقدم لهم كل الرعاية الكريمة، انطلاقاً من الروابط الوثيقة التي تجمعنا مع شعوب تلك المنطقة.

واليمن يضع في أولويات سياسته الخارجية إقامة أوثق العلاقات الطيبة مع هذه الدول، والبحث عن كل ما من شأنه تعزيز جوانب التنسيق والتعاون معها على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبادل المصالح والمنافع، ودعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة.

لهذا بذل اليمن جهوداً كثيرة من أجل أن يعود الهدوء والاستقرار والأمن إلى الصومال الشقيق. وسعى إلى تقريب وجهات النظر بين العديد من قادة الفصائل الصومالية المتقاتلة. وبالفعل استقبلت العديد من هؤلاء القادة والفعاليات السياسية والعشائرية الصومالية، بهدف تحقيق التقارب والمصالحة في ما بينهم وبما يكفل استعادة الصومال لعافيته واستعادة الأمن والاستقرار فيه، وضمان سيادته ووحدته. وما زلنا نبذل الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية، لأن

استقرار الأوضاع في الصومال أمر يهم اليمن ويهم الأمن اليمني والأمن القومي العربي.

وبالمثل فإن لنا علاقات طيبة ومتطورة مع أشقائنا في جيبوتي. وهناك زيارات متبادلة بين المسؤولين في البلدين على أعلى المستويات. وثمة حرص ورغبة مشتركة لدى الجانبين للدفع بتلك العلاقات إلى مجالات أوسع. وهناك إمكانية كبيرة لذلك. وقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات خلال اجتماعات اللجنة اليمنية - الجيبوتية المشتركة برئاسة وزيري الخارجية، من أجل الدفاع بالعلاقات ومجالات التعاون نحو ما يلبي التطلعات والأماني المشتركة للشعبين الشقيقين.

□ □ □

أريتريا وجزرنا

أما العلاقات مع أثيوبيا، فهي طبيعية. ونحن نسعى لتطويرها وتجديد الصلات القديمة الخاصة التي ظلت تربط بين الشعبين اليمني والأثيوبي. وهناك لجنة يمنية ـ أثيوبية مشتركة تهدف إلى تطوير تلك العلاقات، والتعاون المشترك بين البلدين وفي مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها. وهذا ما وضعته نصب أعينها القيادات المتعاقبة في أثيوبيا منذ انهيار نظام الأمبراطور هيلاسلاسي. ومن المهم أن تلعب أثيوبيا دورها الفاعل في دعم الاستقرار في المنطقة.

تربطنا بأريتريا علاقات جيدة منذ أن استقلت هذه الدولة. وكان لليمن دور في دعم نضال الشعب الأريتري من أجل نيل

الاستقلال. في الوقت الذي لا ننسى أبداً الموقف الجيد لأريتريا أثناء فتنة الحرب وإعلان الانفصال في صيف العام ١٩٩٤.

ولكن للأسف جاءت تطورات الاحتلال الأريتري لجزيرة حنيش الكبرى وعكرت صفو العلاقات. ونحن نأمل أن تعود العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه.

وفي كل الأحوال نحن حريصون على علاقات حسن الجوار مع الشعب الأريتري، وسنعمل بكل إمكاناتنا لتجاوز آثار ما حدث في جزيرة حنيش الكبرى بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين اليمني والأريتري. وبالطبع استفدنا الكثير من درس جزيرة حنيش. وأهم ما في ذلك هو إعطاء اهتمام أكبر بجزرنا سواء في البحر الأحمر أو البحر العربي والمحيط الهندي، والاهتمام بتطويرها وتعزيز وتطوير القدرة الدفاعية والأمنية لبلادنا في المجال البحري، بما يحافظ على جزرنا وشواطئنا ويصون ثرواتنا في المياه الإقليمية. وإجمالاً يمكن القول إن دور اليمن في منطقة القرن الأفريقي ينطلق من رؤية استراتيجية ترى في أمن واستقرار هذه المنطقة أمراً حيوياً للأمن اليمني وللأمن القومي العربي، وإن من المصلحة الوطنية والقومية أن تقام علاقات وثيقة وتعاون إيجابي مع هذه الدول.

□ □ □

مجالس التعاون

ينطلق اليمن في علاقاته وتعاونه مع الدول الشقيقة والصديقة، من رؤيته الوطنية والقومية وحرصه على تحقيق مصالحه العليا. وينطبق الحال كذلك على علاقاته مع التجمعات والتكتلات الإقليمية والقومية والدولية.

وبالنسبة إلى سعي اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك ينطلق من أن اليمن باعتبارات الجغرافيا والعقيدة واللغة والرؤية الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من نسيج منطقة الجزيرة والخليج التي تنضم دولها في إطار تكتل إقليمي واحد، هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالتالي فإن انضمام اليمن إلى هذا التكتل الإقليمي أمر طبيعي وضروري، لأن هناك صلات ووشائج من القربى والجوار تربط الشعب اليمني بأشقائه من شعوب دول منطقة الجزيرة والخليج. وما يجرى في أيٍّ من بلدان هذه المنطقة، ينعكس بآثاره على بقية البلدان. كما أن هناك إمكانيّات كبيرة لتكامل المصالح الاقتصادية وتبادل المنافع والتعاون والتنسيق في كل ما من شأنه دعم الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، باعتبار الأمن منظومة متكاملة وحلقة مترابطة. واليمن انطلاقاً من كل ذلك قدّم طلباً رسميا للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الاجتماع الذي انعقد لقادة هذه الدول في الدوحة.

أما في ما يتعلق بالكومنولث، فقد عرض على بلادنا أثناء زيارة مالكولم ريفكند وزير الخارجية السابق من حزب المحافظين، الانضمام إلى رابطة دول الكومنولث باعتبار أن عدن كانت محمية بريطانية، وأيضاً لأسباب اقتصادية، حيث يمكن أن تتحقق لليمن فائدة اقتصادية عبر إقامة مصالح مشتركة مع تلك الدول.

وفي ما يخص الانضمام لتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي، فإن اليمن من تلك الدول، وهو يرغب في التعاون الاقتصادي والتجاري والبيئي معها.

بالنسبة إلى الجامعة العربية، فإن اليمن هو عضو مؤسس فيها، ويرى

دوماً أن الجامعة العربية هي بيت العرب جميعاً ومظلة العمل العربي المشترك. ويؤكد اليمن الحرص على تنشيط وتعزيز دور الجامعة العربية بما يحقق الهدف الذي أنشأت من أجله وهو تحقيق التعاون الشامل بين الدول العربية على طريق الوحدة. والحقيقة أن الجامعة العربية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تعزيز مسيرة التضامن العربي وخدمة القضايا العربية واستنباط آليات متطورة لتعزيز التكامل والعمل العربي المشترك. ومن ذلك إقامة السوق العربية المشتركة التي تمثل مدخلاً مهما لتوثيق عرى العلاقات وإيجاد قاعدة راسخة لها من المصالح المشتركة بين شعوب الأمة العربية.

والحقيقة أن الحال الراهنة التي تعيشها الجامعة العربية، إنما هي انعكاس للواقع العربي الذي تسوده الخلافات والانقسامات التي يزرعها أعداء الأمة للحيلولة دون التقارب العربي وتوحيد المواقف العربية. والقيادات العربية تتحمل المسؤولية الكاملة إزاء هذا الوضع المؤسف الذي ينبغي تجاوزه تحقيقاً للمصالح القومية العليا. فالعصر الذي نعيشه هو عصر القوة والتكتلات والتعاون. وبدون الوحدة والتضامن لا يمكن للأمة العربية أن تكون قوة مؤثرة في ما يجرى حولها من متغيرات. كما أنه لا يمكن للجامعة العربية أن تؤدي دوراً فعالاً إذا ما سادت الانقسامات والخلافات الصف العربي، وفي علاقة الأشقاء ببعضهم البعض.

ونحن نعتقد في اليمن أنه في ضوء التطورات الراهنة في المنطقة والمأزق الذي تعيشه عملية السلام، بعد أن تنكرت حكومة الليكود الإسرائيلية بزعامة نتنياهو لاتفاقات السلام وسعت لإجهاض الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، ورفضت استئناف التفاوض مع

سورية من حيث كان قد توقف في العام ١٩٩٦، وأيضاً محاولات دق إسفين بين سورية ولبنان بإعلان إسرائيل رغبتها للتفاوض حول الإنسحاب من جنوب لبنان، نعتقد أن الوقت ملائم لعقد قمة عربية للنظر في قضايا محددة وواضحة، واتخاذ الخطوات الممكنة إزاءها. ونرى أن يسبق عقد القمة الإعداد الجيد وأن يتركز جدول الأعمال على أهم القضايا الملحة وهي خلق موقف تضامني عربي إزاء التطورات الجارية في المنطقة.

□ □ □

اليمن والتطبيع

اليمن كجزء من الأمة العربية وقف دوماً إلى جانب قضايا الحق العربي، ودعم نضال الأشقاء سواء في فلسطين أو مصر أو سورية أو الأردن أو لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الشعوب العربية واحتلال أراضيهم. وكان اليمن دوماً وما يزال حاضراً بالرجال وبالإسناد المادي والمعنوي والموقف السياسي في كل المعارك التي خاضها العرب دفاعاً عن أنفسهم وحقوقهم المغتصبة من قبل الكيان الإسرائيلي.

صحيح أن اليمن ليس دولة مواجهة مع إسرائيل، ولكنه سجل دوماً الموقف الداعم لنصرة الحق العربي ودعم نضال الأشقاء في سبيل استرداد حقوقهم.

وفي ظل التطور الذي شهدته مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي من متغيرات وتحولات وقبول عربي بالمساعي السلمية من أجل وضع حد لذلك الصراع على أساس تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، يرى اليمن أن السلم لا يتحقق إلا باستعادة

الحقوق العربية المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف. واليمن دعم وما يزال كل الخيارات العربية والجهود السلمية من أجل الوصول إلى ذلك السلام.

في ما يتعلق بالتطبيع مع إسرائيل فإن اليمن ليس في عجلة من أمره. وعندما يتحقق السلام وفقاً للمعايير والأسس التي أوضحناها آنفاً، فإنه ليس هناك ما يمنع أن يتم التطبيع إذا ما اقتضت مصلحة اليمن والمصلحة العربية وفي إطار ما تقرّه الأمة العربية.

أما في ما يخص علاقتنا بأشقائنا الفلسطينيين، فإن اليمن دعم وما يزال نضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل نيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة. والعلاقات بين الشعبين هي علاقات كفاح ونضال ومبادئ، حيث قاتل العديد من أبناء اليمن جنباً إلى جنب مع أشقائهم الفلسطينيين خلال فترات الكفاح المسلح.

كما احتضنت الأرض اليمنية الآلاف من المقاتلين الفلسطينيين عندما أجبروا على الخروج من لبنان ووفرت لهم الدعم والحماية حتى عادوا إلى أرض فلسطين، بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولم يعد هناك اليوم مقاتلون فلسطينيون في اليمن، لأن أشقاءنا الفلسطينيين اختاروا الآن طريق الكفاح السلمي والجلوس على مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى سلام عادل يحقق لهم أمانيهم وتطلعاتهم في العيش فوق أراضيهم وممارسة السيادة عليها في ظل الدولة الفلسطينية.

□ □ □

أميركا ومصالحها

لليمن رؤية مبدئية ثابتة وواضحة في علاقاته الإقليمية والدولية تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، في الوقت الذي يرفض التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي دولة شقيقة أم صديقة.

ووفقاً لذلك أقام اليمن علاقات طيبة ومتطورة مع كافة الدول ومنها الولايات المتحدة الأميركية التى تربطنا بها علاقات جيدة تتنامى باضطراد على أساس تحقيق المصالح المشتركة والتعاون الإيجابي.

صحيح أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية سادها بعض الشوائب خلال حرب الخليج الثانية العام ١٩٩٠ بسبب غزو العراق للكويت وسوء الفهم للموقف اليمني الذي حرص على حل مشكلة الغزو عبر الحوار والحلول السلمية ورفض الحرب، لأننا كنا ندرك مخاطر وتبعات اللجوء للقوة والحرب لحل الخلافات بين الأشقاء. كما كنا في الوقت ذاته ندرك تبعات الوجود الأجنبي في المنطقة وما سيجره على الواقع العربي من انعكاسات سلبية نراها اليوم في ما يسود ذلك الواقع من شتات ناهيك عن التبعات الأخرى.

إلا أنه وبعد ثماني سنوات تقريباً من تلك الحرب المؤسفة استطعنا، وفي ظل تفهم الأصدقاء الاميركيين أن نتجاوز الكثير مما شاب العلاقات اليمنية ـ الأميركية من فتور نسبي، حيث استعادت تلك العلاقات انطلاقتها وتطورها نحو آفاق أوسع من التعاون والشراكة الإيجابية المثمرة.

هناك مصالح اقتصادية أميركية في اليمن تتطور باستمرار، حيث يوجد العديد من الشركات الأميركية التي تعمل في اليمن سواء في مجال النفط أو الغاز وغيرها من المجالات الاقتصادية والتنموية. ونحن نتطلع لمزيد من الاستثمارات الأميركية في اليمن ونرحب بها ونشجعها ونتوقع ازديادها خلال الفترة القصيرة القادمة. وهناك مؤشرات إيجابية بهذا الصدد. كما أن تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين مستمر ومتواصل. وهي تزداد باضطراد مع تنامي القناعات المشتركة لدى الجانبين بأهمية تطوير العلاقات اليمنية ـ الأميركية ولما فيه مصلحة الشعبين اليمني والأميركي.

إن الولايات المتحدة تدرك أهمية الجمهورية اليمنية وحيوية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة في إطار دعم الاستقرار والسلام فيها. لهذا عبرت السياسة الأميركية عن دعمها للتوجهات اليمنية سواء في مجال إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ أو في الدفاع عنها عندما تعرضت لمؤامرة الحرب وإعلان الانفصال. وكان الموقف الأميركي إيجابياً في هذا الجانب، لأن صناع القرار الأميركي يرون أن الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية يمثلان عنصراً مهماً وأساسياً لدعم الاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحيوية للمصالح الأميركية والدولية.

كما أن الولايات المتحدة تنظر بتقدير وإعجاب إلى النهج الديموقراطي اليمني القائم على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان. وترى في ذلك النهج اليمني تجربة جديرة بالاحترام والتقدير والدعم لأنها تواكب العصر وتتلاءم مع الأهداف الأميركية في نشوء الديموقراطيات الليبرالية في العالم.

والعلاقات اليمنية ـ الأميركية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي بعيداً عن ممارسة أي ضغوط أو فرض أي خيارات لا تنسجم مع المصالح الوطنية والقومية. ونحن نرى بأن هناك آفاقاً واسعة للدفع بتلك العلاقات نحو الأمام وتطوير التعاون الثنائي والشراكة القائمة وفي المجالات كافة.

□ □ □

أوروبا ومصالحها

كما أوضحت سابقاً، فإن اليمن لديه علاقات جيدة ومتطورة مع أصدقائه شرقاً وغرباً. وفي ما يختص بالعلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي، فإنها جيدة ومتنامية التطور في كل المجالات، سواء مع فرنسا التي لدينا معها تعاون ممتاز ومصالح عديدة تزداد باضطراد. ونحن مرتاحون لهذه العلاقات وندفع باتجاه تطويرها وتعزيزها في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والاستثمارية وغيرها. أو مع ألمانيا التي تمثل العلاقات معها حالة نموذجية مثلى حيث تقدم ألمانيا دعماً سخياً لبلادنا لصالح مسيرة التنمية والديموقراطية. وهناك خصوصية في علاقاتنا بها ترتبط بالتجربة المتماثلة التي عاشها البلدان في ظل التشطير، وكذا ما بذلاه من جهود من أجل استعادة وحدتهما التي شاءت المصادفة الحسنة أن تتحققا في العام نفسه. ناهيك عما واجهه البلدان من قضايا ومشكلات متقاربة نتجت من عمليات إعادة الاندماج الوطني التي تمت في كلا البلدين والتغلب على آثار التشطير بعد أن تحققت الوحدة في كل منهما، بالطبع مع فارق الإمكانات والظروف والخصائص النفسية والثقافية والحضارية لكلا البلدين. ونحن حريصون على تنمية وتطهير العلاقات اليمنية

ـ الألمانية عبر تشجيع الاستثمارات الألمانية وتوسيع آفاق التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين.

أما في ما يتعلق ببريطانيا فإنه على الرغم مما ساد تاريخ العلاقات اليمنية ـ البريطانية من تعقيدات ومعضلات ناتجة من آثار الاستعمار البريطاني للمحافظات الجنوبية والشرقية أو ما كان يسمى بالشطر الجنوبي من الوطن، إلا أن الرغبة المشتركة لدى قيادة البلدين وبخاصة في الآونة الأخيرة، قد تجاوزت ما حدث في الماضي الذي طويت صفحاته بكل ما حفلت به من آلام ومصاعب، وتطلعنا معاً نحو المستقبل وسعينا معاً إلى إرساء قاعدة راسخة للانطلاق في العلاقات بين البلدين بروح جيدة وبالاتجاه الذي يترجم التطلعات الكبيرة للشعبين في تطوير العلاقات ومجالات التعاون بينهما على أساس الشراكة وتبادل المنافع والمصالح. ولقد تحققت خطوات إيجابية بهذا الصدد وبخاصة منذ الزيارة الرسمية التي قمنا بها إلى بريطانيا والمباحثات المفيدة التي أجريناها مع كبار المسؤولين البريطانيين سواء الملكة اليزابيت الثانية أو السيد توني بلير رئيس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين. وهناك حالياً فرص ومجالات ومناخات إيجابية لتطوير العلاقات على أسس قوية. وبالطبع هناك علاقات ممتازة وتعاون متطور مع هولندا التي قدّمت هي الأخرى دعماً سخياً للتنمية والديموقراطية في بلادنا. وبالمثل العلاقات مع إيطاليا وبلجيكا وكافة دول المجموعة الأوروبية التي تنظر بتقدير إلى اليمن انطلاقاً من النهج الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان الذي تلتزم به بلادنا.

وقطعاً فإن العلاقات مع جميع هذه الدول ترتكز على الثوابت المبدئية ذاتها التي لبلادنا واحترام تلك الدول لخيارات بلادنا وعدم

السماح بأي تدخل في تلك الخيارات. كما أننا نعتقد أن العلاقات الجيدة والمتطورة التي تربط بلادنا مع هذه الدول الصديقة لا تتم على حساب علاقاتها مع بقية الدول الأخرى سواء الولايات المتحدة الأميركية أو غيرها. وليس هناك من دور منافس لأي منها، لأننا نرحب بالجميع ونتعاون مع الجميع وبما يحقق المصالح اليمنية العليا في المقام الأول.

□ □ □

اليمن الآسيوي

اهتمام اليمن بالقارة الآسيوية لا يقل عن اهتمامه بالقارة الأفريقية، حيث أسهمت الهجرات اليمنية التاريخية في نشر الإسلام في أجزاء كثيرة من القارتين. وتوجد جاليات يمنية كبيرة في أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وبدرجة أقل في بعض الدول الآسيوية.

ولقد حرص اليمن، وبالذات في الأونة الأخيرة، على تجديد الصلات القديمة والعلاقات التاريخية مع تلك الدول. أولاً لاعتبارات تتعلق بتجديد التواصل والصلات بين اليمن وأبنائه في هذه الدول، خاصة أن هناك أجيالاً منهم قد اندمجت في إطار هذه المجتمعات وتشكل اليوم جزءاً من نسيجها الوطني والاجتماعي، وتلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول، وينظر إليها بتقدير كبير بسبب نشاطها الإيجابي الفاعل وسلوكياتها الحسنة. وأيضاً للدور التاريخي الذي قام به أجداد وآباء هؤلاء اليمنيين في نشر رسالة الإسلام الصحيحة عبر الإقناع وتقديم النموذج والقدوة الحسنة التي احتذى وتأثر بها الآخرون. وكانوا بحق عظماء وأصحاب رسالة يبعث عطاؤهم وكفاحهم وتفانيهم وإخلاصهم على الفخر والاعتزاز ليس لدى

أبناء اليمن فحسب، بل أيضاً لدى كل أبناء الأمة العربية لأنهم كانوا مثالاً للإنسان العربي المسلم القوي في إيمانه والمستقيم في أخلاقه ونبل مقاصده.

وما من شك أن حرصنا على إقامة أوثق العلاقات مع هذه الدول، ينطلق أيضاً من الرغبة المشتركة في تطوير التعاون وتبادل المصالح والمنافع الاقتصادية، حيث إن هناك إمكانية كبيرة لذلك. فهذه البلدان وعلى الرغم مما تعرضت له في الآونة الأخيرة من ظروف وتحديات اقتصادية مفاجئة وصعبة، إلا أنها قدمت نموذجاً اقتصادياً وتنموياً فريداً. وتحققت في تلك البلدان معالم نهضة اقتصادية وعمرانية وصناعية ملحوظة أثارت الاهتمام والإعجاب، حيث أطلق على مجموع تلك الدول الآسيوية تعبير النمور .ومهما كان التحدي الراهن أمامها فإن هناك إمكانية كبيرة لدى تلك الدول لامتصاص آثار الأزمة الاقتصادية التي واجهتها لأسباب داخلية وخارجية، ومعاودة النهوض من جديد. وقد لمست ذلك أثناء زيارتي الأخيرة لماليزيا وأندونيسيا. وفي الحقيقة فإن دعم تجربة هذين البلدين الإسلاميين واجب أخوي من قبل كل أبناء الأمة الإسلامية، لأنهما قوتان إسلاميتان محسوبتان لصالح تحقيق أهداف الأمة الإسلامية ومصالحها وتعزيز وجودها.

لهذا نحن في اليمن أبدينا الرغبة الصادقة في مد جسور التواصل وإقامة علاقات تعاون متطورة، تلبي المصالح المشتركة لبلادنا ولهذه البلدان. وسيشهد المستقبل القريب وفي أعقاب الزيارة التي قمنا بها لكل من البلدين، المزيد من التواصل وتعزيز العلاقات والدفع بها نحو الأمام.

□ □ □

صداقة الصين

أما في ما يخص الصين، فإن العلاقات معها علاقات تاريخية وتقليدية ومتطورة. فالصين من أوائل الدول التي وقفت إلى جانب كفاح شعبنا اليمني من أجل الانتصار لإرادته في الحرية والتقدم. وقدمت الصين دعماً مبكراً لشعبنا في المجال التنموي، وكانت لها إسهامات طيبة في نجاح الثورة اليمنية والانتصار لها.

ونحن لن ننسى الدور الذي أسهمت به الطريق الحيوية التي ربطت بين صنعاء والحديدة، التي قام الأصدقاء الصينيون بإنشائها عند انتصار الثورة (٢٦ سبتمبر). وكذلك ما سجّله الأصدقاء الصينيون من مواقف مشرفة داعمة لليمن في المحافل الدولية خلال الفترات العصيبة التي مرت بها مسيرة الثورة اليمنية. وحالياً العلاقات اليمنية ـ الصينية تعيش مرحلة زاهية في ضوء كافة المتغيرات التي شهدها البلدان الصديقان وشهدها العالم من حولهما.

ونحن حريصون على الدفع بتلك العلاقات قدماً نحو آفاق أكثر اتساعاً وتطوراً. وهذه رغبة مشتركة لدى البلدين والشعبين الصديقين ونرحب بالاستثمارات الصينية وتبادل المصالح بين البلدين.

أما بالنسبة إلى اليابان فإن العلاقات معها جيدة. وهناك تبادل تجاري متنام ويزداد يوماً بعد يوم. وتقدم اليابان لبلادنا مساعدات جيدة لدعم مسيرة التنمية والديموقراطية. ولدينا رغبة أكيدة في تعزيز العلاقات معها. وهناك زيارة مرتقبة سنقوم بها لليابان في العام القادم إن شاء الله. ونتطلع إلى أن يسير التعاون بين البلدين نحو مزيد من التطور الذي يحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

أعتقد أن الحال أيضاً تنطبق على بقية دول جنوب شرق آسيا.

□ □ □

نفط اليمن

استخراج النفط في اليمن اقترن بدرجة أساسية بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي أولاً في ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية، وبعد ذلك في الجمهورية اليمنية، بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن.

فعندما تسلمت مسؤولية الحكم قبل ٢٠ عاماً في ما كان يسمى «الجمهورية العربية اليمنية»، كانت الأوضاع لا تشجع أي مستثمر أو شركة أجنبية على الإقدام على أي مغامرة للاستثمار في اليمن. وتدريجياً أمكن تحقيق ذلك الاستقرار وتهيئة المناخات المناسبة للاستثمار في البلاد، حيث تعززت الثقة لدى المستثمرين. وجاءت للبلاد لأول مرة شركة أميركية هي شركة هنت، وأعطيت حق الامتياز للتنقيب عن النفط والغاز في محافظة مأرب. وكانت النتائج إيجابية، حيث تم استخراج النفط في اليمن للمرة الأولى وكان ذلك في العام ١٩٨٤.

وعلى الرغم من أن الكميات المكتشفة كانت متواضعة، إلا أنها كانت بداية مشجعة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال النفطي. وأيضاً لتطوير الاستكشافات وعمليات التنقيب في مناطق الامتياز .

وبعد إعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، تشجعت شركة كندية أميركية هي شركة كينديان أوكسيدنتال وتمكنت من استكشاف النفط في منطقة المسيلة بمحافظة حضرموت.

ويبلغ حجم الإنتاج النفطي حالياً حوالى ٤٥٠ ألف برميل يومياً. وهي كمية متواضعة، حيث إن نصف تلك الكميات يذهب لصالح الشركاء. وبقية الكمية توظف لتلبية احتياجات اليمن أولاً للاستهلاك الداخلي، حيث يستهلك حوالى نصف تلك الكمية داخلياً. وأيضاً فإن عائدات ما تبقى من الكمية يتم بواسطتها تلبية متطلبات البلاد في شراء المواد الغذائية والطبية والسلع الضرورية، إضافة إلى تغطية إيرادات الموازنة العامة للدولة. ونحن نعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات صادراتنا النفطية في تحقيق ذلك، حيث لا موارد إضافية يمكن الاعتماد عليها بشكل رئيسي في دعم الموازنة.

نحن دولة نامية. ولدينا الكثير من الهموم التنموية. ولا شك في أن استغلال ثرواتنا النفطية والمعدنية، وتطوير الاكتشافات النفطية والغازية في مناطق الامتياز الممنوحة للشركات النفطية، وتشجيع المستثمرين في هذا المجال، تحتل أولوية في سياستنا واهتماماتنا لتعزيز الاقتصاد الوطني. ونأمل بالنجاح في ذلك إن شاء الله.

كما أننا نعول كثيراً على استغلال الغاز المكتشف في بلادنا بكميات كبيرة لا بأس بها. وهناك مشروع مشترك بين اليمن وشركة فرنسية هي (توتال) وشركات أميركية وكورية من أجل استغلال الغاز وتسييله وتصديره. وهو مشروع استراتيجي ستبلغ تكاليفه حوالى خمسة مليارات دولار. ونأمل إن شاء الله أن يرى هذا المشروع النور في أقرب وقت ممكن، ونحصل على الأسواق المناسبة لتصدير الغاز اليمني. إن رؤيتنا للنفط والغاز تنطلق من همومنا الاقتصادية وأولوياتنا التنموية. فنحن نرى بأن عائدات هذه الثروة مهما كانت، ينبغي توظيفها ليس لإنماط استهلاكية أو

بذخية، بل لاستكمال البُنى والهياكل الأساسية للتنمية وإنجاز المشاريع الخدماتية والإنمائية التى تنهض بمستوى معيشة أبناء شعبنا وترتقي بالحياة في وطننا. ولا شك نحن نستفيد من تجارب غيرنا ولكل بلد خصوصياته وهمومه وتطلعاته وأولوياته.

□ □ □

الديموقراطية أولاً

اليمن، عندما استعاد وحدته جعل الديموقراطية رديفاً وثيقاً للوحدة. لأن الديموقراطية هي سمة العصر، وهي الأسلوب الحضاري الأمثل الذي يفجر الطاقات الكامنة لدى أي شعب نحو الإنتاج والإبداع والنهوض والتطور. والديموقراطية ليست غريبة عن شعبنا، بل هي مرتكز حضارته القديمة، حيث الشورى هي الخيار الذي انتهجه اليمنيون في الماضي وأشادوا من خلاله حضارتهم التليدة. واليمن اليوم لا يعيش بمعزل عن عصره والتحولات الجارية حوله.

والشعب اليمني كافح طويلاً وقدم تضحيات غالية وجسيمة من أجل الحرية ومناوأة التسلط والاستبداد والديكتاتورية أيا كانت فردية أم حزبية.

لهذا يقدر شعبنا كثيراً معنى الحرية ويعتد بنضاله من أجل نيلها.

والديموقراطية في مضمونها هي امتلاك الحق في التعبير عن الرأي بكل حرية دون خوف أو قمع. وممارسة الحق بالمشاركة في صنع القرار واختيار الحكام عبر صناديق الاقتراع بنزاهة وقناعة. والحق أيضاً في أن يتنافس الجميع أفراداً وأحزاباً بشرف ومسؤولية من أجل الإسهام في مسيرة البناء فى الوطن والتداول السلمي للسلطة.

والديموقراطية وفقاً لذلك المفهوم والقائمة على التعددية الحزبية

واحترام حرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان، هي الخيار الذي يتمسك به شعبنا ويتجسد في واقع حياته اليوم ممارسة وسلوكاً ونهجاً لاحياد عنه.

ومهما صاحبت الممارسة الديموقراطية في البداية من مصاعب وتحديات وربما أخطاء، نتيجة عدم الفهم والوعي لدى البعض لحقيقة الديموقراطية والضوابط الأخلاقية والقانونية التي ينبغي الالتزام بها وتفرضها المسؤولية الوطنية، فإنه بمزيد من الديموقراطية يمكن التغلب على تلك الصعاب وتجاوزها. لأن الديموقراطية مدرسة يتعلم منها الجميع ويستفيدون من دروسها وهي تزداد رسوخاً بالممارسة، وتزداد القناعة بها مع الشعور بالقيمة العظيمة والتحولات الإيجابية التي تحققها في واقع المجتمعات وحياة الشعوب.

ونحن دائماً نقول إن الديموقراطية ربما تكون صعبة أو سيئة لدى البعض، لكن الأسوأ من ذلك هو غيابها.

ونحن نرى بأن الديموقراطية منظومة متكاملة بشقيها الحاكم والمعارض، حيث يكمل كل منهما الآخر. فالمعارضة هي الوجه الآخر للحكم والرديف الآخر له. كما أن المعارضة تستمد مشروعيتها من مشروعية الحكم نفسه. وينبغي أن يتعود الناس والأحزاب التنافس الشريف في البقاء على كراسي السلطة، وإخلائها والانتقال إلى ساحة المعارضة إذا ما فرضت إرادة الناخبين ذلك.

نحن في الجمهورية اليمنية قطعنا شوطاً لابأس به في هذا المضمار، ونعتز بما حققناه في المجال الديموقراطي، وعازمون بإذن الله على المضي قدماً نحو المزيد من ترسيخ النهج الديموقراطي وتطويره

والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الجانب. والدستور اليمني يؤكد ذلك ويضع الأسس الكفيلة بحماية الديموقراطية وحرية الصحافة وصونهما من أي انحراف، والاعتماد عليها كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني الحديث.

ونحن نرى ونؤمن بأن التجربة الديموقراطية التعددية في بلادنا هي شأن يمني غير قابل للتصدير ولا يعني أحداً غير أبناء الشعب اليمني. إذ لكل شعب خياراته وخصوصياته وتجاربه التي يختارها عن رضى وقناعة. وهي تجارب بالطبع متاحة أمام الآخرين للاستفادة منها وفقاً لقناعاتهم ورضاهم. ونحن قطعاً نستفيد من التجارب الناجحة لأشقائنا وجيراننا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وهذا أمر طبيعي ومرغوب.

□ □ □

الديموقراطية دائماً

ما حققناه بحمد الله لشعبنا من مكاسب وإنجازات سواء في مجال الوحدة والحفاظ عليها أو الديموقراطية أو في المجال التنموي شيء نعتز به. وهو تحقق بفضل الله أولاً وبفضل الإرادة القوية والتفاعل الإيجابي الخلاق لجماهير شعبنا التي ساندت خطانا وجهودنا، ولكل الخيرين في وطننا من أجل أن يتحقق لشعبنا ما يصبو إليه من وحدة وحرية واستقرار ونهضة وتقدم على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة القوية والمزدهرة.

ولا شك في أن تلك الإنجازات هي اليوم ملك الشعب اليمني صاحب المصلحة الحقيقية في وجودها والحفاظ عليها وصيانتها، بل وتطويرها نحو الأفضل. لهذا لا نخاف على تلك الإنجازات لأن

الشعب هو المعني بالدفاع عنها والذود عنها وحمايتها. وهذا ما تم بالفعل عندما برزت المخاطر والتحديات التي زرعها الانفصاليون للارتداد عن الوحدة وإعادة عجلة التاريخ للوراء. لقد هبّ الشعب اليمني كله رجالاً ونساءً، شباباً وشيوخاً من أقصى الوطن اليمني إلى أقصاه، للتصدي للمؤامرة التي استهدفت وحدته وسعت لمحاولة تمزيقه مرة أخرى. وسجل أبناء الشعب اليمني وقواته المسلحة والأمن ملاحم بطولية عظيمة ونادرة. ودحرت المؤامرة وانتصر الشعب لإرادته في الحفاظ على الوحدة وترسيخها. وقدم في سبيل ذلك تضحيات غالية من خيرة أبنائه ورجاله. فضحّى بأكثر من عشرة الآف بين شهيد وجريح عمدوا بدمائهم الزكية شجرة الوحدة من أجل أن تبقى راسخة ومثمرة. وكانوا على استعداد لتقديم ما هو أكثر من ذلك.

وبالمثل فإن الديموقراطية هي منجز كبير سيحافظ عليه اليمنيون ولن يفرطوا به أبداً. وهم يثرونه بممارستهم المسؤولة لحقوقهم الديموقراطية التى كفلها الدستور والقانون، وبحرصهم على المشاركة في الإدلاء بأصواتهم عبر صناديق الاقتراع لانتخاب من يريدونه ممثلاً لهم سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية، حيث يجري حالياً الإعداد لقانون الإدارة المحلية والذي سيتيح أمام المواطنين المجال واسعاً لاختيار من يمثلونهم في السلطة المحلية.

إن ثقتنا بشعبنا المكافح الصبور كبيرة ولا حدود لها. وإن ما يتحقق اليوم هو ملك للأجيال اليمنية الحاضرة والقادمة. وعلي عبدالله صالح هو في النهاية مواطن من هذا الشعب أسندت إليه مسؤولية القيادة في مرحلة تاريخية معينة، فأدى واجبه انطلاقاً من اجتهاده أو إخلاصه لوطنه وشعبه. وسواء أصاب أو أخطأ، فإن ذلك متروك

للتاريخ وللشعب أن يقيما ويحكما على ما حققه خلال تلك المرحلة.

لكن ما أود تأكيده أن ضميري مرتاح وأشعر بالاطمئنان والثقة، بأن المسيرة التي قطعها شعبنا خلال العشرين سنة الماضية وما تحقق له من إنجازات خلالها، هو ما كان يطمح ويتطلع إليه ويناضل من أجله وشعبنا جدير بتلك الإنجازات، وقادر على صيانتها. ونحن واثقون بإذن الله بأن المستقبل واعد بكل ما هو خير لشعبنا ووطننا (اليمن السعيد).

□ □ □

مسؤولية القادة

أولاً نحن في ظل نظام يؤمن بالديموقراطية، وهي بالنسبة إلينا نهج راسخ لا حيّاد عنه. وليس لدينا أي حساسية من مشاركة الجميع في خدمة وطنهم سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، طالما كانوا قادرين على ذلك ومؤهلين له، وتتطلب المصلحة الوطنية وجودهم ومشاركتهم لأننا نملك الثقة بأنفسنا ونتعامل مع الآخرين من منطلق المثل والقيم والمبادئ والتقدير لدور كل فرد.

والمعيار في إسناد أي دور أو مسؤولية لأي فرد لا يرتبط بشخصه أو منطقته أو عشيرته أو انتمائه الحزبي أو غير ذلك، وإنما بكفاءته وقدرته على أداء واجباته. فالمنصب هو تكليف لا تشريف. كما أننا دولة مؤسسات لا مجال فيها للهيمنة وممارسة النفوذ من أي شخص مهما كان.

أما في ما يخص ما حدث في بعض البلدان، فإن لكل بلد تجربته

وخصوصياته وقيمه. وما يجري في أي بلد ليس بالضرورة أن يؤخذ به في البلدان الأخرى.

وعموماً القادة العسكريون في بلادنا متواضعون ولم يصابوا بالغرور. كما لا ينطبق عليهم - كما يقال - وصف لوردات الحروب، وإذا كان واحدهم يظل يتحدث عن نفسه وبطولاته أو يتغنى بأمجاده العسكرية، فإن ذلك شيء طبيعي ومن صفات البشر.

٢

اليمن والسعودية:
الضنــك والأســى!

■ **سأل الإسكندر حكماء أهل بابل: أياً أبلغ عندكم، الشجاعة أم العدل؟**

قالوا: إذا استعملنا العدل، استغنينا عن الشجاعة.□

رواه العاملي في «الكشكول»

هناك رواية غير مسندة يتناقلها الناس: أن الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة العربية السعودية وبانيها، جمع أبناءه الأكبر سناً حول فراش الموت وقال لهم: «رخاؤكم في ضنك اليمن وصحتكم في أساه»(١). وهناك مقولة شعبية أخرى وبالمعنى نفسه يتداولها الناس بكثرة في اليمن، تقول: «خيركم من اليمن، وشركم من اليمن».

وإذا كانت أحاديث فراش الموت، هي في العادة روايات مشكوك في صحتها، ومفردات مشكوك في دقتها، إلاّ أنه من غير المشكوك فيه أبداً هو أن العلاقات السعودية ـ اليمنية عبر التاريخ، استمرت في حالة نزاع دائم وتورط مستمر، عادت على شبه الجزيرة العربية بالخير حيناً وبالشر أحياناً منذ ما قبل الإسلام وإلى اليوم.

وحتى لا نغوص في القِدَم كثيراً، فإن مشكلة الحدود السعودية ـ اليمنية، التي انفجرت في مطلع العام ١٩٩٥، كانت توطئة للبحث عن مخرج لا عن حل، لكسر عقدة هذا النزاع الدامي. أما

الصدام حول مناطق الحدود في الخراخير والدكاكة وجبل المشنوق وعروق بن حمودة وغيرها، فما هو إلاّ فصل آخر من مسلسل تاريخي حديث بدأ قبل نحو ستين سنة، وما زال يستأثر بالمسرح السياسي في شبه الجزيرة العربية كل عقد أو عقدين من الزمن.

والخلاف الحدودي بين السعودية واليمن، ليس هو الخلاف الوحيد للمملكة مع جيرانها. فللسعودية حدود مشتركة مع ثماني دول، هي: دول مجلس التعاون الخليجي الخمس (عُمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت) إلى جانب اليمن والأردن والعراق. وكلها حدود غير مستقرة وغير آمنة. والمشكلة في هذه الحدود تعود إلى نشوء الدولة السعودية الحديثة وتركيبتها الداخلية، التي ينطبق عليها المثل الإنكليزي القائل: «إن عشب حديقة الجيران هو دائماً أكثر اخضراراً من عشبنا». لذلك جاء تصريح نائب رئيس الوزراء اليمني السابق عبد الوهاب علي الأنسي، الذي قال فيه: «إن أسلوب إخواننا في المملكة العربية السعودية معروف. إنهم يحبون أرض غيرهم كثيراً. وموقفهم من جيرانهم ربما ليس مُرضياً في كل الأحوال»[٢]، ليؤكد على أن عين السعودية هي على أراضي الغير، ليس لأن عشب الجيران أكثر اخضراراً، أو رمالهم أكثر نفطاً (وهي الدولة التي ليست في حاجة إلى الخضرة أو إلى النفط) بل لأن تاريخها برمته قام دائماً على التطلع إلى ما وراء الحدود. وبذلك أصبح التصريح التفاؤلي الذي أطلقه الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، في مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في تونس في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، والذي أعلن فيه: «إن المملكة قد حلّت كل المشاكل الحدودية مع الدول الثماني التي لها معها حدود مشتركة»[٣]، بلا معنى.

□ □ □

حكم النزاع على الأرض في اليمن علاقات الجوار مع كل البلدان المحيطة بها، أي جغرافية اتخذت. سواء اليمن الشمالي أو اليمن الجنوبي. اليمن الصغير أو اليمن الكبير. اليمن الأمامي المتوكلي أو يمن الاستعمار البريطاني والمحميات والسلاطين. اليمن الجمهورية العربية أو اليمن الاشتراكي ـ الماركسي. اليمن المسالم أو اليمن العدواني. أي يمن قام منذ القرن العشرين وإلى اليوم، حكمه نزاع ما على أرض أو حدود. لكن النزاع على الأرض ما تحكّم بين اليمن ودولة أخرى، بقدر ما تحكّم بصورة أساسية في العلاقة مع السعودية. فمنذ ستين سنة ونيف وقعت حرب الحدود الأولى بين اليمن والسعودية، وما زالت مستمرة بشكل أو بآخر حتى اليوم.

قبل ما يزيد على نصف قرن حُسِم جزء من هذا النزاع على الأرض بين اليمن والسعودية في معاهدة الطائف وملحقاتها الموقعة في جدة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٣٤. حُسِم على الورق بمعنى أنه تمّ الاتفاق على الحدود من البحر الأحمر حتى جبل ثار. وحُسِم عملياً بمعنى أنه أوقف الحرب اليمنية ـ السعودية بين آل حميد الدين وآل سعود، وأنهى المواجهة بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى. ولكنه لم ينهِ حالة الكره الدائم بين آل سعود وآل حميد الدين، على الرغم من دعم السعوديين لآل حميد الدين وللملكية المتوكلية بوقوفهم ضد الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢. فقد كان الدعم السعودي للملكيين في اليمن في حربهم ضد الجمهوريين والثورة، يعود إلى أسباب سياسية واستراتيجية أهم وأخطر من كرههم لبيت حميد الدين وعدم اطمئنانهم إليهم ونفورهم منهم.

وإذا كانت معاهدة الطائف قد سوّت جزءاً من النزاع على الأرض، إلاّ أنها أبقت النزاع على الجزء الآخر من الحدود مفتوحاً. أي

المنطقة الممتدة من جبل ثار حتى الربع الخالي والحدود مع سلطنة عُمان الحالية. لكن في الوقت نفسه، كانت معاهدة الطائف بمثابة انتصار حاسم من جانب واحد، هو الطرف السعودي. ومثّلت هزيمة للجانب اليمني، قَبِلَها على مضض، ولم يعترف بها داخلياً، لأنها كانت مرفوضة في المفهوم الوطني اليمني. وظل كل حاكم لليمن منذ العام ١٩٣٤ إلى اليوم، يسوّف ويماطل في تنفيذ معاهدة الطائف، حتى جاء الرئيس علي عبد الله صالح، ليصبح أول حاكم لليمن يعترف بهذه المعاهدة وذلك في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ويقبل بها أساساً يتم التوصل انطلاقاً منه إلى ترسيم باقي الحدود، ويحاول عبر هذه المعاهدة كذلك تطبيع علاقة بلاده مع السعودية، في محاولة لحسم هذا النزاع الطويل.

الملاحظ منذ ذلك الحين أنَّ معاهدة الطائف، التي طبعت العلاقات اليمنية ـ السعودية لسنوات طويلة وحتى سنوات قادمة، نصّت على تشكيل لجان ميدانية منذ العام ١٩٣٤. ولأن الإمام يحيى كان مهزوماً ومقهوراً، ظل يماطل ويناور لعدة شهور، في الوقت الذي كان الملك عبد العزيز يحث الإمام على ضرورة سرعة تشكيل اللجان. وكان وراء مماطلة الإمام، ليس فقط حبه للتسويف ولا عدم رغبته بعدم تسليم أرض يمنية إلى السعوديين، لكن لأنه كان يعد مؤامرة لاغتيال الملك عبد العزيز، وذلك حين حاول يمنيان قتل الملك في الحرم الشريف في مكة في العام ١٩٣٥. واتضح أن سيف الإسلام أحمد (الإمام فيما بعد) ابن الإمام يحيى هو الذي أعد المؤامرة، بعلم أبيه أو بغير علمه. وعندما فشلت محاولة الاغتيال، أعدم الملك عبد العزيز اليمنيين المتورطين. وهكذا بعد أن

فشلت محاولة الاغتيال، وافق الإمام يحيى على تشكيل لجان ترسيم الحدود الميدانية.

□ □ □

تعود الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية التي هي الأخطر والأطول زمناً، إلى العام ١٩٣٤، حين خاض آل سعود آخر حرب لهم في الجزيرة العربية. وكان النزاع قد بدأ بين السعوديين واليمنيين بعد استيلاء الملك عبد العزيز على الحجاز وعسير، وبعد أن استقل الإمام يحيى حميد الدين باليمن بعد انسحاب الأتراك منه في نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان في خلفية هذا النزاع، النفوذ الديني بين السعوديين الوهابيين واليمنيين الزيديين. فالملك عبد العزيز ينتمي إلى المذهب الوهابي السُّني والإمام حميد الدين إلى المذهب الزيدي الشيعي. وكانت الحدود بين السعودية واليمن غير مرسومة ولا محددة. فطالب الإمام يحيى بنجران، وتقدم بجيشه، في العام ١٩٣٣ إلى جبال جيزان (حيث كانت تقوم في السابق إمارة الأدارسة) وتجاوزها إلى نجران على البحر الأحمر.

قبل ذلك كان الأمير الحسن الإدريسي لاجئاً في صنعاء، فقام، بتحريض من الإيطاليين وبحماية بارجة ايطالية، باحتلال جيزان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢ مدعوماً بفريق من الحجازيين المعارضين لحكم الملك عبد العزيز. وكانت الخطة تقضي بأن تدخل قوات الإدريسي إلى جيزان في حماية الإمام يحيى. وظلت القوات الإدريسية في جيزان ونجران بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢ وشباط/فبراير ١٩٣٣، حتى دخول الجيش اليمني الحرب وهزيمته مع الأدارسة أمام القوات السعودية وفرار الإدريسي وصحبه إلى اليمن.

وكان الملك عبد العزيز قد أرسل انذاراً إلى الإمام يحيى بالانسحاب، لكن الأخير تجاهله. فما كان من الملك عبد العزيز إلاّ أن أرسل قواته في ٥ نيسان/ابريل ١٩٣٤ إلى جبهتين. الأولى بقيادة ولي عهده وابنه الأمير سعود (الملك فيما بعد)، والثانية بقيادة ابنه الأمير فيصل (الملك فيما بعد). توجهت قوات سعود من نجران مستهدفة احتلال الجبال في منطقة القبائل الزيدية (الشيعة). وسارت قوات فيصل إلى الشاطىء عبر تهامة مستهدفة الحديدة ومناطق قبائل الشوافع (السنة). هزم اليمنيون قوات سعود هزيمة نكراء، بينما انتصرت عليهم قوات فيصل باحتلالها سهل تهامة ومدينة حرض واستيلائها على الحُديدة.

إثر احتلال قوات الأمير فيصل الحُديدة، سارعت هيئات عربية إلى التوسط بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى، وتألف وفد الوساطة من: الأمير شكيب ارسلان (لبنان) والحاج أمين الحسيني (فلسطين) وهاشم الأتاسي (سورية) ومحمد علي علوبة (مصر). ونجحت الوساطة في ايقاف الحرب في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٣٤، وبدأت مفاوضات الصلح بين البلدين في الطائف بعد حرب دامت ٢٢ يوماً. وأسفرت معاهدة الصلح التي وقعت في جدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٣٤، عن إلحاق جيزان ونجران ومناطقهما (إلى جانب عسير) بالسعودية وتسليم الإدريسي إلى السعوديين، ودفع غرامة للملك عبد العزيز مقدارها ١٠٠ ألف جنيه تعويضاً له. وانسحب السعوديون من الحُديدة وتهامة. وإذا باتفاق الطائف هزيمة لليمن(٤).

□ □ □

مع معاهدة الطائف بدأ الموضوع الحدودي يأخذ أبعاده الحقيقية في ذلك الوقت، والتي انحصرت تحت ثلاثة عناوين أساسية:

الأول: النزاع على الأرض.

الثاني: الحرب التي اشتعلت بين السعودية واليمن والتي ما زالت مستمرة بوتيرة أو بأخرى إلى اليوم.

الثالث: هزيمة الإمام يحيى أمام الملك عبد العزيز، والتي ما زالت إلى اليوم تعتبر في صنعاء إرثاً من هزيمة مزمنة أمام أبناء الملك عبد العزيز لكل حاكم جاء إلى اليمن. ولما كانت معاهدة الطائف قد أخذت طابعاً قسرياً، من طرف منتصر يريد أن يفرض إرادته بالقوة على طرف مهزوم ومتمرد على كل بنودها، تلكأ موضوع تشكيل اللجان الذي كان يلح عليه الملك عبد العزيز، ولم يتبلور إلاّ بعد محاولة الاغتيال. فقد كانت المعاهدة وملاحقها تنص على ترسيم الحدود بين البلدين، عن طريق وضع علامات حدود (أو ساريات) كان يتم بناؤها في حينه بطرق بدائية. وكانت ملاحق المعاهدة واضحة في تحديدها، بأن العلامات الحدودية ـ أو الساريات ـ يجب أن تكون ثابتة في طريقة بنائها. وأن الدولتين تقتسمان تكاليفها. لكن الملاحق أفسحت في المجال أن يتم ذلك كله عن طريق التشاور بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز. لكن الإمام يحيى قضى بقية عمره يراوغ هارباً من التشاور مع الملك عبد العزيز حول هذا الموضوع بالذات، معرقلاً قيام الساريات أو العلامات الحدودية المطلوبة، التي لم تبنَ إلى اليوم. وظلت قضية الحدود مشكلة معلّقة بين البلدين، يحكمها النزاع على الأرض، ويتحكم بها أكثر من وجه من أوجه الصراع بين صنعاء والرياض.

وجاءت الثورة، وكان مخاضها جزءاً من الصراع مع السعودية. وعندما انتصرت الثورة بجانبها الجمهوري ضد أعدائها الأساسين (الملكيين والسعودية) ورثت الجمهورية الجديدة معاهدة الطائف كجزء من المشكلة مع السعودية، على الرغم من أن نزاع السعودية مع الجمهورية لم يكن نزاعاً مباشراً حول الحدود، بقدر ما كان نزاعاً على النظام السياسي في اليمن، وَمَنْ يقف وراءه. لكن السعودية كانت خلال نزاعها مع الثورة ودعمها بالمال والسلاح للجانب الإمامي ـ الملكي طوال سبع سنوات (١٩٦٢ ـ ١٩٦٩) قد أخذت تتوسع في الربع الخالي، وهي منطقة غير مرسّمة ولم تلحظها معاهدة الطائف وملاحقها. وازداد هذا التوسع كلما ازداد الدعم السعودي للملكيين، إلى أن تمت المصالحة بين الثورة والسعودية، بتثبيت النظام الجمهوري نهائياً واعتراف السعودية به. وكانت قضية الحدود مطلباً أساسياً في المصالحة، من الجانب السعودي. وماطلت الأنظمة ورجالها الذين حكموا بعد الثورة في الجمهورية اليمنية في هذا المطلب، من المشير عبد الله السلال إلى الفريق علي عبد الله صالح. وظلت قضية الحدود، التي كانت وراء كل نزاع بين اليمن والسعودية من أيام الإمام يحيى والملك عبد العزيز، إلى أيام علي عبد الله صالح والملك فهد، المطلب الرئيسي في كل مصالحة منذ ذلك الحين وإلى اليوم.

□ □ □

منذ ذلك التاريخ والحدود بين السعودية واليمن جرح ينزف بين البلدين، زادته الاكتشافات النفطية في الأراضي المشاع نزفاً

والتهاباً. ولما تمّت الوحدة اليمنية، وتلتها حرب الخليج الثانية واتضح حجم النفط المخزون في اليمن، أُعيد فتح ملف خلافات الحدود في شبه الجزيرة العربية، إثر الاتفاق على ترسيم الحدود نهائياً بين اليمن وسلطنة عُمان في العام ١٩٩٠. إلاّ أن ذلك تزامن مع بدء الصراع السياسي داخل اليمن، وارتفاع حدة الخلاف بين فريقَي الحكم فيه، ما أدى إلى حرب الانفصال في أيار/ مايو ـ تموز/ يوليو ١٩٩٤ .

وكان لا بد من مفاوضات جدية حول الحدود. وتألفت لجنة سعودية ـ يمنية مشتركة من الخبراء للتفاوض من أجل التوصل إلى حل للمشكلة. واجتمعت اللجنة سبع مرات، آخرها كان في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ في صنعاء. وحتى بداية حرب الانفصال لم تسفر هذه الاجتماعات عن أي نتائج بسبب تمسك السعودية بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، التي تقضي بمنح السعودية المناطق الثلاث: نجران وجيزان وعسير. وطلب السعوديون من اليمنيين ضرورة الاتفاق على ترسيم العلامات الحدودية التي وضعت بين البلدين بموجب معاهدة الطائف. أي أن السعودية تريد اعترافاً رسمياً من اليمن، بترسيم الحدود بشكلها الحالي نهائياً، بحيث تبقى كل من نجران وجيزان وعسير تابعة للسعودية وفي وضع غير قابل للتراجع أو النقض.

أما الجانب اليمني، فقد اعتبر أن معاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، ملغاة منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وهو يعارض تجديدها. وقدّم اليمن إلى الجانب السعودي خلال اجتماع اللجنة في تعز في آب/ أغسطس ١٩٩٣، مقترحات تتضمن البدء بالتفاوض على خط الحدود الذي لم تتضمنه معاهدة الطائف، والممتد شرقاً من نقطة

جبل ثار حتى الحدود مع سلطنة عُمان، على أن يترك موضوع خط الحدود الغربية، المنصوص عليه في معاهدة الطائف، والممتد من جزيرة الموسم على البحر الأحمر حتى جبل ثار شرقاً، إلى ما بعد الاتفاق على الحدود الشرقية، وهي الحدود مع سلطنة عُمان. والهدف اليمني من هذا الطرح، هو عدم إعطاء السعودية اعترافاً نهائياً وشرعياً بالحدود الواقعة بين البلدين جنوب نجران. إلاّ أن الجانب السعودي تمسك بالمشروع الذي اقترحه عند بدء المفاوضات في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وهو الإبقاء على معاهدة الطائف كما هي. إضافة إلى ترسيم حدود بحرية في البحر الأحمر غير منصوص عليها في المعاهدة.

وظلت العقدة السعودية على حالها وهي المتمثلة في الوصول إلى مياه المحيط الهندي عن طريق اختراق حدود اليمن إلى بحر العرب، وعدم المساس بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، بأي شكل، لأنها أحد إنجازات عهد الملك عبد العزيز في توحيد شبه الجزيرة العربية. يقابل ذلك العقدة اليمنية التي عبّر عنها الرئيس علي عبد الله صالح عندما قال: إنّه يستحيل عليه القبول باتفاق حدود مجحف مع السعودية، يسجل فيه على نفسه وعلى أولاده من بعده بأنه باسم اليمن تخلى عن أرض يمنية لدولة أقوى وأغنى منه، كسبتها بحرب غزو غير متكافئة.

إن معاهدة الطائف كانت قد نصت على تجديدها كل ٢٠ سنة، أو إعادة النظر فيها برغبة الطرفين. وعندما مرت الفترة الأولى للمعاهدة في العام ١٩٧٠، أُغتيل في فترة تسعة أشهر رئيسان يمنيان هما أحمد الغشمي وإبراهيم الحمدي، ودخل اليمن (شماله وجنوبه) في دوامة صراعات داخلية عطلت إمكانية (من الجانب

اليمني على الأقل) بدء مفاوضات حولها. وهكذا عاشت المعاهدة بقوة الاستمرار حتى يومنا هذا.

□ □ □

وظلت المماطلة في موضوع الحدود تجر فصولاً، عهداً وراء عهد في صنعاء، بقدر ما ظل النزاع على الأرض يتحكم في العلاقة اليمنية ـ السعودية. ولم تبدأ المفاوضات الجدّية والوحيدة حول الحدود إلاّ في عهد الرئيس علي عبد الله صالح. وأطول مدة صرفها الطرف اليمني مع الطرف السعودي حول هذه القضية، كانت في عهده أيضاً. فبينما كانت العهود السابقة التي تعاقبت على اليمن تتهرب وتماطل في النظر بمعاهدة الطائف، كان موقف الرئيس علي عبد الله صالح أوضح المواقف وأجرأها. كان يقول ويكرر: ما لم تتحقق الوحدة بين الشطر الشمالي والشطر الجنوبي من اليمن، فمن الصعب جداً حسم قضية الحدود. وعندما تحركت قضية الوحدة بين صنعاء وعدن بشكل جدّي، وبات تحقيقها قرابة قوس أو أدنى، زار الرئيس صالح الملك فهد في حفر الباطن قادماً من عمّان بعد انعقاد قمة مجلس التعاون العربي في شباط/ آذار ١٩٩٠. وكانت هذه هي القمة الثالثة للمجلس. إذ إن القمة الأولى التأسيسية انعقدت في بغداد، والقمة الثانية في صنعاء.

أراد الرئيس علي عبد الله صالح من زيارته للملك فهد في حفر الباطن إقناعه بتأييد الوحدة بين شطري اليمن، لأن الوحدة هي التي ستجعل من الممكن حسم موضوع الحدود بعد أكثر من نصف قرن من المراوغة، وأن بدء مفاوضات جدّية حول كل قضايا الحدود، القديم منها والجديد، والذي تشمله معاهدة الطائف أو لا تشمله،

أصبح ضرورياً ضرورة مطلقة. ويبدو أن الملك فهد اقتنع بمنطق الأمور كما شرحه له الرئيس صالح، فخرج من الاجتماع ليعلن من حفر الباطن أن المملكة العربية السعودية «تريد الوحدة اليمنية وتؤيدها بلا تحفظ».

ولما أُعلنت الوحدة بين شطري اليمن، تضمن أول بيان لأول رئيس وزراء لليمن الموحد وهو حيدر أبو بكر العطاس الصادر في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٠، إعلاناً واضحاً وصريحاً في أن الجمهورية اليمنية الجديدة الموحدة على استعداد لحل قضايا الحدود كافة، براً وبحراً، مع جيرانها على أساس الحقوق التاريخية والقانون الدولي. واعتبر الشارع اليمني بيان العطاس حول موضوع الحدود، هو أهم حدث وقع في البلاد بعد إعلان الوحدة مباشرة، لأن رئيس الوزراء كان أول مسؤول يمني يدلي بتصريح على هذا المستوى منذ أن قَبِل الإمام يحيى التوقيع على معاهدة الطائف.

وشكل بيان أول رئيس حكومة لليمن الموحد، التزاماً واضحاً بما وعد به الرئيس صالح الملك فهد في اجتماع حفر الباطن قبل إعلان الوحدة بأسابيع. وهو استعداد اليمن الموحد لبحث موضوع الحدود مع السعودية وبدء مفاوضات جدية من دون مماطلة. لكن اللافت للنظر أن الملك فهد ومعه الحكومة السعودية لم يلتقطا المبادرة اليمنية فور إعلانها كما كان يُنتظر. ليس لأن الأمير سلطان ومجموعة الأمراء «المنزعجين» كانوا غير راضين عن الوحدة اليمنية، وأنّ السعودية تعتبر بسليقة تكوينها، أن في الوحدة اليمنية تهديداً لكيانها فحسب، بل لأن السعودية أساءت قراءة البيان اليمني، فبدل اعتباره أمراً إيجابياً لأنه يحقق مطلباً سعودياً صار للرياض أكثر من نصف قرن وهي تلاحق صنعاء لتحقيقه، وهو بدء

المفاوضات، اعتبرته السعودية بياناً سلبياً، لأن رئيس الحكومة اليمنية ذكر في معرض استعداد بلاده لبحث قضايا الحدود، عبارة على «أساس الحقوق التاريخية». وفسّر السعوديون، وتحديداً جناح الأمير سلطان المعارض، هاتين الكلمتين (الحقوق التاريخية) على أنهما يشكلان تشكيكاً بمعاهدة الطائف من أساسها، وهم لا يمكن أن يبدأوا أي تفاوض إلاّ انطلاقاً من معاهدة الطائف وملحقاتها.

وقد أكّد هذا الانطباع لليمنيين وزير خارجية دولة خليجية، عندما سأله الدكتور عبد الكريم الأرياني وزير خارجية اليمن عن رأيه في سبب برود ردة الفعل السعودية على البيان اليمني، وعدم التقاطهم الإشارة اليمنية وهي الأولى من نوعها؟ قال العلوي للأرياني: إنَّ السعوديين منزعجون من كلمتي (الحقوق التاريخية) في البيان اليمني، لأن الحقوق التاريخية هذه قد انتهت بتوقيع معاهدة الطائف، ولا يمكن فتح هذا الملف مجدداً. صحيح أن اليمن لم يعلن بوضوح أو مباشرة قبوله معاهدة الطائف كأساس للمفاوضات، لكن في الوقت نفسه لم يعلن عكس ذلك. كان الباب مفتوحاً على مصراعيه للبدء بالتفاوض دون شروط مسبقة. وإذا بـ«الحقوق التاريخية» الإشكال الأول والرئيسي الذي لم تحله لا حروب الإمام يحيى والملك عبد العزيز، ولا حروب الثورة اليمنية وجمهوريتها مع الملكيين والسعوديين من ورائهم، ولم يحلّه إعلان الوحدة اليمنية ولا الرغبة الجديّة الأولى من نوعها لليمن بشطريه.

العقدة في معاهدة الطائف، أنها كانت تشمل اليمن الشمالي فقط، بينما كان الوضع في الجنوب اليمني مختلفاً كثيراً. فبريطانيا الدولة المُستعمِرة للجنوب، لم تعترف بالوجود السعودي في منطقة الشرورة، ولم تشملها بأي مفاوضات حدودية معها. وعندما جلت

بريطانيا نهائياً عن اليمن الجنوبي، وتمّ إعلان الاستقلال للمرة الأولى في التاريخ، وقعت أول حرب يمنية جنوبية مع السعودية، عندما تحركت القوات السعودية من الشرورة إلى الوديعة، وتمت أولى المواجهات وأخطرها بين الرياض وعدن. فقد كانت بريطانيا في الوقت الذي أعلنت فيه عن عزمها الانسحاب من عدن والجنوب اليمني ومنحه الاستقلال، قد رسمت حدود اليمن الجنوبي (أو ما كان يسمى باتحاد الجنوب العربي) مع السعودية، وسمي «خط الاستقلال»، الذي لم تعترف به السعودية. ومع بداية الاستقلال في عدن في عهد الرئيس سالم ربيع علي، بدأ أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية المستقلة حوارات محدودة وخجولة (إن لم تكن سرّية) مع السعودية حول الحدود بين البلدين، ووافقت حكومة الرئيس قحطان الشعبي على تشكيل لجنة يمنية جنوبية ـ سعودية لبحث موضوع الحدود. لكن هذه اللجنة لم تجتمع قط.

ولأن موضوع الحدود في الجنوب كان مختلفاً كلياً عن موضوع الحدود مع الشمال، ولأن معاهدة الطائف لا تشمل «خط الاستقلال» ولا علاقة لها به ولم تعترف به السعودية أصلاً، وقد تجاوزته حرباً، قام السعوديون في الربع الأخير من الساعة التي سبقت إعلان الوحدة بمحاولة يائسة تمثلت بإرسال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية إلى عدن قبل أيام قلائل من إعلان الوحدة، لمحاولة إقناع الزعماء الجنوبيين بفصل موضوع الحدود بين الجنوب والسعودية عن موضوع الحدود بين الشمال والسعودية في نصوص اتفاق الوحدة، بحيث يبقى هذا الموضوع تحت سيطرة الجنوب لا الحكومة المركزية في الترتيبات الدستورية التي يجري إعدادها لدولة الوحدة. وأقنع الزعماء الجنوبيين بتشكيل لجنة فنية بينهما للنظر في

مشكلة الحدود. بل حاول الأمير سعود الفيصل أيضاً إقناع الزعماء الجنوبيين بالتوصل بسرعة إلى ترسيم الحدود مع السعودية، بحيث يصبح أمراً واقعاً أمام دولة الوحدة عندما يتم إعلانها. في الوقت الذي رفض وزير خارجية السعودية الذهاب إلى صنعاء والاجتماع بأي من زعماء الشمال. وكان موضوع الحدود في الجنوب اليمني مرتبطاً تاريخياً بالعلاقة مع الشمال، على الرغم من الأمر الواقع المفروض على الأرض. فقد ظل الإمام يحيى يدّعي السيادة على السلطنات وعلى حضرموت في الجنوب، ولم يتخل عن منازعة بريطانيا عليها، طوال سنوات الوجود البريطاني وهو في الحكم. كذلك ظلت صنعاء، عبر كل العهود ـ الملكية والجمهورية معاً ـ تدّعي حقوقها التاريخية في اليمن الجنوبي.

□ □ □

وقعت حرب الخليج الثانية في مطلع العام ١٩٩١، وكان اليمن يعيش السنة الأولى من وحدته، وقد استعد للتفاوض حول موضوع الحدود مع السعودية. وعقّدت الحرب البدء بالمفاوضات، وتوالت فصول «عاصفة الصحراء» وما جرّت من ذيول على العلاقات العربية ـ العربية، حتى توقفت المفاوضات من قبل أن تتم. وعاد ملف الحدود اليمنية ـ السعودية لينام نومة أهل الكهف كما أراد له الإمام يحيى. لكن الذي استيقظ كان موضوع الحدود اليمنية ـ العُمانية، إذ تحركت المفاوضات بين الجمهورية اليمنية (الموحدة) وبين سلطنة عُمان. وبدأت بشكل جدي على أساس بيان حكومة العطاس الأولى، أي على أساس «الحل الودي». وتفاوض اليمنيون والعمانيون حوالى السنتين حتى تمّ توقيع اتفاق الحدود بين البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، الذي قال عنه الدكتور الأرياني

«إن هذا الاتفاق لم يبنَ على أساس الحق التاريخي المطلق، أو الأمر الواقع المفروض».

عند هذا المنعطف حدث تحرك سعودي أقلق اليمنيين وفتح أعينهم على اللغم الحدودي الذي يجلسون عليه منذ أكثر من نصف قرن. ففي وقت كانت مفاوضات الحدود بين اليمن وعُمان، قد قطعت شوطاً بعيداً، وتتجه بإيجابية كبيرة نحو التوقيع، فاجأت السعودية اليمن، بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩٩٢، بتوجيه رسائل إنذار إلى جميع شركات النفط صاحبة الامتياز في التنقيب داخل الأراضي اليمنية، تنذرها فيها بأنها تعمل وتنقب في أراضٍ متنازع عليها، وهي أراضٍ تعتبر سعودية، وتطلب من الشركات إيقاف العمل. وكان الهدف السعودي الأساسي من رسائل الإنذار إلى شركات النفط العاملة في الأراضي اليمنية، هو «تخويف» هذه الشركات وتوقيف عمليات التنقيب عن النفط. فالسعودية تدّعي ملكيتها للأراضي التي تقع جنوب خط جبل ثار (في معاهدة الطائف) أي ما يعرف بخط حمزة (نسبة إلى فؤاد حمزة، اللبناني الذي كان بمثابة وزير للخارجية عند الملك عبد العزيز) وجنوب «خط الاستقلال» (في الإعلان البريطاني). كذلك «تعطيل» اتفاقية الحدود اليمنية ـ العُمانية إن أمكن، أو تأخيرها ولو قليلاً، عن طريق إثارة منازعات نفطية بالقرب من هذه الحدود، بغرض التأثير على الجانب العماني. وكان الهدف السعودي الآخر هو منع اليمن من تعزيز وضعه الاقتصادي بعد حرب الخليج، وخاصة أن اليمن كان الدولة العربية الأكثر استهدافاً من قبل السعودية والكويت وباقي دول الخليج لموقفه الذي اعتبر حينها مؤيداً للعراق في غزوه الكويت. وكانت السعودية قبلها قد طردت حوالى مليون يمني كانوا يعملون فيها، مما سبب لليمن عبئاً وضائقة اقتصادية، أضيف

إليها قطع المساعدات الخليجية التي كانت تُدفع أوْ مقررة له. فقد أرادت السعودية بإنذارها هذا إبقاء اليمن رهينة اقتصادية ـ سياسية لها، وفي موقف ضعيف في موضوع الحدود في أي مفاوضات مقبلة. وخشيت السعودية أنه في حال عثور هذه الشركات على كميات تجارية من النفط في الأراضي اليمنية التي تدّعيها، سوف يجعل من الصعب على اليمن التخلي عن هذه الأراضي لو أرادت ذلك فيما بعد. إضافة إلى أن مداخيل النفط ستجعل اليمن أكثر إمكانية في التصدي الاقتصادي والعسكري لمحاولات القضم السعودية.

وكانت قد شهدت الفترة الزمنية ما بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ وأواخر عام ١٩٩٣ تدهوراً رئيسياً في العلاقات بين اليمن والسعودية مماثلاً للتدهور الذي حصل بينهما أثناء الحرب الأهلية اليمنية ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠. كما أنّ هذه العلاقات عانت من نكسات عديدة منذ أواخر العام ١٩٧٩، عندما حاول الرئيس علي عبد الله صالح لأول مرة تقويض النفوذ السعودي في بلاده. وتفاقم الخلاف إثر محاولات الرئيس اليمني الجادة لتحقيق الوحدة اليمنية في الثمانينيات، وبعد محاولات اليمن الموحد لتحقيق التطور الديموقراطي في التسعينيات.

لقد أثار التدهور الجديد في العلاقات اليمنية ـ السعودية اهتمام فرنسا ثم الولايات المتحدة التي أصدرت بياناً في أيار/ مايو ١٩٩٢ دعت فيه الجارين لتسوية الخلافات بينهما عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية.

واستبقت الحكومة الأميركية موقفها برسالة من الرئيس بوش إلى الرئيس صالح تحمل المضمون ذاته، مارس فيها ضغطاً قوياً على اليمن لكي يتفاوض مع السعودية حول «الحدود غير المحددة». وفي

السادس من تموز/ يوليو ١٩٩٢ ناقش مجلس الرئاسة اليمني ترتيبات الاجتماع التمهيدي مع السعوديين الذي سيعقد في جنيف في العشرين من الشهر ذاته. «كان الاجتماع ناجحاً، واتفقنا على التحضير للجولة الأولى من المفاوضات»، حسب ما أكد في حينه وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور عبد العزيز الدالي. وقد عقدت جولات أخرى من المفاوضات بين صنعاء والرياض في ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وكان تعاطي اليمن الناجح بالنزاع الحدودي مع السعودية إشارة بأن صنعاء كانت تبلور سياسة جديدة تجاه الولايات المتحدة. ورغم أنه كان من المتوقع أن تتوصل صنعاء والرياض إلى اتفاقية مشابهة مع الوقت، إلاّ أن الترسيم النهائي للحدود، في حال حصوله، ما كان لينتج عنه تطبيع العلاقات. إذ تبقى هناك عوامل متعددة تتابع تقييد الثقة والتعاون وكبحهما بين الحكومتين:

- **أولاً**: نظامان سياسيان مختلفان يقومان بأدوار متباينة في السياسة الإقليمية.
- **ثانياً**: نزاع حدودي مزمن، وتاريخ طويل من التدخل السعودي بالشؤون الداخلية لليمن.
- **ثالثاً**: طرد حوالى مليون عامل يمني من السعودية.
- **رابعاً**: والأكثر أهمية: أن اليمن بات يتبنى التعددية السياسية، والديموقراطية والصحافة الحرة بعد توحيده في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

بعد رسائل الإنذار السعودية، تحركت الديبلوماسية اليمنية نحو الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا، وسألت

أصحاب شركات النفط المنقبة ومالكي الامتيازات، لماذا تخاطب السعودية الشركات مباشرة بدلاً من أن تخاطب صنعاء، وهي الطرف المعني بهذا الموضوع، وهي التي رخصت لهذه الشركات ومنحتها الامتيازات، وهي أيضاً الجهة القادرة على إيقافها عن العمل. فإذا كان الهدف السعودي دفع اليمن إلى طاولة المفاوضات، فصنعاء ترحب بذلك وهي بالفعل أعدت لذلك جدّياً منذ إعلان الوحدة وبعد بيان رئيس وزرائها الأول، لولا أن حرب الخليج الثانية قد أخّرت ذلك. وكانت السياسة السعودية المستجدة تجاه اليمن نتيجة لهذه الحرب، قد جعلت الموقف اليمني صعباً ومعقداً تجاه قضايا الحدود.

وأدى التحرك الدبلوماسي اليمني في أميركا وأوروبا، وفي أوساط شركات النفط العالمية، بعد الإنذار السعودي، إلى قلق في واشنطن بالذات على مواطنيها الأميركيين العاملين في شركات النفط في اليمن، في حال حدوث حرب بين البلدين. مما دفع الإدارة الأميركية إلى إصدار بيان يدعو إلى حل النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية بـ«الطرق السلمية». واقترح البيان الأميركي أربع وسائل هي، إما:

١ ـ التفاوض Negotiation

٢ ـ الوساطة Mediation

٣ ـ التحكيم Arbitration

٤ ـ المحاكمة Adjudication (أي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية)

وتلقف اليمن البيان الأميركي فوراً، وأعلن استعداده للقاء الطرف السعودي من دون أي تأخير أو شروط مسبقة. واتفق الطرفان

اليمني والسعودي على الاجتماع، وتمّ تشكيل الوفد اليمني برئاسة الدكتور عبد العزيز الدالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية (من الحزب الاشتراكي ووزير خارجية اليمن الجنوبي سابقاً) والوفد السعودي برئاسة عبد العزيز الخويطر، وزير الدولة (الذي يُكلف عادة بالمهمات الصعبة). وعقد الاجتماع الأول وبدأت عجلة التفاوض للمرة الأولى منذ العام ١٩٣٤.

كان ذلك في العام ١٩٩٢، الذي تمّ فيه التوصل إلى اتفاق الحدود بين اليمن وعُمان. ومنذ ذلك العام، حتى ١٩٩٣، إلى ١٩٩٤، لم تحرز هذه المفاوضات أي تقدم. والسبب الرئيسي في كون المفاوضات راوحت مكانها، يعـود إلى أن اليمن كان يعد اتفاقية تدعى في القانون الدولي (Non Prejudice Agreement) والتي سميت بالعربية «اتفاقية لا ضرر ولا ضرار»، يوقعها الطرفان قبل أن يقدم أي من الطرفين ادعاءاته. وكان اليمن يريد أن يطرح هذه الاتفاقية على الطرف السعودي قبل أن يدخل في أي تفصيل في المفاوضات. ومفهوم هذه الاتفاقية في القانون الدولي، أنه يحق للأطراف الملتزمة بها أن تقدم تنازلات خارج الادعاءات القانونية والتاريخية التي تتمسك بها علناً، دون أن يغير ذلك من موقفها الرسمي أثناء المفاوضات، ودون أن يشكل هذا التنازل أي إلزام نهائي للطرف صاحب العرض. وبالتالي يحق لهذا الطرف أن يعود إلى أصل الادعاء القانوني أو التاريخي الذي يقوم عليه أساس دعواه إذا وجد أن الطرف الآخر لم يتجاوب مع هذا التنازل. فمثلاً إذا قبل طرف بتنازل ما عن نقطة أو قضية معينة خلال المفاوضات، ولم يلقَ ذلك صدى أو وجد تصلباً من الطرف الآخر، فله أن يعود إلى موقفه الأول، أكان إلى التحكيم أو إلى أي وسيلة من وسائل

فض النزاع. وكان الهدف من الفكرة اليمنية من «اتفاقية لا ض
ولا ضرار» هو بالدرجة الأولى حماية اليمن ومصالحه من دون
يقع أسير مواقفه التاريخية أو المعلنة. وبالدرجة الثانية امتحان مر
الجانب السعودي وقدرته على المناورة والشد والجذب، إذ
الطرف المتصلب في إصراره على معاهدة الطائف بكل تفاصي
وكذلك رفضه لـ «خط الاستقلال».

ورفضت السعودية قبول «اتفاقية لا ضرر ولا ضرار»، مع استم
المفاوضات من تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣ إلى آب/ أغسط
١٩٩٣ (أي حوالى سنة) حين عقد آخر اجتماع للوفد
المفاوضين. خلال هذه السنة كان قد تمّ تبادل الوثائق والرسا
واتضحت المواقف، وكانت النية لدى الطرف اليمني (على الأق
أن يتم التوصل إلى اتفاق حاسم في نهاية العام ١٩٩٣. واع
اليمن أن «الاختراق» المطلوب للتوصل إلى الاتفاق الموعود،
أصبح متوافراً لأنه اعتبر أن معاهدة الطائف (التي هي أساس الموق
السعودي ومنها ينطلق كل شيء في موضوع الحدود) ملزمة،
تحرك الجزء الباقي من مفاوضات الحدود والقضايا الأخرى العالق
في الوقت نفسه كان اليمن ينوي التخلي عن إصراره على «اتفا
لا ضرر ولا ضرار» المرفوضة من الطرف السعودي دون الإعلا
عن ذلك. ونتيجة لهذه المرونة واعتبار ذلك ورقة رابحة مسبقاً، و
اليمن تحت سحابة جو تفاؤلي بأن المفاوضات ستصل إلى نتي
حتمية في الموعد الذي اعتقد أنه ممكن، وهو نهاية العام ٩٩٣

لكن، واليمن يرتع في هذا الجو التفاؤلي ويهنىء نفسه بشطار
الديبلوماسية، وقع ما ليس في الحسبان. كان النظام اليمني ما ب
الوحدة قد بدأ يواجه أخطر أزماته. كان علي سالم البيض، نائ

رئيس الجمهورية اليمنية في هذه الأثناء، قد ترك صنعاء وعاد إلى عدن ليعتصم فيها، ويعلن بدايات حرب الانفصال ضد علي عبد الله صالح لتقويض الوحدة. فجأة، وفي تلك اللحظة، أصبحت المفاوضات الحدودية في خبر كان.

وظنت السعودية أنه سيكون لها في نهاية الحرب، طرف مستقل في عدن أفضل من صنعاء، لتتفاوض معه حول الحدود.

□ □ □

قبل أن تقع حرب الانفصال، كان تبادل الرسائل بين الرئيس علي عبد الله صالح والملك فهد على قدم وساق. وكان فحوى الرسائل المتبادلة كلها يدور حول وجهة النظر اليمنية التي كانت تصر على التحكيم في حال استمرار الخلاف، ووجهة النظر السعودية التي كانت ترفض التحكيم. وتعطل الموقف.

ووقعت حرب الانفصال. وانتهت حرب الانفصال.

وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، حدثت أولى المناوشات الحدودية بين اليمن والسعودية، إتهمت فيها المملكة اليمن بالسيطرة على مواقع خلال الاشتباكات واختراق الأراضي السعودية شرق منطقة الخراخير على الحدود الشرقية اليمنية ـ السعودية. وقامت السعودية بحملة ديبلوماسية شرح خلالها الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودية، لسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الوضع على الحدود الشرقية ـ الجنوبية للمملكة، متهماً اليمن بأنه سيطر على مركزين هما سعوديان، لا يمنيان، و«أن السعودية لن تقبل بالأمر الواقع، ومن حقها اختيار الإجراءات التي تراها ضرورية للدفاع عن حقوقها وأرضها»(٥).

في هذا الجو المتوتر، وحرب الانفصال ما زالت تجر ذيولها على اليمن، رن جرس الهاتف عند الساعة الحادية عشرة ليلاً من يوم الجمعة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، في منزل الدكتور عبد الكريم الأرياني، وزير الخارجية اليمنية، في صنعاء. وإذا المتحدث على الطرف الآخر فاروق الشرع، وزير الخارجية السورية، من دمشق، يسأل الأرياني إذا كان يمكنه أن يأتي إلى صنعاء، هو وعبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية السورية، في صبيحة اليوم التالي، لأن في رأيهم (أي رأي سورية) أن الموقف بين اليمن والسعودية، معرّض لانفجار خطير وقريب. وأنه من الضروري وقف التدهور الحاصل بين البلدين، والذي قد يعرض الأوضاع العربية إلى مزيد من الانهيارات وسط التمزق الحاصل بين دول الجزيرة العربية، نتيجة لحرب الانفصال والأدوار التي لعبتها مختلف الأطراف الخليجية فيها، وقبلها حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، وانعكاسات كل ذلك على الأمن القومي العربي العام، وسط مفاوضات السلام والمتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط الجديد. وطلب الشرع من الأرياني وقف أي عملية عسكرية يمنية على الحدود حتى وصوله وخدام إلى صنعاء، وتخفيف التوتر بقدر الإمكان حتى يتم الحديث معه.

واستمهل الأرياني الشرع نصف ساعة، حتى يتصل بالرئيس علي عبد الله صالح، مؤكداً لزميله السوري أن اليمن لم يدخل منطقة «عروق بن حمودة»، المتنازع عليها، إلاّ بعد أن رفع بعض الجماعات هناك (وجلّهم من بقايا اليمنيين الانفصاليين) العلم السعودي. فجاءت القوات اليمنية لطردهم واستعادة سيطرتها على أراضٍ تخضع أساساً للسيادة اليمنية.

ولم تمر فترة النصف ساعة، حتى عاود الأرياني الاتصال بالشرع في دمشق مرحباً به وبـ«أبو جمال» في صنعاء في اليوم التالي، بعد أن كان قد تحدث مع رئيسه، شارحاً له الموقف. وإذا كان الرئيس اليمني قد فوجيء بالاهتمام السوري في الخلاف اليمني ـ السعودي، وبعرض الوساطة السورية بين البلدين، إلاّ أنه لم يفاجأ بالقلق السوري من جراء التصعيد الحاصل على الحدود بين الرياض وصنعاء، لأنه قبل ساعات من اتصال الشرع بالأرياني، اتصل الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، برئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني وبالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني، وشيخ مشايخ حاشد (والمحاور اليمني الأساسي مع الطرف السعودي)، مهدداً بأنه سيقصف القوات اليمنية بالطيران إذا لم تنسحب من «عروق بن حمودة». ولما أبلغ الأحمر الرئيس صالح بتهديد الأمير سلطان، اتصل الرئيس اليمني بالملك فهد هاتفياً ونقل له ما قاله سلطان للأحمر. فاستنكر الملك فهد الأمر على الفور معلناً عدم معرفته به. وللتخفيف من حدة الموقف، قال الرئيس اليمني للملك فهد بأنه إكراماً له سيوقف القوات اليمنية عند «عروق بن حمودة» ولن يتعداها. وهبطت حرارة الأزمة تلك الليلة بضع درجات، بانتظار وصول الوفد السوري في صبيحة اليوم التالي.

قضت الإدارة اليمنية تلك الليلة وهي تتساءل: مَنْ حرك السوريين ولماذا؟ وكانت المعلومات المتوافرة في صنعاء أنه لا بد وأن يكون السوريون قد تحركوا بطلب من السعوديين. لأن الأوساط اليمنية كانت تعرف أن الملك فهد كان يعد ـ بتحريض من الأمير سلطان ـ عملية عسكرية كبيرة لضرب اليمنيين انتقاماً لهزيمة السعودية

وفريقها الجنوبي ـ الاشتراكي في حرب الانفصال. وكان الملك فهد يعرف بتهديد الأمير سلطان للشيخ عبد الله الأحمر، إلاّ أن وعد الرئيس صالح بأنه لن يتقدم بقواته، قد طمأنه بعض الشيء، مما دفعه إلى إعادة النظر في سياسة المواجهة التي كان يدفعه إليها شقيقه ونائبه الثاني ووزير دفاعه ومفتش طيرانه الأمير سلطان بن عبد العزيز. هنا بدأ الملك يفكر بوساطة فريق ثالث، عربي، في محاولة لتنفيس الاحتقان على الحدود. وانقسم رأي المحيطين بالملك بين الداعين إلى الاستعانة بالرئيس المصري حسني مبارك، وبين الداعين إلى الاستعانة بالرئيس السوري حافظ الأسد. وحسم الملك فهد الرأي بقوله: «لأستشر أخي الرئيس الأسد، وهو أصدق من غيره، وسيعطيني النصيحة الخالصة». واتصل الملك فهد بالرئيس الأسد، وسأله رأيه. فأكد له الرئيس السوري أن عليه أن لا يدخل في صراع مسلح مع اليمن لأنَّ لا مصلحة له في ذلك. واقترح وساطة سورية، بإرسال الفريق السياسي الأول الذي عنده. فوافق الملك.

وعندما وصل نائب الرئيس -السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع إلى صنعاء، أعلنا للرئيس علي عبد الله صالح ولوزير خارجيته عبد الكريم الأرياني وللوفد اليمني الذي اجتمعوا به، أنهما لن يغادرا صنعاء قبل انسحاب القوات اليمنية من منطقة «عروق بن حمودة»، وهو المركز الذي طرد منه اليمنيون فلول الانفصاليين الذين تمردوا برفعهم العلم السعودي. وأشَعَر كل من خدام والشرع الرئيس صالح، وقد اجتمعا معه على انفراد مطولاً، بضرورة انسحاب اليمنيين من تلك المنطقة وإصرارهما على ذلك، إذا كان للوساطة السورية أن تحقق أي نجاح. وقبل الرئيس صالح الفكرة ووافق على الانسحاب.

وغادر خدام ـ الشرع والوفد السوري المرافق لهما صنعاء يوم الجمعة ١٣ كانون الثاني/ يناير، إلى الرياض، وبقوا فيها إلى يوم الاثنين في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وهو اليوم الذي غادر فيه عند المساء الرئيس صالح صنعاء في زيارة رسمية إلى باريس. في الرياض اقترح الوفد السوري، الذي اجتمع بالملك فهد وبالأمير سلطان والأمير سعود الفيصل، تشكيل لجنة سعودية ـ يمنية مشتركة للتفاوض، تبدأ فوراً ببحث مشاكل الحدود وجميع القضايا المتفرعة عنها. ووافق السعوديون على الاقتراح السوري، واشترطوا بياناً مشتركاً تمت صياغته بالاشتراك مع السوريين، لإعلان هذا الموقف. واتصل الشرع من الرياض بالأرياني في صنعاء، ونقل إليه ما تمّ التوصل إليه مع الطرف السعودي، ونقل إليه أيضاً صيغة بيان مشترك (وقد أملاه الشرع على الأرياني بالتليفون) غير قابل للتعديل. فرد الأرياني بقوله بأنه لا يستطيع الالتزام بصيغة البيان الذي أملي عليه، لأن الرئيس صالح قد غادر صنعاء إلى باريس في زيارة رسمية إلى فرنسا، وهو وحده صاحب القرار. وأمهلهم للاتصال برئيسه. واتصل الأرياني بالرئيس صالح في باريس وأحاطه علماً بما جرى وأطلعه على البيان. فوافق الرئيس واتصل الأرياني بالشرع في الرياض وأحاطه علماً بموافقة الرئيس صالح على ما توصل إليه السوريون، وعلى صيغة البيان المقترح. وتمّ الاتفاق على إذاعة البيان في وقت واحد من الرياض وصنعاء ودمشق. وأذيع البيان من العواصم الثلاث بعد منتصف ليل الاثنين في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وحققت الوساطة السورية نجاحاً في وقف التصعيد العسكري ودفع عجلة المفاوضات إلى

الابتداء. وكان أهم ما في البيان، ما دعا إليه، وأكده السوريون بإصرار، هو أن القضايا بين البلدين «تحل بالطرق السلمية».

كانت احتمالات الاشتباك من الخطورة، وتهديدات الأمير سعود الفيصل المبطنة بالحرب والأمير سلطان الواضحة بالقصف من الجدية، بحيث وتّرا الأجواء وأدّيا إلى التدخل السوري. وتوجت المساعي التي بذلها عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري وفاروق الشرع وزير الخارجية السورية، بالتأكد من تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه مع صنعاء، وأن اليمن سحب قواته من المركز الحدودي الذي سيطر عليه. وكان الرئيس حسني مبارك قد مارس ضغطاً على الرئيس علي عبد الله صالح الذي توقف في مطار القاهرة في طريقه إلى باريس في زيارة رسمية في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، حيث تمّ إجراء اتصالات عديدة بين القاهرة ودمشق والرياض، أسفرت عن الاتفاق المذكور. وأكد البيان السعودي ـ اليمني المشترك على استئناف المحادثات بينهما لحل المشاكل العالقة.

وفي باريس أعلن الرئيس علي عبد الله صالح في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، أن اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ «مقبولة كمنظومة متكاملة لتسوية قضية الحدود بين البلدين، كذلك بقية الحدود التي لم ترسم ولم تعيّن بعد». وأشار إلى أن اتفاقية الطائف «تقول أيضاً بالتحكيم (...) فإذا استمر الخلاف يكون التحكيم، وإذا فشل التحكيم يمكن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية»[٦].

وكان صدور هذا البيان، بقدر ما كان الصدام الحدودي قبله، وبقدر ما كانت الوساطة السورية بعده، بداية تشكيل لجنة التفاوض المشتركة حول الحدود السعودية ـ اليمنية. ولّمح السعوديون، إلى

السوريين، وعبرهم إلى اليمنيين، بأنهم لا يريدون الأرياني عضواً في هذه اللجنة. وبدأ السعوديون يؤخرون وصول الوفد السعودي إلى صنعاء حسب الاتفاق، للبدء في مفاوضات الحدود مع الوفد اليمني، كما تم التوصل إليه مع السوريين، في محاولة لدفع الطرف اليمني من طرف خفي، بعدم إدخال الأرياني في عداد الوفد. وكانت السعودية تعتبر الأرياني من الجناح المعارض لسياستها في النظام اليمني. وفهمت اليمن الرسالة السعودية، في الوقت الذي كان يستمر فيه تأجيل وصول الوفد السعودي إلى العاصمة اليمنية أسبوعاً بعد أسبوع، إلى أن غادر الأرياني إلى الولايات المتحدة لارتباطه بعدد من المحاضرات هناك. ففي غضون ذلك وصل الوفد السعودي إلى صنعاء، وتشكل الوفد اليمني من دون الأرياني. وتمّ اللقاء الأول بين الطرفين. وبدأ التفاوض حول مذكرة التفاهم في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، واستمرت إلى ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٥، أي حوالى ثلاثين يوماً.

في فترة الثلاثين يوماً وبينما كان الوفدان السعودي واليمني يتفاوضان حول مذكرة التفاهم، كان الرئيس علي عبد الله صالح قد انتقل بعد زيارته لفرنسا، إلى ألمانيا في زيارة رسمية أخرى. وفي الوقت نفسه كان يقوم بحشد قواته العسكرية بشكل غير عادي على الحدود، ويحاول عقد صفقات سلاح مع ألمانيا وقبلها مع فرنسا، ويرسل إشارات بأنه يريد التفاوض. وأقلق هذا التكتيك السعودية، التي أصبحت أسيرة قبولها مبدأ التفاوض. وإمعاناً في هذا التكتيك، أعلن علي عبد الله صالح من باريس، في أول إشارة من نوعها في تاريخ اليمن، «إننا نقر أن معاهدة الطائف ملزمة للطرفين». فهو من ناحية اعترف بمعاهدة الطائف واعتبرها ملزمة

وتصلح أساساً للتفاوض، ومن ناحية أخرى كان يحشد عسكرياً ويشتري السلاح ويستعد للحرب.

□ □ □

كان الموقف التكتيكي للسعودية في المفاوضات، هو أن الرياض تريد أن تعامل موضوع الحدود مع اليمن على أساس مسألتين منفصلتين: الحدود مع اليمن الشمالية (الجمهورية العربية اليمنية) والحدود مع اليمن الجنوبية (جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية)، متجاهلة أن اليمنين قد اتحدا في دولة واحدة في العام ١٩٩٠، وأنهما خاضا حرب انفصال بعدها، انتصرت فيه دولة الوحدة. بينما يصر اليمن على التعامل مع قضية الحدود ككل وليس كقضيتين منفصلتين. ويرى اليمنيون أن الموقف السعودي في تجزئة موضوع الحدود، فيه إصرار على عدم الاعتراف بوحدة اليمن، ولو مداورة، وتمسك بالسياسة الهادفة إلى إعادة تمزيق اليمن إلى دولتين. كذلك يصر اليمن على بحث معاهدة الطائف للعام ١٩٣٤ بكل بنودها لتغطي الحدود والأمن والاقتصاد. أما موضوع التحكيم فيبقى البند الأخير الذي سيلجأ إليه الطرفان المعنيان في حال فشل أي اتفاق سواه.

وظهر أن السعودية التي ترفض التحكيم كمرجعية، كانت الأكثر تضرراً من لجوء الكويت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لترسيم حدودها مع العراق. وكانت تتمنى لو أن هذه السابقة لم تحدث، لأنها ستكون مقدمة لتدخل المنظمة الدولية ومجلس أمنها في أي نزاع حدودي بين السعودية وأي من جيرانها. لذلك وقفت السعودية ضد رفع قطَر خلافها الحدودي حول جزيرتَي حوار

وفيشت الديبل إلى محكمة العدل الدولية، ودفعت بمفتي المملكة الشيخ عبد العزيز بن باز إلى إصدار فتوى بعدم أهلية محكمة العدل الدولية في لاهاي للبت في أي خلاف بين دولتين إسلاميتين(٧).

وكان من أهم عناصر الموقف اليمني هو إصرار صنعاء على أن تشمل المفاوضات التطبيع الكامل للعلاقات مع السعودية، وعودة المبعدين، والتزام الرياض وقف نشاط المعارضة اليمنية الجنوبية التي قادت حرب الانفصال (أيار/ مايو ـ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ولجأ بعض زعمائها إلى السعودية. ولم تكن حكومة اليمن ترغب فعلاً في تصعيد الموقف مع السعودية بل كانت تعمل على محاولة تضييق رقعة الخلاف معها، ولكنها، مع ذلك، لا تستطيع لأسبابها الداخلية السكوت عن الانتهاكات أو تَحَمّل المطالب السعودية المجحفة. كذلك فهي بعد نجاحها في تثبيت الوحدة وهزيمتها للانفصاليين، تريد الدخول إلى خط المصالحة مع السعودية من موقع قوة.

□ □ □

كانت إحدى مشاكل المفاوضات تتمثل بتناقض شخصيات المفاوضين من الطرفين. فرئيس الوفد السعودي الفعلي هو الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، وحامل ملف اليمن والمسؤول الأول عن العلاقات معه منذ قيام الثورة اليمنية وسقوط الإمامة وإعلان الجمهورية، والرجل الذي قاد السياسة السعودية في دعم الحزب الاشتراكي في عدن في تمرده ضد الحكم في صنعاء، وبعدها في حرب الانفصال عنها التي خسرها في صيف ١٩٩٤. والأمير سلطان يُمَثِّل الوجه المتصلب في السياسة السعودية تجاه اليمن.

أما رئيس الوفد اليمني في المفاوضات فهو الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ مشايخ حاشد، الذي جاء إلى الرياض قبل أكثر من شهر، وقرر عدم مغادرتها حتى يتم التوصل إلى اتفاق، إلى درجة جعلت المعارضة اليمنية تعتبر أن فترة بقائه الطويلة في المملكة هي «سلوك مذلّ للشعب اليمني وكبريائه الوطني»، وأنه استرخى في الرياض وبالغ في إطلاق التصريحات التفاؤلية الزاهية التي لا تعكس حقيقة الوضع على الأرض، وأنه أعلى مسؤول يمني - على وجه الخصوص - يزور السعودية منذ حرب الخليج الثانية العام ١٩٩٠. والشيخ الأحمر حليف قديم للسعودية، باعدت بينهما مؤقتاً ظروف «حرب الحزب الاشتراكي» (كما يحلو له أن يسميها) والرجل الذي كان يمثل «التوازن الميال» إلى السعودية في حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو حزب الرئيس علي عبد الله صالح الحاكم.

وبلغت التناقضات حداً كبيراً بين الأحمر ورئيسه. فعلي عبد الله صالح يؤكد الحشود السعودية ورئيس مجلس نوابه ينفيها، إلى درجة جعلت الأخير يعلن استياءه منه، وتشبيه سلوك الرئيس صالح بسلوك الإمام يحيى مع مبعوثه عبد الله الوزير إلى المفاوضات اليمنية ـ السعودية التي انتهت باتفاق الطائف للعام ١٩٣٤، وأنه يسعى «إلى إحراقه في الداخل». وكان من الواضح في حينه، أن هناك انقساماً داخل الحكم اليمني إزاء العلاقات المتوترة مع السعودية.

وتأرجح موقف الرئيس علي عبد الله صالح من السعودية طوال المفاوضات، بين تصعيد من جهة ومسايرة من جهة ثانية. ففي تصريح له في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٥ أشاد بالملك فهد الذي قال

إن بلاده تريد نهاية سلمية للنزاع، معرباً عن تفاؤله بتحقيق تقدم في المفاوضات. ولكن في خطاب له في المكلا بحضرموت (١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٥) قال الرئيس اليمني، موجهاً كلامه إلى السعوديين: «لقد تآمروا على الإنسان في اليمن (...) فإذا بسياسة التجويع والانفصال والاقتتال واقتطاع الأرض التي لا يقبلها شعبنا على الإطلاق (...) لقد قلنا أثناء الحرب (الأهلية) إننا لا نقبل بالانفصال. واليوم نقول إننا لا يمكن أن نقبل بمزيد من اقتطاع الأرض». وأضاف: «نحن موجودون على الخارطة وشعبنا تاريخي (...) بلدنا قائم منذ القِدم وليس (كالسعودية) منذ ستين عاماً فقط (...) ولا يستطيع أحد أن ينتزعنا من الخارطة الجغرافية».

وقد دفع هذا الخطاب بوزير التخطيط اليمني وعضو الوفد المفاوض عبد القادر باجمال في الرياض إلى التخفيف من حدة كلام رئيسه خوفاً من انعكاساته على المفاوضات، والتصريح بأن خطاب الرئيس صالح «لا يعدو أن يكون مجرد عتاب أخوي صادق يحدث بين الإخوة ولن يؤثر في العلاقات بين البلدين الشقيقين». ويعود الرئيس صالح إلى الالتفاف حول هذا الموضوع في خطاب آخر في صنعاء في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥فيقول: «إن اليمن لا يُكِنّ للشعب والجيش في السعودية إلاّ كل خير، ولن نتقاتل مع جيشنا في السعودية، ونعتز به وبإمكاناته (...) ونحن لسنا أعداءه»[٨].

وجاء رد الملك فهد على الرئيس صالح في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥، ليؤكد من ناحية: «إذا كانت لهم (لليمنيين) حقوق عندنا فليأخذوها، ولنا حقوق عندهم يجب أن نأخذها (...) ولا نريد أن نخلق لأحد مشكلة، ولكن لن نترك أحداً يخلق لنا مشكلة أو يحاول أو يسيء إلينا». ومن ناحية أخرى يهدد: «ومن مد يده إلى

هذه البلاد (السعودية) شبراً واحداً، فسنمد يدنا كيلومتراً».

□ □ □

هناك سلسلة من المواقف الديبلوماسية حاول فيها الرئيس علي عبد الله صالح أن يحافظ على علاقة قريبة مع الولايات المتحدة (وهي التي دعمت بأسلوبها الخاص حربه ضد الانفصاليين في الجنوب) مسترشداً فيها دائماً بوجهة نظر واشنطن. وكان من أهمها، لقاؤه في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٥، بالقائم بالأعمال الأميركي في الرياض دافيد ولش الذي طار خصيصاً إلى صنعاء، محاولاً كسر الجمود الذي سيطر على المفاوضات بين البلدين خوفاً من أن يصل التأزم في النزاع الحدودي إلى صدام عسكري. وكانت المعلومات الأميركية تشير إلى أن احتمالات الحرب قد بدأت تطغى على احتمالات السلام، وأن إطالة المفاوضات من غير إحراز تقدم ولو جزئياً فيها سيعزز الاتجاه نحو الحرب.

وفي لقاء صالح مع ولش، أكد الرئيس اليمني حرصه على حل مشكلة الحدود مع السعودية «بالحوار السلمي أو الوساطة أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية» ملمحاً إلى «مبادرة أميركية للتغلب على الصعوبات التي تواجه المفاوضات»، وكان الرئيس صالح قد وجّه في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ رسالة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون، سلمها إلى السفير الأميركي في صنعاء دافيد نيوتن، يؤكد فيها أن صنعاء مصممة على «تسوية النزاع مع الرياض بالحوار السلمي من دون اللجوء إلى القوة». وجاءت رسالة صالح رداً على رسالة من كلينتون قبل ذلك بثلاثة أسابيع، أكّد فيها أن واشنطن تساند المحادثات وأنها حريصة على رؤية علاقات طيبة مع اليمن والسعودية.

وبدأ القلق يساور الولايات المتحدة من تكتيك الرئيس علي عبد الله صالح، خاصة وأن السعودية أخذت تتململ وتظهر عدم رضاها لواشنطن من مناورات السياسة اليمنية في موضوع الحدود. وقررت واشنطن أن تضع يدها على الموضوع وتتدخل في الأزمة بشكل حاسم. وطلبت الإدارة الأميركية من القائم بالأعمال في سفارتها بالرياض دافيد ولش، لا من السفير الاميركي في صنعاء دافيد نيوتن الذي كان في حينه في واشنطن، التوجه فوراً إلى صنعاء لإبلاغ حكومتها برأيها في الموقف وإبداء قلقها من جرجرة المسألة. واجتمع ولش مع الدكتور عبد الكريم الأرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنية، وأبلغه أمرين أساسيين:

الأول: رفض السعودية مبدأ التحكيم رفضاً قاطعاً.

الثاني: إذا كانت معاهدة الطائف في رأي اليمنيين تشمل أراضي كانت تحت حكم الإمام يحيى أم لا؟ (أي العودة إلى «الحقوق التاريخية» أو الإصرار عليها).

وحمل الأرياني ولش على الاجتماع بالرئيس صالح حيث جرى بينهما اجتماع عاصف. كان ولش عنيفاً في لهجته وكلامه، مما شحن الجو إلى درجة اضطر الرئيس اليمني معها إلى تخفيف حدة التوتر في الجو الذي ساد الاجتماع مع المبعوث الأميركي، وذلك بالاستدارة حول الموضوع في محاولة لعدم تعكير العلاقات مع واشنطن. ولم يخرج ولش من عند الرئيس صالح إلاّ وهو يحمل رداً صريحاً منه على التزام اليمن بمعاهدة الطائف.

وكان الاستغراب يسود صنعاء من جراء تكليف ولش بهذه المهمة، وهو القائم بالأعمال في السفارة الأميركية بالرياض، بدلاً من تكليف السفير الأميركي في صنعاء نفسه أو القائم بأعماله،

ولواشنطن سفارة كبيرة متكاملة في بلادهم. خاصة وأن الأمر لا يراعي التقاليد الديبلوماسية المتعارف عليها. وكان الجواب، أن اضطلاع القائم بالأعمال الأميركي في الرياض بهذا الدور، يعود إلى أنه كان قد عُيّن وكيلاً مساعداً في وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، فأصبح أعلى رتبة من السفير في صنعاء، إضافة إلى ارتباطه بالمخابرات المركزية الأميركية وإلى رغبة السعوديين بذلك، لمعرفتهم وثقتهم به، ولقرب ولش أيضاً من الاستخبارات السعودية. وبالتالي فإن أي جواب يحمله سيأتي إليهم مباشرة وليس مداورة عبر سفارة أميركا في صنعاء، ومنها إلى واشنطن في سبيلها إلى الرياض وهكذا.

وحصلت واشنطن ـ كما كانت تريد ـ على موافقة صنعاء. وتمّ الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء سعودية ـ يمنية مشتركة لبناء الساريات من البحر الأحمر إلى جبل ثار، التي تنص عليها معاهدة الطائف، ولجنة مشتركة أخرى للتفاوض على بقية الحدود من «خط الاستقلال» إلى نهاية الحدود بين البلدين عند سلطنة عُمان. وهكذا بدأ العمل بتعيين موقع الساريات على الأرض من قبل اللجنة الفنية المشتركة. ورغم حقيقة أن كل دولة كانت تعمل وحدها، إلا أنه بدا أن ليس هناك مشكلة كبيرة في هذا الموضوع، لوجود أجهزة طبوغرافية علمية اليوم، لا تعتمد على العين المجردة. فعلى كل دولة أن تضع علاماتها في الأمكنة التي تعتقد أنها من حقها، وبعدها يتم تبادل الادعاءات حول الأمر، حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي يقر كل سارية في موقعها. وظهر أن اليمن لا يميل إلى هذه الطريقة، وقد قبل بها تحت وطأة الضغط الأميركي.

فالعلاقات اليمنية ـ الأميركية، لا تستند فقط إلى مصالح واشنطن

الاستراتيجية في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، بل تتعداها باعتراف الرئيس صالح إلى «الأسلوب الذي انتهجه اليمن في مجال الديموقراطية، والذي يعتبر نموذجاً في المنطقة». مع ذلك، يؤكد عبد الكريم الأرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنية بعد لقائه في واشنطن في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، مع مارتن أنديك المسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي في حينه والسفير الحالي لواشنطن في تل أبيب، ومارك باريس الذي خلف أنديك في منصبه، أن هذا: «لا يعني أن أميركا تؤيدنا، وأن الأميركيين سيختلفون مع السعوديين لأجلنا (...) لكن لا خلاف بيننا وبين الأميركيين حول موضوع الحدود (...) يقولون حلّوا النزاع بالطرق السلمية، وهذا ما نفعله».

كذلك لا يختلف اليمن مع توجهات السياسة الأميركية في المنطقة بالنسبة إلى عمليات السلام العربية ـ الإسرائيلية، أو قضايا مكافحة الإرهاب، وإن اختلف معها حول علاقتها مع السودان وإيران والعراق، وقد نصحت صنعاء واشنطن بضرورة الانفتاح على هذه الدول. كما رضخت صنعاء مؤخراً لطلب واشنطن بإبعاد طيارين عراقيين كانت قد استقدمتهم لتدريب كوادر يمنية على طائرات ميغ ـ ٢٩، كان قد اشتراها الجنوبيون من أوكرانيا أثناء حرب الانفصال ولم تستعمل.

واللافت للانتباه في إطار العلاقة اليمنية ـ الأميركية، وصول روبرت بيللترو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط إلى الرياض في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، خلال الأيام التي جرى فيها تصعيد التوتر العسكري على الحدود السعودية ـ اليمنية، ومقابلته للأمير سلطان في اليوم نفسه

الذي حملت فيه الوكالات أنباء الحشود السعودية. وهو ما حدث تماماً عندما تواجد بيللترو في صنعاء في أيار/ مايو ١٩٩٤، عشية اندلاع حرب الانفصال بين صنعاء وعدن، وغادر ظهر اليوم التالي، من دون أن يفهم منه إذا ما كان مع هذه الحرب أو ضدها، ومن دون أن يكون ـ كما ظهر ـ جاداً بالفعل في الضغط لوقف القتال قبل أن يتصاعد. بالطبع لا يعني وجود بيللترو في المنطقة، وفي هذا التوقيت المثير للريبة، بأكثر من الإيحاء إلى كلا الجانبين بأن أميركا تساند موقفه. لكن من المؤكد أن أياً من أطراف النزاع الحالي لن يلجأ إلى اتخاذ قرار بتفجير الوضع، دون أن يكون قد استمزج رأي واشنطن. وإلاّ ماذا كان يفعل الأرياني في واشنطن، وبيللترو في الرياض؟

□ □ □

هنا يجدر الأخذ بعين الاعتبار أمرين:

الأول: إن الرئيس علي عبد الله صالح هو أجرأ حاكم في تاريخ اليمن اقترب من هذا اللغم الموقوت، المتمثل بموضوع الحدود. ومن حسن حظه أن ردود الفعل الداخلية اليمنية (التي تشكل قضية الحدود مع السعودية حساسية وطنية لديها) لم تكن سلبية على الاطلاق ولم تكن سيئة. والكل في اليمن يعترف بأنه ما زالت هناك عقبات جمة وصعوبات كبيرة في هذا الموضوع. لذلك لا يستطيع أحد (من أطراف المعارضة أو الموالاة) أن يزايد على أحد في هذا الصدد.

الثاني: وهو الأهم: أن السعودية كانت قد كشفت أوراقها بكاملها في موضوع الحدود، عندما طلبت من شركات

النفط العاملة في اليمن التوقف عن التنقيب، مبينة دعواها في الأراضي المتنازع عليها في الإنذارات التي وجهتها إلى هذه الشركات. وبالتالي فإن اليمن يعرف الادعاءات السعودية بكاملها، بينما لا تعرف السعودية كل الادعاءات اليمنية. واليمن يعرف أيضاً على ماذا سيصر السعوديون في المفاوضات وعن ماذا سيتنازلون. وهذا ما يعطي اليمنيين مجالاً واسعاً للمناورة في اجتماعات اللجان، وتحضير استراتيجية مسبقة وبدائل للمواقف التي ستستجد يومياً في المفاوضات.

لكن عقدة الجوار الحدودية، ليست عقدة من طرف واحد، هو الطرف اليمني. بل هي عقدة أكبر لدى السعودية، حكمت العلاقات مع اليمن، وتخطت موضوع الحدود، عند قيام الثورة في اليمن، وإبان الوجود المصري فيه وقيام الجمهورية وما بعدها. وبذلك تعرضت العلاقات السعودية ـ اليمنية إلى صراع دائم من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٠، وصولاً إلى تحقيق الوحدة اليمنية وهزيمة السعودية في حرب الانفصال. وعلى امتداد الثلث الأخير من هذا القرن، تعرضت السعودية لهزيمتين كبيرتين في علاقاتها مع اليمن تمثلتا بقيام الجمهورية وتحقيق الوحدة. وقد حاولت السعودية، سلماً وحرباً، سياسة وتدخلاً، ضغوطاً اقتصادية وضغوطاً عسكرية، منعهما. وفشلت في المحاولتين. لكن هناك اليوم مشكلة أخطر وأهم، تهدد كيان النظام السعودي وبنيته، هي قيام الديموقراطية البرلمانية التعددية الحزبية في اليمن. وهي مشكلة تنغّص النظام الملكي في السعودية، وهي ستبقى كذلك، حتى ولو انتهت قضية الحدود والنزاع على الأراضي. فالديموقراطية، موضوع لا يمكن

هضمه في السعودية، واليمنيون يضعون في حساباتهم هذا الأمر، ويعرفون أنه السلاح الأمضى في ترسانتهم الذي يشكل خطراً دائماً على السعودية كما هي صورتها اليوم.

لذلك ربط اليمنيون موضوع الحدود بمواضيع غير حدودية، أي المواضيع الاقتصادية، بإعادة الامتيازات السابقة التي كانت لليمنيين في السعودية (التي كانت تشمل الشماليين منهم فقط، لا الجنوبيين) والتي كانت تتيح لهم الدخول إلى السعودية من غير تأشيرة، إضافة إلى حق الإقامة والعمل لمدة أربع سنوات. وكانت المملكة قد أوقفت الدعم الاقتصادي والإنمائي لليمن عند حرب الخليج الثانية وطردت حوالى ٨٥٠ ألف يمني من أراضيها في العام ١٩٩١، انتقاماً من موقف اليمن الذي اعتبرته مؤيداً لصدام حسين وغزوه الكويت ـ كما ذكرنا سابقاً. أما الموقف السعودي المعلن في المفاوضات من هذا الموضوع، فهو الاستعداد لمعاملة اليمنيين كما يعامل باقي الأجانب، أي من دون أي من الامتيازات المسبقة، على أن يسري عليهم قانون الإقامة والعمل الذي يسري على كل الأجانب في المملكة. في الوقت نفسه يصر السعوديون على استمرار الحال كما هو الآن، أي الاستمرار في إغلاق الباب أمام العمالة اليمنية، إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق حول المسائل الحدودية. بعدها ينظم دخول العمالة اليمنية إلى السعودية بموجب اتفاقية بهذا الخصوص يجري التوافق بشأنها. أما استئناف المساعدات الاقتصادية والمالية التي كانت تقدمها السعودية إلى اليمن، فلا مجال على الاطلاق لاستئنافها في هذه المرحلة.

□ □ □

يتضح من خلال هذا السياق أن ثوابت ثلاثة تحكم وتتحكم بعلاقة السعودية مع اليمن:

١ ـ احتفاظ السعودية بما يسمى بـ «الأراضي اليمنية المحتلة»، المؤلفة من نجران وجيزان وعسير.

٢ ـ منع توحيد اليمن أرضاً وشعباً.

٣ ـ لجم التوجه اليمني نحو الديموقراطية.

انطلاقاً من هذه «الثلاثية»، نجد في الأولى أن السعودية تماطل وتسوّف اليوم في موضوع الحدود ومفاوضاته الطويلة والعقيمة حتى الآن. ونجد في الثانية موقفها من حرب الانفصال ودعمها للانفصاليين بالمال والسلاح والديبلوماسية. ونجد في الثالثة، محاولاتها الدؤوبة لتقويض الديموقراطية اليمنية عن طريق التحريض المستمر من قِبَل أنصارها، ضد التجربة البرلمانية والحياة الحزبية في اليمن. ويتم ذلك تارة بواسطة أنصارها من القبليين أو الإسلاميين، وتارة أخرى بواسطة الضغوط الاقتصادية والرشاوى.

ومن القراءة التاريخية للعلاقات السعودية ـ اليمنية يتضح أن السعودية كانت تتعامل مع اليمن دائماً، تعامل التابع، في الوقت الذي كانت تبعيتها للغرب والولايات المتحدة، تدفعها لأن تقوم بدور المهيمن على المصير اليمني تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية ومصالح الغرب، وهو ضمان تدفق النفط السعودي ـ الخليجي إلى أسواقه في العالم، والتي تعتقد أن اليمن الموحد ـ الديموقراطي يهدده. وبالتالي فهي بحكم تبعيتها الغربية ـ الأميركية، تسدي خدمة كبرى إلى تلك المصالح بواسطة ضبطها للأمور في اليمن والهيمنة على مقدراته. وكان الدور السعودي، وما زال، دور الغني

الطامع تجاه الجار (اليمن) الفقير المستقل وغير الخاضع، حيث يستمر السعي لإضعافه كي لا يسترد سيادته على أرضه ولا يسيطر على مقدراته الاقتصادية ولا يتحكم بقراره السياسي.

وكانت إحدى الطرق إلى ذلك، وربما أسهلها بحكم تركيبة اليمن القبلية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية، التسلل إلى القبائل اليمنية، عبر تقوية بعضها على البعض الآخر، لإضعاف الدولة المركزية. وقد لجأت السعودية في تعاملها مع بعض القبائل اليمنية، إلى عدة أساليب منها:

١ ـ منح الجنسية السعودية لبعض القبائل اليمنية القاطنة على الحدود المتاخمة للمملكة.

٢ ـ استمالة بعض القبائل اليمنية بواسطة المال والسلاح.

٣ ـ عرقلة عملية التنقيب عن النفط في الأراضي اليمنية المتاخمة للسعودية.

٤ ـ تشجيع تهريب السلع والعملة إلى اليمن عبر الأراضي السعودية.

وقد أدت هذه الأساليب إلى تعزيز الدور السياسي لبعض الزعامات القبلية في اليمن، الذي بدوره قد ساعد على تحقيق أهداف بعض مطامع السعودية في اليمن، وليس كلها.

وتعتقد الولايات المتحدة، في الموضوع السعودي تحديداً، أن اليمن ليس معادياً تقليدياً للسعودية، بينما السلوك السعودي تجاه اليمن يملك عقلية احترازية تنفر وتستفز اليمنيين. والموقف الأميركي من اليمن، متأتٍ من اعتقاد واشنطن أن اليمن يشكل حزام أمن في الجزيرة العربية. أمن اجتماعي واقتصادي قبل أن يكون أمناً سياسياً.

هذا الحزام الذي لو انقطع لانفجرت مشاكل اجتماعية واقتصادية قد تمنع تدفق النفط.

والخوف الأميركي من هذا الانفجار، هو الذي يدفع واشنطن إلى تأييد اليمن، لأنها تدرك أن النظام السعودي ليس لديه القدرة على استيعاب هذه المشاكل، وليس في بنيته ما يتضمن القدرة على مواجهة أية قلاقل داخلية. فالتعامل الأميركي مع اليمن مبني إلى حد كبير على الرغبة، ولو على مضض، في الحفاظ على أمن السعودية رغماً عنها. فالعلاقة الأميركية ـ اليمنية رباطها الدائم، هو خط التماس الأمني بالاستقرار السعودي.

□ □ □

دلت التجارب حتى الآن، أن السعوديين باتوا لا يستهينون بقدرات علي عبد الله صالح اليوم، كما كانوا قد استهانوا بها في الحرب اليمنية ـ اليمنية. فالرجل يبدو مصمماً على أن لا يعقد صفقة مهينة مع السعوديين يختتم بها حياته السياسية، مغامراً بالمجد الذي اكتسبه كبطل لوحدة، حققها بالقوة وبالسلاح، وحقق معها الحلم التاريخي بقيام دولة موحدة في اليمن. فالرجل لديه من الحنكة السياسية ما يجعله يدرك أنه كبطل للوحدة لا يستطيع أن يفرط في الأرض وفي السيادة معاً، فيلعنه التاريخ، من قبل أن ينبذه شعبه، الذي أكد في تجربة حرب الانفصال، مدى تعلقه بالوحدة مصيراً.

من المؤكد أن الرئيس اليمني كان يعيش في أجواء الحرب، بين كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٥، مستنداً إلى عاملين أساسيين:

الأول: مدى العداء الذي يكنّه اليمنيون للسعوديين نتيجة معاناة تاريخية طويلة، عرفوا فيها الذل والفقر والتشرد، إضافة إلى التخلف الأسطوري الذي عاشوه. إلى جانب اعتماده على الخبرة القتالية التي اكتسبها الجيش اليمني في حربه ضد الجنوب الانفصالي مؤخراً، والحروب المحلية التي خاضها منذ قيام الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢، والتي تفوق خبرة الجيش السعودي القتالية، وإن كانت لا تفوق قدراته التسلحية أو اللوجستية.

الثاني: ما ينقل في نشرات مراكز صنع القرار والبحوث السياسية الأميركية، عن رغبة واشنطن في تجديد بنية النظام السعودي، ولو عن طريق إلحاق هزيمة عسكرية به، بحيث يصبح أكثر طواعية وقبولاً للتغييرات التي تريدها أميركا أن تحصل في وضعه الداخلي وسياسته الخارجية.

لكن الحرب كانت تبدو صعبة، إن لم تكن مستحيلة، من الناحية الاقتصادية. فتكاليف اليمن في حرب الانفصال، باعتراف الرئيس صالح، بلغت ١١ مليار دولار، وحرب الخليج الثانية و«عاصفة الصحراء» باعتراف وزارة الخارجية الأميركية كلفت السعودية وحدها ٥٥ مليار دولار. فالوضع الاقتصادي في البلدين لا يحتمل عبء التورط في حرب جديدة، وخاصة بالنسبة إلى الجانب اليمني، الذي هو في حاجة ماسة إلى الثروات النفطية الهائلة في المناطق المتنازع عليها. وكل من الرياض وصنعاء يمر بمرحلة عض الأصابع (وعدّ الأرصدة في البنوك)، وهي مرحلة اختيار صعب لمدى قدرة كل منهما على التحمل، قبل أن يصرخ أحدهما مستغيثاً.

ليست الحرب هي خيار أي من الطرفين إذا طالت المفاوضات وتجاوزت حدودها المعقولة. وحتى لا تصل الأمور إلى طريق مسدود تكون الحرب فيه الخيار الوحيد، لا بد من إشراك أطراف عربية (سورية ومصر ربما) تحاول نزع فتيل الانفجار. لعل العرب الذين فشلوا في وقف حرب الخليج الثانية، يفلحون في منع وقوع حرب الخليج الثالثة.

تفادياً للمواجهة لا بد من إدراك الطرفين:

السعودي أولاً، بضرورة التعامل مع الموضوع اليمني كموضوع حدودي صرف، لا يُرتجى منه الهيمنة ولا زعزعة الاستقرار الداخلي في اليمن.

واليمني ثانياً، أن الأحقاد التاريخية، مهما كانت محقة في زمانها، ليست فواتير يتم تحصيلها لاحقاً. فلا يلجأ اليمن اليوم، إلى حروب الأمس الخاسرة.

الهوامش:

(١) نقلاً عن كتاب محسن محمد الظاهري «الدور السياسي للقبيلة في اليمن» ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ١٩٩٦.

(٢) راجع جريدة «النهار» ـ بيروت، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٣) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٤) راجع كتاب محمد المانع «توحيد المملكة العربية السعودية» ـ الدمام ـ ١٩٨٢. وكتاب حافظ وهبة «الجزيرة العربية في القرن العشرين» ـ القاهرة، ١٩٦١.

(٥) راجع جريدة «النهار» ـ بيروت، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٦) راجع جريدة «الحياة» - لندن، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٧) راجع جريدة «الحياة» - لندن، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

(٨) راجع جريدة «الحياة» - لندن، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٣

اليمن والنفط:
إكسير الحياة

■ إذا رأونـــي بخير سرهم فرحي
وإن رأوني بشر سرهم نكدي.□
الإمام الشافعي

تعود قصة النفط في اليمن إلى بداية الثلاثينيات من هذا القرن. وتحديداً في العام ١٩٣٨ عندما بدأت أولى أعمال التنقيب عنه من قبل شركة العراق (IPC) وهي شركة بريطانية في المنطقة الشرقية بحضرموت والمهرة. ونفذت بعض الأعمال والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية خلال فترات متقطعة حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. كما عملت الشركة الألمانية الغربية «دلمن» Delman وتبعتها شركة «جون ميكان» John Mecan الأميركية. وحفرت هاتان الشركتان خمس آبار في مناطق: الصليف والحديدة والزيدية في نقاط مختلفة ومتباعدة بعض الشيء من ساحل البحر الأحمر. ولم تسفر الآبار الخمس عن اكتشاف أي نفط. ولملمت هاتان الشركتان معداتهما وغادرتا اليمن بعد فترة قصيرة معلنتين فشلهما. وطويت قصة النفط في اليمن مرحلياً، فقد كان عهد الإمامة مشغولاً بأمور أخرى.

وجاءت الثورة في العام ١٩٦٢، ومرت سنوات طويلة حتى أعيد فتح ملف النفط من جديد في اليمن. فبين عامي ١٩٦٨

و١٩٦٩، والثورة اليمنية تعاني إرهاصاتها، والجمهورية الفتية تحاول تثبيت نظامها، خصوصاً بعد انسحاب القوات المصرية من أراضيها، وهزيمة ١٩٦٧ قد تركت ما تركت من آثار كارثية على امتداد العالم العربي، والرئيس جمال عبد الناصر يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه إثر الهزيمة، والرئيس هواري بومدين يحاول تثبيت موجة التحرر الوطني، والثورة الجزائرية لم تأكل بعد كل أبنائها. وسط هذا الجو المشحون بالتوتر الوطني والشعور الثوري ضد الاستعمار، كان اليمن الجنوبي قد استقل قبل فترة قصيرة، بعد نضاله ضد بريطانيا، وبعد هزيمة العرب في مواجهة إسرائيل، وبعد الخروج المصري الأخير من الشطر الشمالي من اليمن. وسط كل هذا كان النظام الجمهوري في الشمال اليمني يحاول أن يلملم وضعه الاقتصادي المهلهل. ولما جاء عرض الجزائر، الدولة صاحبة ثورة المليون شهيد، للتنقيب عن النفط في شطري اليمن، ممثلاً بشركة «سونتراك» الجزائرية، قبلت الدولتان اليمنيتان العرض في حمأة الأجواء الوطنية التحررية المعادية للدول الاستعمارية التي تمثلها كبريات شركات النفط العالمية. وأعطيت «سونتراك» امتيازات التنقيب. ومرت ثلاث سنوات أخرى دون أن تكتشف الشركة الجزائرية أي نفط لا في شمال اليمن ولا في جنوبه.

وأدرك اليمنيون في صنعاء وعدن، أن أهم أسباب فشل «سونتراك» يعود بالدرجة الأولى إلى تخلفها التقني ونقص خبراتها الفنية. ولما لم يثمر الولاء الوطني والعواطف الثورية نفطاً باستقدام «سونتراك» الجزائرية، جاءت في العام ١٩٧٠ شركتا «شل» Shell الهولندية ـ البريطانية وبريتش بتروليوم «بي .بي.» .B.P البريطانية في محاولة جديدة ظُنت أنها جدية، للتنقيب عن النفط في اليمن. وبعد

حوالى سنتين لم تسفر مساعي هاتين الشركتين عن أي نجاح. فقد استعصى النفط عليهما وأبى أن يخرج. بعدها بعشر سنوات عادت هاتان الشركتان إلى اليمن للتنقيب مجدداً. وبدأتا الحفر في العام ١٩٨٠ في جزيرة «أنتوفاش» ـ أو «فنش» كما تسمى أيضاً ـ على الساحل اليمني في البحر الأحمر. ولم تخرج الشركتان بأي نتائج مشجعة تنبيء عن وجود كميات تجارية من النفط. وازدادت شكوك الحكومة اليمنية إزاء هذه النتيجة، وغذاها شعورها بالإحباط من فشل محاولات التنقيب عن النفط حتى الآن، خصوصاً وأن أراضي اليمن لا تقع خارج الجزيرة العربية العائمة على النفط! فأخذت تلاحق مستقصية منذ العام ١٩٨٠، (عندما عادت «شل» و«بي. بي» مجدداً للتنقيب عن النفط) عن مدى صحة أن اليمن لا يملك مخزوناً تجارياً من النفط يجدي التنقيب عنه، على الرغم من أن غالبية التقارير العالمية تشير إلى عكس ذلك. واكتشفت الحكومة اليمنية في اتصالاتها مع شركات النفط العالمية، أن موضوع استخراج النفط في اليمن ممنوع، لأن هناك «فيتو» سعودياً يمنع شركات النفط من اكتشاف كميات تجارية من النفط اليمني واستخراجها تحت طائلة مقاطعة هذه الشركات وحرمانها من أي امتيازات نفطية في السعودية أو إشراكها في أي مشاريع ذات علاقة بالنفط السعودي، تسويقاً أو تنقيباً، بيعاً أو شراء. وكانت كل شركات النفط، وخصوصاً الشركات الكبرى قد رضخت لهذا «الفيتو» السعودي، الذي لم تعلن عنه، والذي ظل ساري المفعول حتى العام ١٩٨٥. لذلك كانت شركات النفط المنقبة في اليمن حتى ذلك التاريخ، كلما قاربت من اكتشاف نفط ما،

تتراجع عن الاستمرار في التنقيب خوفاً من اكتشافه بكميات تجارية، فتقع تحت طائلة التهديد السعودي.

قبل ذلك حاولت الحكومة اليمنية أن تكسر نطاق الحصار السعودي على شركات النفط، فأوفدت وزير الاقتصاد في حينه الدكتور محمد سعيد العطار إلى فرنسا، لمحاولة استقطاب شركات النفط الفرنسية للتنقيب عن النفط في اليمن بدلاً من الشركات البريطانية والأميركية. وكانت فرنسا تعيش عهد الجنرال ديغول صاحب السياسة الفرنسية المستقلة عن الهيمنة الأميركية في العالم.

وقابل الدكتور العطار وزير النفط الفرنسي في حينه، وعرض عليه امتيازات مغرية للشركات الفرنسية للتنقيب عن النفط في اليمن. وأسقط في يد العطار عندما قال له الوزير الفرنسي، إن لفرنسا ولشركات النفط الفرنسية مصالح كبيرة مع السعودية، وإن بلاده ليست مستعدة لإغضاب السعودية وتهديد هذه المصالح فيها، لقاء التنقيب عن النفط في اليمن مهما كانت الامتيازات مغرية واحتمالات الاكتشاف مشجعة.

ومرت سنوات عديدة على لقاء الوزير اليمني بالوزير الديغولي في باريس، جرت معها أحداث سياسية جسام في اليمن. حتى كان العام ١٩٩٢، عندما بدأت شركات النفط بالحفر جدياً في الأراضي اليمنية، وإذا بالسعودية توجه إنذارات للشركات المنقبة بوقف العمل فوراً لأنها في «أراضٍ سعودية». وبالطبع لم تكن الأراضي سعودية، إنما أراضٍ ادعت السعودية ملكيتها، وهي موضوع خلاف بينها وبين اليمن. وعلى الفور خافت الشركات وأوقفت العمل. لكن في هذه الفترة كانت تكنولوجيا النفط وعلوم

الجيولوجيا الحديثة قد تطورت تطوراً عظيماً بفضل استخدام الأقمار الصناعية بالدرجة الأولى، مما أكد وجود النفط في اليمن بشكل موثق وعلمي لا يقبل الشك. وفي العام ١٩٨٤ وهو عام التحول الأساسي والجذري لموضوع التنقيب عن النفط في اليمن، حيث أعطيت شركة «هنت» Hunt الأميركية امتياز التنقيب عن النفط في الشمال، وحفرت ثلاث آبار. واكتشفت أن هناك نفطاً عند البئر الأولى وبعدها في البئر الثانية. أما البئر الثالثة فكانت غير صالحة. وكان التنقيب يتم في منطقة الجوف في مأرب شرقي البلاد.

وبلغ إنتاج «هنت» من النفط المستخرج بين ١٨٠ ـ ٢٠٠ ألف برميل يومياً. بعدها جاءت شركة «أكسون» Exon الأميركية للتنقيب في المحيط ذاته. وكان من المعروف أنه في منطقة مأرب توجد تكوينات جيولوجية ملحية ورد ذكرها في التاريخ العربي. ومن المعروف أيضاً أن التكوينات الملحية تحتوي دائماً على رواسب نفطية[1].

كانت كمية النفط في حقل ألف عند اكتشافه تقدر بحوالى ٦١٧ مليون برميل، واحتياطي الغاز الإجمالي في مأرب كان يقدر بحوالى ١٤ ـ ١٥ ترليون قدم مكعب. في تشرين الثاني/ نوفمبر وقّعت شركة أنرون الأميركية رسالة نيات مع وزارة النفط والثروات المعدنية لكشف الغاز المتوافر في حوض مأرب ـ الجوف.

أما منطقة الإنتاج الثانية فكانت في جنوب المسيلة قطاع (١٤)، حيث تعمل شركة أوكسي الكندية. وقدرت احتياطيات النفط في الحقول المكتشفة بـ ١,٢ بليون برميل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وبدأ التصدير في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. أما منطقة الإنتاج

الثالثة فكانت (عياد) في القطاع (٤)، حيث كانت الشركة الأميركية أركو تعمل كمشغل لحساب شركة نمربترووليوم وتنتج بمعدل ١٢ ـ ١٥ ألف برميل يومياً.

وارتفع إنتاج النفط اليمني الإجمالي في تلك الفترة من القطاعات (٤ ـ ١٤ ـ ١٨) إلى ٢٣٢ ألف برميل يومياً. وبذلك تكون حصة اليمن (٦٢٪) ١٤٤ ألف برميل يومياً. وإذا حسمنا الاستهلاك اليمني الداخلي اليومي والبالغ ٦٥ ألف برميل، يبقى ١,٣ مليون دولار دخلاً يومياً على أساس معدل سعر البرميل ١٦ دولاراً. وبذلك يكون دخل اليمن من النفط للعام ١٩٩٣ يساوي ٤٧٥ مليون دولار.

أما الشركات الأميركية الأخرى مثل هنت وأكسون فقد عملت مع شركة توتال وكوفبيك الكويتية وزربوجيولوجيا وماشين أمبورت السوفياتيتين كمجموعة واحدة مع الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية في القطاع الرقم (٥) جنة. إضافة إلى شركة توتال في قطاع رقم (١٠) شرق شبوة. كما تمّ خلال الفترة التي تلت قيام الوحدة وصول عدد من الشركات وقّعت معها اتفاقيات المشاركة في عدد من القطاعات المفتوحة وهي الشركات الآتية:

فيلبس، صن أويل، شيفرون، ماي فير، أموكو، شل، بي. بي، كرينت (كابا) وغيرها من الشركات. إضافة إلى الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية مثل نيروس، هاليبرتون شلمبرجه وغيرها.

ويبلغ إنتاج الجمهورية اليمنية حالياً من جميع القطاعات حوالى ٣٨٥ ألف برميل يومياً، حتى نهاية ١٩٩٧. ويتوقع أن يصل العام ٢٠٠٠ إلى ٤٥٠ ـ ٥٠٠ ألف برميل يومياً. الواضح أن المزيد من

شركات النفط وخدمات النفط الأميركية قد عملت في الجمهورية اليمنية بعد العام ١٩٩٠، وأن المزيد من النفط قد عثر عليه في البلاد. وهذا كان يعني تزايد المصالح الأميركية في اليمن مما أدى إلى تحسين العلاقات الثنائية. أما الانعكاس الجانبي لهذا التطور، فقد تمثل بالاعتماد المتزايد للجمهورية اليمنية على الشركات الأميركية. وبدا اليمن من جراء ذلك مرتبطاً بالولايات المتحدة أكثر من وقت مضى.

في بداية الثمانينيات عندما قامت شركتا هنت وأكسون الأميركيتان مع شركائهما الكوريين باستطلاع النفط واكتشافه في الجمهورية اليمنية السابقة، كانت عملياتهم هامة جداً بنظر الغرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وهذه الأهمية تعود إلى العوامل الآتية:

١ ـ المخاوف من امتداد الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى بلدان مجالس التعاون الخليجي، والمخاطر التي يمكن أن تهدد استمرار تدفق نفط الخليج.

٢ ـ تقلص صادرات النفط الإيراني نتيجة سياسات الحكومة الإيرانية المناهضة للغرب.

٣ ـ وجود الأسلحة السوفياتية في اليمن الشمالي على حساب نفوذ واشنطن.

٤ ـ وجود يمن موالٍ للسوفيات على الحدود الجنوبية للجمهورية العربية اليمنية، التي كانت تعتبر قاعدة شيوعية في الشرق الأوسط.

٥ ـ اعتبار اليمن الشمالي منطقة محايدة بين اليمن الجنوبي

الماركسي النظام والسوفياتي الميول، وبين المصالح الأميركية في المملكة العربية السعودية، مما عزز بلورة علاقة خاصة مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ولكن بحلول العام ١٩٩٣ فإن هذه الاهتمامات والمصالح الأميركية والغربية لم تعد قائمة ودخْلُ اليمن من قطاع النفط لم يعد ثابتاً، وعمليات شركات النفط الأميركية أضحت أقل أهمية بالنسبة إلى واشنطن والغرب.

بعد اكتشاف شركة «هنت» للنفط في مأرب، باعت الشركة خمسين بالمائة من حصتها إلى شركة أكسون على أساس أن تسترجع الشركة ما صرفته على التنقيب، حيث بلغت كلفة البئر الواحدة من ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار. وتوافقت كل من الحكومة وشركة النفط على اقتسام العائدات بالشكل الآتي: إن إنتاج ١٠٠ ألف برميل يُقسم بنسبة ٦٠ بالمائة من عائداته للحكومة و٤٠ بالمائة للشركة. وإذا زاد الإنتاج على الـ ١٠٠ ألف برميل تقسم العائدات بالتساوي: خمسون بالمائة لكلا الطرفين. أما فوق الـ ٢٠٠ ألف برميل، فتقسم العائدات بنسبة ٧٠ بالمائة للحكومة و٣٠ بالمائة للشركة. وإذا وصل الإنتاج إلى ما فوق الـ ٢٠٠ ألف برميل، تصبح عائدات الشركة منه فقط عشرة بالمائة، و٩٠ بالمائة للحكومة.

وهكذا يقف الإنتاج الحالي للنفط في العام ١٩٩٧ في حدود ٣٨٥ ألف برميل يومياً، يتم إنتاجه من حقول مأرب الجوف التي تعمل فيها شركة هنت ـ أكسون وحقول المسيلة التي تعمل فيها شركة كنديان أوكسي، وشرق شبوة الذي تعمل فيه توتال. إضافة إلى مجموعة الشركات في جنة، حيث يأخذ اليمن من هذا الإنتاج

٧٠ ألف برميل يومياً للاستهلاك المحلي، والباقي للتصدير الذي يُدخل ما معدله ٦٠٠ مليون دولار سنوياً من العملة الصعبة إلى خزينة الدولة.

وأوضح صورة لقصة النفط في اليمن هي في الخارطة التالية[٢] التي توضح توزيع امتيازات النفط والشركات العاملة ومن يملكها، والمصاعب التي تواجهها والنجاحات التي حققتها والضغوط التي تواجهها ودور كل منها.

١) قطاع مأرب ـ الجوف (١٨)

هنت	٣٧,٥٠٪	أميركية
أكسون	٣٠,٥٠٪	أميركية
يوكونغ	٢٤,٥٠٪	كورية الجنوبية

٢) قطاع جنة رقم (٥)

توتال	١٨,٧٥٪	فرنسية
هنت	١٨,٧٥٪	أميركية
أكسون	١٨,٧٥٪	أميركية
كوفبيك	٠,٢٥٪	كويتية
زربوجيولوجيا الروسية	١٨,٧٥٪	روسية

٣) قطاع دميس S1

شل	٤٠٪	بريطانية
شواشل	٣٠٪	يابانية
نيشواي	٣٪	يابانية
JNOC	٢٧٪	يابانية

٤) قطاع عياد رقم (٤)

نمر	١٠٠٪	سعودية

٥) قطاع البرقاء (٧)

بي.بي	٧٠٪	بريطانية
أموكو	٣٠٪	أميركية

٦) قطاع عساكر (٨)

بي. بي	٧٠٪	بريطانية
أموكو	٣٠٪	أميركية

٧) قطاع S٢ العقلة

أوكسيدنتال	٥٠٪	أميركية
سي. سي. سي	٥٠٪	لبنانية

٨) قطاع جردان (٣)

شفرون	٦٠٪	أميركية
أجيب	٤٠٪	إيطالية

٩) قطاع عماقين (١)

سن أويل	١٠٠٪	أميركية

١٠) قطاع المعبر (٢)

كريسنت	٦٠٪	عربية إماراتية
كلايد	٢٠٪	بريطانية
سايتو	١٠٪	يابانية
Inpex	١٠٪	يابانية

١١) قطاع الحجر (٩)

بريتش غاز	٦٦٪	بريطانية
كرسنت	١٧٪	إماراتية

١٢) شرق شبوة (١٠)

توتال	٢٨,٥٧٪	فرنسية
يونيكال	٢٨,٥٧٪	أميركية
كوبلكس	٢٨,٥٧٪	بريطانية
كوفبيك	١٤,٢٨٪	كويتية

١٣) المسيلة (١٤)

كنديان أوكسيدنتال	٥٢٪	كندية
بكتن	٢٠٪	أميركية
أوكسيدنتال	١٨٪	أميركية
سي. سي. سي	١٠٪	لبنانية

١٤) هود (٣٥)

بريتش غاز	٤٩,٠٣٪	بريطانية
أدميتشو	١٥٪	يابانية
كوبلكس	١٩,٦١٪	بريطانية
هود أويل	١٦,٣٤٪	يمنية

١٥) حوازم (٣٢)

كلايد	٣٨٪	بريطانية
نورسك هيدرو	٣١٪	نرويجية

أنس ويكفس	١٦٪	يمنية
أورنج ناسوا	١٥٪	ماليزية

١٦) قطاع الفرت (٣٣)

نمر	١٠٠٪	سعودية

١٧) قطاع حبروت (٣٠)

بتروكندا	١٠٠٪	كندية

١٨) شمال سناو (١٢)

أركو	٥٥٪	أميركية
بكتن	٢٥٪	أميركية
كوبلكس	١٢٪	بريطانية
تاور أويل	٥٪	أميركية
بن حام	٣٪	عربية إماراتية

١٩) خليج القمر (١٦)

النمر	١٠٠٪	سعودية

٢٠) سرحزر (١١)

ألف	١٠٠٪	فرنسية

٢١) قطاع أريام (٦)

بي. أتش. بي BHP	٥٠٪	أسترالية
غولدن أسبايك	٥٠٪	أندونيسية

٢٢) قطاع أنتوفاش (٢٣)

بي. بي	١٠٠٪	بريطانية

٢٣) قطاع الزيدية (٢٢)

ماي فير	٪١٠٠	بريطانية

٢٤) سقطره (٣٤)

برتش غاز	٪١٠٠	بريطانية

□ □ □

أما النفط في اليمن الجنوبي فكانت له حكاية أخرى. فقد تعاقبت على التنقيب عن النفط في الجنوب مجموعة شركات بدأت أولها قبل الاستقلال، وهي شركة نفط العراق (IPC) في حضرموت والمهرة، ثم شركة «بان أميركان» Pan American. نقبت الشركة الأميركية ولم تكتشف نفطاً. ولما جاء الاستقلال جاءت شركة «سونتراك» الجزائرية، كما ورد من قبل، وقضت سنتين لم تكتشف شيئاً. بعدها جاء السوفيات وعملوا في عدد من المناطق كان آخرها منطقة النفط (شبوة)، وتمَّ اكتشاف النفط في حقول عياد. بعدها جاءت شركة «أجيب» Agip الإيطالية وعملت في م/حضرموت والمهرة، وتمَّ اكتشاف النفط في بئر شرمة العام ١٩٨٣. ولم يتم التطوير نظراً لمحدودية الإنتاج وعدم جدواه الاقتصادية. والحكاية الأخرى للنفط في الجنوب هي برسم الاتحاد السوفياتي، فبسبب ارتباط الدولة اليمنية في عدن سياسياً بموسكو، أعطيت الشركة الروسية امتياز التنقيب. وكان الاتفاق ينص على أن يعطي الاتحاد السوفياتي قرضاً لليمن الجنوبي يحسم ويسدد من مداخيل النفط عند استخراجه. وتستمر هذه القروض ما دامت الشركة الروسية مستمرة في التنقيب. وكان ضمن الاتفاق، أن الدولة اليمنية في عدن هي التي تتحمل مصاريف التنقيب وكلفة الخبراء. وهذه المصاريف والكلفة تحسم من المداخيل المتوقعة آجلاً أو تضاف إلى

القروض السنوية. ومعنى هذا الاتفاق، أن التسليف السوفياتي على شكل دفعات مقدمة بانتظار استخراج النفط، ما هو إلاّ ديون على الحكومة مع فوائد مركبة سنوياً.

واستطاع السوفيات عن طريق هذا الاتفاق، أن يوظفوا في الشركة الروسية المنقبة ما يزيد على ١٠٠ خبير سوفياتي، إضافة إلى عدد مماثل من المترجمين تدفع الحكومة في عدن أجورهم. واللافت أنه كان هناك بين مجموع الخبراء السوفيات سبعة خبراء أمركيين فقط يعملون في الشركة الروسية!

وكان الروس قد بدأوا التنقيب في منطقة شبوة، ومدوا قبل الوحدة أنابيب من شبوة إلى الساحل. وحفروا بئرين سُميتا عياد ١ وعياد ٢ داخل منطقة هـ شبوة (Blok H). وبلغ إنتاج هذا الحقل الروسي (سابقاً) في أحسن أيامه أقل من ١٥ ألف برميل يومياً. ولما جاءت الوحدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، اشترت الدولة اليمنية الموحدة الجديدة من الروس عمليات التنقيب وأعطتها كامتياز جديد لشركة «نمر بتروليوم» التي يملكها خالد بن محفوظ، وهو رجل أعمال سعودي معروف من أصل يمني. وبينما كانت الشركة الروسية السابقة ـ وشركة «النمر» من بعدها ـ تنقب في شبوة، أعطت حكومة الوحدة امتيازاً للتنقيب في قطاع المسلية م/ حضرموت للشركة الكندية «كنديان أوكسيدنتال» Canadian Oxidental المعروفة باسم «كنديان ـ أوكسي». كذلك منحت الحكومة اليمنية امتيازاً آخر للتنقيب في منطقة «جنة»، وهي منطقة تقع على حدود اليمن الشمالي واليمن الجنوبي أيام التشطير، للشركة الفرنسية «توتال» Total ومجموعة الشركاء كما ورد من قبل، بعد أن كانت حكومة اليمن الجنوبي قبل الوحدة قد أعطت

امتياز التنقيب في جزء من هذه المنطقة لشركة كويتية تابعة لمجموعة «سانتافيه» Santafe في كاليفورنيا التي تملكها الكويت، ولم تستخرج شيئاً. واتضح من توزيع الامتيازات، أن المنطقة في شرق شبوة يتم تصدير نفطها عن طريق ميناء الضبة في الشحر، على بحر العرب. والمناطق الأخرى يتم تصدير نفطها عن طريق «رأس عيسى» على البحر الأحمر. أي أن هناك ثلاث مناطق لتصدير النفط اليمني تشكل مواقع استراتيجية، إثنان على بحر العرب وواحد على البحر الأحمر، أو من عياد عبر بلحاف على البحر العربي. وسيصل إنتاج النفط اليمني في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٥٠ ـ ٥٠٠ ألف برميل في اليوم. ويتوقع أن يقدر الاحتياطي النفطي في اليمن بحدود ٤ مليارات برميل، وهو احتياطي متواضع على كل حال.

أما عدن التي كانت تملك مصفاة للنفط منذ مطلع الخمسينيات ومن أيام الاستعمار البريطاني، وكانت تكرر نصف نفط الجزيرة العربية، فقد تقلص نشاطها تدريجياً منذ إغلاق قناة السويس للمرة الأولى في العام ١٩٥٦، وبعدها في العام ١٩٦٧. ثم تقلص أكثر بعد الانسحاب البريطاني منها وإعلان استقلال اليمن الجنوبي كجمهورية ديموقراطية شعبية اشتراكية ماركسية الميول وسوفياتية السياسية. إلاّ أنه ما زال لمصفاة عدن مستقبل مع نمو الإنتاج النفطي اليمني. فهي حالياً تكرر للاستهلاك المحلي فقط، ولبعض الشركات الأجنبية العاملة في جنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يزداد عليها الطلب، كلما ازداد الإقبال على النفط اليمني، وخصوصاً إذا كانت دول آسيا هي المشترية.

ولكن هل يجعل كل هذا من اليمن دولة نفطية؟

الجواب: في هذه المرحلة ليس إيجابياً. فإن ٣٨٥ ألف برميل يومياً مقابل عدد سكان يراوح ما بين ١٤ و١٦ مليون نسمة، بمداخيل نفطية لا تتعدى مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٧ ومع التدهور في أسعار النفط العالمية، فإن ذلك الإيراد هو مجرد نقطة بسيطة لا تسد رمقاً بالمقارنة مثلاً بسلطنة عُمان، البالغ إنتاجها من النفط يومياً ٩٠٠ ألف برميل، إنما مقابل عدد سكان لا يتجاوز المليوني نسمة في أحسن تقدير، ومداخيل تصل إلى حوالى أكثر من ملياري دولار في السنة. إذن، أين هي الدولة النفطية؟

□ □ □

السؤال الآخر، هل اليمن دولة غاز؟

لا شك في أن الغاز قد اكتشف بكميات كبيرة في اليمن خلال السنوات الخمس الأخيرة وأنه من المتوقع أن يبدأ تصدير الغاز اليمني في العام ٢٠٠١. واليمن واحدة من أربع دول غاز في المنطقة. أولاها قطر وثانيتها الإمارات وثالثتها عُمان ورابعتها اليمن. ويعتقد اليمن أن سوق الغاز لديه سيكون موزعاً بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وبلدان اجنوب شرق آسيا. فأوروبا المتوسطية تريد الغاز اليمني لأنه كمحروقات هو أفضل وأرحم للبيئة. وآسيا «ونمورها» الاقتصادية تريد الغاز لأنه يستعمل في صناعة الأسمدة والبتروكيميائيات. ويقدر اليمن أن مداخيله من تصدير الغاز ستصل في المراحل الأولى إلى حدود ٦٠٠ مليون دولار في السنة، وهو دخل يوازي نصف دخله الحالي من النفط.

سؤال إضافي لا بد أن يتبع، هل اليمن دولة معادن؟ الجواب يكمن في امتيازات المعادن الممنوحة لمجموعة شركات في اليمن حتى نهاية العام ١٩٩٣، والتي لم تحسم موضوع المعادن بشكل نهائي أو

مسألة أنه أصبح ذا مردود يحسب حسابه في الاقتصاد اليمني.
وخارطة المعادن في اليمن هي على الشكل الآتي:

١ ـ صعدة (ذهب) مفتوح حالياً «كلف» Cluff البريطانية. تخلت عن المنطقة أخيراً.

٢ ـ طبق في شبوة (بولي ميتلز، رصاص، فضة وزنك) «كلف» Cluff البريطانية. الاستطلاع أنجز، والاكتشاف على وشك أن يبدأ.

٣ ـ الجبلي (رصاص، فضة وزنك) «بيليتون» Billition الهولندية. تفاوض من أجل الامتياز في ضوء دراسة الملاءة التي أنجزت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

٤ ـ البيضاء (ذهب) حصلت «ميتال يورب» Metal Europe الألمانية ـ الفرنسية على الامتياز.

٥ ـ شهارة (ذهب) «ميتال يورب» Metal Europe حصلت على الامتياز.

٦ ـ وادي مدن (ذهب) بدأت شركة «ميريديان انترناسيونال» Meridian International الإيرلندية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ استغلالها لمساحة ٦ كلم، واستكشافها لـ ٣٠٠ كلم أخرى من الامتياز.

٧ ـ معبر الشمالي (ذهب) جنوب أفريقية وبريطانية ـ أميركية، كانت على اتصال بالسلطات اليمنية من أجل الامتياز.

٨ ـ ذمار الشرقية (ذهب) شركة «أنغلو ـ أميركان» Anglo American الجنوب أفريقية، كانت على اتصال بالسلطات اليمنية من أجل الامتياز.

٩ ـ الحامورة (زنك). مفتوح حالياً. الاستطلاع أنجز من قبل شركات رومانية.

١٠ ـ وادي فلحان في الجوف (ذهب) حصلت «أنسان ويكفس» Ansan Wikkifs البريطانية على الامتياز، وتعهدت أعمال الاستطلاع.

١١ ـ وادي رباط في البقعة (ذهب) حصلت «أنسان ويكفس» Ansan Wikkifs البريطانية على الامتياز، وتعهدت أعمال الاستطلاع.

١٢ ـ بحرة في جهم (ذهب) حصلت «أنسان ويكفس» Ansan Wikkifs البريطانية على الامتياز، وتعهدت أعمال الاستطلاع[٣].

ولم تبدأ مداخيل النفط في اليمن إلاّ في العام ١٩٨٨، حيث كانت أعباء الوحدة بانتظار هذه الملايين المحدودة لتأكلها. وعلى الرغم من أن أعباء الوحدة قد أثرت اقتصادياً في البلاد، فقد حقق الاقتصاد نمواً جيداً من العام ١٩٧٠ إلى العام ١٩٨٩ بلغ متوسطه ٦,٦ بالمائة، وهو معدل عالٍ قياساً إلى مستوى الدول النامية. لكن هذا كان في السنوات التي سبقت الوحدة. وما أن مرت السنة الأولى على الوحدة حتى كانت حرب الخليج الثانية قد وقعت، وأدت إلى طرد حوالى مليون مغترب يمني من السعودية وحدها. وكانت تحويلات المغتربين تعادل مليار دولار في السنة، وتشكل الدخل القومي الثاني للبلاد. بعد الوحدة اضطرت الدولة لاستيعاب الجهاز الوظيفي في شطري اليمن والصرف عليه، مما أدى إلى تضخيم وظيفي لا مثيل له في دولة الوحدة. إذ بلغ عدد موظفي الجنوب ضعفي عددهم في الشمال، حيث كان الجهاز الوظيفي

هناك متواضعاً. وذلك بسبب النظام الماركسي الذي كان قائماً في الجنوب، والذي يتبنى فيه النظام النظرية الاشتراكية القائلة، إن الدولة هي المعيلة لكل الناس في غياب أي قطاع خاص أو توظيف فردي. كل هذا تزامن مع إيقاف المساعدات الاقتصادية السعودية لموازنة الدولة ومقدارها ١٠٠ مليون دولار في السنة نقداً، إضافة إلى القروض التي كان يحصل عليها اليمن من صندوق النقد السعودي، إلى جانب المساعدات التي كانت تأتيه من صناديق النقد العربية في الكويت وأبو ظبي. ناهيك عن توقف المساعدات من دولة الكويت ودولة الإمارات. كل هذا بسبب الموقف السياسي لليمن في حرب الخليج، وقبله موقفه من غزو العراق للكويت. وما إن هدأت رمال «عاصفة الصحراء» حتى اكتشف اليمن أن الاقتصاد قد دفع ثمن الوحدة.

□ □ □

ولما هُجّر المغتربون من دول الخليج، تطلبت عودتهم إلى اليمن زيادة في المدارس والمساكن والمستشفيات والطرق، التي لم تكن مهيأة لها البنية التحتية. ولما عاد بعضهم بثروات صغيرة، فتحوا دكاكين برأسمال صغير واشتروا تاكسيات، حيث كان يعمل في هذه المهنة عدد كبير منهم في دول الخليج. حتى بلغ عدد التاكسيات في صنعاء وحدها منذ حرب الخليج، أكثر من عدد التاكسيات في أي عاصمة عربية. وهو عدد يفوق بكثير حاجة البلد. وأدى فتح دكان من هنا وشراء تاكسي من هناك إلى نوع من البطالة المقنعة، زادتها هجرة الريف إلى المدينة التي كانت قد سبقت وقوع الحرب، والتي نتج منها إهمال فادح للزراعة في اليمن. وكانت الحكومة قد منعت استيراد الخضرة والفاكهة وبعض المنتجات الزراعية الأخرى بعد العام ١٩٨٩ تشجيعاً للزراعة.

وأسفر هذا التدبير بالنتيجة عن ازدهار الزراعة وإغراق البلاد بالخضرة والفاكهة الرخيصة. عند هذا المفترق بالذات حدثت حرب الخليج، فسدّت في وجه اليمن أسواق التصدير، التي هي تحديداً أسواق السعودية ودول الخليج، وبقيت المحاصيل في الأرض، مما دفع إلى المزيد من هجرة أهالي الريف إلى المدينة عندما أصبح تصدير منتجاتهم إلى الخارج يعاني صعوبة كبيرة.

وزاد من العبء الاقتصادي في اليمن بعد الوحدة، تسديد ديون الدولة للاتحاد السوفياتي، وهذا يشمل دين اليمن الشمالي ودين اليمن الجنوبي، ويشكل العبء الأكبر عليهما. وتمّ التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الروسية الوريثة للاتحاد السوفياتي، يقوم على تسديد ٢٠ بالمائة فقط من قيمة الدين، وعلى مراحل، كما فعلت كل من سورية والأردن مع روسيا. في الوقت نفسه تبيع الحكومة بعض هـذا الدين إلى القطاع الخاص والتجار بقيمة ١٢ بالمائة فقط.

ولا يعود تفاقم الأزمة الاقتصادية في اليمن إلى تراكم هذه الأسباب مجتمعة، بل لاضطرار الدولة إلى الاستمرار في دعم المواد الغذائية كالقمح والدقيق وسواهما، في الوقت الذي شحّت فيه كل هذه الموارد، وقد قفز ثمن طن القمح إلى ٢٥٠ دولاراً بعد أن كان ٢٠٠ دولار قبل الحرب، أي بزيادة ٥٠ دولاراً في الطن الواحد. وكان الدولار الأميركي الواحد يساوي قبل الحرب ١٢ ريالاً، وتشتري الدولة القمح على أساسه، فأصبح بعد الحرب يراوح ما بين الـ ١٠٠ و١٢٠ ريالاً بينما السعر الرسمي للدولار هو ٥٠ ريالاً. هذا قبل أن تحرر الحكومة سعر الصرف في ١٩٩٦ من ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت به ورفعت فيه

الدعم عن مجموعة سلع وخفّضته عن مجموعة أخرى. وبرنامج الإصلاح الاقتصادي هذا ما زال يتعثر وسط معارضة بعض الأوساط السياسية له ومن بينها حزب الإصلاح الذي هو شريك في الائتلاف الحكومي. وقد أخذ هذا البرنامج بعض مطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإرشاداتهما من ضمن إصلاحاته، من خلال برنامج وطني، لأن الحكومة اليمنية تعرف من تجارب بلدان أخرى مماثلة سبقتها، أن الأخذ بكل مطالب البنك والصندوق قد أدى إلى الفشل والاضطرابات.

وقد انطلق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية للحكومة من الواقع اليمني كما هو فعلاً على الأرض. فقد اتضح منذ قيام الوحدة أن هناك مليون موظف في الجمهورية اليمنية بين مدني وعسكري، وهو رقم خيالي وعبء اقتصادي مخيف لدولة نامية كاليمن. واتضح أيضاً أن هذا الجيش الجرار من الموظفين هو نتيجة طبيعية لعملية وحدة الشطرين. وهذا ما واجهته ألمانيا عندما تمت الوحدة بين شطريها في العام ١٩٩٠. ولكن اليمن ليس ألمانيا وهو ليس في غناها ولا يملك بنيتها الصناعية ولا عملتها القوية ولا خدماتها الاجتماعية ولا إمكاناتها الاقتصادية الهائلة ونفوذها السياسي في أوروبا والعالم. فإلى جانب أن اليمن دولة متخلفة اقتصادياً، نجد أنها دولة محاصرة في جنوب الجزيرة العربية من قبل جيرانها الأغنياء، أو بالكاد تملك العلاقات المتينة مع باقي الدول العربية أو الصلات القوية مع دول العالم الصناعي، لذلك لم يجد النظام اليمني مهرباً من خفض الدعم عن السلع، ومن أهمها إلى جانب المواد الغذائية، المحروقات. فسعر ليتر البنزين في اليمن كان ٦ ريالات قبل رفع الدعم. وبعد خفض الدعم ورفعه جزئياً أصبح

١٢ ريالاً لليتر الواحد ثم ٢٥ ريالاً. وما زال إلى اليوم أرخص بنزين في العالم. من هنا أيضاً أدركت الحكومة اليمنية ضرورة تعديل قوانين الضرائب وتحسين الجباية في البلاد. كما أدركت أن الحرب الاقتصادية المعلنة عليها، وخصوصاً من جانب السعودية، هي السبب الرئيسي لتدهور قيمة الريال اليمني، حيث يضخ السعوديون في سوق جدة المالي الموازي للعملات، كميات ضخمة من الريالات اليمنية، مما يسقط من سعر الريال في السوق المحلي باستمرار، وبمعزل عن تأثيرات المؤشرات الاقتصادية أو موجودات الخزينة اليمنية من القطع الأجنبي. وقد دفع اللعب السعودي سواء بالضغط على الريال اليمني أو تهريبه أو ضخ كميات منه عبر الحدود، الحكومة اليمنية إلى الطلب رسمياً من الحكومة السعودية وقف هذا الأمر، كجزء من إثبات حسن نيتها تجاه موضوع الحدود والموضوعات السياسية الأخرى. وأدرك اليمن أن مداخيل النفط التي تدفقت عليه بعد الوحدة بالكاد تغطي حاجاته الحالية، التي تتطلب التصدي إلى أعباء الوحدة، من التضخم الوظيفي إلى أعباء الوضع الداخلي (توسيع البنية التحتية والمطالب الاجتماعية) وأعباء حرب الانفصال (إعادة بناء ما دُمر) والتعبئة العسكرية (تجهيز القوات المسلحة بعد دمجها)، إلى جانب الحرب الاقتصادية المستمرة المعلنة وغير المعلنة، لذلك ضاعت مداخيل النفط في «المصروف اليومي» للدولة بعيداً عن التنمية بسبب كل هذه التراكمات. فالنظرة البعيدة لآفاق التنمية في اليمن، تتطلب استخدام مداخيل النفط في أوجه مختلفة، غير التي أدت إلى الهدر الحاصل اليوم.

وآفاق التنمية في اليمن ستبقى في المرحلة القريبة محدودة، ما

دامت إمكانية استثمارات دول الخليج الهائلة محجوبة عنها. فدول الخليج ـ ببساطة ـ تقول لليمنيين: لقد كنتم أعداءنا في حرب الخليج واتخذتم سياسات غير سياستنا، لذلك لا تتوقعوا أي استثمارات من قبلنا. وتضيف دول الخليج في معرض تأكيد موقفها وفرك الملح على الجرح اليمني، إن المساعدات الاقتصادية والاستثمارات المحتملة، ستكون من نصيب سورية ومصر، لأنهما أحق منكم بحكم وقوفهما معنا في حرب «عاصفة الصحراء»، وعضويتهما في التحالف الغربي العريض الذي خاض حرب تحرير الكويت. لذا يدرك اليمن نظاماً وحكومة وأحزاباً، أن ليس هناك دولة عربية واحدة قادرة على حل مشكلته الاقتصادية. إذ بعد هذا الوضوح في الموقف الخليجي، لا عودة للاعتماد من الآن فصاعداً على المساعدات العربية. أما طموحات الاستثمار العربي فستظل ضئيلة، لأن الرأسمال العربي يظن أن اليمن يمثل مجموعة مخاطر له، منها خوفه المزمن من التأميم وفقدان الضمانات على الودائع وعدم الاستقرار السياسي الداخلي وعدم اطمئنانه لقانون الاستثمارات بشكله الحالي. لذلك لا يرى اليمن أبعاداً لإمكانيات التنمية في المستقبل، إلاّ بالتكامل الاقتصادي بين دول العالم العربي، حيث لا يتعدى حجم التبادل التجاري حالياً بين الدول العربية أكثر من ٤٠ بالمائة. وفي الوقت نفسه يرى أن مشكلة التطبيع مستقبلاً مع إسرائيل، ما هي إلاّ مشكلة اقتصادية أولاً وأخيراً. فكل ما يحدث الآن هو أن إسرائيل تغذّى بأموال بعض العرب، بينما هي تفرض شروطها على العرب كلهم.

□ □ □

هذا بالنسبة إلى نظرة اليمن للعلاقة الاقتصادية مع دول العالم العربي وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من المساعدات

والاستثمارات الاقتصادية. لكن ماذا عن المساعدات الاقتصادية الأجنبية والخارجية؟ في وسط خارطة المساعدات الخارجية، تقف ألمانيا كأكبر دولة مساعدة لليمن. إذ يبلغ حجم مساعداتها مليار مارك سنويا. ولألمانيا الغربية علاقة تاريخية مع اليمن الشمالي، كما لألمانيا الشرقية أيضاً العلاقات نفسها مع اليمن الجنوبي قبل الوحدتين، اليمنية والألمانية، التي عادت وتعززت بعد قيام الوحدة الألمانية من ناحية، وقيام الوحدة اليمنية من ناحية أخرى. فألمانيا تعتبر اليمن منطقة نفوذ تتنافس فيها حالياً مع فرنسا، في الجزيرة العربية، حيث ليس للولايات المتحدة ولا لبريطانيا ولا لروسيا الحالية (وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي) أي نفوذ اقتصادي يذكر، ما عدا النفوذ السياسي الأميركي، بحكم كون الولايات المتحدة هي القطب الأوحد في النظام العالمي الجديد. وتجد ألمانيا شبه مقارنة تاريخية قائمة بينها وبين اليمن. فكلا البلدين كانا مؤلفين من شطر شمالي يمني (غربي في حال ألمانيا) رأسمالي غربي الميول، وشطر جنوبي يمني (شرقي في حال ألمانيا) ماركسي النظام شيوعي التنظيم والإدارة، سوفياتي التحالف. وبسقوط الاتحاد السوفياتي، سقط النظامان الماركسيان في كل من برلين وعدن. لذا ترى ألمانيا الجديدة الموحدة اليوم في اليمن تجربة مماثلة تريد لها النجاح، ليس فقط بسبب مصالحها الاقتصادية والسياسية البعيدة المدى في الجزيرة العربية، إنما للتأكد من نجاح تجربة وحدة شعب واحد في بلدين، كانا شطرين، وتمَّ التحول التاريخي الذي حقق وحدتهما. وعلى الرغم من ابتعاد المقارنة الفعلية بين ألمانيا وارتباطها بالتاريخ الأوروبي ومساره منذ مطلع هذا القرن، وبين اليمن وارتباطه بالتاريخ العربي منذ قبل الإسلام في الجزيرة العربية

إلى اليوم، ناهيك عن الأحلام القومية العربية في الوحدة منذ سقوط الأمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (حين كانت ألمانيا موحدة) وحتى اليوم. إلاّ أن هناك مقارنة ما تعير نفسها دائماً.

مقابل الموقف الألماني المتعاطف، نجد أن بريطانيا الدولة المستعمرة لليمن الجنوبي لأكثر من مائة وخمسين سنة، قد أعلنت بعد حرب الخليج أنها أوقفت مساعداتها لليمن. ودهشت الحكومة اليمنية لهذا الإعلان البريطاني، لأن لا علم لها بمساعدات كهذه. ولما فتشت الحكومة أوراقها اكتشفت أن بريطانيا لا تدفع لها شيئاً. وإذا كانت المساعدات الأجنبية الأخرى قد أوقفتها الحربان (حرب الخليج وحرب الانفصال)، فإن بريطانيا أعادت اهتمامها بمستعمراتها السابقة ـ عدن (العاصمة الاقتصادية اليوم لليمن الموحد) ـ عن طريق المساعدة في تأهيل المرفأ والمدينة كمنطقة حرة. وقد أكّد هذا الاهتمام زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، جيريمي هينلي إلى عدن في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، وهي الزيارة الأولى لوزير بريطاني منذ قيام الوحدة اليمنية، حيث اجتمع بالرئيس علي عبد الله صالح. وفي وقت تزايد التوقعات اليمنية بمساعدات بريطانية، نجد أن علاقة فرنسا الاقتصادية باليمن، علاقة متغيرة وقلقة Abrupt، وما زالت تتأرجح بين الطموح السياسي للاعب أساسي في جنوب الجزيرة العربية، وبين النفوذ الاقتصادي ومصالح شركاتها. ذلك كله على الرغم من منح اليمن شركة «توتال» الفرنسية امتياز التنقيب عن النفط في منطقة شرق شبوة على حساب الشركات الأميركية مما أغضب الولايات المتحدة التي كانت تعتقد أنه ستعطى لها الأولوية في

امتيازات التنقيب عن النفط، وخصوصاً بعد موقفها المؤيد للوحدة اليمنية، ولحسمها قضية حرب الانفصال لصالح صنعاء.

□ □ □

هنا لا بد من وقفة عند موضوع برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، والخطة الخمسية القادمة التي لا بد وأن تتقاطع دائماً مع الموضوع السياسي الداخلي والإقليمي. فإذا كانت الخطة الخمسية قائمة على دعامتين أساسيتين هما: اجتذاب رؤوس الأموال من محلية وخارجية وتشجيعها للاستثمار في اليمن، وتشجيع الصناعة باعتمادها قاعدة أساسية للتنمية، فإن تفاصيل هذا البرنامج هي التي يتوقف عندها المراقبون. من أهم هذه التفاصيل وأخطرها رفع الدعم عن السلع الأساسية كالقمح والدقيق والمحروقات، حيث أصبحت أعباؤه على الخزينة ضخمة، في الوقت الذي ما زال القطاع الخاص في اليمن يملك قدرة محدودة ولا تمويل لديه ليقوم بدور مساند للدولة في هذا السياق. لذلك بدأت الحكومة في برنامجها تطوير فكرة الخصخصة تدريجياً وخصوصاً في مجال الصناعة. فقد ورثت دولة الوحدة ٣٦ مصنعاً في الجنوب، من بينها معمل البيرة الشهير، وهو أكبر المعامل ربحاً في اليمن، والذي ما زالت الحكومة تصرف من أرباحه بعد مرور أكثر من سنتين على إغلاقه. وتأمل الحكومة في بيع معمل البيرة هذا إلى القطاع الخاص وإعادة تشغيله على الرغم من «الوضع الإسلامي» في البلاد. ولم تستطع الحكومة بيع سوى ستة معامل من أصل الـ ٣٦ معملاً في الجنوب. أما في الشمال فطموحات الخصخصة كبيرة، منها بيع معمل الغزل والنسيج وهو أول معمل في اليمن بناه الصينيون بعد الثورة في الستينيات، وأصبح اليوم يتمتع بتكنولوجيا متخلفة. وبذلك تأمل الحكومة بتحرير سعر القطن. كذلك تطمح إلى دمج شركة الطيران

اليمني (اليمنية) الشمالية بشركة طيران اليمن (اليمدا) الجنوبية، وبيعها إلى القطاع الخاص، وإدخال شراكة سعودية فيها عن طريق مجموعة رجال الأعمال السعوديين. كذلك معامل التبغ والكبريت، وبنك الإنشاء والتعمير، وهو من أكبر بنوك اليمن، وتملك الدولة ٥١ بالمائة من أسهمه.

ولا يخفي بعض السياسيين اليمنيين آراءهم في أن البنوك الإسلامية التي راجت في السنوات العشر الأخيرة في اليمن وخارجها هي بنوك انتهازية. لذلك عندما صدر قانون البنوك الإسلامية في اليمن، رده الرئيس علي عبد الله صالح إلى المجلس النيابي، لغياب رقابة البنك المركزي في القانون على هذه البنوك، وخصوصاً بالنسبة إلى توظيف الأموال ونسبة استثمارها، للحرص على عدم تكرار تجربة مصر في شركة الريان وسرقة المودعين والإفلاس الاحتيالي.

على الرغم من هذه الصورة الاقتصادية التي تبدو قاتمة بعض الشيء، فإن نمو اليمن قبل الحرب قد بلغ ٨ بالمائة من الدخل القومي العام G.N.P وانخفض بعد الحرب إلى ٣ بالمائة، وهو في كلا الحالين رقم جيد بالنسبة إلى دولة نامية، وهنا يدخل العامل السياسي في أي برنامج إصلاح اقتصادي في اليمن، وهو كيف يستمثر اليمن العلاقة مع السعودية اقتصادياً بعد مذكرة التفاهم. صحيح أن الحدود بالنسبة إلى السعودية تأتي أولاً، ولكن إذا هي أعطيت اتفاقاً مرضياً في هذا الاتجاه، ألا يجدر باليمن عرض اتفاق شامل Package Deal يشمل لقاء ذلك، عودة امتيازات المواطن اليمني في العمل والتنقل والتبادل التجاري الحر؛ وبالتالي فإن موضوع الحدود هو جزء من هذه الموضوعات أو هو مقابل هذا كله؟

وبالتالي تشترط الصفقة أنه مقابل تسوية مشكلة الحدود، تقدم السعودية مساعدات اقتصادية ومالية لفتح مدارس وطرقات ومستشفيات وخدمات مختلفة يتم فيها تشغيل الناس. فإذا وجد الماء بطل التيمم بالنظريات. وحاجة اليمن الماسة إلى هذه المشاريع ستزداد بازدياد النمو السكاني الذي يبلغ بين ٣,٣ بالمائة إلى ٣,٦ بالمائة سنوياً، إذ سيتضاعف عدد سكان اليمن في العام ٢٢٢٥ ويبلغ حوالى ٣٥ مليون نسمة. ومع ازدياد السكان تزداد مشكلة المياه في اليمن، إذ لا أنهار في البلاد، فهي تعتمد على الأمطار ومخزونها في الأودية. ونسبة هطول الأمطار في اليمن هي أعلى نسبة في الجزيرة العربية. لكن انخفاض منسوب المياه الجوفية الذي ترافق مع ازدياد عدد السكان، قد أخذ يظهر بوضوح في مدينة كصنعاء التي ارتفع عدد سكانها من ٦٠ ألف نسمة عند قيام الثورة في العام ١٩٦٢، إلى مليون نسمة في العام ١٩٩٥.

في سياق الحديث عن المغتربين اليمنيين، لا بد من التشديد على ناحية هامة تتركز على أوضاعهم في البلد المضيف وعلاقتهم بالوطن الأم، فمصالحهم هي حيث أموالهم، وأموالهم حيث يقيمون. وبالتالي فهم مرتبطون بالجانب السياسي لنظام البلد الذي يعملون فيه. فالمغتربون في السعودية ترتبط أموالهم واستثماراتهم بالسياسة التي تنتهجها المملكة. فإذا انسجمت هذه السياسة مع سياسة الحكم في اليمن في زمانه، سهُلت أمورهم. وإذا تقاطعت أو اختلفت صعبت دنياهم. وهذا ما حدث بالضبط للمغتربين اليمنيين في السعودية بعد حرب الخليج، حيث اعتبرت السعودية أن الحكومة اليمنية قد اتخذت موقفاً معادياً منها ومن مصالحها نتيجة لسياستها تجاه الغزو العراقي للكويت وما بعده، فمنعت اليمنيين من

تحويل أموالهم إلى بلادهم. وطردت الآلاف منهم وعطّلت امتيازاتهم ومنعتهم من دخول المملكة. وتشكل تحويلات مغتربي اليمن في السعودية الجزء الأساسي من تحويلات اليمنيين في الخارج إلى بلادهم. بينما نجد بالمقارنة أن المهاجرين إلى آسيا، حيث بدأ اليمنيون بالسفر إلى ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا منذ القرن التاسع عشر، وكانوا قد حملوا الإسلام إلى هذه البلدان منذ مطلع الدعوة المحمدية، قد قل ارتباطهم بالوطن الأم. ومع مرور الزمن أصبح المغتربون اليمنيون في الدول الآسيوية بعيدين عن معاناة بلادهم، وقد اندمجوا في الحياة الآسيوية اندماجاً كاملاً وتحولوا إلى تجار وسياسيين ووزراء ورجال أعمال. وكلما ابتلعتهم مجتمعات الهجرة وقبلت بهم وأدخلتهم في نسيجها الاجتماعي وتقاليدها كما هو الحال في جنوب شرق آسيا، كلما خف التزامهم ببلد المنشأ. والحالة الآسيوية حالة نادرة في الاغتراب اليمني، لا تشابهها بعض الشيء إلاّ حالة الاغتراب العماني في سواحل أفريقيا الشرقية في زنجبار وتنزانيا وكينيا وجزر القمر. بينما نجد من ناحية أخرى أن المغتربين اليمنيين في أثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والصومال، وحتى في بعض بلدان أفريقيا الوسطى، لم يتعد دورهم الدور التجاري، ولم يصلوا إلى الدور السياسي. أما المغتربون اليمنيون في بريطانيا (وهي هجرة قديمة تعود إلى مطلع هذا القرن) والولايات المتحدة وكندا، فما زال ارتباطهم باليمن أقوى وإن كان اليمنيون يعيشون كجاليات منفصلة داخل تلك المجتمعات الغربية الرافضة حكماً لاستيعابهم في الحياة العامة. لذا يبقى موضوع الاغتراب اليمني في السعودية هو الموضوع الضاغط على اليمن اقتصادياً والأكثر حساسية سياسية. وبالتالي يرتبط ارتباطاً عضوياً بتطور العلاقات

اليمنية ـ السعودية سلبية كانت أم إيجابية. من أجل ذلك ظلت المطالب اليمنية التي ترافق مفاوضات الحدود المضنية، مطالب اقتصادية، تلخصت في كلمتين: تطبيع العلاقات ـ والتي تعني تحديداً أربعة بنود:

١ ـ إعادة العمالة اليمنية إلى السعودية.

٢ ـ حرية التجارة بين البلدين وفتح الأسواق السعودية للمنتجات اليمنية.

٣ ـ إعادة المعونات الاقتصادية ـ المالية السعودية التي كانت قبل الحرب.

٤ ـ استئناف القروض السعودية التي كان قد أقرَّ بعضها قبل الحرب، لمشاريع الاستثمار والتنمية.

إلاّ أن المطالب اليمنية هذه، تبدو صعبة المنال إلى حد بعيد، وإن كان اليمن (بكثير من التمني) يطمح أن تكون مذكرة التفاهم بين البلدين التي أعادت فتح مفاوضات الحدود بداية لحلحلة هذا الجانب من الأزمة، وإن كان لا يؤمل منه كثيراً، إذ لا يمكن أن يقبل السعوديون إلاّ بجزء ضئيل جداً من هذه المطالب. تبقى ملاحظة من الضروري التشديد عليها ـ إذا كان النفط هو فعلاً إكسير الحياة في اليمن ـ وهي مدى إسقاطات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية. وهذه الملاحظة تنحصر بالدور الأميركي في الوصول إلى الحالة النفطية في اليمن. وطبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين تبين أن اهتمام الولايات المتحدة باليمن ما قبل منتصف الثمانينيات لم يكن أكثر من انعكاس لاهتمام واشنطن ببلدان أخرى في الشرق الأوسط. ولم يتغير شيء في هذا

الموضوع إلاّ في العام ١٩٤٨ عندما عثرت شركة هنت الأميركية على النفط في شرق البلاد (مأرب)، فأخذت واشنطن تظهر اهتماماً فعلياً باليمن لأول مرة. ونتيجة لذلك تحسنت العلاقات قليلاً، لأن العلاقة الخاصة هي التي تعزز عادة العلاقة الرسمية. وقد عمل اكتشاف النفط وكذلك التقارير عن وجود كميات أكبر من النفط في البلاد، على تصنيف اليمن في مرتبة مختلفة في أعين وزارة الخارجية في الولايات المتحدة وأدى إلى سياسة خارجية جديدة ضاعفت المساعدة الأميركية.

لقد عززت زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش إلى اليمن العام ١٩٨٦، وكذلك زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، العلاقات واعتبرت في اليمن كمؤشر على بداية العلاقات الثنائية المباشرة بين صنعاء وواشنطن، وتقليص الدور السعودي بين اليمن والولايات المتحدة. ولقد استنتج الدكتور عبد الكريم الأرياني أن موقف الولايات المتحدة اختلف بعد العثور على النفط وقال: «لقد أضحت الجمهورية العربية اليمنية أكثر حرصاً على صيانة هذه العلاقات ورعايتها في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى».

إن عمليات استكشاف النفط في اليمن الشمالي، والعثور على كميات منه في مناطق الحدود مع اليمن الجنوبي، أدت إلى ترحيب واشنطن الحذر بتشكيل اليمن الموحد في العام ١٩٩١. وإضافة إلى النفط الذي عثر عليه، كان من الواضح أن «الأهمية المتزايدة للبحر الأحمر، كما بدت أثناء السنوات الثماني من الحرب العراقية - الإيرانية» وفّرت فرصاً للتعاون بين صنعاء وواشنطن. وبدت حاجة صنعاء لواشنطن أكثر من حاجة واشنطن لصنعاء. لكن واشنطن

كانت تريد تحويل اليمن إلى حكومة موالية للغرب وللولايات المتحدة. وصنعاء المتنبهة دائماً لغرض واشنطن، استطاعت أن تستفيد في الحدود المسموح بها، من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة.

الهوامش:

(١) حديث مع الدكتور محمد سعيد العطار وزير الاقتصاد والنفط، في صنعاء في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) تقارير هيئة اكتشاف النفط في اليمن، محمد بامطراف مدير الاستكشاف في الهيئة، د. عبد الستار ناني مدير الأبحاث، **نقلاً عن كتاب:**

Ahmad Noman Kassim Al madhagi - Yemen and the United States - I. B. Tauris publishers - London - New York 1996.

(٣) عثمان نعمان، نائب رئيس هيئة المعادن اليمنية، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. نقلاً عن المصدر السابق.

٤

اليمن وأميركا:
مزالق التاريخ

■ «إن أميركا ـ كـ«كندا» ـ تملك جغرافيا كثيرة وتاريخاً قليلاً.»□

بيار ترودو

رئيس وزراء كندا السابق

إذا كان لا بد من وصف ما لعلاقات اليمن مع الدول الكبرى، فمن الممكن توزيعها تحت العناوين الآتية:

أميركا تؤيد اليمن، وفرنسا تودّه، وبريطانيا تقبله، وروسيا تحتاجه، والصين تريده.

□ **أميركا** تؤيده لأنه يملك الجغرافيا والتركيبة السياسية التعددية والاحتمالات الاقتصادية الهائلة.

□ **فرنسا** تود اليمن، للجانب الثقافي الرومانسي التاريخي الذي استثمرت فيه طوال الثلث الأخير من هذا القرن، إضافة إلى التعاون السياسي والتسلحي والنفطي الذي بدأ يطغى في السنوات الأخيرة، في منطقة إرثها الاستعماري بريطاني في الدرجة الأولى، وولاؤها الحالي أميركي.

□ **بريطانيا** تقبل اليمن كما هو اليوم، مع أنها كانت تتمنى لو

كان الانفصال قد نجح. وكانت بريطانيا تؤيد الانفصال بحثاً عن علاقة ممتازة مع السعودية، لأنها تجد في الشطر الجنوبي منه، آخر منطقة نفوذ سياسي في العالم العربي جلت عنه منذ ٢٧ سنة فقط، وتريد أن يبقى لها فيه شيء من النفوذ، وخاصة أنها أكثر الدول خبرة ودراية باليمن قبائل وأحزاباً وجغرافيا. وقد تغيّر الموقف البريطاني كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة وقام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة رسمية لبريطانيا في شباط/فبراير ١٩٩٧.

□ **روسيا** كانت موسكو متعاطفة مع الانفصال، كقاعدة نفوذ سابقة ووحيدة لها في كل الجزيرة العربية. إلا أن روسيا تحتاج اليمن، لأنها ـ كاتحاد سوفياتي سابق ـ استثمرت خلال ثلاثين سنة في شطري اليمن، منذ أول يوم في الثورة إلى آخر يوم في الانفصال، نفوذها السياسي ودعمها العسكري وخبرتها العقائدية، ولأن روسيا تجد في اليمن اليوم ـ وقد انحسر نفوذها وانهار اقتصادها وقد أمسك الغرب وأميركا بخناقها ـ ما تبقى لها من حرية حركة تمكنها من أن تستعيد شيئاً من وجودها السياسي على الأقل، بالرغم من أن صانعي السياسة اليمنية لا يعيرون موسكو أي وزن في تحركاتهم.

□ **الصين** تريد اليمن، لأنه في «العهد الماوي» كان أول بلد في الجزيرة العربية استثمرت فيه اقتصادياً وسياسياً من قبل قيام الثورة عندما بنت في عهد الإمام أحمد أول

طريق من الحديدة إلى صنعاء، وعندما أسست بعد الثورة أول مصنع للنسيج في اليمن، دخلت فيه المرأة اليمنية كعاملة للمرة الأولى في حياتها. ثم دخلت في الشطر الجنوبي بتنافس سياسي حاد مع الاتحاد السوفياتي، بين جناحي الحزب الاشتراكي الحاكم في عدن، الممثل بموالاة جناح عبد الفتاح إسماعيل لموسكو، وجناح سالم رُبيع علي (سالمين) لبكين.

أهم علاقة لليمن من بين كل هذه الدول الكبرى هي العلاقة مع الولايات المتحدة، التي يتضح في سياق روايتها والسير بين متعرجاتها، كم هي محورية في ترتيب أو تخريب أوضاع اليمن، وصولاً إلى الحالة التي تعيشها الجمهورية اليمنية اليوم.

□ □ □

للعلاقة اليمنية ـ الأميركية قصة طويلة بدأت في عهد الإمامة، ومرت بمراحل متعددة لعبت فيها الأوضاع الداخلية في اليمن دوراً، والأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة باليمن أدواراً. والمرحلة التي تعنينا في هذه العلاقة هي ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ وما بعدها، التي تحققت خلالها الوحدة وقامت في أثنائها حرب الانفصال. وعندما نتحدث عن العلاقة اليمنية ـ الأميركية، فهي تعني تحديداً العلاقة بين أميركا واليمن الشمالي قبل الوحدة، واليمن بشطريه بعد الوحدة. لأن العلاقات بين أميركا واليمن الجنوبي كانت محدودة جداً منذ مطلع الاستقلال حتى الفترة ما بين ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩. قبل استقلال اليمن الجنوبي، وكان عبارة عن مستعمرة للتاج البريطاني اسمها عدن، أما باقي السلطنات والمشيخات والمحميات فكانت تخضع لسلطة المندوب السامي البريطاني في

عدن ووزارة المستعمرات في لندن. لذا كانت العلاقة اليمنية ـ الأميركية بعد قيام دولة الوحدة هي استمرار للعلاقة التي كانت بين واشنطن وصنعاء منذ أن تأسست أول بعثة ديبلوماسية أميركية في مدينة تعز في اليمن في عهد المملكة المتوكلية وأسرة آل حميد الدين في العام ١٩٤٨. وكان انتقال هذه العلاقة من دولة الشمال إلى دولة الوحدة طبيعياً بحكم الأقدمية والاستمرارية بالدرجة الأولى، وبحكم أن عاصمة دولة الوحدة كانت صنعاء. وقد سهّل من طبيعة هذا الانتقال أن العلاقة الأميركية كانت هامشية مع دولة الجنوب عبر صراعاتها الداخلية المستمرة وتحالفاتها الخارجية، التي كانت في معظمها محصورة مع الدول الشيوعية والاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى.

والعلاقة بين صنعاء وواشنطن عبر حوالى أربعة عقود من الزمن، كانت علاقة «نموذجية» بين دولة فقيرة متخلفة ودولة غنية كبيرة وعظمى. وهذه «النموذجية» في العلاقة تعود إلى أنها قامت على أساس قواعد الحرب الباردة المتعارف عليها في أيامها، ولُعِبت بالشروط المتفق عليها. لذلك حدّت في حينه هذه الشروط من التوسع في هذه العلاقة، بحكم العلاقة الخاصة التي كانت (وما زالت) بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وللدور الأميركي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذه السياسة نفسها حكمتها أيضاً عقدة المصالح الأميركية في نفط الجزيرة العربية، وبالتالي الخوف على هذه المصالح والتهديد الذي قد تتعرض له، وخاصة بعد غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وحرب «عاصفة الصحراء» التي تبعتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. والعلاقة اليمنية ـ الأميركية هذه تظهر بوضوح صورة علاقة دولة صغيرة

ثانوية بدولة كبيرة جبارة، ومدى حرية الحركة التي تتمتع بها أو يمكن أن تملكها دولة صغيرة كاليمن في سياستها الخارجية.

وإذا كان لا بد من بداية رسمية للعلاقة اليمنية ـ الأميركية في إطار السنوات التي نحن في سياقها، فمن الممكن أن تكون هذه البداية هي اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، أي بعد حوالى ثلاثة أشهر من قيام الثورة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وإعلان الجمهورية وسقوط حكم الإمامة. لكن هذه البداية الجيدة تعرقلت عند وقوع الحرب العربية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، إذ قطعت صنعاء علاقاتها بواشنطن، وهي استمرت مقطوعة إلى العام ١٩٧٢. وتم إحياء هذه العلاقة مجدداً عندما اكتشفت شركة أميركية النفط في اليمن في العام ١٩٨٤، ما أدى إلى تغيير طبيعة هذه العلاقة، حين بدأت أميركا تبدي اهتماماً كبيراً في اليمن بعد هذا الاكتشاف ـ كما ذكرنا سابقاً، بعد مرور عشر سنوات ونيف من العلاقة الباردة والثانوية على الرغم من وجود التمثيل الديبلوماسي. واتسمت هذه العلاقة بطابع فريد من نوعه، وهو ما مثل استدارة أميركية كاملة من حالة اللاإهتمام إلى حالة الاهتمام الشديد، الذي عكس نظرة مغايرة، عبر اهتمام دولة كبرى ـ أميركا ـ بدولة صغيرة ـ اليمن ـ فتساعد في تطويرها وإنمائها.

وبالطبع كانت العلاقة بين صنعاء وواشنطن حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، سائرة في إطار النظام العالمي القديم ووجود القطبين الجبارين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وصراع الحرب الباردة، وتوازن القوى الذي كان قائماً. لكن هذا التوازن اختل لصالح أميركا في نهاية الثمانينيات لما مالت صنعاء نحو واشنطن

بعد اكتشاف النفط في أراضيها. إلاّ أنه على الرغم من ضوابط توازن قوى الحرب الباردة، والميل اليمني ـ الأميركي المتبادل، ظلت سياسة اليمن الخارجية «جزءاً من كل» للسياسة الخارجية لدول العالم العربي والتي لم تخرج عن مجمل المقررات العربية المتفق عليها، في تلك الفترة. وكان ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى موقع اليمن الجغرافي الاستراتيجي في جنوب الجزيرة العربية، مما لا يمكن فصله استراتيجياً عن أحداث المنطقة العربية ومسارها ككل.

إضافة إلى أن الأحداث الداخلية اليمنية (من مقاومة حكم الإمام إلى قيام الثورة وإعلان الجمهورية في العام ١٩٦٢ إلى الصراع السياسي بين الأحزاب في الجنوب حتى إعلان الاستقلال عن بريطانيا في العام ١٩٦٧ وما تم بعده من صراع داخلي بين الحزب الواحد في عدن، إلى إعلان الوحدة مع الجنوب) لعبت دوراً أساسياً في مواقف صنعاء تجاه موسكو أو واشنطن ومدى تجاوب كل من العاصمتين مع متطلبات اليمن في الساحتين الإقليمية أو الدولية. وقد استطاعت الدولة الصغيرة أن تستفيد كثيراً من الدولة الكبيرة وأن تجيّر لصالحها العديد من المواقف.

ومما يثير التساؤل في هذه العلاقة، هو كيف ناسبت السياسة اليمنية السياسة الأميركية ككل وخصوصاً حيال السعودية واليمن الجنوبي، بينما ناسبت أيضاً في وقت آخر ومعاً السياسة السوفياتية حيال السعودية كما ناسبت النظام في اليمن الجنوبي، التابع أساساً لموسكو؟ ولا يجيب عن هذا التساؤل إلاّ سياق الحكاية التي بدأت عند اكتشاف النفط من قبل شركة «هنت» الأميركية في العام ١٩٨٤، والاهتمام الملموس الذي أظهرته أميركا للمرة الأولى، بعد ذلك مباشرة، والذي توّج بزيارة جورج بوش، نائب الرئيس

الأميركي في حينه، إلى صنعاء في العام ١٩٨٤، واضعاً اللبنة الأولى في أساس العلاقة المباشرة بين اليمن وأميركا. وحتى ذلك الحين كانت واشنطن تطلب الضوء الأخضر من الرياض.

ثمة عوامل عالمية وإقليمية وداخلية أثّرت على العلاقة بين اليمن والولايات المتحدة الأميركية. وأديرت السياسة الخارجية اليمنية، بالنسبة إلى هذه العلاقة في سياق ميزان القوى الأميركي ـ السوفياتي، ثنائي القطبين، خلال القسم الأكبر من القرن العشرين، ولكنها تأثرت كثيراً بزوال الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات وربما أيضاً باستعادة اليمن لموقعه الهام في جنوب الجزيرة وتوافر الموارد ـ حالياً ـ لشراء متطلباته من دون الحاجة إلى تمويل سعودي. وأثرت المنازعات الاستراتيجية العالمية أيضاً على اليمن الذي حاول، بشتى الطرق وفي مختلف الأوقات، أن يستفيد من هذه المنازعات. علاوة على ذلك، فإن المنازعات الأميركية ـ السوفياتية كانت تنفذ حتى النهاية بالوكالة ما بين جنوب اليمن وشماله.

إن نهاية الحرب الباردة، وزوال النفوذ السوفياتي من المنطقة، أزاحت مقاومة قوة عظمى من طريق الوحدة اليمنية، ولكن ذلك حرم اليمن الموحد جزءاً من حريته المحدودة بالمناورة أثناء تعامله مع القوة العظمى الوحيدة الباقية. أما على المستوى الإقليمي، فإن موقع اليمن على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية يضعه في موقع سياسي واستراتيجي لا يمكن فصله عن تمثيليات أخرى على مسرح الشرق الأوسط: الكفاح ضد الاستعمار، تنافس واشنطن مع قوى أخرى على النفوذ في المنطقة، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الثورة الإيرانية، وعاصفة الصحراء. أما العامل الإقليمي الأكثر تأثيراً على العلاقات اليمنية ـ الأميركية فهو جار اليمن الشمالي، المملكة

العربية السعودية التي تسعى واشنطن لحماية ثروتها الهائلة من النفط، بينما هي تمارس سياسة الهيمنة حيال اليمن. لقد تغير شكل المثلث اليمني ـ السعودي ـ الأميركي بعد أن أعلن اليمن حياده في حرب الخليج العام ١٩٩١، وما زالت الآثار السياسية والاقتصادية لهذا الموقف ظاهرة وملموسة. أخيراً، فإن الظروف داخل اليمن، ابتداء من الثورة الجمهورية وعبر نمو صناعة النفط والوحدة مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والانتخابات النيابية والمواجهات العسكرية الداخلية العام ١٩٩٤، هذه جميعها تأثرت بالأوضاع الإقليمية والدولية سياسياً، كما أثرت فيها، لتشكل السياسة الخارجية لليمن عموماً، وعلاقاته مع الولايات المتحدة بشكل خاص.

□ □ □

لا بد هنا من العودة قليلاً إلى مطلع الستينيات لتوضيح المزيد من الحركة التاريخية التي أوصلت العلاقات اليمنية ـ الأميركية إلى ما هي عليه، ومحاولات اليمن ممارسة سياسة خارجية استقلالية على الساحتين الإقليمية والعالمية.

تطورت الثورة في اليمن الشمالي، والتي نتج عنها إعلان الجمهورية العربية اليمنية، إلى أزمة إقليمية ذات أبعاد خطيرة لم يستطع وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الحد من تفاقمها. وقد هددت الحرب الأهلية التي تلت الثورة على الساحة اليمنية استقرار البلدان المحافظة والموالية للغرب في شبه الجزيرة العربية، كما هددت تدفق النفط الرخيص إلى الغرب. وهكذا، فإن تأثير الثورة لم يبق محصوراً داخل اليمن، وإنما امتد ليطاول السعودية، والأردن ومصر، وبريطانيا. لقد قدّم وجود الجمهورية العربية اليمنية فرصة

هامة للجمهورية العربية المتحدة لتعزيز الثورة في المنطقة تحت لواء القومية العربية، كما وفّر للاتحاد السوفياتي الظرف الملائم لتحدي أميركا وبريطانيا هناك. ولذلك أدّت الحرب الأهلية اليمنية في الستينيات إلى تدويل الأزمة وتورط الدول العظمى فيها.

وعندما قررت المملكة العربية السعودية رعاية ثورة مضادة ودعمها في الجمهورية العربية اليمنية التي اعتمدت على دعم الجمهورية العربية المتحدة وحمايتها، سعى اليمن لنيل دعم الاتحاد السوفياتي واعتراف الولايات المتحدة أيضاً لمنع السعودية وبريطانيا من إعادة آل حميد الدين المطرودين إلى السلطة. اعترفت موسكو بالجمهورية وقدمت لها مساندة سياسية، مثيرة بذلك عداوة الولايات المتحدة التي كانت تخشى انضمام صنعاء للحركة القومية العربية، المتحالفة مع الكتلة السوفياتية، في اندفاعها لمواجهة الهيمنة الغربية. وعندما اندلعت الحرب الأهلية في الجمهورية العربية اليمنية، كنتيجة للثورة والثورة المضادة التي ساندتها السعودية، كانت السياسة الأميركية تخضع لتأثيرات السياسات السوفياتية والمصرية والبريطانية والسعودية.

ومنذ أن رأت إدارة الرئيس كينيدي في الثورة اليمنية تهديداً سوفياتياً في شبه الجزيرة، أصدرت إشارات وديّة لليمن واعترفت به. وأثناء ذلك تعاونت إدارة كينيدي مع مصر للبحث عن حل سلمي لتحاشي أية مواجهة بين الأطراف المعنية، وإبعاد السوفيات عن شؤون شبه الجزيرة. غير أن التغيير الذي حصل في الإدارة الأميركية جلب معه سياسة أميركية مختلفة تجاه مصر واليمن. فلقد شجّعت إدارة الرئيس جونسون، بشكل غير مباشر، القوات المضادة للثورة والعناصر المحافظة في اليمن، وخفّفت الضغط عن دفاعات السعودية ووفرت الحماية لهذا الحليف الغني. علاوة على

ذلك، تدخلت إدارة جونسون للحد من نفوذ مصر في شبه الجزيرة العربية عن طريق تقليص سياسة الرئيس جمال عبد الناصر إلى التوسع القومي، ومنع الاتحاد السوفياتي من الحصول على أي نفوذ فعلي، واحتواء الثورة اليمنية كي لا تؤثر على حلفاء واشنطن في السعودية والأردن.

وبعد هزيمة مصر في الحرب العربية ـ الإسرائيلية العام ١٩٦٧، أرغمت مصر على سحب قواتها من اليمن والتصالح مع المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، أدى تحالف واشنطن مع السعودية ودعم هذا التحالف للملكيين في شمال اليمن، في منتصف ١٩٦٧، إلى إضعاف العناصر العروبية والمؤيدة للسوفيات في اليمن الشمالي. وهذا ما وضع صنعاء في دائرة النفوذ السعودي والأميركي. وإزاء هذا الوضع فقد اليمن قدرته على اللعب على التناقضات بين موسكو وواشنطن لسنين عديدة. في أواخر الستينيات، ورغم رغبة صنعاء بعودة العلاقات مع الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة لم ترَ ضرورة لذلك. وفي العام ١٩٧١، أتمّ البريطانيون انسحابهم من الخليج العربي مخلّفين بذلك مسألة أمنية خطيرة للولايات المتحدة نظراً للأهمية المتزايدة للنفط في الاقتصاد العالمي. وقد ترافق ذلك مع انبثاق جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في الجنوب الموالية للسوفيات والتي تعهدت بدعم ما أسمته الثورة الشعبية في الخليج.

وعندما أعيدت العلاقات أخيراً بين صنعاء وواشنطن العام ١٩٧٢، كانت هذه العوامل السبب الرئيسي في عودتها. فبسبب العلاقات المتدهورة بين صنعاء وموسكو، نتيجة النضالات الداخلية الاجتماعية، والنفوذ السعودي القوي، وتحالف موسكو مع

عدن، حاول اليمن إثارة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي بغية الحصول على مساعدات عسكرية وإنمائية من واشنطن وتقليص دور اليمن الجنوبي والسعودية في شؤونه الداخلية. التقطت واشنطن الفرصة لمواجهة التغلغل السوفياتي في اليمن مباشرة، ولتحويل اليمن إلى منطقة محايدة عازلة بين اليمن الجنوبي الماركسي والسعودية. ولأن واشنطن لا تملك مصالح عسكرية أو اقتصادية مباشرة في الجمهورية العربية اليمنية آنذاك، فقد تركت الاحتياجات الأمنية اليمنية في أيدي السعوديين يتعاملون معها كما يريدون. في الوقت نفسه كانت سياسة واشنطن تجاه اليمن تخضع للرغبة السعودية. على أي حال، فإن صنعاء، في ظل النفوذ السعودي، كانت غير قادرة على تحسين علاقاتها مع موسكو في الفترة الممتدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨، بينما علاقاتها مع واشنطن كانت في حدها الأدنى. وواشنطن لم تكن معنية كثيراً بالأحداث داخل اليمن طالما أن مصالحها في السعودية بقيت بعيدة عن المخاطر.

إزداد التوتر بين اليمنين الشمالي والجنوبي ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، مما شجّع صنعاء على المحاولة من جديد استغلال تهديد عدن والاستفادة من خصومات الحرب الباردة، ونجحت صنعاء هذه المرة. حصلت الجمهورية العربية اليمنية على صفقة أسلحة أميركية بقيمة ٣٦٠ مليون دولار موّلتها السعودية، كما حصلت على الحماية الأميركية مما مكن صنعاء من دحر العنصر اليساري على الساحة اليمنية. أكثر من ذلك، فإن تحالف صنعاء العسكري والسياسي مع الولايات المتحدة في هذه الفترة قد حدا بالاتحاد السوفياتي إلى إعادة تقييم سياساته تجاه دولتي اليمن. توقفت شحنات الأسلحة الأميركية المباشرة إلى صنعاء عند نهاية الحرب

بين اليمنين العام ١٩٧٩، وكذلك امتنعت السعودية عن تزويد صنعاء بقطع الغيار الأساسية، بما في ذلك بعض الأسلحة المتفق عليها مثل الدبابات. وأدى الأمر إلى أن تتصل صنعاء بموسكو للحصول على المعدات العسكرية التي كانت تحتاج إليها، واستغلت موسكو الفرصة لاستعادة مواقعها في البلد، لأنها لم ترغب بأن تكون صنعاء معتمدة كلياً على واشنطن.

تحسنت علاقات اليمن الشمالي بموسكو نتيجة صفقة الأسلحة السوفياتية التي طلبها الجيش اليمني. وكذلك تحسنت علاقات صنعاء بواشنطن نتيجة المساعدات الاقتصادية الأميركية في الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤، إلاّ أن الاتصالات اقتصرت على قناة مؤسسات المساعدات الاقتصادية وبرامجها التقنية، وذلك لانتفاء مخاطر تهديدات كبيرة من قبل اليمن الجنوبي. إن أحد العوامل التي ساعدت على تخفيض مستوى الاهتمام الأميركي كان رفض السوفيات تشجيع أي توتر بين دولتي اليمن يمكن أن يتضمن تهديداً للسعودية. ومع أن الفترة تميزت بالتعاون الاقتصادي لا غير، بين ١٩٧٩ و١٩٩٠، إلا أنّ العلاقات العسكرية بين موسكو وصنعاء أقنعت واشنطن بضرورة التعامل المباشر مع صنعاء، وليس عن طريق السعودية فقط كما كان حاصلاً ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٩. لقد اضطرت الجمهورية العربية اليمنية، خلال وجودها، لاستغلال الدول العظمى لكي تبقى وتستمر، وهي حققت مستوى من النجاح في هذا الأمر ساعدها على الاستمرار والتطور، رغم أن اليمن كان يستعمل لخدمة أهداف هذه الدول في معظم الأحيان.

□ □ □

إتصفت علاقات اليمن الشمالي مع المملكة العربية السعودية حتى

٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ بشكوك وعدم ثقة متبادلة نتيجة الخصومات المديدة بين العائلتين الملكيتين الحاكمتين في صنعاء والرياض، ونتيجة النزاعات الإقليمية. وحصلت الثورة في اليمن بمساعدة مصر الناصرية الثورية، التي كان ينظر إليها، بسبب دعم السوفيات لها، كعدو للحكومات المحافظة في العالم العربي، وبشكل خاص من قبل السعودية، كما كانت تمثل تهديداً كبيراً لأمن ملوك المنطقة ومشايخها. لقد أدركت السعودية أنها لا تستطيع الاستمرار دون عقد تحالفات مع كل أعداء مصر وعبد الناصر وحركة القومية العربية والحركات الاشتراكية والشيوعية. ولذلك تفاعلت الرياض فوراً مع الثورة اليمنية العام ١٩٦٢، فنظمت ثورة مضادة ورعتها وتعهدت باسترجاع الملكية اليمنية المنفية. طلبت السعودية مشورة بريطانيا والأردن ومساعدتهما، وكذلك مشورة الولايات المتحدة الأميركية وحمايتها. حضّرت الرياض نفسها لمواجهة طويلة الأمد مع الناصرية والعناصر الثورية في اليمن. ولقد دفع هذا الوضع بالولايات المتحدة إلى التورط نتيجة مصالحها الاقتصادية والسياسية في السعودية ومصر.

وفي سبيل حماية النظام الجمهوري من أي اعتداءات بريطانية أو سعودية ـ أردنية، ساندت القاهرة طلب صنعاء باعتراف واشنطن بها. لكن واشنطن أصرّت على أن تعلن الجمهورية بأنها ستحترم كافة التعهدات الدولية القائمة، كما طالبت القاهرة بإعلان مساندتها لكامل مضمون البلاغ الرسمي الصادر عن حكومة صنعاء في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢. بعد مضي ثلاثة أشهر اعترفت واشنطن رسمياً بالجمهورية الجديدة واقترحت خطة فك اشتباك لإنهاء الحرب الأهلية. كان تقدير إدارة كينيدي أن الحرب الأهلية في اليمن ستثير صراعاً عسكرياً أشمل بين السعودية ومصر،

من شأنه توريط الولايات المتحدة لأسباب ليس أقلها المصالح الأميركية في النفط السعودي. لذلك قررت واشنطن الاعتراف بالنظام الجمهوري على أمل أن يهدىء ذلك الوضع في اليمن. كان هدف الاعتراف هو إبقاء الولايات المتحدة جزءاً من الحل والمشكلة، ومحاولة إيجاد حل للأزمة المتفاقمة عن طريق القنوات الديبلوماسية، وإقناع القاهرة بالانسحاب من اليمن.

فشلت جهود التوسط الأميركية بإقناع القاهرة أو الرياض بترك الساحة اليمنية لليمنيين، وكانت النتيجة تمدّد الحرب الأهلية وتقديم الأميركيين دعماً غير مباشر للملكيين اليمنيين عن طريق مساندة النظام السعودي ودعم إسرائيل. وبعد هزيمة مصر العام ١٩٦٧، لم تعد هذه قادرة على توفير الدعم الاقتصادي والعسكري لصنعاء. وكانت النتيجة أن أصبحت الجمهورية العربية اليمنية عملياً بدون دفاعات وعاجزة عن مقاومة الضغوط القوية التي مارستها السعودية. وخلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، عندما كانت العلاقات الأميركية ـ اليمنية مقطوعة تماماً، كانت واشنطن مقتنعة بقبول السياسة السعودية تجاه اليمن، ومتجاهلة مبادرات صنعاء لإعادة العلاقات. وفي العام ١٩٧٢، قررت واشنطن استئناف العلاقات مع صنعاء وذلك لحاجة واشنطن إلى احتواء أي نفوذ لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الموالية لموسكو.

وأخيراً أعلنت الرياض تأييدها لعودة العلاقات بين واشنطن وصنعاء، بعد اعترافها بالنظام الجمهوري العام ١٩٧٠ وقيام علاقات ديبلوماسية معها. غير أن ثروة السعودية النفطية وعلاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة قد منعتا تطوير العلاقات الأميركية ـ

اليمنية، انطلاقاً من خشية الرياض من أن يشكل اليمن المستقر والقوي تهديداً للهيمنة السعودية. وهذا ما أدى إلى تعامل محدود جداً بين صنعاء وواشنطن اتخذ شكل مساعدة اقتصادية أميركية. كانت صنعاء ترغب بتعامل مباشر مع واشنطن، واقترحت مشاريع إنمائية ثنائية على أمل أن تخفف العلاقات الوثيقة بين صنعاء وواشنطن من تدخل السعودية القوي في شؤون اليمن الداخلية. وقد أدت السياسة السعودية حيال اليمن إلى أن تبقى علاقات التعاون العسكري مقطوعة بين صنعاء وواشنطن حتى العام ١٩٧٩. ففي هذا العام، واجهت الحكومة اليمنية الموالية للغرب تهديدات عسكرية وسياسية من قبل الجنوب الماركسي، وكان رد السعودية عبر تمويل صفقة السلاح الأميركية الموعودة. لقد وفّرت واشنطن والرياض الحماية العسكرية لحكومة صنعاء، وفشلت بذلك محاولات اليمن الجنوبي توحيد البلاد بالقوة، قبل نهاية العام.

بعد إزالة التهديدات التي شكّلتها جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية للجمهورية العربية اليمنية، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً حيادياً من دولتي اليمن، واتضح أمام السعوديين أنهم لم يعودوا بحاجة لتسليم بقية صفقة الأسلحة، لأنهم اعتقدوا أن تنظيم صنعاء وتسليحها سينجم عنه مخاطر تهددهم بالذات. تبنّت واشنطن السياسة السعودية. أما نداءات اليمن لواشنطن من أجل المزيد من المعدات الغسكرية فواجهت آذاناً صمّاء.

إن تحسّن العلاقات اليمنية ـ الأميركية في منتصف الثمانينيات خلق مصاعب للسعودية. فلقد عثرت شركات النفط الأميركية على النفط في العام ١٩٨٤ في اليمن، لتجذب، ولأول مرة، المصالح الاقتصادية الأميركية في اليمن الشمالي، وسط تقارير تشير

إلى وجود احتياطيات نفط كبيرة، وإلى توجه صنعاء نحو الوحدة مع الجنوب لتشكيل دولة معتدلة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ زار الرئيس صالح واشنطن. كان الحديث في صنعاء يدور حول رفض السعودية للوحدة اليمنية ولاكتشاف النفط في البلاد، على أساس أن الثروة النفطية والوحدة سيمثلان تهديداً للهيمنة السعودية في شبه الجزيرة العربية.

وفي زمن الوحدة، ووسط مؤشرات واضحة على وجود كميات أكبر من النفط، تدهورت العلاقات بين الدولتين العربيتين إلى مستوى لم تشهده من قبل. ولكن ذلك أثّر عكسياً على العلاقات بين صنعاء وواشنطن. وكما كان يحصل دائماً منذ العام ١٩٦٠، فإن قدرة صنعاء على تحقيق حرية المناورة كان يحدّ منها مستوى العلاقة القوية تاريخياً بين الرياض وواشنطن، وشحة الإمكانات الاقتصادية للبلاد.

□ □ □

كانت مصلحة الولايات المتحدة في الجمهورية العربية اليمنية، على الدوام، انعكاساً لمصالحها الأكبر والأشمل في الشرق الأوسط. وباعترافها بالجمهورية وحفاظها على وجود في اليمن ومصر، كانت واشنطن تأمل بصيانة مصالحها في المنطقة، وبشكل خاص في السعودية ومصر. لقد كانت العوامل الرئيسية التي تكوّن السياسة الأميركية تجاه كل بلدان شبه الجزيرة العربية تلك الفترة تتمثل بنقطتين:

□ **الأولى**: الحاجة إلى استمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة.

□ **الثانية:** الاهتمام بأمن إسرائيل، والالتزام باحتواء النفوذ السوفياتي.

وعندما تعرضت الحركة القومية العربية لنكسة نتيجة لانتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧، أرغم اليمن، تدريجياً، على تحمّل النفوذ السعودي المتزايد. ومع ذلك لم تظهر واشنطن اهتمامها بصنعاء، لأنها لم تشكل أي تهديد لمصالح واشنطن في المنطقة. وعندما استعادت واشنطن، أخيراً، علاقاتها مع صنعاء العام ١٩٧٢ فإنما فعلت ذلك كمحاولة لتخفيف العداء العربي تجاهها وتجاه إسرائيل. لم تنل السياسة الأميركية حيال اليمن في ذلك الوقت إلاّ تأييداً سعودياً محدوداً، لكن واشنطن اعتبرت هذه السياسة ضرورية بسبب الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني من الخليج، وبسبب ظهور جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في عدن الموالية للاتحاد السوفياتي، وكذلك الجبهات الشعبية المعادية للأمبريالية في بلدان خليجية عربية أخرى.

ويمكن أيضاً ملاحظة الاهتمام الأميركي بالمنطقة أثناء الحرب الداخلية اليمنية العام ١٩٧٩، وذلك يعود، جزئياً، لشعور السعودية بأنها مهددة مباشرة. أما السبب الرئيسي فهو قلق واشنطن من كون هذه الحرب أتت في أعقاب ثورة نيسان/ أبريل ١٩٧٨ في أفغانستان، وتوقيع المعاهدة السوفياتية ـ الأثيوبية في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، واغتيال السفير الأميركي أدولف دوبس في العاصمة الأفغانية كابول في شباط/ فبراير ١٩٧٩، وسقوط الشاه في إيران. فلقد خلقت هذه الأحداث انطباعاً في المنطقة بأن واشنطن فقدت قدرتها على ضبط الأحداث الاقليمية، وأن بلدان النفط تسعى إلى مجاملة الاتحاد السوفياتي للحفاظ على أوضاعها.

وفي استجابة فورية يمنية، زوّدت واشنطن صنعاء بصفقة أسلحة موّلتها السعودية، وبدعم سياسي ومعنوي. كذلك، حركت واشنطن قوة بحرية بالقرب من عدن، كما استعرضت قوة جوية فوقها وحولها لكي تظهر تصميمها على حماية صنعاء من غزو يقوم به اليمن الجنوبي. لقد وفر ذلك فرصة لواشنطن لتطمين السعودية وأصدقاء أميركا الآخرين في المنطقة. وخلال السبعينيات، خدمت العلاقات الأميركية ـ اليمنية مصالح الولايات المتحدة والسعودية عن طريق منع سقوط حكومة صنعاء لصالح اليساريين المدعومين من عدن.

لقد شهد العام ١٩٨٠ صيغة جديدة من التعاون بين القوى العظمى. واستعادت موسكو موقعها في اليمن عبر تزويد صنعاء بالسلاح، وفي الوقت ذاته حاولت تطبيع العلاقات بين دولتي اليمن. في العام ١٩٨٤ اكتشفت شركات النفط الأميركية النفط في اليمن، وفي مطلع العام ١٩٨٦ حصل صراع دموي رهيب، داخلي، على السلطة في اليمن الجنوبي ودمّر قدرة عدن على تهديد جيرانها. هذه الأحداث أقنعت واشنطن بأن أمن حلفائها في الخليج ومصالحها الخاصة لم تعد مهددة. وكان اكتشاف النفط يشير إلى أن مصالح واشنطن في اليمن يمكن أن تصبح ملموسة، ويمكن أن تؤدي لإقامة علاقات ثنائية مباشرة.

بشكل عام، كان الاهتمام الأميركي باليمن في الفترة الممتدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٩٠ لا يرتكز على اعتبارات يمنية محددة وإنما على الأهداف الشرق أوسطية في سياق الحالة العامة للعلاقات السوفياتية ـ الأميركية. وطالما استمرت المصالح الأميركية الضخمة قائمة في السعودية، واليمن ضعيف اقتصادياً، فإن واشنطن لا

تستطيع أن تنظر إليه إلاّ من الزاوية السعودية، لأن كل بلد عندما يحدد سياسيته مع بلد آخر، يضع في الاعتبار علاقاته مع شركائه الآخرين.

□ □ □

في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٠، تمّ توحيد شطري اليمن، بعد سنوات من محاولات عدة للتقارب وصيغ عديدة للوحدة، مرت على كل العهود والرؤساء الذين تعاقبوا على الشمال والجنوب خلال ربع قرن. وبعد مفاوضات مضنية تمت الوحدة اليمنية بين نظام قبلي ليبرالي شبه رأسمالي في صنعاء، وبين نظام اشتراكي شمولي ذي حزب واحد، شبه شيوعي، ليشكلا الجمهورية اليمنية، كما هي اليوم. وقد خلقت هذه الوحدة ظاهرياً إشكالاً للولايات المتحدة، إذ إن جمهورية اليمن الديموقراطية (الجنوب) كانت على لائحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية. لكن سرعان ما زال هذا الإشكال عندما تمّ تقييم هذا العمل إيجابياً من قبل واشنطن، معتبرة أن الوحدة ستلغي حكماً «الدور الإرهابي» الذي كان لعدن في رأي الخارجية الأميركية، لما سيكون لصنعاء بحكم قوة الشمال وحجمه وتقاليده، من دور في استيعاب الجنوب. (هذا ما كان قد أكده الرئيس صالح للمسؤولين الأميركيين في زيارته لواشنطن، كما سبق أن ذكرنا). وبالتالي فإن الوحدة اليمنية هي انتصار أميركي في الحرب الباردة التي كانت ما زالت مشتعلة في حينه، على الرغم من سقوط جدار برلين وبداية الانهيارات في أوروبا الشرقية. ونالت الوحدة اليمنية البركة الأميركية.

وهكذا، إلى أن وقعت أزمة الخليج بغزو العراق للكويت بعد حوالى

شهرين من إعلان الوحدة، التي وقفت فيها صنعاء (عاصمة دولة الوحدة) ضد واشنطن، وكذلك ضد الرياض والكويت وقوى عالمية وإقليمية رئيسية أخرى. وفجأة تخلخل التفاعل الذي دام حوالى ثلاثين سنة بين دولة عظمى ودولة صُغرى. وعلى الرغم من اعتبار الموقف اليمني من الغزو العراقي «سياسة استثنائية»، تمّ الإعلان عنها رسمياً تحت عناوين عدة، مثل «الحياد» وتفضيل «الحل العربي»، إلاّ أنها كانت سياسة مناقضة جذرياً للاتجاه الذي سار فيه معظم الدول العربية والعالم. في الوقت ذاته تمّ تصنيف هذه السياسة في الغرب وفي دول الخليج على أنها سياسة عدائية مؤيدة لصدام حسين. وكانت فاتحة انخراط صنعاء في القضايا الدولية خارج حدودها، أكثر مما هو اتخاذ مواقف اعتبرتها واشنطن مهددة لمصالح الولايات المتحدة. وكان في هذا مدخل خطر لانتهاج سياسة خارجية مستقلة من قبل دولة صغيرة محاطة بجيران مناوئين لهذه السياسة ومعادين لها، ووضع دولي مستنفر، زاده استنفاراً واستفزازاً أن اليمن كان، بصدفة تاريخية، يحتل المقعد المخصص للعرب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أثبت الزمن كم كان وجود صنعاء مكلفاً في هذا المقعد.

قبل ذلك اليوم المشؤوم في التاريخ العربي، الذي دخل فيه صدام حسين الكويت، كانت العلاقات اليمنية ـ الأميركية تتمتع باستقرار يحسدها عليه أقرب حلفاء أميركا من العرب. فقد زوّدت الولايات المتحدة اليمن بمساعدات تقنية وإنمائية بلغت قيمتها حوالى خمسين مليون دولار، بما فيها التدريب العسكري وبضع طائرات من طراز «إف ـ ٥»، كانت هي بدورها جزءاً من صفقة سلاح عقدت مع صنعاء (١٩٧٩) قبل الوحدة، من بينها قطع غيار أميركية وصيانة وسواها من المستلزمات العسكرية. وكانت المصالح الاقتصادية

الأميركية في اليمن قد بدأت تترسخ، بظهور النفط ـ كما ذكرنا سابقاً. وكان اكتشاف النفط مؤشراً على أن العلاقات بين الدولتين ستشهد ازدهاراً ومزيداً من التحسن والتعاون. وقد عزز آمال صنعاء في ازدهار العلاقة مع واشنطن، أن دولة الوحدة قد اعتمدت سياسة الحريات والديموقراطية البرلمانية وتعدد الأحزاب وإجراء الانتخابات، في محيط وجوار ليس فيهما أي من هذا القبيل. إلى أن تحطمت آمال اليمنيين نتيجة لوضع إقليمي واستنفار دولي، لم يكن لليمنيين فيه يد، ولم يكن اليمن طرفاً فيه على الإطلاق.

□ □ □

وعلى الرغم من موقفها المعاكس للسياسة «السلمية» الهادفة إلى إخراج العراق من الكويت، سعت الحكومة اليمنية الجديدة المشكّلة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ بقيادة شمالية جنوبية مشتركة، إلى المزيد من التعاون مع الولايات المتحدة وخاصة في قطاع النفط. وهكذا نلحظ أن شركات النفط الأميركية، وفي الفترة السابقة لأزمة الخليج، قد وسّعت أعمالها في مجال النفط في الجمهورية اليمنية. ومع أن مساعدات واشنطن ومجلس التعاون الخليجي لليمن قد شحّت كثيراً نتيجة أزمة الخليج، إلاّ أن مصاعب صنعاء الديبلوماسية مع واشنطن لم تؤثر على نشاطات شركات النفط الأميركية في اليمن. وعلى عكس ما كان متوقعاً من قبل بعض المراقبين، دخل البلاد مزيد من الشركات الأميركية رغم أن الإنتاج لم يكن يسجل زيادة ملحوظة.

يقول الدكتور عبد الكريم الأرياني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في معرض الحديث عن علاقات اليمن بالولايات المتحدة: «لقد روّضنا الأميركان وروّضونا».

وبين الكر والفر وهذا الترويض المتبادل يتبيّن لنا أن علاقات اليمن بالولايات المتحدة، تتحكم فيها أربع عقد:

- □ **الأولى:** علاقة اليمن مع العراق.
- □ **الثانية:** علاقة اليمن مع إيران والسودان.
- □ **الثالثة:** قضايا الإرهاب.
- □ **الرابعة:** مفاوضات السلام والتطبيع والعلاقة مع إسرائيل.

في موضوع العلاقة مع العراق، يقول اليمنيون إن هذه عقدة مصطنعة، وأن على واشنطن أن تتفهم طبيعة العلاقة بين صنعاء وبغداد. فهناك آلاف الطلاب اليمنيين يتعلمون في العراق وعلى حساب الدولة العراقية. وهؤلاء الطلاب ما زالوا يدرسون في العراق. وأن هناك تبادل خبرات عسكرية سبق غزو العراق للكويت. هذه العلاقة هي التي دفعت بحكومة اليمن للإتيان بطيارين عراقيين لقيادة طائرات «الميغ ٢٥» التي غنموها في حرب الانفصال، ولكن سرعان ما تخلى اليمن عن هؤلاء الطيارين العراقيين بعد أسابيع قليلة من بدء استخدامهم، بناء على الضغط الأميركي، وإثباتاً لحسن نواياه تجاه واشنطن. ومع تسريح الطيارين العراقيين، خففت الحكومة اليمنية زياراتها الرسمية واتصالات وزرائها بالعراق. إلاّ أن اليمن يرفض قطع علاقاته بالعراق أو الإضرار بمصالحه وشعبه، لكنه لا يدافع عن سياسة النظام العراقي ـ الداخلية أو الخارجية ـ ولا يقرها. والحكومة اليمنية ليست على استعداد للرضوخ إلى الضغط الأميركي في هذا الصدد. وتعتقد صنعاء أن إبقاء مسافة محترمة بينها وبين النظام في بغداد، يجب أن يكون كافياً ومقبولاً من واشنطن.

واليمن يعرف أن القرار الدولي الحالي بالنسبة إلى العراق، هو منع

العراق منعاً باتاً من أن يعود كما كان، دولة واحدة مركزية قوية قادرة على تحريك الجيوش والطائرات بقرار من شخص واحد في بغداد. في الوقت نفسه، فالقرار الدولي هذا، يريد أن يبقى العراق دولة واحدة، لأن تجزئة العراق إلى دويلات يشكل خطراً على المنطقة. فلا مانع، في معلومات صنعاء، من أن يبحث القرار الدولي المذكور، في نوع من الفيديرالية الأميركية ضمن إطار دولة واحدة في العراق. فقيام دولة كردية، أو دولة سنية أو دولة شيعية، هي أمور ما زالت قيد البحث والتمحيص، وإن كانت بعيدة الاحتمال في هذا المفترق الخطر من التطورات في الشرق الأوسط، لأن سقوط الصهر حسين كامل قد أكّد بما لا يترك مجالاً للشك، أن بقاء صدام حسين في سدة الحكم في العراق، ما زال يخدم المصالح الأميركية، لأسباب عدّة، أبسطها أن وجوده يجعل من امتصاص موارد السعودية ودول الخليج أمراً سهلاً ومستمراً.

أما في ما يتعلق بالسودان وإيران، فإن لليمن ثوابت يدركها، وهي أن علاقات التاريخ والجغرافيا مع هذين البلدين، لا يمكن اللعب والتضحية بها في سبيل مصلحة مؤقتة أو انتهازية سياسية. وبالتالي هي ليست موضع مساومة. وليس في علاقة اليمن بالسودان وإيران، والنظام فيهما على ما هو عليه، أي شيء يمس بالمصالح الأميركية. وإذا أرادت واشنطن أن تضغط على صنعاء لقطع هذه العلاقة أو الإساءة إليها، تحت طائلة الحديث المستمر عن الإرهاب، وأن كلاً من السودان وإيران، دولتان تشجعان الإرهاب، وأن هناك صلات بين الإسلاميين في اليمن، وبين الإسلاميين في كل من السودان وإيران، فذلك أيضاً موقف مرفوض، لأنها لا ترى أن لهذا الأمر أي علاقة بالإرهاب، وليس في تاريخ الإسلاميين المنضوين

تحت راية حزب الإصلاح، أي أعمال إرهابية أو نوايا من هذا النوع، لا في الداخل ولا في الخارج.

تبقى عقدة مفاوضات السلام والتطبيع مع إسرائيل، والضغوط والإلحاح الأميركي في هذا الاتجاه. في هذا الموضوع بالذات، يعتبر اليمن أنه لم يعد هناك أي انسجام سياسي بين الأطراف العربية بعد مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١. وعلى الرغم من فقدان التنسيق بين الدول العربية منذ ذلك الوقت، فإن اليمن اتخذ قراراً بعد مدريد، بأن يشارك في مؤتمرات اللجان المتعددة، إنما عبر سفاراته في الدول التي يعقد فيها المؤتمر، وليس على مستوى وفود وزارية ترسل لهذه المهمة خصيصاً. لكن هذا القرار لم يكن كافياً بالنسبة إلى الأميركيين، إذ طالبت الإدارة الأميركية بدور «أنشط» لليمن وأكثر فعالية في هذه اللجان، وأن الدور السلبي أو الحضور الرمزي الذي قام به اليمن حتى الآن لم يعد كافياً بالنسبة إلى واشنطن. إلاّ أن السياسة اليمنية في هذا المجال تُختصر بأن لا تَعامُلَ مع إسرائيل بالشكل الذي ترغب فيه أميركا، إلاّ إذا حلّ السلام الشامل في المنطقة. وموضوع السلام لا ينتهي هنا. ففي قناعة اليمن، أنه بعد تحقيق السلام السوري - الإسرائيلي، فإن الأمور غير محسومة، أكان في موضوع التطبيع وحجمه وشكله ونوعه وشروطه، أم كان في موضوع مشاريع تعاون إقتصادية مستقبلية في الشرق الأوسط الجديد الذي يروج له الأميركيون والإسرائيليون معاً.

□ □ □

وعلى الرغم من أن اليمن يعتبر أن اتصالاته بإسرائيل لا تتعدى الصدف الدولية، أكانت في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المناسبات الدولية الأخرى، أو في الجنازات (كجنازة الرئيس

الفرنسي فرنسوا ميتران ولقاء الرئيس علي عبد الله صالح شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل لدقائق) أو الاحتفالات والمؤتمرات العالمية، فإنه يعتبر أن «الضجة» التي قامت حول هذه اللقاءات هي عملية تشهير سعودية به، في الوقت الذي تتستر السعودية عن لقاءات مماثلة. منها ما حدث على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، حيث اجتمع الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودية، مع أعضاء «مؤتمر رؤساء منظمات اليهود الأميركيين» في نيويورك (وهو مؤتمر ناشط في السياسة الأميركية وقريب من البيت الأبيض Conference of Presidents of American Jewish Organisations) وكان أول اجتماع من نوعه. في هذا الاجتماع مع اليهود الأميركيين، قدم الأمير بندر بن سلطان، سفير السعودية في واشنطن، وزير خارجيته الأمير سعود الفيصل لأعضاء المؤتمر، وهنأهم بالعبرية بيوم الغفران وقال لهم «عام سعيد»، وختم التقديم بكلمة «شالوم». وعند نهاية الاجتماع أصدر المؤتمر بياناً أعلن فيه أنه جرت مع الأمير سعود الفيصل مناقشة لقضايا السلام والشرق الأوسط. لكن اللقاء والبيان عتّم عليهما كلياً الإعلام السعودي ولم ينشر شيئاً عنهما أو يشر إليهما إطلاقاً. في الوقت نفسه أعلن رئيس منظمة Anti) Defamation League) اليهودية في مؤتمر صحافي، أن الأمير سعود الفيصل قد طلب منه تعزية أرملة إسحاق رابين بالنيابة عن بلاده، وهو ما لم يشر إليه الإعلام السعودي ولم تتصدَّ له الصحافة السعودية.

بعد ذلك بأيام اجتمع الأرياني بالمؤتمر اليهودي نفسه، فعممت الصحافة السعودية اللقاء ونشرته وسائل الإعلام معتبرة أنه يشكل

«اختراقاً» إسرائيلياً لليمن. كل هذا في الوقت الذي كان الملك فهد يوفد إلى الملك حسين المراسيل ليطلب منه المساعدة في التوسط مع «أصدقائه الإسرائيليين» بداعي الإسراع في حل مشكلة المفاوضات مع سورية، لتكون السعودية بعدها «جاهزة» للتعاون والاتصال والتطبيع معهم.

والسعودية، وبعض دول الخليج معها، لا تريد أن تستفز سورية في التعجيل في العلاقة مع إسرائيل أو التطبيع المسبق معها، بينما المسار السوري ـ الإسرائيلي ما زال معطّلاً. خوفاً من أن يؤدي استفزاز سورية إلى تماديها في التحرك أكثر مما يجب لصالح العراق، لأن هاجسها الحالي، في الموضوع العراقي، هو الملك حسين ودوره في العراق، بعد أن وضح دوره الإسرائيلي، لأنها تخاف إلى أبعد الحدود حصول أي تغيير في العراق يكون للملك حسين دور أساسي فيه. فالأردن بسياسته الحالية والتغييرات التي طرأت على موقفه من العراق، أمر يقلق السعودية أكثر مما يقلق غيرها.

٥

اليمن والوحدة:
جليس مَنْ؟

■ «لقد صنعنا إيطاليا ـ علينا الآن أن نصنع الإيطاليين».□
ماسيمو ديازغليو
(بعد إعلان الوحدة الإيطالية)

اليمن اليوم هو صاحب النظام السياسي الأكثر منعة ومناعة في الجزيرة العربية. لقد خرج اليمن عند الوحدة وبعد حرب الانفصال من مشكلة الحاكم السياسي الواحد، عبر طريق الشرعية البرلمانية والديموقراطية السياسية والتعددية الحزبية، فاليمنيون لا يختارون اليوم السيد عليهم، بل من يسود.

على الرغم من هذا الكلام التفاؤلي كان هناك حيرة أميركية. فدعم الولايات المتحدة للوحدة اليمنية ومؤسساتها الديموقراطية، كان واضحاً. لأن اليمن كدولة «كبرى» في الجزيرة العربية، تملك البشر والموقع الجغرافي والاستراتيجي، كما تملك النفط، ما يجعلها تغري الولايات المتحدة كبديل من السعودية، وفي منافسة معها. وخاصة أن هناك قلقاً واضحاً في الأوساط السياسية الأميركية حيال «استقرار» المملكة على مدى السنوات المتبقية من هذا القرن.

□ □ □

كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً علنياً واضحاً ورسمياً

منذ الأيام الأولى لتصعيد الخلاف بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وقبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمّان في شباط/ فبراير ١٩٩٣، قالت فيه بالحرف الواحد: إن إدارة الرئيس كلينتون «تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الفضلى للشعب اليمني ولشعوب المنطقة كلها(...) وإن الانتخابات اليمنية (التي جرت في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣) سجلت تطوراً مهماً في تاريخ المنطقة، وإن ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية» (بيان وزارة الخارجية الأميركية ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

جاء ذلك الموقف بعد أن اشتعلت الحرب الشاملة صباح ٤ أيار/مايو ١٩٩٣ الباكر، وبعد أن وصلت أول قذيفة صاروخية مطار صنعاء، وقبل أن يقرر الرئيس علي عبد الله صالح حسم خلافه مع نائبه علي سالم البيض بقوة السلاح، ويختار توقيته في اليوم الذي كان فيه روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط يزور صنعاء وعدن ضمن جولة على دول الخليج في الأسبوع الأول من أيار/مايو ١٩٩٤. وحاول بيلليترو عبثاً إقناع الرئيس اليمني بوقف القتال في الأيام الثلاثة الأولى لاندلاعه، من غير أن يجد تجاوباً من علي عبد الله صالح، مما دعاه إلى ترك العاصمة اليمنية غاضباً ـ كما قيل. لكن توقيت زيارة بيلليترو لليمن واندلاع الحرب خلالها، تركا انطباعاً بأن المبعوث الأميركي لم يكن بالفعل جاداً في الضغط لوقف القتال من قبل أن يتصاعد. وثمة تفسيران لهذا الأمر:

الأول: يشير إلى أن الأميركيين يقفون مع الوحدة وأنهم أرادوا إعطاء علي عبد الله صالح الفرصة لحسم خلافه مع

البيض والحزب الاشتراكي عن طريق القوة العسكرية، بعد أن طالت الأزمة السياسية اليمنية ومعها اعتكاف البيض وخاصة بعد التوقيع على اتفاق العهد والوفاق في عمّان، وأن اليمنيين الشماليين أقنعوا بيلليترو أثناء وجوده في صنعاء بقدرتهم على الحسم العسكري ضد عدن في أيام، مما يثبّت الوحدة اليمنية نهائياً وينهي الأزمة، التي لم يكن الشماليون قادرين على القبول بحل سياسي لها.

وكان الأميركيون راغبين في التوصل إلى حل سريع لها لأنهم وجدوا في استمرار الأزمة اليمنية وإطالتها مصدر قلق وعدم استقرار في الجزيرة العربية، مما يشغلهم عن القضية الأساسية ألا وهي مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وقد نجحوا في إدخال دول مجلس التعاون الخليجي إليها، عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف (المياه في عُمان والتسلح في قطَر والبيئة في البحرين).

الثاني: يشير إلى أن الأميركيين لا يمانعون في خروج اليمن الجنوبي من دولة الوحدة، وأنهم قالوا كلاماً بهذا المعنى لعلي سالم البيض عندما زار الولايات المتحدة في آب/ اغسطس ١٩٩٣، حيث اجتمع بنائب الرئيس الأميركي آل غور في واشنطن. وقد عاد البيض بعدها مباشرة إلى عدن من دون المرور بصنعاء معلناً اعتكافه وبادئاً حربه السياسية ضد علي عبد الله صالح، وكأنه عاد مسلحاً بـ «قول أميركي ما».

وازدادت الشكوك في الموقف الأميركي «وتشجيعه» على تمرّد الجنوبيين ـ السياسي على الأقل ـ عندما رفض البيض

أن ينضم سفير اليمن في واشنطن محسن العيني (شمالي) إلى لقائه مع نائب الرئيس الأميركي، كما تقتضي الأعراف الديبلوماسية. مما دفع السفير العيني إلى السفر خارج العاصمة الأميركية منعاً للإحراج، ودفع رئيسه علي عبد الله صالح إلى الإعلان من صنعاء أن نائبه لم يستأذنه في هذا اللقاء ولا علم له به.

لذلك أراد بيلليترو ـ مع الاحتفاظ بالغضب الشكلي لاندلاع القتال ـ من عدم الضغط الجدي على صنعاء، توفير المناسبة لعدن لامتحان قدرتها على الخروج من الوحدة بأقل خسارة ممكنة، واستمزاج دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى للاعتراف بها. لذلك سرعان ما أعلن بيلليترو عند مغادرته عدن إلى صلالة (عُمان)، عن لومه علي عبد الله صالح لبدئه القتال، موفراً لعدن الغطاء السياسي لتبرر انفصالها. وكانت السرعة هي مفتاح الموقف الأميركي. السرعة في أن تحسم صنعاء حربها مع عدن بإسقاط الحزب الاشتراكي وتركيبته فتعزز الوحدة كما تريدها. فتقف واشنطن معها، معتبرة أن الموضوع قضية داخلية. والسرعة في أن تحسم عدن صراعها مع صنعاء في أن تنال الاعتراف بانفصالها بتدويل قضيتها. فتؤيد واشنطن ـ بعد تريث ـ الانفصال عندما تبدأ الاعترافات العربية تتوالى. لكن الأمور سارت في الاتجاه الأول.

إنطلاقاً من هذا الموقف، تجاهلت الولايات المتحدة الطلب السعودي لمعرفة موقفها من الاعتراف بيمن جنوبي مستقل، في حال اعتراف السعودية ودول الخليج بالنظام في عدن. واعتبرته موقفاً جذرياً سابقاً لأوانه. وقد عكس بيلليترو هذا الموقف في شهادة أدلى بها أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس

النواب الأميركي في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤، مؤكداً «أن الوفاق في اليمن لا يزال ممكناً» وأن واشنطن «تعارض فرض الوحدة بالقوة، كما تعارض خطوة الانفصال في خضم الحرب». لذلك تخشى إذا لم تتوقف المعارك فوراً أن تعتبر جهات خارجية ذات مصالح أنه من الضروري اتخاذ إجراءات قد تسيء إلى فرص التوصل إلى اتفاق لوقف النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، ذلك لأن واشنطن كانت لا تزال ترى أنه في الإمكان المحافظة على يمن موحد، ربما في إطار سياسي جديد، إذا سعى الطرفان بجدية وصدق للتوصل إلى حوار وطني يحفظ الوحدة.

وظلت الخارجية الأميركية حريصة على إبقاء مسافة بينها وبين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد بيان اجتماع أبها في السعودية الذي هدد بالتدخل في اليمن. وكانت هذه المسافة تزداد بين واشنطن والرياض، كلما ازدادت التحركات السعودية باتجاه التحريض على الانفصال في اليمن الجنوبي، وخاصة بعد الاتهام العلني الذي وجهته الحكومة اليمنية إلى السعودية بالتدخل ضدها بالسلاح والمال. لذلك حددت الولايات المتحدة سياستها بوضوح أكثر للأطراف العربية في النزاع اليمني، في أنه لا يتوافر لهذا النزاع إلاّ الحل السياسي فقط، وأن وقف إطلاق النار يمنع الآخرين من الاعتراف بانفصال اليمن الجنوبي بينما يزيد استمرار القتال من احتمالات هذا الاعتراف. فالانفصال يقلل من فرص الحل ويعمق الخلافات بين اليمن وجيرانه. من هنا جاء الطلب الأميركي إلى دول المنطقة عدم إرسال أي أسلحة إلى الأطراف المتحاربة في اليمن، وضرورة تحييد آبار النفط في شمال البلاد وجنوبها، وإبقائها خارج دائرة القتال مهما احتدم.

□ □ □

بالطبع لا أحد يعرف على وجه الدقة حتى الآن، ماذا قال بيلليترو للرئيس علي عبد الله صالح أو لنائبه علي سالم البيض في كل من صنعاء وعدن عند زيارته السريعة لكل منهما في الأيام الأولى لبدء القتال. لكن هذا الموقف الأميركي المرتبك والمتردد ذكّر بموقف شبيه، هو موقف سفيرة الولايات المتحدة في بغداد ابريل غلاسبي عند لقائها الرئيس العراقي صدام حسين قبل غزو العراق للكويت بأيام. حيث فهم العراق من كلام السفيرة أنه يمكن لواشنطن أن تغض النظر لو شاء صدام أن يدخل الكويت، ثم تصرفت تصرفاً مغايراً كلياً لـمّا وقعت الواقعة. وقد يكون بيلليترو قد قال «كلاماً مزدوجاً» للزعيمين اليمنيين يفهم منه استعداد واشنطن للوقوف إلى جانب أي منهما إذا انتصر حرباً دون أن يضر بالمصالح الأميركية، أو إلى جانب الزعيمين كليهما إذا اتفقا سلماً، وحافظا على المصالح الأميركية. ولم يُدخل مساعد وزير الخارجية الأميركي، في كلامه «المزدوج»، حساب المصالح السعودية والخليجية «القطْرية الضيقة» داخل الجزيرة العربية، من حيث حُب أو كره هذه الدول للنظام في صنعاء، إلاّ بقدر ما تزعج تلك المصالح أو تريح الاستراتيجية الأميركية في الخليج.

لذلك كان بيلليترو حريصاً في زيارته لعواصم خمس دول في مجلس التعاون الخليجي (ليس من بينها الرياض) بعد زيارته لليمن، على أن يركز على الهدف الأساسي للسياسة الأميركية في المنطقة، وهو ضرورة انخراط دول الخليج في العملية السلمية وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وتمويل اتفاق غزة ـ أريحا. إلى جانب التحذير من التقارب مع إيران أكثر من الحدود الدنيا التي تتطلبها العلاقات الإقليمية، بحيث تبقى سياسة الاحتواء الأميركية لإيران

قائمة، كذلك سياسة العداء والتباعد التاريخية. أما بالنسبة إلى العراق فسياسة الحصار والعزل ما زالت قائمة، وأن واشنطن لا تنظر بعين الرضا إلى أي تقارب بين بغداد والعواصم الخليجية ما دام النظام العراقي غير ملتزم كلياً ونهائياً بقرارات الأمم المتحدة.

إزاء هذه الأولويات الأميركية في المنطقة، لم ترِد الولايات المتحدة لحرب اليمن أن تشغل الأطراف الخليجية، وخاصة السعودية، عن الموضوع الشرق أوسطي، ألا وهو بناء السلام العربي ـ الإسرائيلي بالمواصفات الأميركية. لذلك أعربت واشنطن عن انزعاجها من استمرار القتال في اليمن، خوفاً من أن يمتص القدرات السعودية والخليجية من اقتصادية وعسكرية، بحيث يشغلها ويبعدها عن الهدف الأميركي الأساسي، وخاصة أن الأوضاع المالية في الخليج هي من السوء بمكان، نتيجة لانخفاض العائدات النفطية ولمصاريف مشتريات السلاح الباهظة، وصفقات تجارية عملاقة لا داعي لها خارج منافع العمولات بحيث لم يعد هناك مال خليجي للضخ في الاقتصاد الأميركي. ناهيك عن التوتر الأميركي ـ الأوروبي ـ الياباني والحرج الخليجي نتيجة لاستئثار الشركات الأميركية في السنوات الأخيرة بمعظم عقود وصفقات السعودية والكويت وباقي دول الخليج. من هنا خشيت واشنطن أن تأتي حرب اليمن لتسرق المال أولاً، ولتسرق الاهتمام ثانياً من إسرائيل التي تشكل مدخلاً للعلاقات الأميركية مع الدول الخليجية، وخاصة أن السعودية لا تزال عاجزة حتى الآن عن حسم موقفها من التطبيع، سلباً كان أو إيجاباً، أو من المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تستضف حتى الآن، أياً من محادثاتها.

□ □ □

إنطلاقاً من هذه المخاوف الأميركية، فإن الولايات المتحدة دعمت قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وتزكية مهمة الأخضر الإبراهيمي كممثل للأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي،حتى لا يتسع نطاق الحرب فتغرق فيه الأطراف الخليجية، التي لا بد أن ينقسم ولاؤها مع إطالة الحرب، من دون أن تتخلى عن تأييدها لمبدأ الوحدة اليمنية (حتى ولو قالت إنها ضد فرض الوحدة بالقوة) وللشرعية الممثلة في علي عبد الله صالح وصنعاء. لذلك فالخارجية الأميركية استمرت في التحذير من التدخل، واعتبرته موقفاً ضابطاً للسعودية، من دون أن يكون في بياناتها ما يشير إلى أنها ترحب بالانفصال، ولو برز في آخر بيان لها قبل حسم الحرب بأيام قليلة، زجر لعلي عبد الله صالح بتحميله مسؤولية استمرار القتال.

كل ذلك لأنه ما زال في صلب السياسة الأميركية لإدارة الرئيس كلينتون الديموقراطية، طعم إرث إدارة الرئيس بوش الجمهورية السابقة، إذ إن أميركا لا تدافع فقط عن أنظمة قبلية رجعية متخلفة حفاظاً على مصالحها النفطية الاستراتيجية، بل هي تدعم أي عمل تغييري بحجم الوحدة اليمنية والديموقراطية الحزبية التي بدأت بإرسائها في كيان كبير وجديد يحمل شيئاً من العصرنة بالمقارنة مع الأنظمة الخليجية الأخرى.

لذلك لا تخفي الإدارة الأميركية قناعتها بأن وجود يمن ديموقراطي موحد، يمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب، قوامه ١٦ مليوناً من السكان يملكون مؤهلات بشرية عالية، ومقومات اقتصادية هائلة، ليس أهمها ولا آخرها النفط، لا بد أن يتطور بديموقراطيته نحو نظام لا بد كذلك وأن يغري بحيويته السياسية جيرانه الخليجيين.

فبلد بهذا الحجم وهذه الطاقات وهذا الموقع الاستراتيجي يشكل حزام أمان للمصالح الأميركية في جنوب الجزيرة العربية. وهو حزام يبدو شديداً إذا ما قورن بالحزام الذي تشكله الدولة السعودية، والذي تعتبره واشنطن حزاماً رخواً ما دام التغيير المطلوب في مؤسسات النظام السعودي ما زال بطيئاً ومتردداً حيال مشاركة أوسع فئات الشعب. وبالتالي لا ترى واشنطن ضرراً في أن يكون لها استثمار آخر في الجزيرة العربية، أقوى ساعداً عند الملمات وأشد بأساً عند الضرورة، يبقى موضع قلق ومنافسة وحذر بالنسبة إلى السعودية، التي ستضطر أن تجاريه في تطوير مؤسساتها السياسية.

في الوقت نفسه لا تريد الإدارة الأميركية ان تُشعِر السعودية بأنها تريد أن تحد من نفوذها في العالم العربي، وتحديداً بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهي في نهاية المطاف الحليف الأساسي لها. فلا مانع من أن تكسر شوكتها هنا أو هناك بعض الشيء من دون أن تسبب لها نكسة سياسية. لكن بالمقابل تعتبر إدارة كلينتون أن عدداً من المؤسسات الأميركية، قد صرفت الكثير من المال والجهد والنصيحة في دعم الفكرة الديموقراطية في اليمن ورعت الانتخابات الحرة فيها في محاولة منها لتأسيس قواعد للعمل السياسي الديموقراطي في دولة عربية حليفة للولايات المتحدة، وهي تريد في المقابل ـ ربما للمرة الأولى في العالم العربي ـ أن تزاوج بين المصلحة الاستراتيجية والتركيبة الديموقراطية لأنظمة الحكم. فلا تجد واشنطن نفسها أنها تقايض مصالحها بأنظمة قبَلية أو قمعية أو عسكرية دائماً، كما حدث من قبل في علاقاتها بدول أميركا اللاتينية والجزيرة العربية.

□ □ □

يدرك اليمنيون جميعاً أن الدور الأميركي في تثبيت الوحدة وحسم حرب الانفصال لصالحها، كان فاصلاً وحاسماً ومهماً. ومن أهم أسباب الموقف الأميركي، أن الولايات المتحدة كانت تريد الاستقرار في الجزيرة العربية، وخاصة بعد إرهاصات حرب الخليج ورياح «عاصفة الصحراء» التي لم تنته زوابعها ولم تحسم نتائجها بعد. والوحدة اليمنية، في رأي واشنطن، تشكل عامل استقرار يعزز من مطلبها، ويغلق ملفاً من الملفات التاريخية الشائكة في المنطقة. وقد ساعد على القرار الأميركي الاكتشافات النفطية في اليمن (شماله وجنوبه) التي لم يأتِ أكثر ثمارها إلاّ بعد الوحدة. في الوقت نفسه كانت الإدارة الاميركية في عهد الرئيس بيل كلينتون غير مطمئنة للوضع في السعودية، والملك فهد في حالة صحية يرثى لها، وخلاف الإخوة بدأ يظهر على السطح، والضغوط الداخلية في المملكة من الأصوليين الإسلاميين المشككين بشرعية آل سعود قد أخذت بالتمدد إعلامياً في الخارج، بينما ازداد قمع الدولة في الداخل. وما زال مشهد انهيار الشاه ونظامه في إيران ماثلاً أمام عيني إدارة كلينتون، وهي لا تريد تكرار التجربة.

من هنا أرادت واشنطن من تثبيت الوحدة وحمايتها قيام دولة يمنية متحدة قوية، ترضي طموحات اليمنيين التاريخية، بقدر ما ترضي غرورهم في إيكال مهمة الدفاع عن جنوب شبه الجزيرة العربية من باب المندب إلى مضيق هرمز، إليهم. مما يكفل الاستقرار في الجزيرة في حال انهيار النظام السعودي، الذي سيجرّ حتماً إلى تجزئة المملكة (التي وحّدها ابن سعود وأصبحت كما نعرفها اليوم)، أياً كان نوع الوريث لذاك النظام. فيكون هناك بالمقابل دولة موحدة وقائمة في جنوب الجزيرة، مقابل احتمال تفكك المملكة إلى

دويلات في الشمال. بالإضافة إلى أن الإدارة الأميركية، كانت وما زالت، تخشى من أن اليمن الفقير ذا العدد الكبير من السكان، إذا ترك يخوض حرباً بين شماله وجنوبه وبين قبائله وأحزابه وبين إسلامييه واشتراكييه وبين أنصار السعودية وأعدائها وبين قومييها وماركسييها، قد يؤدي كل ذلك إلى انهيار سد مأرب من جديد، وتفرق أيدي سَبأ، فتندلق جحافل البشر الفقراء إلى الشمال الغني، وتجرف في طريقها كل ما بُني من استقرار في السعودية ودول الخليج، وتحل الحروب الأهلية محل الحروب الأجنبية، وتنزلق شبه الجزيرة العربية إلى أفغانستان ما أو صومال ما، وتضيع كل مخططات الاستراتيجية الأميركية في تثبيت استقرار مهدد.

واليمنيون يعرفون، أن الدور الأميركي المؤيد للوحدة، لا يأتي حباً بمواهبهم أو طموحاتهم، إنما لتفادي مشكلة أكبر وأخطر هي التجزئة، التي لا يريدون إضافتها إلى مشاكل الجزيرة العربية والخليج التي يعانون منها حالياً، والتي لا يرغبون أن يدخلوا كطرف مباشر في خلافاتها. في الوقت نفسه، تريد الولايات المتحدة هذه الفسحة من الاستقرار، ليتاح لها المجال في التفرغ صوب إيران ومحاولة احتوائها، بعد أن قضت على العراق. وهذا ما تسعى إليه واشنطن وسط تعرجات الأوضاع الجزيرية ـ الخليجية، فلا تبقى مِن مواجهة سوى بينها وبين طهران.

من أطرف ما يروى عن الخلاف في وجهات النظر بين السعودية والولايات المتحدة، إبان حرب الانفصال، أن ديبلوماسياً أميركياً التقى في واشنطن ديبلوماسياً سعودياً، كان يعمل في الأمم المتحدة في نيويورك، لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي من جهة وإدارة الرئيس كلينتون من جهة ثانية، بوجهة النظر السعودية الداعية إلى

فصم الوحدة اليمنية والاعتراف باليمن الجنوبي جمهورية «ديموقراطية» مستقلة.

ويقال إن الديبلوماسي الأميركي، بعد أن استمع مطولاً إلى شرح زميله السعودي عن فوائد الانفصال، سأله: يا ترى ماذا كان سيقول الملك عبد العزيز آل سعود، باني المملكة العربية السعودية وموحدها كما نعرفها اليوم، لو سمع المقولة التي أصبحت لازمة للسياسة السعودية في سياق الأزمة اليمنية، وهي أن الوحدة لا تُفرض بالقوة أو بالحرب؟ كان على الأغلب، سيؤنبه!

ولم يشأ الديبلوماسي الأميركي أن يخوض عميقاً في تاريخ توحيد الجزيرة العربية، بل أراد فقط أن يذكّر زميله السعودي، أن المملكة العربية السعودية التي يمثل سياستها الديبلوماسية اليوم، ما كانت لتكون «مملكة» ولا «سعودية» لو لم يكن الملك عبد العزيز قد وحّد قبل ستين سنة بحد السيف بين نجد والحجاز والأحساء وحائل وعسير وغيرها من المناطق، وجعل من شتات قبائل الجزيرة العربية، بالقوة، مملكة ودولة.

ويتساءل الديبلوماسي الأميركي (مستلهماً التاريخ): ماذا سيكون موقف الحكومة في الرياض، لو أرادت الحجاز ـ على سبيل المثال ـ أن تنفصل عن المملكة السعودية اليوم؟ وهي التي كان قد أخضعها بالقوة الملك عبد العزيز في العام ١٩٢٤ وسط رفض أهلها لهذا الضم، بعد أن كان الحجازيون قد أعلنوا في جدة قيام «حكومة الحجاز الدستورية الديموقراطية» خوفاً من الغزو الوهابي، وطالبوا باعتراف الدول الأجنبية باستقلال الدولة الجديدة. لكن تلك الخطوة لم تتم لعوامل عدة، أهمها تدخل الإنكليز لصالح السعوديين في وجه الهاشميين. ماذا لو حصل ذلك مجدداً؟

هل ستسمح الحكومة في الرياض للحجاز بالانفصال لمجرد أن الملك عبد العزيز قد فرض عليها الوحدة بالقوة قبل نصف قرن ونيف؟ أم ستعتبر هذه المطالبة عصياناً يجب قمعه بالقوة وتمرداً على الشرعية يجب سحقه سلماً أو حرباً؟ أم ربما ـ لو تمادينا في تطبيق المنطق السعودي ـ ستعتبر الحكومة في الرياض أن من حق الحجاز وغيرها من المناطق، أن تخرج من الوحدة السعودية، وأن تطالب بتدويل قضيتها وأن تستغيث بجيرانها والمجتمع الدولي للاعتراف باستقلالها عن المملكة، من دون أن ترفع الرياض إصبعها اعتراضاً؟

بل ماذا لو قصفت الرياض جدة وجيّشت الجيوش لتسحق الانفصاليين الحجازيين؟ هل ستقبل بوقف إطلاق النار وقواتها تتقدم نحو العاصمة الانفصالية قبل أن تعيد تثبيت الشرعية إلى المملكة؟ ألن تعتبره شأناً داخلياً ترفض فيه أي تدخل خارجي؟ أليس من واجبات كل حكم في كل دولة الحفاظ على وحدة أراضيه؟ أم أن هذا المنطق غير قابل للتطبيق في السعودية، وقابل للتطبيق في اليمن؟

وحتى لا يبدو الدبلوماسي الأميركي وكأنه يريد حشر زميله السعودي في إطار السوابق التاريخية لتأسيس وقيام المملكة العربية السعودية وحدها، قال له ما معناه: إنه كأميركي ينتمي إلى دولة، ما كان يمكن أن تحقق وحدتها، إلاّ بعد حرب أهلية بين الشمال الأميركي (الوحدوي) والجنوب الأميركي (الانفصالي) وأن هذه الحرب التي دامت أربع سنوات (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) هي التي أوجدت الولايات المتحدة الأميركية كما نعرفها اليوم. وهي أول حرب أهلية «حديثة» من نوعها في العالم، حيث استعملت فيها أحدث أسلحة ووسائل اتصال ذلك العصر، واشترك فيها أربعة

ملايين رجل، سقط منهم ستمائة ألف قتيل، وتدخلت فيها أطراف أجنبية كثيرة (الفرنسيون والإسبان) لصالح الجنوبيين، وانتهت بتدمير الولايات الجنوبية تدميراً شبه كامل، ولكنها أنقذت الوحدة الأميركية من السقوط، وجعلت الولايات المتحدة دولة كبرى. إضافة إلى أن التاريخ الأوروبي حافل بالسوابق والأمثلة على أن الدول الأوروبية ما قامت ولا حققت وحدتها إلاّ عن طريق القوة. بداية بالوحدة الألمانية في عهد بسمارك إلى الوحدة الإيطالية في عهد مازيني وكافور. لذلك فإن أي كلام آخر في الوحدة يعتبر مردوداً بالنسبة إلى أي أميركي.

ولا تعرف مصادر الرواة ماذا كان رد الديبلوماسي السعودي على كل ما قاله زميله الأميركي، إلاّ أنها تعرف أن المصلحة السعودية والمصلحة الأميركية قد افترقتا في موضوع الوحدة اليمنية.

□ □ □

في الوقت الذي تمت فيه الوحدة بين دولتي اليمن، كان العالم ينقلب رأساً على عقب. فعلى امتداد سنة واحدة حصلت تغييرات جذرية على الساحات الدولية والإقليمية واليمنية، كما حصل تحوّل أساسي في سياسة واشنطن في الشرق الأوسط. وفي سياق هذه التحولات الدولية والإقليمية والداخلية بدا أن صنعاء تتبنى سياسة غير منسجمة مع موقع دولة صغيرة في مواجهة دولة عظمى. إلاّ أن ثمن هذه السياسة الاستقلالية ـ رفض اليمن الإنضمام إلى التحالف الأميركي ـ السعودي ضد العراق ـ كان درساً بضرورة أن تلعب الدول الصغيرة دوراً ملائماً لحجمها في الشؤون الدولية.

إنَّ التغيير الأبرز على الساحة الدولية كان انتهاء توازن القوى ذي القطبين. فخلال العام ١٩٨٩، تبخّر الخطر الشيوعي فجأة. ومن

الصعب المبالغة بوصف تأثير نهاية الحرب الباردة على اليمن، إذ إنها ساعدت على خلق الظروف المناسبة للوحدة اليمنية ولحرب «عاصفة الصحراء» ـ وهي أحداث غيرت مسار التاريخ اليمني، للأحسن أو للأسوأ. لقد انتهت فترة عقدين من المنافسة بين الشرق والغرب في اليمن. وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية التي أضعفها أسبوعان من اقتتال الإخوة الرفاق المأسوي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، فقدت مصدرها الرئيسي من الدعم المالي والعسكري، ومصلحة واشنطن وحتى السعودية بإبقاء دولتي اليمن مشغولتين باحتواء إحداهما الأخرى، قد خفت حدتها.

ورغم أن مفاوضات الوحدة كانت سابقة للانهيار الشيوعي بعدة سنوات، وأنه لا يمكن تجاهل العوامل الداخلية والاقتصادية والسياسية والثقافية أثناء تحليل العوامل المؤدية للاندماج بين اليمنين، فإن تفكيك جدار برلين كانت له معانٍ ومضامين رمزية وعملية بالنسبة لليمنيين كما للأوربيين.

لا شك أن الأحداث الديبلوماسية والعسكرية كانت قد حصلت بصورة مختلفة في خريف ١٩٩٠ وربيع ١٩٩١ لو استمرت موسكو في لعب دورها التاريخي في العالم العربي. لأن واشنطن تطالب الآن ودون أي تحدٍّ من أحد، بنشر نفوذها على شبه الجزيرة العربية. إن ميل ميزان القوى هذا في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وزبائنها من بين ملوك النفط في الخليج، وترافق ذلك مع حقيقة أن ما كان يعرف باليمن الشمالي لم يعد يمثل منطقة عازلة بين السعودية و«قاعدة الاشتراكية الأمامية» القديمة في جنوب اليمن، هذه جميعها قد أدت إلى تخفيض فعالية اليمن بشكل واضح.

في آب/أغسطس ١٩٩٠ قلب صدام حسين ميزان القوى الإقليمي. فبعد مرور أقل من شهرين على توحيد اليمن غزا العراق الكويت، وأضحى اليمن في وضع صعب، خاصة وأنه احتل «المقعد العربي» في مجلس الأمن وموقفه كان علنياً. حليف اليمن في مجلس التعاون العربي، العراق، كان رده حماسياً تجاه الوحدة، وناقش بحجة مقنعة في نظر اليمنيين بأن واشنطن وأعضاء آخرين في مجلس الأمن، كانوا يطبقون مقاييس ضد العراق لا يطبقونها ضد إسرائيل. الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أخبر وزير خارجية أميركا، جيمس بيكر، وآخرين بأن اليمن كان يفضل «الحل العربي» للأزمة بين العراق والكويت، وأن السفير اليمني لدى الأمم المتحدة كان يناقش من أجل اعتماد الديبلوماسية وليس القوة، لإخراج الجيش العراقي من الكويت. وعندما دعت الرياض القوات الأميركية إلى بلادها، شعر اليمنيون بالهول جراء نفاق النظام السعودي الذي كان يحرّض ضد وجود غير المسلمين، وذعروا إزاء تصعيد مطالب السعودية بالهيمنة العسكرية على كامل شبه الجزيرة العربية.

لقد أساء اليمن تقدير قوته ونفوذه في الأزمة، وكذلك حريته في صياغة سياسة خارجية مستقلة، وقدرته على التأثير في نتائج الأزمة، والثمن الذي سيدفعه لأنه أهمل الانحياز إلى جاره الشمالي المحسن إليه لغاية الآن. ربما انجرفت القيادة بالحماسة للوحدة، وربما فشل اليمنيون في إدراك التغيرات التي حصلت في العالم خلال الفترة الوجيزة منذ أن كفَّ الاتحاد السوفياتي عن أن يكون قوة عظمى. ربما أخذوا التزام جورج بوش الخطابي بالحل السلمي بالمعنى الظاهري فقط، أو ربما أن المشاعر الحقيقية في شوارع صنعاء

وعدن ومدن أخرى ضد ملكيات الخليج الغنية، لم تترك لهم خياراً حقيقياً. وربما أخطأوا بمعرفة عواطف أكثرية الشعب العربي تجاه السياسات التي سيختارها قادتهم. ولكنهم بالتأكيد أخطأوا في تقدير قوة الجيش العراقي وفي تقدير إرادة التحالف الغربي باسترجاع الكويت إلى آل الصباح.

لربما ظن صنّاع قرار السياسة الخارجية اليمنية أن الخطر يحدق بمبدأ أخلاقي قوي، مبدأ يتعلق بالديبلوماسية، بالحياد أو الجمهورية. ربما كانت المسائل الداخلية في دولة من العالم الثالث، هي التي لم تمنح صانعي القرار في صنعاء خياراتهم، لأنه وبكل تأكيد، ليس هناك تقدير منطقي للمصالح الخاصة يمكن أن يؤدي بقوة صغيرة إلى اتخاذ موقف ضد جار يفوقها غنى ومتحالف مع القوى العظمى في العالم.

رد فعل السعوديين كان عنيفاً ضد من اعتبروه مستفيداً من المساعدات ناكراً للجميل، فألغوا أذونات عمل معظم اليمنيين في المملكة، وشطبوا كل برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية الخاصة باليمن، وأطلقوا حملة صحافية صاخبة ضدّه، وجددوا، لاحقاً، مطالبهم بمناطق كانوا اعترفوا سابقاً بأنها مناطق يمنية، وأنذروا شركات النفط العالمية بالتوقف عن العمل في اليمن. بدوره جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية تعهّد بمعاقبة اليمن لأنه لم يساند أهداف واشنطن وأساليبها في أزمة الخليج. وخفّض مساعدة واشنطن تخفيضاً كبيراً وقلّص عدد الرسميين في البلاد، مع أن شركات النفط الأميركية تابعت استكشاف النفط وإنتاجه.

إن الخطوات التي قطعها اليمن باتجاه الديموقراطية البرلمانية، أبرزها الانتخابات متعددة الأحزاب التي جرت في نيسان/ أبريل ١٩٩٣،

قدمت إلى إدارة كلنتون الأسباب الموجبة لإعادة النظر بسياستها تجاه اليمن، بينما عملت هذه التطورات ذاتها على تعميق نفور السعودية. وكما أشاعت الثورة الجمهورية في العام ١٩٦٢ رعشات الخوف في أوساط الأسرة الحاكمة في السعودية فأقدمت على إجراء إصلاحات سياسية محدودة في المملكة، كذلك اعتبرت انتخابات ١٩٩٣ غير إسلامية ـ جزئياً بسبب اشتراك النساء في الاقتراع والتصويت ـ وأنها أيضاً تشكل سابقة خطرة ومثيرة لعدم الاستقرار. كانت مخاوف السعودية كبيرة مما جعل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وإدارة كلينتون يسرعان إلى طمأنة السعوديين بأنهما لا ينويان تصدير الديموقراطية إلى المملكة العربية السعودية. كما أن واشنطن أعطت علماً لمن يهمه الأمر بأنها لن تلاحق مسألة خروقات حقوق الإنسان في السعودية، طالما استمرت الرياض بتأييد «عملية السلام» في الشرق الأوسط.

وليس صدفة أن تعلن السعودية، مرة أخرى، عن إصلاحات، تمثلت هذه المرة بإيجاد مجلس شورى، بينما، في الوقت نفسه، تطرد الهيئة التعليمية في الجامعة بسبب أخطاء معينة من ضمنها توزيع أشرطة عن حملات الانتخابات اليمنية والجلسات البرلمانية.

وهكذا بقيت العلاقات السعودية ـ اليمنية متوترة خلال العام ١٩٩٣، في ظل إجراء مفاوضات لتسوية النزاعات الحدودية التي لم تكن تتقدم باتجاه خاتمة ما، وفي أجواء تحريض الصحافة السعودية، والكويتية على تفكيك الوحدة اليمنية. فلا تغيير وزير الخارجية اليمني، ولا ضم حزب الإصلاح الإسلامي المدعوم من السعودية إلى الحكومة الائتلافية بعد الانتخابات، كان لهما أي تأثير على موقف الرياض التي موّلت إضافة إلى دول أخرى من

مجلس التعاون الخليجي المحاولة الانفصالية التي قادها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض في أواسط العام ١٩٩٤. لقد عمل الصراع اليمني الداخلي على إضعاف الوحدة. ومع التزامها بالسعودية، بدت واشنطن متجاوبة مع نصيحة الرئيس السابق جيمي كارتر بوضع الخلافات حول «عاصفة الصحراء» وراءنا.

إلى حد ما، كانت السياسة اليمنية تجاه حرب الخليج هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة في علاقات الدولة العظمى بالدولة الصغيرة، وفي الظروف العالمية والإقليمية والداخلية المتغيرة جذرياً، قامر اليمن وخسر. ولاحقاً استأنفت علاقاته مع واشنطن شكلها الطبيعي: اليمن ليس سوى اهتمام ثانوي بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية.

□ □ □

تحكمت خمسة موضوعات أساسية بمسار العلاقات اليمنية ـ الأميركية من قيام الوحدة إلى نهاية حرب الانفصال.

□ **الأول:** المواقف المتعارضة لكل من اليمن والولايات المتحدة من الأزمة التي نتجت من غزو العراق للكويت وتداعياتها الخليجية والإقليمية والدولية وما نتج عنها من مضاعفات بعد حرب «عاصفة الصحراء».

□ **الثاني:** التدهور الخطير في العلاقات اليمنية ـ السعودية الذي أدت إليه الأزمة الكويتية، والذي توج بإعادة فتح المطالب الحدودية وتهديد الرياض لشركات النفط العاملة في الأراضي اليمنية بوقف التنقيب، على أساس أنها أراضٍ سعودية.

□ **الثالث:** نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والدول

الاشتراكية، كل ذلك أسفر عن غياب موسكو عن مسرح الشرق الأوسط، وغياب التوازن الذي اعتادت اليمن العمل من خلاله، كغيرها من الدول العربية ذات العلاقة بالاتحاد السوفياتي، إضافة إلى بداية طرح مقولة «النظام العالمي الجديد» وأحادية القطب الواحد الممثل بالولايات المتحدة.

□ **الرابع:** اكتشاف المزيد من احتياطي النفط والغاز في أراضي الجمهورية اليمنية، وإن كان بكميات متواضعة مقارنة بالسعودية ودول الخليج، وخاصة في المحافظات الجنوبية، وتراكض الشركات العالمية من نفطية وسواها، للحصول على امتيازات للتنقيب، وأغلبها أميركي - أوروبي.

□ **الخامس:** تردي الأوضاع الداخلية، من زيادة الأعباء الاقتصادية لدولة الوحدة، وطرد العمالة اليمنية من السعودية ودول الخليج، إلى الأحداث المسلحة التي أدت إلى حرب الانفصال في أيار/ مايو ١٩٩٤، والقضاء عسكرياً على النظام الاشتراكي في الجنوب نهائياً وتدمير آلته العسكرية. مقابل ذلك ظهر في الجانب الإيجابي قيام نظام ديموقراطي برلماني وإجراء انتخابات نيابية متعددة الأحزاب هي الأولى في تاريخ الجزيرة العربية في نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

٦

اليمن والانفصال:
الأمان الكاذب

■ **أسعد النساء، كأسعد الأمم، هي التي لا تملك تاريخاً.**□

جورج إليوت

إذا كان «الإيمان يمان والحكمة يمانية» ـ كما جاء في الأثر الشريف (رواه أبو هريرة) ـ فلا بد أن هناك حكمة ما في الصراع السياسي المستمر الدوران عبر التاريخ في اليمن. ذلك الصراع المعقد والدقيق، تعقيد تاريخ اليمن العريق، ودقة توازنات اليمن الجغرافية والقبلية والمذهبية.

من الممكن اختصار حكاية الانفصال وحربها في اليمن، بأن شطريها أقدما على الوحدة في العام ١٩٦٧، من منطلق عاطفي، وسط ظروف دولية فرضت على النظام في صنعاء شمالاً، وعلى النظام في عدن جنوباً، تحقيق الوحدة اليمنية، التي هي شعار النظامين ومطلبهما التاريخي. وعندما أتاحت المتغيرات العالمية تنفيذ هذا المطلب، وقع الشطران أسيرَي هذه الفرصة التاريخية، وسط مد جارف من الحماسة الشعبية للوحدة، بحيث لم يعد من السهل على أي من صنعاء أو عدن أن تفرض شروطها على الطرف الآخر،

خوفاً من أن تعرقل هذه الشروط عملية الوحدة، فيدوسهما المد الوحدوي الجماهيري، ويدينهما بإضاعة هذا الحلم التاريخي.

واعتبر نظاما الشطرين أنه من خلال إتمام عملية الوحدة، يمكن «التشاطر» على بعضهما البعض. وقد قبل كل منهما طواعية الدخول في اللعبة، ولكنْ كل لأسبابه الخاصة. اليمن الجنوبي لم يكن له خيار في الوحدة، وهو النظام العربي الماركسي الفريد من نوعه، وقد انهارت الشيوعية، وأفلست الخزانة السوفياتية، وأقفلت ترسانة التسلح، وتفكك الحليف الأقوى، وانهار النظام العالمي القديم، الذي أوجد مبرراً لكيان اليمن الجنوبي منذ الاستقلال في العام ١٩٦٧ وحتى يوم الوحدة في العام ١٩٩١. ولم يكن هناك سوى الوحدة مخرجاً من المأزق ومدخلاً جديداً إلى العالم العربي. وظن الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، أنه بحكم تنظيمه الماركسي، وإيديولوجية عسكرييه وقواعده الحزبية، يستطيع أن يسيطر على الحكم في اليمن ويبزّ منافسه في الشمال.

كذلك لم يكن للنظام في اليمن الشمالي خيار في الوحدة. فهو النظام الأم، وهو اليمن التاريخي، وهو المقبول عربياً وغربياً وصاحب العلاقات الأوسع، وهو الداعي إليها منذ أيام إمامة آل حميد الدين ومن بعد قيام الجمهورية، فضلاً عن كونه البلد الطامح لاستيعاب اليمن الجنوبي عبر التاريخ. وعندما قرع التاريخ باب الوحدة، رحب به كل من حزب المؤتمر الحاكم في الشمال، والحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، ووافقا على وحدة اليمن، ليس فقط من منطلق الرضى السياسي عن العملية الوحدوية، بل لتبرئة نفسيهما أمام الشعب اليمني من تهمة رفض الوحدة. فالوحدة اليمنية، من الناحية العاطفية الشعبية، شكلت تهديداً

مستمراً لكل من النظامين في صنعاء وعدن. وكان من الصعب على أي منهما أن يعلن رفضه لها تحت أي غطاء، في الوقت الذي كان الحزبان الحاكمان يتزان بعضهما البعض بالمطالبة والادعاء في كل مناسبة برغبتهما في الوحدة وبأسرع وقت.

ولما تمت وحدة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١، اكتشف الحزب الاشتراكي (ومعظمه جنوبي)، أن حزب المؤتمر الشمالي، وهو الحزب السياسي القبلي التقليدي، كان أكثر شطارة ومهارة من الحزب الماركسي في التنظيم والسيطرة. بقدر ما اكتشف أمينه العام، علي سالم البيض، الرئيس السابق لليمن الجنوبي، أن علي عبد الله صالح، الأمين العام لحزب المؤتمر، (حتى ١٩٩٧) والرئيس السابق لليمن الشمالي، والرئيس الحالي لليمن الموحد كله، هو الرئيس الفعلي المسيطر على مفاتيح السلطة، وأنه (أي البيض) كنائب للرئيس، رجل بلا سلطة. لقد أصبح علي سالم البيض بمثابة الموظف عند علي عبد الله صالح، وليس شريكاً في السلطة كما كان يأمل. وعبر اختلافاتهما الظاهرة والكبيرة، ناهيك عن الحواجز النفسية والمصلحية بين الرجلين، أخذ كل منهما يبحث عن مبررات معارك ضد الآخر من أجل أن يفوز أحدهما بغنيمة الحكم كاملة.

كما أن انتقال الحرب إلى صنعاء، صوب بيئة مختلفة ومناخ آخر لم يكن وفق الحسابات المقدرة، وقد أوجد الكثير من العقيدات وخلق بعض الشكوك والأوهام، أدت تراكماتها إلى تباعد وتباين بين الرجلين، ظلاً يتفاعلان ويأخذان أبعاداً خطيرة إلى أن عبرت عنهما حرب الانفصال.

□ □ □

المتاهة في الحديث عن اليمن واسعة. لذلك يتسلل إلى أي تحليل

للمشكلة اليمنية، قبل وبعد حرب الانفصال، شيء من القدرية، وكأن اليمن مجرد حجر شطرنج في لعبة جغرافية سياسية، تعير نفسها باستمرار إلى «النظرية التآمرية» في السياسة - الداخلية والخارجية. بل وكأن اليمن لا يملك القدرة، أو حتى الرغبة، في أن يرفض أو يقبل أن يتحرك ضمن رقعة هذه اللعبة، وفق مصلحة هي غير مصلحته أو وفق إرادة هي فوق إرادته. وكأن كل شيء في تاريخ اليمن قد قرره آخرون.

من هنا ندخل إلى عالم السياسة اليمنية الفسيفسائي، حيث التآمر والتآمر المضاد بين الأشخاص والأحزاب والقبائل. وحيث تنتقل الولاءات بين الأفراد والهيئات والمناطق، بسرعة برقية. وحيث تصبح شخصية كلّ من «الرجلين» مدار حيرة. ففي هذا العالم المنمق بالزخرفة السياسية، المشاكس لكل ما هو متعارف عليه في علم السياسة العربية وتقاليدها - على الأقل - لا بد من أن يبدأ حديث حرب الانفصال بين شمال اليمن وجنوبه، عند الرجلين اللذين بسببهما كانت الوحدة، وباسم أحدهما كاد الانفصال أن يتم، وباسم الآخر تمّ تثبيت الوحدة، وبواسطة حل عسكري سحق فيه الواحد منهما خصمه.

الأول: هو رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، ضابط قبلي من سنحان تولى السلطة في اليمن، إثر اغتيال الرئيس أحمد الغشمي في العام ١٩٧٨، وحكم اليمن كرئيس له منذ ذلك الحين. وهو رئيس حزب المؤتمر الشعبي الذي أدخل الحزبية والانتخابات البرلمانية إلى البلاد.

الثاني: هو نائب رئيس جمهورية الوحدة السابق، علي سالم البيض، مدني من أشراف الجنوب، إشتراكي حالياً

وماركسي سابقاً، والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، وصل إلى السلطة إثر مذبحة المكتب السياسي للحزب في عدن في العام ١٩٨٦. قاد دولة الجنوب إلى وحدة مع دولة الشمال، وقادها بعدها إلى الانفصال عنها.

وقد مرت علاقات «الرجلين» بحالات صفاء وتقارب وتفاهم خلال الأشهر التي تلت الوحدة، وأظهر الجانبان حرصهما على تفادي كل ما شأنه أن يؤثر على ديمومة التعاون والتفاهم، واتفقا على تمديد الفترة الانتقالية من ستة شهور إلى ثالث سنوات. وفي ظل هذه الفترة استمر التقاسم بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر للمناصب والمراكز في مختلف مؤسسات الدولة والمناصفة في أعضاء البرلمان بشكل متساوٍ. ولكن في ظل الشكوك التي كانت تسيطر على الكثيرين في كلا الجانبين وفي النوايا غير الحسنة، ذهب علي البيض بعيداً في شططه وأحياناً تحت تأثير العناصر المتشددة في الحزب الاشتراكي والتي كانت تصر وتلح عليه أن يُمارس صلاحيته كشريك في السلطة وليس كنائب. وأظهرت مثل هذه الممارسات وهذا التعاطي العيوب والنواقص في ذهنية البعض، وفي فهمه للوحدة وكأن الوحدة تقتضي ديمومة القسمة على اثنين فقط. وزاد الأمر سوءاً الإصرار على الاحتفاظ بورقة الجيش وعدم الإذعان بدمجها، ونتيجة لذلك تطورت الخلافات وتحولت إلى منابذة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر، وأدت إلى انكفاء بعض قيادات الحزب الاشتراكي وأمينه العام، وخاصة بعد إعلان نتائج الانتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، التي رأى فيها الحزب الاشتركي خطراً على حاضره ومستقبله السياسي.

منذ ولادة دولة الوحدة في العام ١٩٩٠، لم يعد «الرجلان» يلتقيان

إلاّ لماماً.. حتى حلول آب/اغسطس ١٩٩٣، حين سافر البيض إلى واشنطن، واجتمع بنائب الرئيس الأميركي آل غور، من دون أن يستأذن أو يحيط علماً رئيسه علي عبد الله صالح، وكان ذلك بداية الخلاف، كما كان بداية الاتصال الأميركي - اليمني الجنوبي. وعاد البيض من واشنطن إلى عدن من دون أن يعرّج على صنعاء، كما أسلفنا، وظل فيها إلى أن أخرجته الحرب إلى حضرموت، وبعد الهزيمة إلى عمان. وقلّما حدث أن سياسياً سبب كل هذا الخلل في الدولة، وأوصلها إلى أتون حرب أهلية، من دون أن يفعل شيئاً كثيراً، سوى أن يقول «لا». فقد كان الرفض سلاحه الأول.

مع مرور الشهور أخذت مظاهر الخلاف تتراكم ثم تتحول إلى مطالب يعلنها علي سالم البيض من عدن، حتى بلغت ثمانية عشر مطلباً، يشترطها لعودته إلى صنعاء ولممارسته مهامه السياسية كنائب لرئيس الجمهورية، وهو يعرف سلفاً أن علي عبد الله صالح لن يقبل بها، ولو كان من بين هذه المطالب دعوات إصلاحية محقة. وتطورت هذه المطالب وتعديلاتها إلى «وثيقة العهد والوفاق» التي وقّعت في عمّان في شباط/فبراير ١٩٩٤، دون أن يمد علي الجنوب (البيض) إلى علي الشمال (صالح) يده ليصافحه، لولا أن الملك حسين دفعه خجلاً إلى المصافحة، عند التوقيع. ولَم يكن قد جف الحبر على الوثيقة، عندما وقع الاصطدام العسكري الأول في جنوب اليمن في اليوم التالي. ومن عمّان، طار علي سالم البيض إلى جدة حيث التقى الملك فهد، وكانت بداية علنية للتحالف السعودي - اليمني الجنوبي.

ومنذ ذلك اليوم التفاؤلي والاحتفالي في العاصمة الأردنية وأوساط

البيض من مواقعها في عدن ترسل الإشارة تلو الإشارة إلى أن اليمن الجنوبي وحزبه الاشتراكي الحاكم سابقاً، قد اتخذا القرار بالانفصال، وأنهما لا ينتظران فقط العذر والسبب والمبرر معاً، ليعلنا هذا الأمر، بل ينتظران القرار وأي شكل يتخذ.

في الواقع إن انفصالاً، من نوع ما، كان حاصلاً على الأرض. فالاشتراكيون في الجنوب كان لهم جيشهم وشرطتهم وأمنهم، وهم لم يندمجوا في مؤسسة دولة الوحدة مع الشمال. ولأشهر خلت، كانت لهم سياستهم الخارجية المستقلة، وكانوا يحاولون استمالة دول الجوار وغيرها إلى وجهة نظرهم في الخلاف مع الشمال. أما موظفو الخدمة المدنية الذين انتقلوا إلى العمل في الوزارات بصنعاء، فقد عادوا كلهم إلى الجنوب من دون إذن، وصنعاء تدفع لهم رواتبهم.

وفي الوقت الذي يقول الشماليون إنّ خلافهم ليس مع الجنوب، ولا حتى مع الحزب الاشتراكي، بل مع مجموعة من زعماء هذا الحزب، يبادر الجنوبيون إلى القول إنّ الرجل العادي في عدن، من الحزبيين أو من خارجهم، لم تعطه الوحدة شيئاً، بينما كلفته الكثير. ففي الشمال نظام قبلي - جمهوري مفكك، بينما في الجنوب مجتمع مدني وسياسي مبني على أساس النظام والحزب. والتقاليد الشمالية القبلية بدأت تتسلل إلى العادات الجنوبية، التي هي أكثر انضباطاً وعصرنة. وهي سوف تجتاح الإنجازات الاجتماعية التي حققها الحزب الماركسي الواحد (نظام التطبيب المجاني وحقوق المرأة والتعليم والخدمات الاجتماعية والضمانات الاشتراكية الأخرى).

لذلك كان الجنوبيون العاديون يشعرون أحياناً أن الانفصال هو في مصلحتهم اقتصادياً. فالجنوب يملك ثلث مخزون النفط في اليمن،

وإن كان لا يشكل إلاّ سدس عدد السكان. وميناء عدن الحر، قد ازدادت حركته التجارية، وأصبحت مداخيله تشكل مورداً يشجع على الاستثمار. كذلك يدعي الجنوبيون أن أموال المغتربين من حضرموت وسواها من مناطق الجنوب في البنوك السعودية وحدها، تبلغ ٢٥ مليار دولار. وإن كان هذا الرقم مبالغاً فيه، إلاّ أن جزءاً كبيراً منه مستعد للانتقال إلى اليمن الجنوبي بغية الاستثمار. ويذهب البعض إلى القول إنَّ مجموعة من رجال المال السعوديين، ذوي الأصل الحضرمي، يشجعون أركان الحزب الاشتراكي على الانفصال، عن طريق الإغراء باستثمارات ضخمة، وتأكيداً لولائهم السعودي.

وخلال تسعة أشهر من أزمة سياسية تراوح مكانها بين «الرجلين»، ومن أزمة ثقة بين صنعاء وعدن، تدفق المال السعودي لشراء السلاح لحلفاء الرياض الجدد، وهم «الشيوعيون» السابقون والماركسيون المرتدّون، حتى بلغ حجمه في تقدير مصادر غربية ٢٠٠ مليون دولار من آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى اليوم[1]. وقد وجدت السعودية (ومعها الكويت) فرصتها التاريخية لإنهاء الوحدة التي هددتها في السنوات الأربع الأخيرة، بقدر ما وجدت فرصتها للانتقام من الموقف اليمني (الشمالي تحديداً) من حرب الخليج الثانية، ومن مفاوضات الحدود.

عند هذا المنعطف يدخل «الآخرون» إلى المسرح اليمني، وتتخذ المتاهة اليمنية شكلاً خارجياً، ليس اليمن هو اللاعب الأساسي أو الوحيد فيه. لذلك لم يتردد في حينه، رئيس وزراء اليمن بالوكالة الدكتور محمد سعيد العطار في أن يعلن «أنّ الوحدة اليمنية والديموقراطية القائمة على التعددية السياسية، قد أزعجتا بعض

الدول التي كانت لا تريد لهذه التجربة أن تنجح». مضيفاً: «إن العناصر المتمردة تتلقى المساعدات المالية والمادية والأسلحة والعتاد من جهات كثيرة»[٢].

منذ بداية حرب الانفصال في اليمن، والتحريض السعودي على الانفصال يأخذ عدة اتجاهات، أخذت معالمها تتضح منذ إعلان الولادة الثانية لدولة الجنوب اليمني. وكانت البداية دعوة الملك فهد ابن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، الزعماء اليمنيين إلى التحلي «بالواقعية في التفكير»، التي أعلن عنها في كلمة له في عيد الأضحى، وفسرها المراقبون بأنها اعتراف ضمني بتقسيم اليمن.

ومما لا شك فيه أن البيض قد حصل على وعود خليجية واضحة بالاعتراف بدولته، وأن دولاً من بين دول الجوار قد حفزته على سرعة اتخاذ قرار الانفصال، وأقنعته بـ «أن قراراً كهذا هو السبيل الوحيد لتدويل الأزمة وإبعادها خارج حدود اليمن». مما دفع صنعاء، وقد هالها أمر التحريض هذا، إلى بذل أقصى الجهد لحمل السعودية على وقف دعمها لعدن، ولو أدى الأمر إلى التنازل عن الموقف اليمني الرسمي من موضوع الحدود، وإبرام صفقة يتخلى فيها اليمن عن بعض، بل كل مطالبه في نجران وجيزان.

والخوف من تدويل الأزمة اليمنية، هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى عدم الاعتراف باليمن الجنوبي خشية من أن يتحول النزاع اليمني إلى نزاع إقليمي، يؤدي إلى استقطابات جديدة في العالم العربي. وهو تحول لا أحد يعرف أين ستؤدي به الحرب اليمنية، وما إذا كانت ستجعل من اليمن أفغانستان ثانية، كما أشاع الأميركيون على لسان وزير خارجيتهم وارن كريستوفر، وهو يحذر دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل في اليمن ويدعوهم إلى العمل

لوقف تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، ملوّحاً «أن الحرب ستستمر إلى ما لانهاية، وسوف تساهم في الاضطرابات في المنطقة». ومن الواضح أن الولايات المتحدة في تلك المرحلة، قد اكتفت بالتلميح دون التصريح، في تحذير حلفائها الخليجيين، وتحديداً السعودية أولاً ومن ثم الكويت، من اللعب بالنار اليمنية.

ومن اللافت للنظر أن ردات فعل الدول الخليجية على الحدث اليمني، كانت وظلت شاحبة بل باردة، من دون أي حماسة ظاهرة لأي طرف من الأطراف، ومن دون أي قلق مما يمكن أن تؤدي إليه الحرب اليمنية من مضاعفات، لها انعكاساتها الخطيرة على مجمل الوضع في الخليج. وعلى الرغم من شماتة الإعلام السعودي ـ الكويتي وتحيزه الواضح إلى الفريق الجنوبي، إلاّ أن المواطن العادي الخليجي، الذي تتنازعه عوامل عدة تتأرجح بين التشفي من اليمنيين وبين الخوف من أن تجر الحرب، إذا طالت، بلاده إلى «مستنقع فيتنامي» لا بد وأن تنزلق إليه، ما كان مقتنعاً بإمكان أي حل عربي، وغير متحمس لأي نوع من أنواع الوحدة، وقد ترعرع في نعيم الانفصال وغرف من مكاسب القطرية.

وكان هناك شعور بـ «الأمان الكاذب» لدى أكثر الخليجيين، أن اليمن بعيد عنهم، وأن أي قلاقل في أطراف جنوب شبه الجزيرة العربية، لن تنعكس عليهم. وفي زمن اضمحلال أي شعور عربي قومي موحد، وفي مناخ سقوط أي مفهوم من مفاهيم «التضامن العربي» بعد حرب الخليج الثانية، وكذلك اختراع دول «الضد» و «المع»، وانهيار الجامعة العربية كمؤسسة تمثل سقف البيت العربي الواحد، فلا أحد يهمه إذا قامت حرب عربية ـ عربية لا أحد يعرف مداها! أما وقد أصبح «الاستعمار» هو الحماية لكل بلد من

بلدانهم، فقد صار التعاطف مع أحداث البوسنة والبكاء على المسلمين هناك، أهم من الالتفات إلى تمزيق اليمن. كما سبق وكانت الدعوة إلى الجهاد في أفغانستان وتحرير كابول من السوفيات، أهم من الدعوة إلى الجهاد في فلسطين لتحرير القدس من الصهاينة.

□ □ □

حرب الانفصال اليمنية خلال العام ١٩٩٤ انتهت رسمياً في ٧ تموز/ يوليو. ويمكن تتبع بدايات الحرب بالعودة إلى ٢١ شباط/ فبراير من العام نفسه، عندما حاولت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني تدمير قوات «العمالقة» المتمركزة في «أبين»، ولكنها فشلت. وقد قدمت المحاولة ونتائجها دلالة واضحة على عدم قدرة الحزب الاشتراكي على الانتصار في مواجهة عسكرية. وعلى أي حال، فقد أدى القتال الداخلي إلى سحق الآلة العسكرية لأول وآخر حزب اشتراكي حاكم في الوطن العربي.

فبالاندماج مع الجمهورية العربية اليمنية السابقة، ظن قادة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية السابقة، في العام ١٩٨٩ أنهم يستطيعون أن «يتواضعوا لكي ينتصروا» وأن يتجنبوا التأثيرات الجانبية لموجة الديموقراطية الثالثة الكاسحة التي دمّرت حليفهم الرئيسي، الاتحاد السوفياتي. أما النتائج الظاهرة للحرب فكانت: استمرار الوحدة اليمنية، وتشكيل مؤسسة أمنية وعسكرية موحّدة، وجبهة موحدة تصنع القرار اليمني. لقد تمّ دخول القوات الحكومية «المكلاّ» والأجزاء الهامة من عدن في الرابع من تموز/ يوليو، يوم عيد الاستقلال الأميركي، ومثل ذلك رمزاً قوياً في تاريخ العلاقات بين صنعاء وواشنطن. وإذا استثنينا بعض التأويلات المتسرعة التي

وردت في بيانات بعض المسؤولين الأميركيين (مثل بيانات السفير روبرت بيلليترو، مساعد وزير الخارجية الأميركية، الذي أخبر الصحفيين في عمّان وأبو ظبي، بأن عدن ما زالت بعيدة جداً عن متناول القوات الشمالية، وأن القوات الجنوبية مدرّبة جيداً)، فإن الموقف الأميركي كان داعماً لوحدة اليمن ومبادراته في مجال الديموقراطية وللحوار اليمني الداخلي: «شعرنا منذ البداية أن الوحدة كانت مفهوماً لصالح الشعب اليمني. ونعتقد أن الوحدة ينبغي إعادة بنائها بإنهاء القتال واستعادة الحوار السياسي».

في السادس من حزيران/يونيو ١٩٩٤ وفي الجلسة الختامية لاجتماع مجلس التعاون الخليجي الذي عقد قرب الحدود اليمنية، أكّدت كريستين شيلي، مساعدة الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، على أن دور مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون إيجابياً، وأن مشاكل اليمن لا يمكن حلّها بالوسائل العسكرية. ويمكن اعتبار هذا البيان بمثابة رسالة موجهة لبعض أعضاء مجلس التعاون، كما أن توقيت البيان يمكن اعتباره رسالة تطمين للفرقاء في شبه الجزيرة العربية بأن الولايات المتحدة تتابع الموقف، وأنها ستعمل ما بوسعها لإفهام الأطراف المتقاتلة كي لا يكون للحرب تأثير على الدول المجاورة. وكذلك أكد بيان الناطق باسم الخارجية الأميركية مايكل ماكموري، الذي صدر قبل استسلام عدن لقوات الحكومة، على أهمية إنهاء القصف الثقيل على عدن، وحثّ الطرفين على استمرار الحوار. وحذّر البيان من أن المزيد من العمليات العسكرية سيؤدي إلى تحرك مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات سريعة. وكان أيضاً بمثابة إنذار للفريقين بأن استمرار القتال سينجم عنه المزيد من الضحايا المدنية، خاصة وأن دفاعات

الانفصاليين كانت قد سقطت. وقد أكّدت مصادر الحزب الاشتراكي التي اتصلت بالسفارة الأميركية في الإمارات العربية المتحدة، أن الولايات المتحدة لعبت دوراً هاماً في إنهاء الحرب عند هذا الحد، موفّرة على المدينة والبلاد المزيد من الخسائر البشرية والمادية غير الضرورية، ومفسحة في المجال لمغادرة الانفصاليين المدينة بسلام.

وفي مقابلات صحافية نشرت في صنعاء في ٦ تموز/يوليو ١٩٩٤ اتفق عدة سياسيين وأساتذة جامعيين يمنيين على القول بأن الوحدة كانت إحدى مكوّنات السياسة الأميركية تجاه اليمن. وكذلك أقرّ عبد الرحمن الجفري، أحد قادة الانفصال الرئيسيين ونائب رئيس الجنوب الانفصالي، في مقابلة نشرت في لندن في أيلول/ سبتمبر، بأن الانفصال لم يحظ بأي دعم أميركي:

«قبل انفجار القتال، لم أكن أدرك الموقف الأميركي. بدأ القتال قبل ساعات قليلة من موعد وصولي إلى صنعاء لإجراء محادثات مع مساعد وزير الخارجية الأميركية في السفارة الأميركية. لقد كان الموقف الأميركي المعلن خلال الحرب سليماً، ولكن، كما يظهر، كان هناك موقف غير معلن، لا يتفق مع حقائق الوضع. إذا كان السبب في ذلك يعود لمعلومات خاطئة وصلت إلى الأميركيين، فنحن نأمل تصحيح هذه المعلومات. لسوء الحظ، يمثل هذا الموقف حالة نادرة من التناقض الذاتي الواضح في الموقف الأميركي».

أبعد من حقيقة التاريخ الطويل من العلاقات الثنائية والتفاهم بين صنعاء وواشنطن، وحقيقة أن الولايات المتحدة تصدق القول لحلفائها وأصدقائها، فإن «واشنطن خاضت حملة طويلة الأمد لصالح الرئيس علي عبد الله صالح بسبب مصالح شركتي «هانت»

و«إكسون» الأميركيتين والمبادرات الديموقراطية الناجحة التي أدت إلى انتخابات ١٩٩٣»، حسب ما ذكر مسؤول في معهد السلام الأميركي أمام حلقة دراسية في جامعة لندن للدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

وكذلك، أظهرت واشنطن في الفترة اللاحقة للقتال الداخلي، دعمها وحماستها لعملية سير الديموقراطية والمصالحة الوطنية وتوجهات الجمهورية اليمنية الجديدة التي تمثلت بنقاط المجلس الرئاسي السبع التي أعلنها في تموز/ يوليو ١٩٩٤، وتعهّد المجلس فيها بتنفيذ المرسوم الجمهوري رقم ٩٤/١ المتعلق بالعفو العام. أما النقاط السبع فكانت: الرغبة بتعويض أولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة «التمرد»، انطلاقاً من تعليمات مجلس الوزراء.. استمرار الديموقراطية والتعددية، وضمان حرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام باقتصاد السوق واللجوء إلى الحوار في سياق احترام الشرعية الدستورية لمعالجة أي خلافات سياسية وتحاشي أي نوع من أعمال العنف في العلاقات السياسية، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في المناطق التي عانت من جراء أعمال التمرد والتدمير، وعودة العاملين في قطاعات الخدمة المدنية إلى وظائفهم لبدء العمل من جديد على أسس طبيعية بأسرع ما يمكن، والرغبة بتوسيع المشاركة الشعبية في الحكومة وبإيجاد نظام للحكومة المحلية يضمن سلطات واسعة للوحدات الإدارية.

وأكد البيان الصادر عن مجلس الرئاسة اليمني على «أن وحدة اليمن لا تعني سوى الأمن والسلام» لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج. كما تعهّد البيان العمل مع «كافة الدول الصديقة المسلمة وغير المسلمة» من أجل خير شعوبها، وأمنها وتطورها. ومنحت

الإدارة الأميركية دعمها وتشجيعها لبيان المجلس الرئاسي ونقاطه السبع، ولمشاركة الجمهورية اليمنية في تعزيز أسس الأمن والاستقرار والتعاون في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج. ونقلت وسائل الإعلام اليمنية عن السفير الأميركي آرثر هيوز إشارته إثر لقاء مع الرئيس صالح، بعد الحرب ـ لأول مرة منذ أزمة الخليج العام ١٩٩٠ ـ إلى أن واشنطن تسعى لاستئناف مساعداتها للجمهورية اليمنية.

وبالمقارنة مع الموقف الأميركي، ظهر أن المملكة العربية السعودية تحرّض ـ أو حتى تدعم مالياً ـ على انشقاق اليمن من جديد. بينما الموقف الأميركي الداعم للوحدة اليمنية، وفي ضوء نهاية العملية المعروفة بـ «حرب تعزيز الوحدة»، قد أحبط محاولة الأقاليم الجنوبية لجر اليمن والسعودية (منذ العام ١٩٨٦) إلى صراع حرب الانفصال اليمنية الداخلية أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٤. وتؤدي دراسة حصيلة الأزمة اليمنية والتمرد ضد الثابتين: الديموقراطية والوحدة، إلى الاستنتاج بأن المملكة العربية السعودية لعبت دوراً رئيسياً في هذه الأحداث التي ترتكز على تمرد يقوده أشخاص نافذون في الحزب الإشتراكي ضد نتائج الانتخابات العامة التي جرت في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. لذا، فقد كان ما جرى تمرداً ضد إرادة الشعب اليمني الممثلة بمجلس النواب المنتخب، وضد دستور ١٩٩١ وبالتالي ضد عملية الديموقراطية ككل.

كان التمرد عبارة عن رفض «الديموقراطية التعددية»، ومحاولة فرض ديموقراطية تُمثل فيها «المنطقة الجغرافية» و«اقتصادياتها». لقد زعم المتمردون، كما أكّد ذلك نائب الرئيس السابق، أن اتفاقية وقّعت في السر بين نائب الرئيس والرئيس(*)، بينما كان موكبهما

يعبر النفق في عدن العام ١٩٨٩، قد جرى انتهاكها. كما قدّمت تبريرات إضافية للتمرد، منها أن الجيشين ينبغي أن لا يندمجا حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وأن فكرة «القسمة بين ثلاثة (أحزاب) كانت غير مقبولة «لأننا كنا دولة». لقد أصبح واضحاً تدخل المملكة العربية السعودية وبلدان خليجية أخرى ـ كالكويت ـ في الشؤون اليمنية، وأن تورط السعودية، بشكل خاص في الأزمة اليمنية الداخلية قد سرّع عملية تدمير الذراع العسكرية للحزب الاشتراكي وقلّص فاعلية قوات اليمن النظامية، علاوة على ذلك، فإن التدقيق في دور السعودية، قبل الصراع المسلح وفي أثنائه، يقود إلى الاستنتاج بأن دور السعودية في إبادة القدرة العسكرية للحزب الإشتراكي، وفي لجوء الحزب إلى تمرد قسري ضد الديموقراطية والوحدة والشرعية ومبادىء اليمن العليا، كان يهدف، ربما إلى تحقيق هدف يتمثل بإحلال مؤيدي السعودية مكان الحزب الإشتراكي في مواقع السلطة في المنطقة الجنوبية أو جزء منها.

أما بخصوص الوضع السياسي الداخلي اليمني، فإن انتهاء الحرب لصالح «الوحدة والشرعية الدستورية» في تموز/ يوليو ١٩٩٤، مثّل نهاية الأزمة الثانية التي سبّبها اعتكاف نائب الرئيس السابق في عدن، كما أنها سهلت الجهود الهادفة إلى وضع خاتمة للأزمات السياسية الداخلية ومكّنت اليمنين من استئناف مهمات التطور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتم ذلك بواسطة التطبيق العملي لمبادىء الخبرة والمساواة في المواطنية، واستخدام قدرات اليمنيين ومؤهلاتهم كافة. وكذلك، عنت نهاية الحرب خاتمة مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات اليمنية الأميركية وبداية مرحلة

أخرى تستند إلى إصلاح كل مظاهر الصراع اليمني، وإلى تعاون جميع اليمنيين لإنجاز هذا الهدف. وهذا يعني تنفيذ مضمون بيان الرئيس علي عبد الله صالح إثر إعادة انتخابه بالإجماع في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ طبقاً للتعديلات الدستورية التي أقرها ٢٥٢ نائباً من أصل ٢٥٩.

لقد تعهد البيان بمتابعة الإصلاح والديموقراطية وبضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان. كما تعهد ببناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة المدنية، واستئصال الفساد والمفسدين، ومتابعة الجهود المنسجمة لتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة، وخاصة مع المملكة العربية السعودية. واختار الرئيس رجل الإدارة والاقتصاد المعروف عبد العزيز عبد الغني، لتشكيل حكومة ائتلافية. وكان عبد الغني قد أدار برنامج الثلاث سنوات بنجاح، وكذلك عدة خطط خمسية في الجمهورية العربية اليمنية السابقة. وكانت حصة حزب الإصلاح في هذه الحكومة ثماني وزارات من أصل ثلاث وعشرين، أكثرها أهمية وزارة التعليم.

ومن جهتها عيّنت الولايات المتحدة دافيد نيوتن سفيراً جديداً في صنعاء. وفي جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، أكد نيوتن أن «مهمته الرئيسية ستكون تشجيع الحكومة اليمنية على معالجة الجروح الناجمة عن الصراع الداخلي الأخير عن طريق تعزيز المصالحة الوطنية، كما تعهد بذلك الرئيس صالح. وأشار السفير الأميركي الثاني في الجمهورية اليمنية، إلى رغبته بتشجيع العلاقات الجيدة بين الجمهورية اليمنية (التي تنتهج النظام الديموقراطي) وجيرانها. ولكن كيف يمكن تحسين العلاقات اليمنية ـ السعودية إذا لم يكن على حساب الديموقراطية على الساحة اليمنية؟

وفي ختام لقاء وداعي بين الرئيس صالح والسفير الأميركي الأول في اليمن، آرثر هيوز، منح الرئيس ميدالية الوحدة للسفير. ويرمز هذا الحدث إلى امتنان اليمن للدور الذي قامت به واشنطن في حماية وحدتها، كما يرمز إلى استمرار تمتين العلاقات اليمنية ـ الأميركية.

□ □ □

إن المواقف الأميركية ـ اليمنية المتناقضة بخصوص تسوية المسألة الكويتية والعراق في العام ١٩٩٠ التي أبرزت التوجه اليمني الموالي للعراق، ووضعت واشنطن وصنعاء في مواقع متضادة لفترة ثلاث سنوات، قد انتهت. فالخلافات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ستكون مؤذية لصنعاء وتعمل على عزلها، ورغم أن المفاوضات اليمنية ـ السعودية حول النزاع على الحدود يمكن أن تنتهي باتفاق نهائي على رسم الحدود، فإنها من غير المحتمل أن تؤدي إلى تحسين العلاقات بين صنعاء والرياض طالما ظلت أنظمتهما السياسية المختلفة قائمة، وطالما استمر ميزان القوى الإقليمي والعالمي على حاله. ومن هنا، فإن الاختلافات السياسية بين صنعاء والرياض ستستمر بتقييد العلاقات بين صنعاء وواشنطن.

من ناحية أخرى، كانت هناك عناصر موازنة. أحد المعاني التي يتضمنها الدعم الأميركي للتعددية السياسية في اليمن وضغطه على الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية لكي تتفاوضا حول نزاعات الحدود، كان أن الولايات المتحدة ليس لديها مصلحة في جعل اليمن غير مستقر، على عكس المملكة العربية التي بدت تملك مثل هذه المصلحة. وقد عكس ذلك اختلافاً واضحاً بين المصالح الأميركية والسعودية في اليمن. علاوة على ذلك، فإن الانشغال

المتزايد لشركات النفط الأميركية في القطاع الاقتصادي اليمني في وقت كانت فيه البلاد تعاني من انقطاع المساعدات وندرة الموارد، قد جعل صنعاء أكثر اعتماداً على شركات النفط الأميركية. وهكذا بدا من غير المحتمل أن يستعيد اليمن عافيته دون دعم هذه الشركات. وأثناء ذلك، فإن الانهيار الموازي للاتحاد السوفياتي وتدهور العلاقات اليمنية مع السعودية ومع الولايات المتحدة... هذه التطورات تركت اليمن دون حلفاء آخرين يمكنه الاعتماد عليهم. وهذا ما يعزز الاعتقاد بأن المساعدة الاقتصادية السعودية لليمن ستعمل دون شك على كبح العملية الديموقراطية في الجمهورية اليمنية التي تشكل الفرصة الوحيدة لتقدم اليمن واستقراره الداخلي.

في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ بقي اليمن ذا أهمية ثانوية بالنسبة لواشنطن، لا يستطيع التأثير في خطة الطوارىء الإقليمية الأميركية أو حتى في السياسة المرسومة للمنطقة ولليمن نفسه. وقد ترافق ذلك مع سياسة اليمن القومية العربية التي استمرت لوقت قصير والتي فاقمها التأييد الشعبي اليمني للعراق خلال أزمة الخليج والرد الأميركي عليها. وبانحدار مستوى أهميتها بالنسبة لواشنطن، أصبحت صنعاء عاجزة عن استخدام علاقاتها مع الولايات المتحدة في سبيل مصالحها، كما أن انهيار الكتلة الشيوعية واختفاء الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط قضى على قدرة اليمن في استغلال التنافس بين الدول العظمى لمصلحته الخاصة. ومن هنا نرى أن اليمن فقد جزءاً هاماً من حرية حركته المحدودة أثناء تعامله مع الولايات المتحدة.

إن إنقاذ اليمن من الكارثة والفقر وعدم الاستقرار كان يتطلب رسم

سياسات معقولة وعلاجات ملحّة لمشاكل البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والحفاظ على يمن موحد يتطلب جهوداً جدّية نحو الديموقراطية، الأمر الذي يوسع الفجوة بين اليمن وجارته السعودية. وكان أحد الخيارات المتاحة لليمن هو إصلاح العلاقات مع الدول المجاورة، ولكن المثير للسخرية هو أنه لو كان اليمن قادراً على إصلاح علاقاته مع السعودية وبلدان مجلس التعاون، لما كان بحاجة إلى الولايات المتحدة كما هو حاصل الآن.

□ □ □

تمّت الوحدة اليمنية، وكانت السعودية ترى فيها خطراً على مصالحها ونفوذها وهيمنتها في الجزيرة العربية. وقد أنجزت هذه الوحدة من غير رأي السعودية وعلى الرغم من معارضتها الخفية لها. ولكنها حازت على ترحيب من الكويت، إلى أن وقعت حرب الخليج الثانية، واتخذ النظام الوحدوي الجديد في اليمن (بشقيه الشمالي والجنوبي) موقفاً مؤيداً لصدام حسين والحل العربي، ومعارضاً التحالف الدولي ووجود القوات الأجنبية على أرض الجزيرة العربية. ودفع اليمن ثمناً باهظاً لموقفه هذا، بطرد أكثر من ٨٠٠ ألف يمني من السعودية، وحوالى ١٥٠ ألف يمني آخر من الكويت. وحلّ الغضب الساطع السعودي ـ الكويتي المشترك، على اليمن، وتمّ تصنيفه بين دول «الضد».

وانطلق السعي في الرياض والكويت للعمل عل تقويض الوحدة اليمنية، كل حسب قدرته، وكل حسب اتصالاته. إنما معاً بالمال، وهو مِلْح الأرض اليمنية. وفتح كل منهما خطوطه الخاصة به إلى صنعاء وعدن في محاولة دائمة لتوسيع شقة الخلاف بينهما، توصلاً

إلى انفصال يعيد اليمن إلى سابق عهده من شمال وجنوب (وربما إلى تشطير أكثر) يحقق كلّ من البلدين «انتقامه» عبره.

□ □ □

والدور السعودي في حرب الانفصال بدأ من نقطة الخطأ في الصراع السياسي اليمني، إذ انجرف السعوديون في ارتكاب الغلطة المميتة بتسفير اليمنيين بعد حرب الخليج الثانية، نتيجة موقف غاضب من سلوك الحكومة اليمنية. فانجرح الكبرياء اليمني من العنجهية السعودية، التي لم تحسن المملكة التعامل معه على مر السنين. وخسرت السعودية بهذه الغلطة رصيدها في كل ما قدمته لليمن من مساعدات.

منذ البدء كانت السعودية ضد الوحدة اليمنية، إلاّ انها قبلت بها على مضض، نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي وإفلاسه قبل انهيار الشيوعية وسقوط نظامها في موسكو، بقدر ما كان قبولها نتيجة أيضاً لرغبة الغرب في احتواء اليمن الجنوبي بإدخال نظامه الماركسي في النظام العربي العام عن طريقه. وبقدر ما كانت السعودية ضد الوحدة اليمنية، كانت أيضاً ضد الديموقراطية والتعددية الحزبية والبرلمانية وحق المرأة بالانتخاب وحرية الصحافة. هذه الأقانيم كانت شرطاً من شروط تحقيق وحدة اليمنين، ومباركة الغرب وتشجيعه لهذه الوحدة. وحاولت السعودية أن تعرقل المسيرة الديموقراطية في اليمن، خوفاً من أن تصل عدواها إلى داخل حدودها، ولم تفلح. كما حاولت في انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٣، دعم جماعات لها في الداخل اليمني، بشكل مستتر. إلاّ أن هذه الجماعات لم تنجح في الوصول إلى المجلس النيابي على الرغم من المال السعودي الوفير الذي صرف على حملتهم الانتخابية.

ولما بدأت أزمة الحكم بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، عقب انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٣، ارتدت السعودية إلى فكرة فصم الوحدة باستغلال الخلاف بين صنعاء وعدن. وهنا ارتطمت السعودية بمجموعة خطوط حمراء، لم تستطع تجاوزها.

أولها: أن لا فصم للوحدة ولا إعادة للتشطير، ولا عودة عن الديموقراطية ولا تراجع عن تعدد الأحزاب ولا عن إصدار الصحف. وأكد هذا الموقف بشكل قاطع بيان وزارة الخارجية الأميركية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي قال بوضوح إنّ إدارة الرئيس كلينتون «تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الأفضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقة ككل». وأضاف البيان: «إن الانتخابات اليمنية ـ وهي أول انتخابات على أساس التعددية الحزبية في الجزيرة العربية ـ سجلت تطوراً مهماً في تاريخ المنطقة، وإن ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية».

ثانيها: أن تفكيك الوحدة اليمنية أمر في غاية الصعوبة، ليس فقط لالتفاف الجماهير اليمنية حولها، على حدة خلافاتهم السياسية وانقساماتهم القبلية، بل لأن التشطير لا يعني عودة الأوضاع في اليمن إلى سابق عهدها، عبر يمن شمالي ويمن جنوبي، بل قد يعني في حالة حدوثه في المدى البعيد، يمناً في حضرموت ويمناً في عدن ويمناً في صنعاء وربما يمناً في تعز.

ثالثها: أن السعودية أدركت أن لا مصلحة لها، لا آنية ولا حتى مستقبلية، في الدفع إلى التشطير. فالانفصال اليمني لن

يتم بشكل سلمي حتماً، وهي بتجربتها في الحرب بين الملكيين والجمهوريين بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٧، ستضطر إلى فتح حدودها لآلاف اليمنيين الذين سينزحون إليها نتيجة لحرب الانفصال، في الوقت الذي ما كادت فيه فرحة السعودية تكتمل لتخلصها من حوالى مليون يمني إثر حرب الخليج. كل ذلك قد يخلق مشكلة للسعودية، لم تكن قادرة عليها في تلك الظروف الدولية. بل لعل الأهم من ذلك كله، من منظور سعودي، أن عملية إعادة تشطير اليمن ستكون مكلفة اقتصادياً، والسعودية لم تكن قادرة في حينها، على تحمل أعبائها المالية.

نتيجة لهذا الموقف، راح المأزق السعودي يتعاظم. فإذا تركت السعودية اليمنيين يتوحدون في نظام ديموقراطي حزبي تعددي، له أكثر من ١٣٠ صحيفة من كل الأجناس والأحجام، تهاجم الرئيس وتفضح وزراءه وتطالب بالإصلاحات وتنادي بالحرية، سيكون موقفها كطواحين الهواء التي لا يمكن أن تقف في وجه رياح التغيير. وهي وإن حاولت أن تعمل لتشطير اليمن وفصله، فإنها ستجابه وضعاً هو من الخطورة السياسية والعسكرية والمالية، بحيث تعجز عن مجابهته. إلى جانب أنها ستكون في حالة تحدٍّ للرغبات الأميركية المباشرة في الحفاظ على الوحدة اليمنية وديموقراطيتها، مهما واجهت، هذه الأخيرة، من عقبات واعترضتها صعوبات.

□ □ □

بعد ستين يوماً من بدء الحرب الأهلية في اليمن، أصبحت المتاهة اليمنية أكثر وضوحاً منذ أن اتهمت الحكومة اليمنية في صنعاء علناً

السعودية بـ«الضلوع بالأزمة والحرب الدائرة» منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، معتبرة أن الموقف السعودي «ما هو إلاّ تصفية حسابات تعود إلى أسباب متراكمة في العلاقات الثنائية والمواقف القومية والدولية».

وعادت مخاوف السعودية من نزوح اليمنيين إلى أراضيها نتيجة لهذه الحرب، مما اضطر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، إلى التصريح «أن ليس هناك أي مبرر لنزوح الإخوة اليمنيين في اتجاه الأراضي السعودية. وأتمنى أن لا تجبرهم الظروف على هذا الأمر قبل وقوعها[٣]». وكان وزير الداخلية السعودي، يعني وقوع حرب الانفصال بالطبع.

إلاّ أن مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو كان أكثر وضوحاً حين أعلن خشيته، إثر عودته من صنعاء بعد يومين من بدء الحرب، بقوله «إن الحرب ستؤدي إلى مشكلة لاجئين يسعون إلى ملاذ في دول مجاورة (السعودية) مما سينجم عنه صعوبات وعدم استقرار»[٤]. ونظراً إلى الانتشار القبلي على الحدود اليمنية ومجاورة السعودية لهذا النزاع (بغض النظر عن تدخلها) فإن ذلك كاد يؤدي إلى أزمة لاجئين.

ولم تكن صنعاء بحاجة إلى أدلة ثبوتية لضلوع السعودية في تأييد الانفصاليين في الجنوب، أكثر من القرار «الجمهوري» الذي أصدره علي سالم البيض في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٩٤، بإغلاق معمل المشروبات الكحولية (البيرة) في عدن، وهو المعمل الوحيد من نوعه في كل الجزيرة العربية. فقد كانت البيرة العدنية التي ساهم في صناعتها خبراء من ألمانيا الشرقية، من أجود أنواع البيرة المحلية في العالم العربي.

ففي حمأة الحرب، وقد طوقت قوات علي عبد الله صالح عدن وأحرقت مصفاتها وأسكتت إذاعتها، ووصلت إلى مشارف حضرموت، لم يجد علي سالم البيض وسط مئات القتلى والجرحى الذين غصت بهم المستشفيات وانقطاع المياه والكهرباء، قراراً يتخذه أهم من قرار إغلاق معمل البيرة، في محاولة رخيصة لإرضاء السعودية، مستخفاً بذكاء مواطنيه في الدرجة الأولى، أكثر من استخفافه بما يعتقد أنه يرضي السعودية. فإغلاق معمل للبيرة أسهل من إحراق بئر للنفط.

في فترة ما بعد الحرب بذلت صنعاء جهوداً لقلب صفحة جديدة في تاريخ العلاقات اليمنية الثنائية وبعلاقاتها مع دول الخليج. ورسالة الرئيس صالح إلى الملك السعودي، مباشرة بعد الحرب، أكدت على رغبة صنعاء بتسوية الخلافات والمشاكل المتعلقة بمسألة الحدود عن طريق الحوار والمفاوضات.

□ □ □

وهكذا تم الانتقال من سرية المواقف إلى علنيتها في الأزمة اليمنية، في محاولة لدفع كافة الأطراف العربية إلى إعلان انحيازها إلى أحد فرقاء الصراع. وقد بدأها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، بإعلان تهديده المبطن من على منبر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، بالتدخل في الحرب اليمنية ملوحاً بالاعتراف الرسمي باليمن الجنوبي. وكرر موقفه خلال جولاته في العواصم العربية والغربية سعياً لجر هذه الدول إلى الاعتراف بانفصال عدن. وأعقبه زميله الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتية، عندما تحدث عن إمكان القيام بتحرك من أجل الاعتراف

بـ «جمهورية اليمن الديموقراطية» في حال لم يتم تطبيق وقف إطلاق النار.

فالحياد مرفوض ـ بالنسبة إلى السعودية ـ في الحرب اليمنية. فإما أنت مع السعودية في اليمن، أو إنك ضد السعودية في اليمن. وسيضيق نتيجة لذلك الأفق السعودي إلى درجة أنه ليس مهماً إذا كنت متفقاً مع السياسة السعودية في مناطق أخرى، وهذا ما يعيد فتح صفحة قديمة مشابهة تذكر بالصراع السعودي ـ المصري في اليمن إبان بداية الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢ والذي استمر حوالى الخمس سنوات، بين الملكيين بدعم من السعودية، والجمهوريين بدعم من مصر.

وهذا ما حدث في حرب الخليج الثانية، حيث منحت السعودية «صكوك غفران» بعد «عاصفة الصحراء». فأذلّت مَن كان «ضد» التحالف الغربي والقوات الأجنبية، من دون أن يكون بالضرورة ضد تحرير الكويت. وأعزّت مَن كان «مع» تحرير الكويت وقوات التحالف الغربي التي أدت إلى تدمير العراق. فالثواب والعقاب تمنحهما الرياض وحدها، وحسب مقاييسها.

الهوامش:

(١) «الغارديان» ـ لندن ١٩٩٤/٤/٧.

(٢) «النهار» ـ بيروت ١٩٩٤/٥/١٢.

(٣) «الحياة» ـ لندن ١٩٩٤/٥/١٢.

(٤) «السفير» ـ بيروت ١٩٩٤/٥/١٢.

(*) راجع حديث الرئيس علي عبدالله صالح في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٧

اليمن والخليج: دور الكويت

■ مر عبدالله بن المبارك برجل واقف بين مزبلة ومقبرة، فقال له: يا هذا إنك واقف بين كنزين من كنوز الدنيا: كنز الأموال وكنز الرجال.□

رواه العاملي في «الكشكول»

كيف ينظر اليمن إلى الكويت اليوم؟

ليس من الضروري أن يدخل اليمنيون في تفاصيل تاريخ العلاقة بين الكويت وبلادهم، منذ قيام الثورة في العام ١٩٦٢ وإلى اليوم، حتى يتوصلوا إلى اكتشاف أن للكويت سيكولوجية محيّرة، لم يعرفوا حتى الآن كيف يتعاملون معها أو يسبرون أغوارها، وخاصة منذ غزو العراق لها، وبعد ذلك حرب «عاصفة الصحراء» وتحريرها. واليمن، حكومة وشعباً، يعرف كيف تدخلت الكويت وما زالت تتدخل في شؤونه الداخلية منذ ذلك التاريخ حتى حرب الانفصال وإلى اليوم. واليمن أيضاً يؤكد أنه وقف منذ اليوم الأول للحرب مع كل قرارات الشرعية الدولية بالنسبة للعراق، وطالب باستمرار بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين فيه، وبالتالي لا يجد اليمن في تصرف حكومته منذ اليوم الأول للغزو العراقي للكويت، إلاّ ما يندد بهذا الغزو ويدينه، وما يؤيد كل ما دعت إليه الامم المتحدة.

لذلك لا يستطيع اليمن أن يفسر الموقف الكويتي المتصلب منه، ولا يفهم ما قاله الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد ورئيس الوزراء في الكويت، من أن الدكتور عبد الكريم الأرياني، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اليمن، «يعرف أننا لن نتنازل عن شرطنا». فاليمن لا يعرف ما هو الشرط الذي لا تستطيع الكويت التنازل عنه، ولو أن الكويت تبرعت بتوضيحه لربما استطاع اليمن تحقيقه. وليس أمام الحكومة اليمنية، إزاء هذا الموقف الكويتي المتصلب منها، إلاّ الاقتناع بأن الكويت تعاني من عقدة قهر معقدة، تحتاج إلى مجموعة أطباء نفسانيين لفك رموزها، أكثر مما تحتاج إلى مجموعة سياسيين وديبلوماسيين ليتفاوضوا حولها.

هنا لا بد من محاولة فهم بعض معالم السيكولوجية المعقدة للكويت، عن طريق التذكير بأوجه مقارنة تاريخية بين الكويت واليمن الجنوبي تحديداً، تلك التي ولّدت لدى الكويتيين كمية كبيرة من الحقد والقهر معاً تجاه اليمن واليمنيين. فنشأة اليمن الجنوبي وكذلك الكويت تتشابهان إلى أبعد الحدود. فكلاهما كانا تحت الاستعمار البريطاني، وتزامن الاستيلاء عليهما في القرن الثامن عشر مع فارق بسيط في السنوات. فالجنوب اليمني ذو المساحة الشاسعة والأكثر سكاناً، كان عبارة عن مجموعة مشيخات وإمارات وسلاطين، والكويت الأصغر مساحة والأقل سكاناً بكثير، كانت عبارة عن مشيخة وقبيلة كبيرة وقبائل أصغر مؤلفة من بدوٍ رحل يعبرون الصحراء من شمال غرب الجزيرة العربية إلى شرقها. أما نُظمُ الحكم القبلية فواحدة بين البلدين، وأسلوب الاستعمار البريطاني في الحكم متشابه في شمال الجزيرة العربية وجنوبها. إلى الشمال من الجنوب اليمني، الذي كان يعرف أيام بريطانيا بمحمية عدن والجنوب العربي، كانت تقوم اليمن

الدولة التاريخية الأم. وظلت الدولة الأم تطالب بالجزء الجنوبي المنتزع منها عبر حكم الإمامة وآل حميد الدين وصولاً إلى قيام الثورة وتأسيس الجمهورية، مما يؤكد وحدة التراب اليمني عبر كل العهود. والى الشمال من الكويت، كانت بلاد الرافدين الوطن الأم الذي يعتبر الكويت جزءاً منه وامتداداً جغرافياً وبشرياً ومرفأ له، فَصَله الاستعمار البريطاني عند تأسيس دولة العراق الحديث بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الأمبراطورية العثمانية، مقتطعاً محافظة من محافظاته إبان العهد العثماني، فقد كانت الكويت الامتداد البشري والطبيعي للبصرة. وظل العراق يطالب بها، منذ تأسيسه من العهد الملكي إلى العهد الثوري وحتى ما بعد العام ١٩٥٨ إلى العهد البعثي وصولاً إلى العهد الصدامي، الذي توّج مطالبته بغزوها.

وكان الفارق الأساسي بين البلدين، هو في اكتشاف النفط في الكويت في مطلع القرن الحالي، وعدم اكتشافه في الجنوب اليمني حتى نهاية القرن. أما الإدارة الاستعمارية فكانت واحدة في أسلوبها وسياستها في عدن والكويت، مع الفارق في التعامل مع الشعبين. فاليمنيون كانوا أكثر تمرداً وعنفاً ضد السياسة البريطانية، والكويتيون أكثر استسلاماً وقبولاً وتبعية لها. فالتركة الاستعمارية شبيهة ومشتركة بين البلدين. إلى أن تقف المقارنة عند الأساليب التي واجهت كلاً منهما وظروف استقلال كل من الكويت وعدن المختلفة. الكويت استقلت أولاً بحكم وجود النفط المبكر فيها والمتغيرات الجيوسياسية التي طرأت على العالم العربي بدءاً بالثورة المصرية في العام ١٩٥٢ وصعود نجم جمال عبد الناصر ومن بعدها الثورة العراقية في العام ١٩٥٨ وسقوط حلف بغداد ومعه نظام

التحالفات الغربية، مما دفع بريطانيا إلى قرار الانسحاب من الخليج العربي بعد استقلال الكويت بأربع سنوات. واليمن الجنوبي (عدن والجنوب العربي) ثانياً، بعد قيام الثورة اليمنية في الشمال العام ١٩٦٢، عندما اشتدت مطالبة الجنوبيين بالاستقلال عن بريطانيا، واشتعلت ثورة عنيفة في عدن والمحميات دفعت بريطانيا إلى الانسحاب في العام ١٩٦٧ وإعلان اليمن الجنوبي جمهورية مستقلة، وبدء انسحاب بريطانيا الكلي من شرق السويس، الذي توج بإعلان استقلال دول الخليج العربي في العام ١٩٧١.

نتيجة لهذه المقارنة نجد الكويت استقلت والعراق إلى شمالها، يحمل صفة الدولة الأم والأعرق فيعتبرها جزءاً منه ويطالب بها. ونجد أن اليمن الجنوبي الذي استقل، كان اليمن الآخر إلى شماله، الدولة التاريخية الأعرق والأم الأكبر التي تطالب باستعادة الجزء الجنوبي منها من منطلق وحدة الأرض اليمنية، بعد احتلال أجنبي واستعمار دام ١٢٧ سنة، واستقلال منقوص دام ثلاثين سنة. لذلك وجدت الكويت أن لديها أشياء مشتركة تجمعها مع اليمن الجنوبي. وهكذا تعاطفت معه منذ الاستقلال حتى الوحدة، ومنذ حرب الانفصال وحتى الهزيمة، وقدمت له المساعدات الاقتصادية والمالية الكثيرة، ولعبت دور الوسيط الدائم في خلافاته مع جيرانه، وما أكثرها.

من هنا كانت الكويت تخاف نجاح اليمن الشمالي في مساعيه الوحدوية مع الجنوب، لأن ذلك من وجهة نظرها يشكل سابقة قد تحرض العراق على اتباعها معها. وكانت الكويت ترتاب دائماً من سياسة صنعاء تجاه عدن ودعوتها المستمرة للتنسيق والتكامل والوحدة. لذلك عندما تمت الوحدة اليمنية بين شطري البلدين،

أحست الكويت فعلاً بالخطر، لأن قيام دولة واحدة من يمنين قد يجعل مطالبة العراق بها كمحافظة تاسعة عشرة وجزء من الدولة العراقية لبلاد ما بين النهرين التاريخية، أمراً محتملاً. وقد اكتسب هذا العمل الوحدوي اليمني إمكانية قابلة للتحقيق في مكان آخر، بل ومشروعية لم تعد موضع تساؤل. لذلك لوحظ أن حماسة الكويت عند إعلان الوحدة بين اليمنين كانت فاترة، إلى درجة أنها جمّدت الكثير من الأقنية السياسية الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة بين البلدين قبل الوحدة. ولما أيقنت الكويت أن الوحدة أصبحت كياناً واقعاً، بدأت بالتحريض على تقويضها. واستمر هذا التحريض ومر عبر كل مراحله السياسية خلال السنتين اللتين سبقتا حرب الانفصال، حتى انتهى إلى المساعدة الفعلية بالمال والسلاح في حرب الانفصال التي هزمت فيها مع السعودية والأطراف الخليجية الأخرى. ويعتبر الكويتيون إلى اليوم أن السبب المباشر الذي حرّك صدام لغزو بلادهم (من ضمن أسباب أخرى بالطبع وتحليل أوسع) هو أن إعلان الوحدة اليمنية الذي كان حلماً تاريخياً بعيد التحقيق، قد شجعه على عبور الحدود بعسكره، حتى لا يبقى علي عبد الله صالح، الوحيد بعد جمال عبد الناصر، الذي حقق وحدة عربية، بغض النظر عن أسلوب تحقيق هذه الوحدة أو ظروف الرجلين. وفي المحصلة النهائية يعتقد الكويتيون أن الوحدة اليمنية هي أحد أسباب غزو العراق لبلادهم.

بإعلان الوحدة اليمنية وقبل الغزو العراقي للكويت، واختفاء القطر اليمني الجنوبي من الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية، فقدت الكويت أحد أسلحة الضغط التي كانت تملكها ضد المملكة العربية السعودية. فقد كانت الكويت تحرّض باستمرار اليمن الجنوبي على

السعودية وتستعمله في إزعاج النظام السعودي، إما عن طريق اختلاق مشاكل حدودية، أو عن طريق «ماركسية» النظام وتحالفاته مع الاتحاد السوفياتي ودول العالم الشيوعي في حينه، بدءاً من «حلف وارسو» وطلب عدن الانضمام إليه في مطلع الثمانينيات، ونهاية بأديس أبابا ونظام منغيستومريم الشيوعي في أثيوبيا ودوره المعادي للسعودية في القرن الأفريقي. لذلك كان شعور الكويت عند قيام الوحدة اليمنية، شعور الخاسر، وشعورها في حرب الانفصال شعور المهزوم، فازدادت عندها عقدة الحقد على اليمن وتضاعفت لديها مرارة الحيرة، وطغت أحقاد سياسييها على مصلحة الدولة العليا.

الدور الآخر للكويت في حرب الانفصال كان في تصعيد الخلاف بين شطري اليمن وحزبيها المتصارعين، وهو جاء تشفياً من موقف اليمن حيال غزو العراق وحرب الخليج الثانية. فكما انتقمت الكويت من الفلسطينيين والأردنيين لموقفهما المماثل من موضوع الاحتلال العراقي، وجدت فرصتها للانتقام من اليمن، بتغذية الانقسامات فيه طموحاً إلى فصم وحدته. ولم تتورع الصحافة الكويتية (جريدة «الوطن» مثلاً) عن أن تكتب قائلة ما معناه: ما الذي يمنع الكويت التي دفعت الملايين خلال السنوات العشرين الأخيرة في مساعدة اليمن وإعماره، من أن تدفع الملايين اليوم من أجل اعادة تشطيره، لتأديبه؟ فهذا أمر لا يضيرها! وتضيف «الوطن» الكويتية: «يسعدنا أن نزف البشرى إلى كل أبناء الشعب الكويتي حول أحداث غير سعيدة يمر بها حالياً اليمن السعيد. بوادر الانفصال آتية لا ريب فيها بين الشمال والجنوب، والتي من مصلحتنا أن نغذيها من أجل مصلحة الكويت ودول الخليج وكل العرب».

والمأخذ الكويتي على اليمن، وخاصة على جنوبه، أن الكويت كانت أول مَنْ دعم مشاريعه وساهم في إعماره، فأسست مكاتب للتنمية في عدن، وأقامت اللجان للتعليم والصحة وسواها من وسائل المساعدات في صنعاء. ويعتقد الكويتيون أن علي سالم البيض والحزب الإشتراكي العدني لم يكونا يريدان الوقوف مع العراق، وأنهما كانا أكثر عقلانية من نظيريهما في الشمال، حيث كان علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر متعاطفين مع صدام حسين. لذلك كان الكويتيون يأملون أن يبقى اليمن على الأقل، على الحياد. لكنه حينما اتخذ ذلك الموقف من حرب الخليج، اعتبرت الكويت أن «على نفسها جنت براقش» في اليمن.

والدور الكويتي، دور هامشي وصغير في الصراع السياسي الداخلي في اليمن، مقارنة بالدور السعودي. والمال الكويتي مال ضئيل إذا ما قورن بالمال الذي صرفته وتصرفه السعودية، التي كانت تدعم موازنة الحكومة اليمنية خلال العشر سنوات التي سبقت حرب الخليج (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) بنحو ١٢٠ مليون دولار سنوياً. وتضاءلت في السنوات الأخيرة منها، بعد أن تحولت إلى بناء مساجد ومعاهد دينية. فالدور الكويتي ليس مهماً بحد ذاته، في ترجيح كفة فريق من الفريقين اليمنيين المتنازعين. لكن الجغرافيا الكويتية، التي كانت صاحبة الدور المهم في حرب الخليج الثانية، هي اليوم بموقفها المتعنت حيال المصالحة العربية العامة، تعود إلى عرقلة أي مساعٍ قد توصل إلى «تطبيع» العلاقات العربية مجدداً، بحيث يبقى موقف التشفي هو الموقف الكويتي الذي يملي على حكومة الكويت سياستها المرحلية.

□ □ □

لكن أين تقف اليوم علاقات اليمن مع دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول مجلس التعاون الخليجي؟

بالنسبة إلى الإمارات فإن موقفها من اليمن بعد هزيمة الانفصاليين ما زال متصلباً، بعد أن أوقفت الدعم الاقتصادي، المتعدد الأنواع، الذي كانت تقدمه أبو ظبي لصنعاء. والتصلب الإماراتي من النظام اليمني، يعود بالدرجة الأولى إلى شعور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بالخيبة من الرئيس علي عبد الله صالح الذي قيل إنه وعده بعدم اللجوء إلى الحرب في حل خلافاته مع الحزب الاشتراكي في الجنوب، وفي اليوم التالي دخل الحرب. مما دفع الشيخ زايد إلى تأييد الاشتراكيين الجنوبيين في الانفصال عن صنعاء ودعمهم بالمال والسلاح، وفتح أبواب بلاده لهم، وبعد هزيمتهم لجأ العشرات من السياسيين والضباط الجنوبيين إليه. والشيخ زايد الذي كان يعتز أن أصول آل نهيان تعود إلى اليمن، وأعاد بناء سد مأرب في الشمال، وقدم المساعدات لنظام الرئيس صالح، قد اعتقد أنه بما يملكه من نفوذ يستطيع أن يمنع الحرب. وعندما حدث العكس وتجاوزت الحرب مساعيه، ازداد شعوره بالغضب من النظام اليمني.

وكان الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قد أعطى علي سالم البيض، لقب «فخامة الرئيس»، في إشارة واضحة إلى أنه رئيس «جمهورية اليمن الديموقراطية»، مشكلاً بذلك اعترافاً غير مباشر بالدولة الانفصالية الجديدة. كما أن الذي فاقم من غضب الشيخ زايد وزاد شعوره بالخيبة، هو أن الجالية اليمنية الكبيرة في أبو ظبي والإمارات، هي في معظمها من الجنوب. مما خلق في البلاد «لوبي» يمنياً جنوبياً يضغط على الشيخ

زايد عندما احتدم الخلاف بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض وبين النظام في صنعاء والحزب الاشتراكي في عدن، الذي وصل إلى كارثة الحرب. وعلى الرغم من مرور حوالى ثلاث سنوات على انتهاء حرب الانفصال واستقرار النظام الوحدوي ودولته في اليمن، ما زال الجنوبيون المعادون لصنعاء ورئيسها يشكلون عنصراً أساسياً من عناصر التحريض للشيخ زايد والضغط عليه.

والكثيرون في اليمن لا يعرفون كيف يفسرون موقف الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من بلادهم. منهم الشيخ عبد الله حسين الأحمر الذي يصفه بأنه موقف «أكثر غرابة» من موقف الكويت «ولا مبرر له». ولا يجد تفسيراً لموقف الشيخ زايد المتصلب ضد اليمن حتى الآن، سوى القول بأن الشيخ زايد كان يتوقع أن يقف اليمن في خندق واحد مع باقي الدول الخليجية في حرب تحرير الكويت. فما كان الشيخ زايد، باني سد مأرب الجديد يتصور وهو له ما له على اليمنيين، أن يقف اليمن موقفاً معارضاً لموقفه ويتنافى مع موقف مجموعة دول مجلس التعاون. حتى إن الشيخ زايد سُمع يقول أثناء حرب «عاصفة الصحراء»، بأنه أقسم على تمزيق اليمن إلى أكثر من دولة؟

□ □ □

لكن موقف الإمارات ما لبث أن تبدل، وشهدت العلاقات بينها وبين اليمن تغيراً سريعاً. وتوالت اللقاءات بين الشيخ زايد والرئيس علي عبدالله صالح دون أن تؤثر استضافة الإمارات لبعض عناصر المعارضة على تلك العلاقة. وأثبتت الإمارات من خلال تعاملها مع اليمن حسن نواياها وحرصها على سلامة اليمن برغم كل ما

حدث، وكان الفضل في ذلك يعود إلى عقلية الشيخ زايد ونظرته إلى ضرورة إصلاح الأوضاع العربية وتجاوز عقد الماضي.

هذا العامل «الخاص» في الإمارات، لم ينعكس على العلاقات اليمنية ـ العُمانية، على الرغم من اعتقاد صنعاء أن مسقط قد تورطت في بداية الحرب مع الانفصاليين، ثم عدّلت من موقفها في الأسابيع الأولى من الحرب، واتخذت سياسة متوازنة أكثر ولعبت دوراً واقعياً ذا مصداقية في نهايتها، مما دعم الاتفاق الحدودي بين اليمن وسلطنة عُمان الذي تمّ التوصل إليه خلال عهد الوحدة، وبعد سنوات من الصراع والمفاوضات بين عُمان والنظام في الجنوب. وهو موقف حمى هذا الاتفاق وجعله نهائياً وتاماً. ويعتبر الشيخ عبد الله الأحمر أن علاقة اليمن مع سلطنة عُمان جيدة «في الماضي والحاضر». ذلك على الرغم من موقف عُمان المؤيد لحرب الانفصال في بدايتها، التي يعتبرها «هفوة نعرف سببها... لكن عُمان تراجعت بسرعة عن سياستها المؤيدة للانفصاليين ووقفت إلى جانب اليمن ووحدته».

أما في ما يتعلق بموقف اليمن من مجلس التعاون الخليجي، فإن من المؤكد أنه ليس لليمن أي طموحات اليوم بإمكانية الانضمام إلى مجلس التعاون، على الرغم من الطلب الرسمي الذي تقدم به في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. وقد أصبح اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي بقيت خارج هذا المجلس. فالانضمام إلى المجلس يخلق لليمن مشاكل عديدة، أهمها أنه يستفيد اليوم من التنافس بين الدول الست وفي كسب تحالف الواحدة منهم ضد الأخرى، وفي جر هذا الطرف أو ذاك إلى مساعدته كسباً لموقفه. إضافة إلى معرفة اليمن أن المجلس قد نشأ وتأسس قبل أن يحل

مشاكل الحدود بين أعضائه، وهي القضية الأساسية في خلافاتهم اليوم. وبالتالي فإنه في حال انضمام اليمن (ولو نظرياً) إلى المجلس، وأوضاعه كما هي اليوم، فإن ذلك سيضيف إلى مشاكله الحدودية مشكلة أكبر، هي خلافه الحدودي مع السعودية. لذلك يرى اليمن، أنه في حال أراد أن يسعى مستقبلاً إلى الانضمام إلى المجلس، لتكتمل به حلقة دول شبه الجزيرة العربية، ويصبح مجلسهم مجلس تعاون دول الجزيرة العربية، لا الدول المطلة على الخليج فقط، فإن ذلك لن يحدث قبل أن يحل اليمن قضايا الحدود التاريخية والمعقدة مع السعودية. لذا فمن الأفضل له أن ينهي صراعه التاريخي مع السعودية قبل أن يفكر بالانضمام إلى المجلس. إضافة إلى أنه في حال انضمام اليمن إلى المجلس، لا بد وأن يصبح طرفاً في الصراع الدائر بين دول الخليج الخاضعة للهيمنة السعودية وبين الدول المناهضة لها. واليمن قبل أن يسوي مشكلة الحدود مع السعودية في شكل نهائي، وفي إطار اتفاقية دولية موثقة ومضمونة دولياً ومعترف ومعمول بها من قبل البلدين، يتبعها تطبيع كامل بين الرياض وصنعاء، فإنه، وحتى إشعار آخر، مستفيد من البقاء خارج دائرة مجلس التعاون الخليجي، ومياهه العكرة.

فبعد أن تمّ ترسيم الحدود بشكلها النهائي بين المملكة وسلطنة عُمان، ووقع على الاتفاقية كل من الملك فهد والسلطان قابوس في العام ١٩٩٠، اعتبر أكثر المراقبين أن هذا الملف من بين الملفات الحدودية قد تمّ إغلاقه بين الرياض ومسقط، وأُزيل سبب من أسباب التوتر الكثيرة في شبه الجزيرة العربية. إلى أن جاء صيف ١٩٩٤، وأعلنت سلطنة عُمان فجأة في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤ عن اعتراضها على الاتفاقية الحدودية بين السعودية ودولة

الإمارات العربية المتحدة الموقعة في العام ١٩٧٤، عندما قُدِّمت هذه الاتفاقية للتوثيق في الأمم المتحدة.

واعتبرت وزارة الخارجية العُمانية في بيان وزعته على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن سلطنة عُمان «لم تكن على علم عند إبرام هذه الاتفاقية، ولم تشعر بها، ولم تشارك فيها». وأن أي مساس بحدودها تعتبره «تدخلاً في شؤونها الداخلية ولا تقبل به». وحتى لا يقال إن للسعودية عيناً على أرض الآخرين، اكتفت المملكة بالرد في مذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، بدعوة سلطنة عُمان إلى البحث في الخلاف على اتفاقيات الحدود بين المملكة والسلطنة والإمارات «في إطار العلاقات الأخوية المميزة التي تربط بين الدول الثلاث». بينما أكدت عُمان أنها لا تعترف إلاّ بما ورد في اتفاقية الحدود التي وقعتها مع السعودية في العام١٩٩٠.

ومن المعروف أن هناك خلافاً تاريخياً عميقاً وطويلاً مثلث الأطراف بين عُمان والسعودية وأبو ظبي حول واحة البريمي. وكان اعتراض عُمان ينصبّ على أن الاتفاقية السعودية ـ الإماراتية تعطي حقوقاً لكل منهما في البريمي هي في الأصل ليست لهما. وأن هذه الاتفاقية كما قدمت إلى الأمم المتحدة للتوثيق، تنتهك السيادة العُمانية في أرض تابعة للسلطنة. وعلى الرغم من أن الديبلوماسية العُمانية لا تتصف بالانفعال، إلاّ أن الرفض العُماني غير المنتظر لهذه الاتفاقية عند توثيقها، قد جاء مفاجئاً، بقدر ما ألقى من شكوك حول اتفاقيات الحدود الأخرى، التي وقعت بين المملكة وأطراف ثانية في الجزيرة العربية. وقد جاء هذا الموقف العُماني بعد

أشهر قليلة من نهاية حرب الانفصال في اليمن، التي دعمتها السعودية بالمال والسلاح والإعلام.

وسبق ذلك، الخلافُ الحدودي السعودي ـ القطَري الذي وقع في العام ١٩٩٢، وكان بداية تحول جذري في سياسة قطَر، قلب مفاهيم التعاون الخليجي رأساً على عقب، وغيّر من اتجاهات السياسة الخارجية لدولة صغيرة مثل قطَر، كانت تدور حتى ذلك التاريخ في فلك السياسة السعودية. وقد قاد هذا الخلاف إلى فصام في العلاقات التاريخية بين البلدين، أدى إلى خروج قطَر من الهيمنة السعودية التقليدية التي كانت لها في دول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه. هذا التحول بدأ بحادث المخفر الحدودي في مركز الخفوس القطَري، الذي دهمته السعودية، وأدى إلى مقتل اثنين من أفراد الحرس الحدودي القطَري في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. والخفوس مخفر يقع جنوب شبه جزيرة قطَر، ويبعد عن خور العديد، على مياه الخليج، مسافة كيلومتر واحد فقط، ولا قيمة استراتيجية حقيقية له خارج شهوة السعودية في الوصول إلى بحار الآخرين وأراضيهم.

وقد تمّ هذا التقاتل الحدودي كله، وحرب الخليج الثانية لم يمر عليها سنة، وغزو العراق للكويت ما زال طرياً في الأذهان، وأطماع صدام حسين ـ في أراضي الجيران ـ الذي أرسل جيوشه لاحتلالها، ما زالت ماثلة للعيان. فالدولة التي تحب أرض الغير لم تعد مثالاً صالحاً يحتذى. والخلافات الحدودية بين السعودية وجيرانها، هي اليوم أحد أهم أسباب التوتر في الجزيرة العربية.

٨

اليمن والإسلاميون:
ديموقراطية الإصلاح

■ **قيل لإعرابي ما بك لا تجاهد؟ قال: والله إني أبغض الموت على فراشي، فكيف أسعى إليه راكضاً.□**

رواه العاملي في «الكشكول»

عندما دخلت «مقيل» الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في منزله عصر ذلك اليوم في صنعاء، وهو عبارة عن صالون طويل يتسع لأكثر من مائة شخص، ورأيت رزم القات مكدسة على الأرض إلى جانب الضيوف الذين ملأوا القاعة الكبيرة، وأكواماً من الأحذية على الباب (من العادات اليمنية أن تخلع حذاءك عند دخول أي منزل)، أدركت مدى شعبية هذا الرجل ونفوذه، هو الذي يسعى إلى مجلسه كل يوم عدد كبير من اليمنيين، من مختلف القبائل والأحزاب.

وكان الشيخ الأحمر يجلس وسط «المقيل» وأمامه طاولة صغيرة، يتحلق حولها أربعة أو خمسة أشخاص يتحدثون إليه في وقت واحد ويعطونه أوراقاً، فيأخذها منهم، ويُدخل بعضها وراء الخنجر في حزامه، ويوقّع على الباقي منها. وهكذا كان القوم يتوافدون من مقاعدهم مجموعة وراء مجموعة، ليرفعوا إليه مطالبهم أو شكاويهم. ولما دخلت أفرد لي مكاناً إلى جانبه، وقدّم لي رزمة صغيرة من أغصان القات، قائلاً: خزّن. وبينما النادل يتجه نحوي

بقنينة من الماء البارد، أمر الشيخ لي بالقهوة، ثم استدرك ليسألني: أتريد قشراً أم بُناً. واليمنيون يسمون القهوة بناً. أما القشر، فهو قشرة البن الصفراء، ويشربونها على حدة. وهي ذات طعم ظريف وخفيف إلاّ أن لا علاقة لها بالقهوة التي نعرفها في بلادنا. وطلبت قشراً. واعتذر الشيخ مني لانشغاله بالمراجعين، قبل أن يلتفت إليَّ، ونبدأ حديثنا.

وكان قد سبق لي أن عرفت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، في العام ١٩٩٥، عندما التقينا في صالون منزله، لا في «المقيل». وللشيخ الأحمر شخصية مهيبة تزداد اكتمالاً في لباسه القبلي الكامل. وبقدر ما تبدو شخصيته ودودة، يظهر الرجل مطلعاً إلى أبعد الحدود، فيجمع بين شيخ القبيلة والسياسي والبرلماني ورئيس الحزب والمنظر الأول لتعايش الديموقراطية مع القبيلة. ولا يمكنك إلاّ أن تعجب بالشيخ، حين تجده يعرف الناس كلهم بأسمائهم الشخصية وأسماء أولادهم ومن أي منطقة جغرافية هم، ومن أي حزب ومن أي اتجاه.

□ □ □

قال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ مشايخ حاشد، وزعيم حزب الإصلاح ورئيس مجلس النواب اليمني، عندما سألته عن الحزب والقبيلة في اليمن، وعما إذا كانت الأحزاب قد أفسدت القبائل أم العكس:

«إن الأحزاب أفسدت القبائل من غير شك. ولكن الولاء ما زال للقبيلة أولاً ثم للحزب، وبالتالي ما زالت القبيلة هي العنصر الأقوى في التركيبة الاجتماعية في اليمن. وقد أرادت الأحزاب استخدام القبائل لمآربها السياسية، بقدر ما أرادت القبائل الاستفادة من

الأحزاب في مراكز السلطة لتحقيق مشاريعها ومتطلباتها في مناطقها. فإذا بهما عبر هذا الاستخدام يعينان بعضهما بعضاً، ولكن الغلبة ما زالت للقبيلة».

قلت ما هي حكاية الخطف التي تنسب إلى القبائل؟ كل يوم يخطف أجنبي من جنسية ما، لتحقيق مطالب متواضعة يمكن للدولة تلبيتها بسهولة. وهل صحيح أن أحد الأسباب في عدم حزم الدولة في هذا الموضوع، أنك أنت كشيخ قبيلة تريد حلاً قبلياً لا حلاً أمنياً من قبل السلطة؟

انتفض الشيخ عبد الله وأجاب: «هذا غير صحيح، إن لي أكثر من تصريح دعوت الدولة فيه أن تضرب بالسيف القبائل المتمردة على السلطة واستعمال النار والحديد ضد أي قبيلي خارج عن القانون، واتهمت السلطة بالتردد والتقصير ومازلت أتهمها بذلك حتى تحزم أمرها وتقطع دابر هذه العمليات المسيئة لليمن. وقد سُئل الرئيس علي عبد الله صالح في التلفزيون عن أقوالي هذه، فأجاب أن من حقي أن أتهم الدولة بالتقصير وأن أقول ما أشاء. إنني أدعو إلى حزم الدولة لا إلى العكس».

عن العلاقات مع السعودية ومسألة ترسيم الحدود بشكل نهائي، قال الشيخ عبد الله، وهو الرجل المحسوب على السعودية وأكبر حلفائها وأهمهم في النظام اليمني:

«إن العلاقات مع المملكة لهي أهم من حفنة من الرمال هنا وهناك. وملف الحدود قد استكمل وهو في يد الرئيس عندنا وفي يد الأمير سلطان (النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي) عندهم».

قلت: هناك أوساط في اليمن تعتقد أن الرئيس علي عبد الله صالح لن يوقع هذا الاتفاق، لاعتراض بعض اليمنيين واعتبارهم بأنه تنازل أكثر مما يجب للسعودية. والسعوديون لن يوقعوا، في المقابل، لأنهم يعتقدون بأنهم لم يحصلوا على كل ما يريدونه من اليمنيين.

فردّ بهدوء: «صحيح أن هناك مَنْ سيعترض من بين اليمنيين على اتفاق الحدود عند توقيعه، ولكن لن يكون هناك تفريط بالمطلق في السيادة اليمنية فيه. وسترضى السعودية بهذا الاتفاق، لأن العلاقة مع اليمن أمر يهم المملكة وهي تحرص على هذه العلاقة بقدر ما نحن في اليمن نحرص عليها».

ويقول رئيس مجلس النواب اليمني، في معرض تعليقه على العلاقات اليمنية ـ الكويتية، وفي ضوء أن الكويت ترفض أن يكون لليمن سفارة فيها بينما للكويت سفارة على مستوى قائم بالأعمال في صنعاء، لأن اليمن من دول «الضد» في التصنيف الكويتي، وقد مرَّ أكثر من ثماني سنوات على غزو العراق الكويت، أن الموقف الكويتي «قد زاد عن حده وتجاوز الأعراف الديبلوماسية ولم يعد مفهوماً حتى بمقاييس الأخوة العربية والإسلامية».

ولعل الشيخ الأحمر، كان أقرب مَنْ فسر شعور اليمنيين العاديين حيال الكويت عندما قال: «إنها أساءت إلى اليمن وتجنت عليه، وأن موقفها مبني على خطأ ارتكبته جراء عدم فهمها لليمن واليمنيين على الرغم من طول تعاملها معهم. فخلال حرب الخليج، كانت عواطف الشعب اليمني مع العراق ولم تكن ضد الكويت. وكانت ضد الغزو الاستعماري الأجنبي الذي لم يهضموه، ولم تكن موجهة ضد الشعب الكويتي». وأضاف: «أريد أن أطوي

صفحة الماضي. ولا أريد أن أتحاسب أو أتعاتب مع الكويت والكويتيين». وهو الموقف نفسه الذي اتخذه حيال السعودية «لا حساب ولا عتاب، وعفا الله عما مضى - لكن من المؤسف أن الكويت لا تتجاوب مع هذا الموقف».

ويؤكد رئيس السلطة التشريعية اليمنية وزعيم حزب الإصلاح الذي يضم الجناح الإسلامي بين صفوفه، أن الديموقراطية قد أصبحت أمراً مقبولاً لدى كل اليمنيين، بمن في ذلك الإسلاميون داخل حزب الإصلاح، ومكسباً لا يمكن التراجع عنه، مذكراً بأنه: «لو قبلت حكومة الجزائر نتائج انتخابات كانون الأول ١٩٩١ التي فاز بها الإسلاميون، لقبلت الأحزاب الإسلامية في الجزائر تبادل السلطة في اللعبة الديموقراطية، التي ترفضها اليوم. ولوفرت حمامات الدم التي تعيشها البلاد منذ ذلك اليوم المشؤوم. أما الأحزاب الإسلامية في اليمن، داخل تحالف الإصلاح أو خارجه، فهي قابلة للعبة الديموقراطية وملتزمة بشروطها».

ويرفض الشيخ عبد الله به حسين الأحمر، العفو عن زعماء الحزب الاشتراكي في الخارج والذين صدرت أحكام قضائية بالإعدام أو السجن ضدهم، لارتكابهم «خيانة عظمى» ببدء حرب الانفصال وتمزيق دولة الوحدة. ويقول إن الرئيس علي عبدالله صالح: «هو أرحم شخص لأنه أعلن العفو عن جميع المعارضين ممن لم تصدر بحقهم أحكام، وأعطاهم حق العودة إلى بلادهم وممتلكاتهم والعمل في السياسة».

□ □ □

صحيح أن اليمن بلد إسلامي محافظ وتقليدي، ولكنه ليس الجزائر. لذلك يرى اليمنيون أن تجربة الإسلاميين في الجزائر لا

تتطابق، لا في ظروفها التاريخية ولا في ظروفها الموضوعية ولا حتى في تفاعلاتها الآنية، مع تجربة الإسلاميين في بلادهم. مع ذلك يعترف اليمنيون أن للإسلاميين في اليمن ارتباطات خارجية، بعضها مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبعضها الآخر مع جماعة حسن الترابي في السودان. غير أن الإسلاميين في اليمن، بخلاف كلٍّ من الاسلاميين في مصر أو السودان، كانوا شركاء في السلطة، بحكم الائتلاف الذي قام بعد انتخابات ١٩٩٣ بين حزب المؤتمر برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح وحزب الإصلاح برئاسة الشيخ عبد الله حسين الأحمر. كما أنهم يشكلون الجناح الآخر في حزب الإصلاح، مقابل الجناح القبلي الذي يتزعمه الشيخ الأحمر.

لقد اشترط الإسلاميون في حزب الإصلاح للمساهمة في الائتلاف الحاكم، تولّي وزارات أساسية في الحكومة اليمنية، كوزارات التربية والإدارة المحلية والثروة السمكية والتموين والتجارة وسواها، لكي يمارسوا من خلالها ضغوطاً مستمرة على الحكومة، ويتدخلوا في كل شاردة وواردة. من أهم هذه الضغوط كان اشتراط الإسلاميين عدم مفاوضة حزب المؤتمر (الشريك الآخر في الائتلاف) الحزب الاشتراكي المعارض (قبل حرب الانفصال)، فهم يخشون في حال «تطبيع» العلاقات بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، أن يصبح هو البديل عن حزب الإصلاح في الائتلاف الحاكم، لعدد النواب الذين له في المجلس النيابي على الأقل، وللتحول الذي قد يحدث نتيجة لهذا الائتلاف في السياسة اليمنية. لذلك زاد الإسلاميون مطالبهم من الحكومة لتأزيم العلاقة مع الحزب الاشتراكي وخلق حالة من عدم الثقة بينه وبين حزب

المؤتمر، عبر مطالبتهم مثلاً بطرد عشرة آلاف موظف يمني جنوبي، بحجة تأييدهم للانفصال وعدم ولائهم للوحدة، وتحت ستار ضغط النفقات الحكومية والتضخم الوظيفي.

لذلك سعى حزب المؤتمر إلى تفشيل الوزراء الإسلاميين في حزب الإصلاح، خصوصاً أنهم كانوا يتولون وزارات خدمات حساسة ذات علاقة مباشرة ويومية بحاجات المواطنين ومتطلباتهم. وفي اعتقاد الكثيرين من التيار المعادي للإسلاميين في حزب المؤتمر، أن الإسلاميين هم «حزب» داخل حزب الإصلاح، استخدموا الديموقراطية واستغلوها في الوصول إلى الحكم، تقية أو باطنية من دون أي اقتناع أو إيمان بالديموقراطية أو التعددية، على الرغم من أن «التجمع اليمني للإصلاح» هو حزب ديموقراطي يعترف بالتعددية الحزبية واللعبة البرلمانية.

ويأسف التيار المعادي للإسلاميين، لأن الحزب الاشتراكي قد أضاع نفسه بعد حرب الانفصال، ولم يتخذ أي موقف ضد الانفصال ولم يتنصل من الحرب إلاّ على استحياء، وإلاّ لكان من الممكن تشكيل ائتلاف حكومي وطني موسع من حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، ذي برنامج إصلاحي تقدمي. فخطأ الحزب الاشتراكي هذا، دفع حزب المؤتمر إلى أحضان حزب الإصلاح. الخطأ الآخر الذي سُجل على الحزب الاشتراكي، تمثَّل برفضه التنازل للزعامات القبلية، وهو الحزب الذي كان يعامل مشايخ القبائل منذ الوحدة «بتعالٍ واحتقار»، كبدو غير متحضرين، مثل فقراء القبائل والمشايخ الثانويين والسادة والسكان غير القبليين، مفتخراً بأنه كان قد قضى على القبلية وعليهم في الجنوب خلال سنوات حكمه.

وقد زاد من تعنت الحزب الاشتراكي في تعامله مع الإصلاح، عودة

الكثير من السلاطين السابقين وزعماء القبائل وشيوخها في الجنوب، إلى محاولة استعادة زعامتهم وأدوارهم بعد الوحدة، التي اعتبرها الحزب الاشتراكي تحدياً لنفوذه وفشلاً لسياسة القضاء على القبلية بعد أكثر من ربع قرن. مع العلم أن حزبي المؤتمر والإصلاح لا ينسجمان بسهولة، وأن زواجهما في الائتلاف الحكومي السابق، كان زواج ضرورة ومصلحة، لا زواج حُب. ولا «متعة» تذكر في زواج كهذا.

إذا كانت المساجد هي أكبر المنابر الإعلامية المفتوحة أمام الإسلاميين، فإن الصحافة اليمنية الغنية بتنوعها، هي المنابر الأخرى للأحزاب السياسية المتعددة. ومن على هذه المنابر يدافع الإسلاميون، بلسان زعيم حزب الإصلاح الشيخ عبد الله حسين الأحمر عن «إيمانهم» بالديموقراطية البرلمانية. فهو يقول إن الإصلاح كحزب ـ والإسلاميون من بين صفوفه ـ مؤمن بالديموقراطية، وإنّ هناك داخل الحزب تنظيماً ديموقراطياً هو بمثابة مجلس شورى فيه، ينتخب أعضاؤه انتخاباً. ويضرب مثلاً على تلك الديموقراطية بقوله، إن حزب الحق، وهو حزب شيعي على يمين الإسلاميين الإصلاحيين، تحالف مع الحزب الاشتراكي في انتخابات العام ١٩٩٣.

ويرفض الشيخ الأحمر استعمال كلمة «إسلاميين» للتدليل على أنهم جماعة منفصلة ومختلفة عن باقي حزب الإصلاح، على أساس: «إن اليمن كله مسلم، ولسنا كمصر، حيث يسمى أخواننا بالإسلاميين، ففي مصر هناك مسلمون وأقباط مسيحيون، بينما لا يوجد في اليمن إلاّ عرب مسلمون». و«التجمع اليمني للإصلاح» في رأي الشيخ الأحمر، «حزب سياسي عريض يحتوي كل

التيارات. إنما الذي يحكمنا هو شريعة الإسلام. والإسلام في اليمن من قبل الثورة وقبل الوحدة وقبل الإصلاح. وكل قانون لا يلتزم بالشرع الإسلامي مرفوض من قبلنا ومن قبل الحزب». ويرى الشيخ الأحمر أن هناك حملة مركزة لتضخيم دور الإسلاميين في اليمن إضافة إلى وصفهم بـ«الأصوليين»، وهو وصف يرفضه جملة وتفصيلاً.

□ □ □

أما حوادث الأصوليين التي وقعت في عدن وغيرها من مناطق الجنوب، وتقع بين حين وآخر، فيعتبرها الشيخ الأحمر حوادث فردية وراءها مدرّس، هيّج عواطف الناس المقهورين والمكبوتين من أيام الماركسية وحكم الحزب الواحد التعسفي، فانساقوا وراءه في أعمال التخريب.

ويعتبر الشيخ الأحمر أن هؤلاء الأصوليين متأثرون بالوهابية السعودية بحكم إقامة أكثرهم لمدة طويلة في السعودية خلال أيام الحكم الاشتراكي في الجنوب، بالتعليم الديني في المملكة. أما المدرس اليمني، المشار إليه ويدعى مقبل بن هادي الوادعي، فهو من جماعة جهيمان التي احتلت الحرم في مكة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ (الذي صادف أول محرم ١٤٠٠ هجرية، بداية القرن الخامس عشر الإسلامي)، وكان الوادعي مع جهيمان داخل الحرم طوال أيام الاحتلال. إلاّ أنه استطاع الهرب إلى اليمن. وهو محكوم بالإعدام في السعودية، ولا يستطيع العودة إليها. وهذا ما أزّم وضعه مؤخراً. وللوادعي أتباع كانوا معه في السعودية أيام التدريس تأثروا بالسلفية وعندما عادوا الى اليمن انتشروا في المساجد في عدن وبيحان وشبوة والضالع، يكفّرون الكل، وحزب

الإصلاح أولهم، كما يكفرون جميع الحزبيين. ولم يشر الشيخ الأحمر لا من قريب ولا من بعيد إلى الشيخ عبد المجيد الزنداني، زعيم الجناح الإسلامي المتشدد في حزبه، إلّا مرة واحدة عرضاً، عندما وصفه بأنه يمثل «الزعامات الوطنية الإسلامية».

ولا يخفي الشيخ الأحمر إعجابه الكبير بالدكتور حسن الترابي وبالتجربة الإسلامية في السودان، ويؤكد علاقة الرئيس اليمني الجيدة بالسودان الذي يصف نظامها بأنه نظام «سوداني إسلامي عربي». ومن الواضح من حديثه وتعليقاته وملاحظاته أنه متأثر في هذا برأي الإسلاميين في حزب الترابي، فيقول عنهم أنهم يتحدثون كذباً عن «إنجازات السودان الإسلامية» في مجالات الزراعة ـ مثلاً ـ وسواها. وينفي الشيخ الأحمر أن الترابي صاحب فكر إسلامي متطرف، يدعو إلى الإرهاب ويشجع عليه ويقف وراءه، مؤكداً أن الغرب هو الذي يغذي الأحقاد ضده، لأنه مغتاظ منه «لنجاح التجربة الإسلامية في السودان».

كذلك ينفي الشيخ الأحمر أي علاقة للإسلاميين داخل حزب الإصلاح بإسلاميي الجزائر من «جبهة الإنقاذ» وسواها، أو بإسلاميي فلسطين من «حماس» و«جهاد» وغيرهما. إلاّ أنه يعترف بأن للإسلاميين علاقات مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ويثني على زعمائهم الوطنيين التقليديين مثل حسن البنا وسيد قطب والهضيبي وسواهم، قائلاً عنهم إنهم «شخصيات مشهورة بالورع والحكمة وهي قطعاً ضد الإرهاب». ويعترف ضمناً بأن التيار السلفي ضمن مجموعة الإسلاميين، الذي ينتمي في اتجاهه إلى جماعة الأصوليين الأفغان ومنظمة الجهاد الإسلامية، هو تيار خطير «نحن نقف ضده وضد حزبه، وعلينا محاربته والتصدي له».

وإذا سألته عن الدكتور محمد المسعري (المقيم في لندن حالياً)، رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق الشرعية في السعودية، والمعارض الأول للنظام السعودي في الداخل والخارج، الذي خف بريقه واختفى من الساحة الإعلامية، أخيراً). يقول إن المسعري «يمثل التطرف السياسي لا التطرف المذهبي الوهابي»، لأن الحكم السعودي ـ في رأيه ـ لم يخرج عن الوهابية، و«لأن المسعري يرفع شعار حقوق الإنسان كمثقف مع مجموعة من المثقفين، وليس كعالم دين مع مجموعة من العلماء».

وتسبب الإسلاميون بمشكلة في نظام التربية والتعليم في اليمن. فقد كان النظام الذي تأسس بعد الثورة، نظاماً مصرياً تقليدياً أقامه المصريون وأرسلوا أساتذتهم إليه وأشرفوا عليه سنوات عدة. وهو جاء كالنظام التعليمي في مصر أيام الرئيس جمال عبد الناصر،حيث تدرّس التربية الإسلامية كمادة من مواد المنهج، بشيء من التوسع عنه في مصر. وعندما قويت شوكة الإسلاميين في السنوات الأخيرة، قاموا في آواخر السبعينيات/مطلع الثمانينيات بالتوسع لأهداف سياسية وطالبوا بفتح معاهد دينية، كما طالبوا الحكومة أيضاً بمساعدتهم ودعمهم أسوة بباقي المعاهد التعليمية المرخص بها. وكرت السبحة ولم يعد بمقدور الحكومة إلغاء هذه المعاهد أو إيقاف الدعم لها، بعد أن بلغت موازنتها نصف موازنة وزارة التربية والتعليم. وشكلت خطراً محيقاً منذراً بالانقسام في أبناء الجيل الجديد، وتخريج الآلاف من ذوي المستوى العلمي المتدني والهابط، والديني المتعصب، ليلتحق بالجامعات من غير مؤهل ومن غير اختصاص.

في المقابل كان النظام التعليمي في الجنوب نظاماً ماركسياً علمانياً

لا وجود للتربية الدينية فيه، ومتطوراً بالنسبة إلى نظام التربية والتعليم في الشمال. وبعد إعلان الوحدة، وقد أصبح الإسلاميون جزءاً من النظام الحزبي التعددي، طالبوا كذلك بفتح معاهد دينية في عدن وباقي محافظات الجنوب لمحو آثار التربية الشيوعية التي خلفها الحزب الاشتراكي في البلاد. وطالبوا الحكومة أيضاً وأيضاً بتمويل هذه المعاهد ودعمها. ولم تكن في الواقع هناك حاجة لمعاهد من هذا النوع في جنوب البلاد تحت ستار إزالة الماركسية، لأن الشيوعية ـ كما يقول الشيخ عبد الله الأحمر ـ لم تدخل إلى بيوت الناس لا في عدن ولا في غيرها، لأن اليمنيين العاديين متدينون بطبيعتهم. لذلك أقبلوا على هذه المعاهد لحنين داخلي لديهم إلى الدين، بعد أكثر من ربع قرن على غيابه من مناهجهم الدراسية.

□ □ □

إذا كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، يمثل الوجه القَبَلي للسياسة في اليمن، بحكم كونه شيخ مشايخ قبائل حاشد، وهي أكثر القبائل اليمنية عصبية وتركزاً وتماسكاً ونفوذاً، فهو يمثل أيضاً الوجه المقبول لدى السعودية، والذي تضطلع من خلاله بدور دائم في الأوضاع والسياسات اليمنية. في الوقت نفسه فإن للشيخ الأحمر رأياً مغايراً لما هو مألوف بين الزعماء القبليين، وإن كان هذا الرأي يعتبر الوجه الآخر للعملة السياسية في اليمن، التي تتعامل بواسطتها في موضوع خلافات الحدود أو في موضوع العلاقات اليمنية ـ السعودية الأخرى. ويقول الشيخ الأحمر أن السعوديين بعد حرب الانفصال أدركوا أن دولة واحدة في اليمن أفضل لهم كنظام، وهي أصلح للمنطقة ككل، من دولتين. ويعتقد الشيخ

الأحمر أن السعودية باتت مقتنعة الآن أن يمناً قوياً موحداً هو في مصلحتها ومصلحة جميع دول الجزيرة العربية والمنطقة، وأن «ترجمة هذه المصلحة المشتركة لجميع الأطراف تبدأ بتعزيز التعاون بين اليمن والسعودية وإزالة الخلافات وإقامة علاقات صادقة وقوية وعلى أسس صحيحة».

لذا فهو يعتقد أن موضوع الحدود لن يتأزم من جديد، لأن مذكرة التفاهم قد وضعت ضوابط جيدة لاحتواء هذا الخلاف. أما بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي من الخلافات مع السعودية، فالشيخ الأحمر يرى أن الظروف الاقتصادية في السعودية قد تغيرت منذ الحربين (الخليج والانفصال) ولم تعد كما كانت عليه قبلهما. فالسعودية لم تعد بحاجة إلى عمالة يمنية كبيرة، كما كان في الماضي، «لأن العمالة المصرية قد ملأت الفراغ الذي تركه اليمنيون». وهو لا يتوقع أن تنفتح السعودية من جديد على العمالة اليمنية، و«يقدر ظروفها الانتقالية». كما لا يتوقع أن تعود السعودية إلى دعم الخزينة اليمنية سنوياً كما كانت تفعل سابقاً، إنما يتوقع أن تساهم السعودية في بعض المشاريع الخدماتية في اليمن، وأن يعود بعض من استثماراتها، ولكن على أسس مختلفة.

وإذا سألته ما هو الحل الذي يمكن أن يحسم موضوع الحدود بشكل نهائي، فيجيبك غير متردد: «الحل السياسي هو بين الرئيس علي عبد الله صالح والملك فهد من دون تحكيم التفاصيل فيه، تجنباً للدخول في مماحكات، وحتى لا تجرجرنا الأحداث». وإذا استوضحته أكثر يقول: «إتفاق مباشر بين الزعيمين بغض النظر عن أي تفاصيل يطرحها عادة الجانبان، فيبت بالموضوع بسرعة وينتهي الأمر. وهذا ما تم في اتفاق الحدود بين السعودية وسلطنة عُمان،

حين اتفق الملك فهد والسلطان قابوس شخصياً. فقد قال السلطان للملك إنّ هذه هي حدودي كما تركها الإنكليز بيننا ولا أستطيع التنازل عن أي شبر منها، وليس لي أي مطامع في أراضيكم. فوافق الملك فهد فوراً وحُلّت المشكلة، وأثبت الملك فهد بأنه قادر على اتخاذ قرار بهذا المستوى. وهذا ما نطمح إليه نحن في اليمن».

□ □ □

ويتهم الشيخ الأحمر مصر، بأنها وراء حملة تشويه دور الإسلاميين، «لأن مصر تريد تفشيل التجربة الديموقراطية والوحدوية في اليمن، بأي وسيلة أو ثمن. ولأن مصر تريد أن تجر اليمن إلى صراع بين النظام والإسلاميين كما هو حاصل عندها». حالياً من قبله. ففي رأي الشيخ عبد الله الأحمر، أن نجاح التجربة اليمنية لا بد وأن يفرض على نظام الرئيس حسني مبارك إشراك الإسلاميين في الحكم، الأمر الذي يرفضه حالياً.

ولا يستطيع المتحدث مع الشيخ عبد الله الأحمر إلاّ أن يلاحظ مدى حنقه على مصر وغمزه من قناتها في كل ما يقوله. فهو عندما يتحدث عن إنجازين تاريخيين وإيجابيين حققهما اليمن وهما الوحدة والديموقراطية، نجده يتحدث عن الوحدة بحماسة كبيرة وفخر. فيقول إنّ الوحدة قد تحققت بالدم وقد شارك فيها كل اليمنيين، وأنهوا بها التشطير والتجزئة إلى الأبد. وفي الوقت الذي كان بقية العرب يتفككون ويبتعدون عن بعضهم البعض ويعودون إلى الوراء، «نجد أن مصر حاربت الوحدة». وعندما يتحدث عن الديموقراطية، يقول إنّ اليمن حققها في الوقت الذي كان فيه العرب غارقين تحت الأنظمة الديكتاتورية، أو في «ظل أنظمة ديموقراطية شكلية كالنظام في مصر، الذي أجرى انتخابات فاز بها

حزب الحكومة بأكثرية ٩٩,٩ بالمائة، بينما أجرينا نحن في اليمن انتخابات حرة مائة بالمائة، تنافست فيها بقوة كل الأحزاب والفئات والاتجاهات، من دون إراقة نقطة دم واحدة، على الرغم من أن كل اليمنيين يحملون السلاح. أما انتخابات مصر فقد جرت في ظل تدخل الدولة التي لجأت الى التزوير بشكل علني، وقد سقط فيها عدد من القتلى والجرحى».

ويتابع حديثه متباهياً بالديموقراطية اليمنية، مؤكداً أنه أبوها وراعيها: «لقد أوجدنا الديموقراطية في اليمن ومارسناها ممارسة حقيقية، وفتحنا الباب للتعددية الحزبية، حتى إن بعض أحزاب المعارضة لا يمثل إلا القليل من الناس أو مجموعة مصالح صغيرة. ولكل حزب جريدته يقول فيها ما يشاء. فحرية القول مصانة. ولم يحظر على أحد أو حزب المشاركة في الحياة العامة كما يحظرها النظام المصري». لكن اليمن لا ينسى فضل مصر في دعم الثورة ولا يمكن أن ينسى دورها التاريخي في حياة اليمن، وهو يعترف بجميلها الكبير. واليمن «لا يتردد أن يناصر مصر في كل المجالات، على الرغم من سياسة مصر في عهد الرئيس حسني مبارك».

رغم ذلك يذكّر الشيخ الأحمر في معرض إعطاء شهادة تاريخية بالدور المصري الكبير في حماية الثورة اليمنية، بأن مصر خرجت من اليمن في أحلك الظروف وسحبت قواتها من دون «إخطار اليمنيين وحكومتهم، وصارت تبث في إذاعاتها من القاهرة بأن صنعاء سقطت عند خروج آخر جندي مصري. لكن صنعاء لم تسقط وصمدت وحدها، من دون أي دعم من صديق أو شقيق». ويضيف بأن اليمنيين قد رفعوا شعاراً عند الثورة يقول: «الجمهورية أو الموت»، وأنهم كرروا هذا الشعار أمام الأخضر الإبراهيمي الممثل

الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة عندما زار صنعاء خلال حرب الانفصال في محاولة للتوسط. ويروي الشيخ الأحمر أنه كرر هذا الشعار ثلاث مرات له عندما زاره الإبراهيمي في بيته: «الوحدة أو الموت. الوحدة أو الموت. الوحدة أو الموت. وانتصرت الوحدة بإرادة الشعب اليمني، كما انتصرت الثورة والجمهورية قبلها». ولا يحجم الشيخ الأحمر في سياق كلامه الحماسي عن إنجازات اليمن عن القول إن الوحدة هي أهم هذه الإنجازات على الإطلاق، وإنّ «وحدة اليمن هي خطوة في سبيل وحدة العرب. وهي بذلك تخدم العالم العربي وتظهر وجهه المشرق». لكنه يأسف أن بعض الأخوة العرب يقللون من هذه الإنجازات ولا يعترف بهذه الفضائل.

□ □ □

ويتباهى اليمنيون في أحاديثهم بالديموقراطية التي يتمتعون بها، ويتندرون في مجالس القات والمقيل برواية حادثة وقعت في مجلس النواب اليمني، الذي تذاع جلساته مباشرة على التلفزيون، أنه خلال جلسة عقدها المجلس برئاسة رئيسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، لمناقشة موضوع العملة اليمنية وأسباب تدهورها وسياسة الحكومة الاقتصادية ودور الصيارفة في هذا الانهيار، وقف نائب في المجلس طالباً الكلام. وما أن أعطي الفرصة حتى وجه كلامه إلى رئيس المجلس الشيخ عبد الله الأحمر قائلاً: «أنت تحمي الصيارفة والرئيس علي عبد الله صالح يحميك». فاحتج رئيس المجلس على كلام النائب واعتبره إهانة تمسه شخصياً بقدر ما تمس رئاسة المجلس، وطلب شطبه من محضر الجلسة، كما طالب النائب المذكور بسحب كلامه والاعتذار. وعندما رفض النائب ذلك، قال

له الرئيس إن عليه أن يخرج من الجلسة إذا أصرّ على رفضه، وإلاّ خرج هو (أي الأحمر) من الجلسة. فما كان من النائب إلاّ أن قال له: أنا باقٍ ومستريح، أما إذا أردت أنت أن تخرج فتفضل فالباب مفتوح. وساد هرج ومرج في البرلمان اليمني (والجلسة منقولة مباشرة على التلفزيون) حتى علقت الجلسة وجرت المصالحة على الطريقة اليمنية بين رئيس المجلس والنائب، وتمت التسوية بشطب كلام النائب من محضر الجلسة من دون الاعتذار.

عندما رويت هذه الحادثة التي سمعتها للشيخ عبد الله الأحمر، ضحك رئيس المجلس النيابي وقال: «إن الديموقراطية كما ترى هي كل شيء في اليمن. لها محاسنها ولها سيئاتها». ولا يخفي الشيخ الأحمر اعتزازه بمجلس النواب ودوره الديموقراطي والسياسي، معتبراً أن كل أنواع الحوارات داخل المجلس متاحة وحرّة لكل عضو فيه، للكبير فيهم والصغير، وهو المجلس المشكل من عدة أحزاب، والممثل لعدة اتجاهات، إلى جانب مجموعة من النواب المستقلين.

ويشير الشيخ الأحمر إلى أن مجلس النواب لعب دوراً تاريخياً خلال حرب الانفصال، حين بقي المؤسسة السياسية القائمة والفعّالة، بينما كانت المؤسسات الأخرى، بحكم الانقسام في البلد، مشلولة. «فكان يجتمع بكل نوابه بمَنْ فيهم الاشتراكيون المعارضون للانفصال، والحرب قائمة وقصف صنعاء مستمر. وظلت دولة الوحدة اليمنية ممثلة بمجلس النواب، المؤسسة الوحيدة المتماسكة لحماية البلد ووحدته».

ولا بد للشيخ الأحمر من أن يمر على غريمه الأساسي، الحزب الاشتراكي، ليقول إنه حكم على نفسه بالفناء والانتحار بتأييده الانفصال، وهو (أي الحزب) الذي أعلن الانفصال وبدأ الحرب.

«ولولا الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حرص على الاشتراكيين ولملمهم وشجعهم وأبقاهم وعفا عنهم، لما بقي الحزب اليوم، لأنه أنهى نفسه بنفسه». وما زال دور الحزب الاشتراكي في حماية علي عبد الله صالح.

وليس من السهل حشر الشيخ الأحمر في الزاوية في موضوع الديموقراطية، فهو عندما يُسأل عن حملات القمع التي تتعرض لها حركات المعارضة في الدول العربية، تسمعه يقول: «أي نظام يحاول أن يكبت أي مفكر أو أي نزعة تريد أن تقول شيئاً وتعبر عن نفسها، سيكون محكوماً بردة فعل عنيفة».

الهوامش:

(*) اعتمد هذا الفصل على حديث جرى مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني، في صنعاء، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وحديث آخر جرى معه في صنعاء أيضاً في ٢ أيار/مايو ١٩٩٨.

٩

اليمن والقبيلة:
مذاهب وسياسة

■ «روي أن محمداً رسول الله سُئل: ما العصبية؟
فأجاب: أن تُعين قومك على الظُلم».□
رواه أبو داود.

حاول نموذج الحزب الاشتراكي في الجنوب، القضاء على التركيبة القبلية في اليمن، وفشل فشلاً ذريعاً بعد ٢٧ سنة من الحكم. فسحقت القبيلة الحزب عند أول صراع بين الأجنحة المختلفة، كما أثبت انقلاب علي ناصر محمد والانقلاب المضاد في عدن في العام ١٩٨٦. ذلك يقود إلى سؤال عما إذا كان قد تمّ صلح اليوم بين القبيلة والدولة بعد الوحدة. لكن الجواب عليه يتوقف على سؤال آخر: هل القبيلة هي التي ستقضي على الدولة أم الدولة هي التي ستقضي على القبيلة؟

المشكلة اليمنية أن الدولة تتصرف وكأنها قبيلة، والقبيلة تتصرف وكأنها دولة. فإذا كان اليمن هو تآلف مجموعة من القبائل، والقبيلة هي العمود الفقري للفرد، فإن الدولة بأحزابها السياسية وتعدد منابرها، هي تحالف هذه القبائل ضمن الوطن الموحد. فالحياة الحزبية لا تمس الحياة القبلية، وولاء الفرد الحزبي، لا يتعارض عادة مع ولائه القبلي، لأنه في الأساس ولاء «ثقافي ـ فكري». فإذا

كانت القبيلة لا تأمن للدولة، فإن الحزب مضطر لتسليم زمام أموره للدولة، موالياً لحكومتها أو معارضاً لها. والقبائل هي «جغرافيا» اجتماعية معينة داخل وطن. أما الأحزاب فهي «تاريخ» مواقف سياسية داخل حكومة أو نظام سياسي. والقبيلة هي خط الدفاع الأمامي للنظام العام، بينما الحزب هو احتمال شغب دائم على النظام العام. فمن المشاكل المعاصرة في اليمن الحديث، وفي ظل التعددية الحزبية الديموقراطية، أنك تجد رجلاً قبلياً بلباسه اليمني التقليدي وبكامل أسلحته الاحتفالية، ينظّر لكارل ماركس أو يستشهد بماوتسي تونغ أو يفلسف ديكارت أو يقتطف من أقوال ساطع الحصري أو يدعو لأفكار سيد قطب أو يقرأ لميشال عفلق أو يتلو خطب جمال عبد الناصر، فكل هذه النماذج متوافرة اليوم في اليمن.

وتعددية هذه النماذج تشكل قبيلة الوحدة اليمنية، التي بدورها أخلّت «بتوازن» القبائل الجغرافي. فتجد أن جنوبياً يملك قاعدة سياسية أو شعبية في الشمال، وشمالياً يملك قاعدة مماثلة في الجنوب. فيصبح الجنوبي مؤثراً في الشمال، والشمالي مؤثراً في الجنوب. لذا فالوطن بالنسبة إلى القبيلة هو سلطة، وليس مكاناً للحياة والعمل. فالسلطة هي الأساس - ولو كان ذلك يعني تدمير الوطن.

والقبيلة موضع احترام دائم في اليمن، ولكنها لا تستطيع أن تتسلط على السلطة، لأنها لا تستطيع أن تحكم دون الأحزاب، الموزعة في أغلبها على عدة قبائل. لذلك تعلّم اليمنيون كيف يختلفون مع بعضهم البعض، من دون أن تنقطع بينهم أقنية الحوار السياسي، وقد استهوتهم لعبة «الولد الشقي» محلياً وإقليمياً، وقبلها دولياً. ومن هنا كان التدخل الخارجي في اليمن دائماً وممكناً، وكانت

مشاكل اليمن خارج الحدود هي نفسها امتداداً لمشاكله داخل الحدود.

وكان في الحزبية والتعددية في اليمن مصلحة للمؤسسة ـ القبيلة، وذلك في منع الناس من استعمال السلاح، وتوفير الحديث لهم في السياسة عند «المقيل» أو مجالس تخزين القات، وتحويل الصحافة إلى ظاهرة سوق عكاظ. والأحزاب التي تعطي سلاماً ما للتحالفات القبلية في الداخل، لا بد وأن تخلق تناقضاً مضاداً بحكم تركيبتها السياسية مع الخارج، لأن للأحزاب تنظيرات وعقائد تستمد من أفكار وعقائد مماثلة لأحزاب خارج الحدود، وبعضها له امتدادات في دول مجاورة، فلا بد وأن تخلق إشكالاً وتناقضاً، لا ينسجمان عادة مع مصلحة الداخل. فمقابل السلام الأهلي في الداخل هناك التداخل السياسي والأمني في الإشكال القائم مع الخارج ومع دول الجوار تحديداً.

والمتناقضات، التي تصطدم بين ما هو مريح في الداخل، وإشكالي في الخارج، عديدة في اليمن. فمن ناحية نجد أن الـ ١٦ مليون نسمة التي يتألف منها سكان اليمن، يشكلون له ضائقة اقتصادية ضخمة في الداخل حيث لا تكفي موارده لتغطية حاجاته، وكلما اشتدت الضائقة الاقتصادية ازداد الفساد السياسي. لكن هذا العدد الهائل من السكان، يعطيه وزناً سياسياً كبيراً في الجوار الاقليمي، لا تملكه أية دولة من دول الجزيرة العربية. فهذا الكم الهائل من السكان مقابل الموارد الاقتصادية المحدودة، لا بد وأن يخلق حالة من عدم التوازن مع الخارج، والذي قد يقود في مرحلة ما، إلى انفجار لا يستطيع الداخل أن يحتويه، فيندلق إلى الخارج.

□ □ □

إذا اعتبرنا أن القبيلة هي «جماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد، كقبائل العرب» (...) أو أنها أيضاً «جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهماً، إلى أصل مشترك»[١] أو أن القبيلة كذلك «جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أعلى أو سلف مشترك»[٢]، فإن للطبيعة الجغرافية لليمن، دوراً هاماً في احتفاظ النظام القبلي بكيانه وتنامي دوره السياسي. فالقبيلة اليمنية تسعى دائماً لحماية حدودها والذود عنها. وقد أدت الطبيعة الجغرافية الصعبة لليمن، إلى صعوبة سيطرة السلطة المركزية على القبائل اليمنية القاطنة في الحصون والجبال العالية. مما سهل قيام القبائل بعمليات تمرد على السلطة المركزية وفرض مطالبها عليها.

لذا قامت السلطة المركزية دائماً وعبر التاريخ اليمني كله، باسترضاء القبائل ذات المواقع الجغرافية الهامة، وخاصة عند مواجهة الدولة لأزمات أو عدوان خارجي، عن طريق تلبية بعض مطالبها، أو كلها، وإشراكها في صنع القرار السياسي. وهذا ما حدث بالضبط عند قيام الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢، عندما أوكلت إلى القبائل مهمة حراسة الحدود مع المملكة العربية السعودية. بينما الوجه الآخر لهذه المعادلة، هو سعي الدول المجاورة لليمن إلى استمالة القبائل ذات النفوذ المحاذية لدول الجوار الجغرافي إلى صفها، عن طريق الإغراءات المالية أو العينية، كالسلاح. وهذا ما حدث مع كل من السعودية وعُمان، في ظروف مختلفة وفترات متباعدة.

وبالتالي يصبح لدول الجوار الجغرافي رصيد عند هذه القبائل، تستخدمه كورقة سياسية لتنفيذ مخططاتها داخل اليمن، ويوسع

هامش المناورة السياسية لزعماء هذه القبائل، ويزيد من دورها وثقلها السياسي داخل النظام السياسي اليمني. وقد عزز هذا الدور غياب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع كالنقابات والجمعيات والاتحادات المدنية في اليمن قبل قيام الوحدة. كما أن دستور الجمهورية العربية اليمنية الصادر عام ١٩٧٠، والذي عمل به حتى تحقيق الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، قد حظّر الحزبية بجميع أشكالها.

□ □ □

من المسلّم به لدى أغلب المؤرخين أن المجتمع والدولة في اليمن اعتمدا، عبر التاريخ اليمني كله، على النظام القبلي، وأن غالبية القبائل اليمنية، كانت قبائل «حضرية» تميزت بحياة الاستقرار وارتبطت بالأرض والزراعة والسكن في القرى. ولا يمكن إنكار النظام القبلي في اليمن كحقيقة تاريخية. فالدولة اليمنية القديمة قد سميت القبيلة الأقوى التي فرضت نفسها على القبائل الأخرى سلماً أو حرباً. وكانت تجمع هذه القبائل روابط الدم والنسب من جهة، وروابط المصالح الاقتصادية، المشتركة أو المتناقضة، من جهة ثانية. «وثقافة النسب المشترك»، حيث التماسك والتعاضد بين كثير من القبائل اليمنية ما زال معاشاً.

والدور السياسي للقبيلة في المجتمع اليمني يرتكز على صنع القرار السياسي في البلاد، عن طريق تكوين النخبة السياسية سعياً وراء إيجاد التكامل السياسي بين الدولة والقبيلة. لكن حدود التعايش للقبيلة مع النظام السياسي القائم، قد يتعثر عندما تقف القبيلة عائقاً في وجه التنمية والتحديث السياسي. وهنا يكمن مدى إمكانية تحويل العامل القبلي إلى عامل تدعيم وإثراء لمسيرة التحديث

السياسي في اليمن. فدور القبيلة حاسم في قدرتها على تجنيد النخب السياسية وتفسير هذا الدور لأفرادها وربط العلاقة بين الوزن العددي للقبيلة ودورها الحربي وتمركزها الجغرافي ومدى التماسك بين قياداتها وأفرادها ونوع تنشئتهم الاجتماعية وثقافتهم ووعيهم السياسي، بحيث لا تخلق حالة تعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة.

أما عن ظاهرة انتشار السلاح بين القبائل في اليمن، وحب اليمنيين له وتمسكهم به، فيقول يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني السابق: «إن شعب اليمن يمتلك خمسين مليون قطعة سلاح، أي بمعدل أربع قطع سلاح لكل فرد (...) وإن حيازة السلاح والتعامل بالسلاح مثل الماء والهواء»[٣].

وما يربط القبيلة ليس النسب وأواصر القربى وحدهما، وإنما الحياة الاقتصادية القائمة على المصالح المشتركة من زراعة وتجارة وضرائب، ضمن وحدة جغرافية معينة. فالمصالح الاقتصادية المشتركة هي من أسس تكوين النظام القبلي اليمني. لكن الحياة السياسية في اليمن، اتسمت منذ القدم، بلامركزية الحكم كنتيجة لتعقيدات وضع اليمن الجغرافي وتركيبته الاجتماعية ـ القبلية ـ الاقتصادية. وقد عمّت لذلك ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. وإذا شهد اليمن استقراراً كبيراً في عهدي الرسول والخلفاء الراشدين، فذلك لأن الإسلام تعامل مع القبائل اليمنية تعاملاً واقعياً، ولم يلغها، مقرّاً التعددية القبلية كإطار اجتماعي، مهذباً بعض القيم القبلية، ساعياً لتحويل ولاء أفراد القبيلة إلى الإسلام كعقيدة وإلى الأمة الإسلامية كتوجه وطني ـ عصبي. لكن هذا الوضع تدهور في العهدين الأموي والعباسي، فعاد إلى اليمن عدم الاستقرار

السياسي والتدهور الاقتصادي وعمّ التمرد البلاد. وما أن عاد الاستقرار في ظل الصليحيين والرسوليين، وفي ظل بعض الإئمة الأقوياء، في العصر الحديث، كالمتوكل اسماعيل الذي توحد اليمن تحت حكمه من حضرموت إلى حدود الحجاز، حتى عادت الدورة الأولى عند مجيء أئمة وحكام ضعاف. وقد أدى دخول الإسلام إلى اليمن، إلى استعمال الدين لدى بعض الحكّام الطامعين للخروج على النظام السياسي القائم، حين جعلوه تارة مصدراً لشرعية حكمهم وتارة أخرى مناسبة للعصيان على السلطة المركزية.

وكان نظام الرهائن يعتمد من قبل القبيلة كجزء من العمل السياسي. ويقصد بنظام الرهائن، أخذ أحد أقارب شيخ القبيلة (ابنه أو أخيه) أو أحد أعيان البلاد الذي يخشى الإمام تمرده. ويحتجز الرهينة في العاصمة أو في إحدى المدن الرئيسية مع غيره من الرهائن. ويخضع هؤلاء الرهائن لنظام خاص تحت رحمة الإمام ورقابته الصارمة. وأحياناً ينفذ في بعض الرهائن حكم الإعدام، عند استحالة تفاهم الإمام مع ذويهم، وعدم تلبيتهم لمطالبه. وقد قدر عدد الرهائن بين عامي ١٩٣٤ و١٩٥٨، من ألفين إلى أربعة آلاف رهينة، وهو رقم قد يكون مبالغاً فيه. وقد ألغي نظام الرهائن بعد قيام الثورة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢[٤].

□ □ □

لم يكن حجم القبيلة العددي وكثرة عدد المقاتلين بين أفرادها، من علائم قوتها وتزايد أهميتها العسكرية والسياسية، ينطبق على واقع القبيلة اليمنية. فالواقع السياسي اليمني يؤكد، على أن القبائل كثيرة العدد، كبيرة الحجم لم تكن دوماً مؤثرة سياسياً. فتجمع قبائل

بكيل أكبر حجماً من تجمع قبائل حاشد، إلاّ أن قبائل حاشد أكثر فعالية وتأثيراً في النظام السياسي اليمني المعارض.

وقد عرف اليمن، على مدى تاريخه الطويل، تحالفين قبليين كبيرين، هما تحالف قبائل حاشد وتحالف قبائل بكيل. ويعتبر أحد مشايخ بكيل: «أن قبائل حاشد كلمتهم موحدة ورأيهم موحد إلى حد ما، بينما قبائل بكيل، التي تعتبر أكبر بكثير، من الصعب تجميع كلمتها بسبب الكم الهائل من الناس. (...) إلاّ أننا نعمل الآن على جمع كلمتها ورأيها لإيجاد نوع من التوازن داخل الساحة اليمنية»[٥].

أما قبائل حاشد، فقد لعبت زعامة بيت الأحمر دوراً كبيراً في الحفاظ على تماسك هذا التجمع القبلي، وتفعيل دوره السياسي. ونجد أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[٦]، شيخ مشايخ قبائل حاشد،. كان وما زال يلعب دوراً فاعلاً في التأثير على القرار السياسي اليمني وتوجيهه، حيث شغل ـ ويشغل ـ في الدولة اليمنية مناصب رسمية هامة وعديدة، آخرها رئاسة مجلس النواب اليمني المنتخب في ظل اليمن الموحد العام ١٩٩٣.

في نظرة سريعة إلى «قبيلة» الأحزاب الثلاثة الرئيسية في اليمن، نجد أن حزب الإصلاح هو في الواقع ثلاثة تيارات في حزب واحد: التيار القبلي الممثل بالشيخ عبد الله الأحمر. والتيار الإسلامي المتطرف الممثل بالشيخ عبد المجيد الزنداني. وتيار فكري أيديولوجي يقوده عبد العزيز قباطي، وهو الشخصية القوية التي تحظى باحترام الغالبية من جمهرة الإصلاح.

في المقابل تجد أن حزب المؤتمر، هو تجمع سياسي قام أصلاً في الشمال ليقف مقابل الحزب الاشتراكي في الجنوب. انضم إليه فيما

بعد جماعة علي ناصر محمد وبعض الاشتراكيين السابقين. لكن أي تيار ينضم إلى المؤتمر كحزب اليوم، يترسمل أساساً بالرجل الذي حقق الوحدة ودخل التاريخ بالحفاظ عليها والدفاع عنها بالقوة: علي عبد الله صالح، أمينه العام. بينما تجد الحزب الاشتراكي، ليس فقط أصبح حزباً خارج السلطة منذ حرب الانفصال وبعدها، بل هو اليوم حزب من غير أنياب، معارض للسلطة، وموصوف بالانفصال، وأعضاؤه بالانفصاليين.

□ □ □

ويلاحظ أن رؤساء الدولة اليمنية، كانوا من خارج المحيط القبلي. فقد كان الأئمة الزيديون من خارج القبيلة (من شرعية السادة أو الهاشميين).

وكان المشير عبد الله السلال، أول رئيس للجمهورية عند قيام الثورة في العام ١٩٦٢، وحتى قيام حركة الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٦٧، ابن حداد. ويقول عن نفسه إنّه ينتمي إلى أسرة «متوسطة الحال» أصلها من سنحان. وحتى قيام الثورة كان يعمل قائداً للحرس الخاص لولي العهد الأمير البدر الذي تولى الحكم عقب وفاة والده الإمام أحمد يحيى حميد الدين في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢. وقد حكم الإمام البدر اليمن لمدة أسبوع واحد فقط.

بينما كان العقيد إبراهيم محمد الحمدي، شأنه شأن سلفه القاضي عبد الرحمن بن يحيى الأرياني، رئيس المجلس الجمهوري الذي خلف السلال (١٩٦٧ - ١٩٧٤)، ينتمي اجتماعياً إلى شرعية القضاة، حيث عمل والده قاضياً شرعياً. وقد تقلد الحمدي قبل تزعمه مقاليد البلاد، عدة مناصب عسكرية كان آخرها نائب القائد

العام للقوات المُسلحة. وقد قتل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

أما المقدم أحمد حسين الغشمي، فكان يشغل قبل اغتيال الرئيس الحمدي منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان العامة. وينتمي الغشمي اجتماعياً إلى قبيلة «همدان»، وبيت الغشمي من البيوت التي تسمى بـ «العُقّال» أي بين شريحة المشيخة وشريحة المزارعين، ولم تتجاوز فترة حكم الغشمي الشهور الثمانية. فقد تولى السلطة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ حتى اغتيل في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

وينتمي الرئيس علي عبد الله صالح إلى قبيلة «سنحان» المنتمية قبلياً إلى مجتمع قبائل حاشد. وعلي عبد الله صالح ابن قبلي مزارع، وهو أول رئيس جمهورية من أبناء القبائل المزارعين في اليمن. وكان آخر منصب رسمي يشغله قبل توليه الرئاسة، هو قيادة لواء تعز.

ثم هناك ظاهرة الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية لبعض رؤساء اليمن.

لقد تمّ اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين خلال ثمانية أشهر. فقد اغتيل الحمدي في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ ـ والغشمي في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٨ وسالم ربيع، رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٨[٧].

□ □ □

وفي عودة سريعة إلى التاريخ، في محاولة لوضع القبيلة في إطارها الديني والسياسي، نجد أن مختلف الديانات والمذاهب سعت إلى

استيطان اليمن، كاليهودية ما بين القرنين الأول والثاني الميلاديَيْن، والمسيحية من بعدها في أوائل القرن الثالث الهجري. فكان هناك مذاهب ثلاثة: المالكي، والحنفي والأشعري. ثم انتشرت مذاهب وفرق أخرى كالشافعية (٢٠٤هـ.) والإسماعيلية (٢٦٨هـ.) والزيدية (٢٨٠هـ.) ولم يبق من هذه المذاهب سوى الشافعية والزيدية وقلة من الإسماعيلية. ويتساوى اليوم سكان اليمن في اعتناقهم لمذهبي الزيدية والشافعية، حيث تصل النسبة إلى حوالى ٤٥ ـ ٥٠ بالمائة لكلا المذهبين[٨].

ومن الضروري التوقف عند الزيدية، التي هي أهم المذاهب الدينية في اليمن، والتي لعبت دوراً هاماً في التاريخ اليمني، وشكّلت «خصوصية» مذهبية فيه.

الزيدية هي إحدى فرق الشيعة وتنسب «للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب». وقد حصر أتباعها الإمامة في أولاد فاطمة، ابنة الرسول وزوجة علي. ومن أهم مبادىء الزيدية:

١ ـ جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. وحيث ترى أن علي ابن أبي طالب، كان أفضل من الصحابة. إلاّ أن خلافَتيْ أبي بكر وعمر تجوزان ما دامتا لتحقيق مصلحة المسلمين. أي أن الإمام ليس بالضرورة يكون أفضل الموجودين، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً.

٢ ـ ضرورة توافر أربعة عشر شرطاً في الإمام. فيجب أن يكون: بالغاً، ذكراً، حراً، مجتهداً، علوياً، فاطمياً، عدلاً، سخياً، ورعاً، سليم العقل، سليم الحواس، سليم الأطراف، صاحب رأي وتدبير، مقداماً، فارساً.

٣ ـ عدم عصمة الأئمة من الخطأ.

٤ ـ خروج الإمام داعية لنفسه.

٥ ـ جواز خروج إمامين في قطرين، بشرط توافر خصال الإئمة الأربعة عشر، وأن لا تكون قد سبقت البيعة العامة من أهل الحل والعقد للإمام وشملت ولايته كل البلاد الإسلامية.

٦ ـ رفض فكرة المهدية والإمامة المستورة.

ويلاحظ أن الزيدية كفكر أكثر فرق الشيعة تحرراً وأقربها إلى السنّة[٩].

□ □ □

لا شك في أن الخلافات المذهبية ضمن الساحة اليمنية وشبه الجزيرة الجزيرة العربية تستحق الانتباه، فالطائفية الدينية لعبت دوراً هاماً وخفياً في تعزيز طبيعة التفاعل السياسي في الداخل والخارج. ورغم التنافس السلمي بين المذاهب الرئيسية في اليمن، الشافعية والزيدية في مراحل مختلفة من تاريخ البلاد، فإن ذلك التنافس ظل محصوراً في الأطر الدينية. ولا يكاد الزائر يلمس أثراً للفروقات في حياة اليمنيين لا في العبادات ولا في المعاملات، بسبب اختلاف المذاهب.

ومن المفارقات أن سكان الهضبة الجبلية الممتدة من يافع إلى عسير أو ما يسمى بجبال السراة، المعروفة بشحة مواردها وقسوة طبيعتها، هم في الغالب أتباع المذهب الزيدي. بينما سكان المناطق الجنوبية وذات السهول الخصبة والغنية، هم أتباع المذهب الشافعي. وبفعل قسوة الطبيعة في المنطقة الجبلية كان سكانها يرحلون إلى المناطق الجنوبية للرعي والزراعة والاستيطان، أو يلتحق القادرون

منهم على العمل، في سلك الجندية كسبيل ميسور للعيش، ويدّعي البعض من أبناء المناطق الجنوبية أن الاضطهاد الذي تعرض له أبناء المناطق الشافعية على أيدي الإمام وجنوده قد دفع هؤلاء وهم من المناطق الجنوبية إلى الاغتراب والانتقال إلى مدينة عدن، وكذلك انضواء أولادهم، الذين واتتهم الظروف للذهاب والدراسة في الجامعات العربية، بالأحزاب القومية والاشتراكية. مع أن العوامل التي أدت إلى التخلف في عموم مناطق اليمن قبل ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٩٢ كانت واحدة، وتتمثل في العزلة والأمية والانغلاق. وقد تغلبت الدولة في عهد الثورة على ذلك بتعميم برامج التنمية المتوازنة على مختلف المناطق وإزالة الفروقات النفسية والمادية التي كانت قائمة وإلى حد بعيد.

أما حركة آب/ أغسطس سنة ١٩٦٨ فقد تمثلت في الصراع الدامي والقتال العنيف الذي نشب بين قوات المظليين والمشاة والمدفعية والصاعقة من جانب، والتي كانت على ارتباط بالجبهة القومية في عدن، وقوات المدرعات والعاصفة وبعض الألوية ذات الانتماء البعثي والقبلي. وقد أسفرت المواجهات والاشتباكات التي استمرت أياماً وأثارت الرعب والفزع في صنعاء وجوارها، إلى هزيمة الوحدات التي كانت مرتبطة بالجبهة القومية في عدن. واختلفت التحليلات والآراء حول النتائج التي أدت إليها تلك الاشتباكات، المستقلون وأنصار الاعتدال والمحافظون بشكل عام اعتبروا أن الاعتدال هو الذي انتصر ضد التطرف الذي كان يمثله قادة تلك الوحدات ذوو الميول الماركسية، والذي كان من الصعب أن تتحمله الأوضاع في شمال اليمن في ذلك الحين. بينما يرى البعض أن تآلب القوى الرجعية ودعمها المباشر للقيادات البعثية

داخل الجيش كان السبب في النهاية التي أدت إليها تلك المواجهات. وقد اضطر بعض قادة هذه الوحدات للنزوح إلى عدن بمن فيهم الشخصيات المدنية. وعندما تسلم يسارو الحركة القومية السلطة في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، كان بعض القادة من أبناء تعزو وجوارها يحاولون إذكاء الصراع بإثارة القضية المذهبية بين الزيدية والشافعية.

في تلك السنة، قطع الماركسيون في عدن العلاقات مع الولايات المتحدة، كما أنهم ساندوا حرب العصابات في المناطق الوسطى من اليمن. وسقوط نفوذهم القومي في الجمهورية العربية اليمنية غير المستقرة سياسياً كان السبب وراء تعامل واشنطن الحذر مع صنعاء خلال السبعينيات والثمانينيات. فخلال هذين العقدين، وأيضاً في أوائل التسعينيات، شكلت الخلافات الزيدية ـ الوهابية بين اليمن والسعودية حاجزاً في وجه التعاون والثقة. واستغل السعوديون حلفهم الأقوى مع الأميركيين لتقييد عملية التفاعل اليمني ـ الأميركي.

بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٤، استطاع الحزب الاشتراكي اليمني، رغم إفلاسه السياسي، أن يضمن تأييداً شعبياً قصير الأمد، عن طريق لعبه على الخلافات الشافعية ـ الزيدية. وفترة عدم الاستقرار التالية التي كانت وراءها محاولات الحزب الاشتراكي تأجيل الانتخابات البرلمانية، أخّرت حصول تحسّن في العلاقات اليمنية ـ الأميركية كان متوقعاً بعد الانتخابات.

ففي العام ١٩٩٣، أسفرت نتائج الانتخابات التي أجريت في ذلك الحين وتسببت في حدوث بعض المواقف، عن أن يضم الائتلاف الحاكم إلى جانب الاشتراكي والمؤتمر، حزب الاصلاح. وأن يأتي

الإصلاح في المرتبة الثانية كشريك ثابت في ائتلاف يضم المؤتمر والإصلاح والاشتراكي. وبمعزل عما ترتب على هذا الوضع الجديد من تطورات، فلقد كان المؤتمر ورئيسه الأكثر استيعاباً لهذا الوضع ولهذه الشراكة التي يتطلب السير فيها الروية والأناة والفهم لكل الآثار الجانبية لهذه العلاقة. ومما يثير السخرية، حصول ذلك في سياق معارضة سعودية للتعددية الحزبية في اليمن وتبنّي السعودية للحزب الإسلامي الأكثر أصولية وذي النزعة الوهابية. وبوجود مخاوف غربية من صعود الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط، يمكن اعتبار أن اليمن قد قدّم مثالاً لبلدان أخرى في المنطقة عن كيفية احتواء الأصولية الدينية عن طريق منحها الصوت والمسؤولية.

الهوامش:

(*) في موضوع القبيلة والسياسة في اليمن، راجع الكتاب الهام للدكتور محمد محسن الظاهري، الأستاذ في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠» ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ١٩٩٦

(**) كذلك راجع كتاب الدكتور حسين عبدالله العمري، «مئة عام على تاريخ اليمن الحديث» ـ الطبعة الثانية ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٦.

وكتابه الآخر «تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ـ من المتوكل اسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين» ـ دار الفكر ـ دمشق، بيروت ـ ١٩٩٧.

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام (الجزء الرابع) ـ جواد علي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٠.

(٢) قاموس أوكسفورد (بالانكليزية) ـ طبعة ١٩٨٠.

(٣) جريدة «الأهرام» القاهرة ـ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

(٤) محمد سعيد العطار ـ «التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن» ـ المطبوعات الوطنية ـ الجزائر ١٩٦٥.

(٥) الشيخ محمد أبو لحوم، رئيس المجلس الموحد لقبائل بكيل ـ جريدة «الحياة» ـ لندن ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

(٦) عند قيام الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢ أُشركت بعض الزعامات القبلية التي أسهمت في مسيرة النضال الوطني من أمثال الشيخ عبدالله بن الشيخ الأحمر والشيخ سنان أبو اللحوم وغيرهما في السلطة، مما أوجد بعض التوازن في ميزان الصراع، نظراً لأن الجانب الملكي كان يعتمد بثقله في المواجهة الشاملة ضد الجمهورية على القبائل، وهذه المعادلة لا تزال تؤخذ بالحسبان من قبل الدول المجاورة والتي تحتفظ بعلاقات متينة مع مشايخ القبائل اليمنية.

(٧) عبدالله البردوني ـ «اليمن الجمهوري» ـ دمشق ـ ١٩٩٣.

(٨) أحمد فايد الصاندي ـ حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى ـ دار الآداب ـ بيروت ١٩٨٣.

(٩) سيد مصطفى سالم ـ «تكوين اليمن الحديث» ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ ١٩٨٤.

١٠

اليمن والديموقراطية: الطريق الصعب

■ إن العرب (...) متنافسون في الرئاسة، وقلّ أن يسلّم أحد منهم الأمر لغيره.□

ابن خلدون ـ «المقدمة»

لعب الشعب اليمني دوراً بارزاً في التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية. فكانت ثورة ١٩٦٢، نتيجة تصميم الشعب اليمني على تحسين ظروف حياته عن طريق مساندة عملية الإطاحة بالإمامة الملكية المتخلفة سياسياً واقتصادياً. وخلال حياة الجمهورية العربية اليمنية، تأثرت أكثرية الشعب في الجمهورية بالأفكار العروبية المعادية للاستعمار والأمبريالية والصهيونية. وهذا ما أثر في الحكومة اليمنية منذ أوائل أيام الثورة حتى أواسط الستينيات، عندما تبنّت أيديولوجية القومية العربية لمصر الناصرية التي قدمت، بدورها، مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة لليمن، لكي تضعف الجبهة المحافظة المؤلفة من الملكيات والإمارات والمشيخات الموالية للغرب في شبه الجزيرة العربية. لقد أدى كل ذلك إلى استنزاف موارد مصر التي فقدت، بعد هزيمتها في حرب العام ١٩٦٧، موقعها كقائد لحركة القومية العربية. وهزيمة مصر عنت بالنتيجة، هزيمة القومية العربية

كفكرة سياسية قابلة للتطبيق في الشرق الأوسط، مما أدى خدمة كبيرة للمصالح الأميركية على حساب المصالح السوفياتية. وبعدما خسر الاتحاد السوفياتي موطىء قدمه في مصر، أرغم على الاتجاه ناحية جمهورية اليمن الجنوبية، التي ازدادت قوتها بفعل المساعدة العسكرية السوفياتية، وأصبحت مصدراً لعدم الاستقرار داخل اليمن لفترة عشر سنوات. وابتداء من العام ١٩٦٧ بدأت صنعاء بتقديم عروض لواشنطن، ولكن كان عليها تهدئة الانتقادات الداخلية لمبادرتها الموالية للغرب، من قبل العناصر الماركسية واليسارية في البلاد وفي الحكومة ذاتها.

بعد استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة في العام ١٩٧٢، حاولت الحكومات اليمنية في الشمال كافة وضع مسافة بينها وبين التحالف العلني مع الولايات المتحدة بسبب التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية وقضايا القومية العربية الأخرى. وكان لوضع اليمن الشمالي الجغرافي بين اليمن الجنوبي المعادي لأميركا، والسعودية المعادية للسوفيات، تأثير مباشر على السياسة الخارجية لصنعاء. ففي العام ١٩٧٩، ساعدت المعونة العسكرية والسياسية الأميركية حكومة صنعاء على منع الغزو من قبل اليمن الجنوبي. غير أن هذا لم يمنع صنعاء من الحصول على أسلحة سوفياتية، بسبب، جزئياً، وجود العنصر القومي المعادي للسعودية والساعي لمقاومة النفوذ السعودي في البلاد.

واستمر الوضع هكذا حتى الأيام الأخيرة من حياة الجمهورية العربية اليمنية. تحققت الوحدة في العام ١٩٩٠، رغم معارضة السعودية الأولية والتأييد الحذر من الولايات المتحدة، وجلبت معها للشعب اليمني إمكانية الاستفادة من المساعدة الاقتصادية الخارجية

والاستثمار وإمكانية التمتع بحرية أكبر لتقرير السياسة الخارجية اليمنية. كما جلبت الوحدة معها مستوى عالياً من الحريات الديموقراطية، لم يسبق له مثيل، تمتع الشعب اليمني بممارستها عندما كان حكّام الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية السابقتين منهمكين بمشاكلهم الخاصة ونزاعاتهم وحملاتهم المتبادلة خلال سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٤.

□ □ □

دخل اليمن مرحلة جديدة مع تشكيل الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠. والعوامل الهامة التي سهّلت الوحدة آنئذٍ كانت انهيار الاتحاد السوفياتي بعد نصف قرن تقريباً من التوتر مع الولايات المتحدة، وكنتيجة لذلك، احتواء نفوذ موسكو في العالم وخاصة في شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي. ولكن أحد الانعكاسات الجانبية لانهيار الكتلة الشيوعية على اليمن هو أن روسيا والصين أصبحتا أكثر اهتماماً بالمملكة العربية السعودية في وقت كانت فيه العلاقات اليمنية ـ السعودية تشهد تدهوراً شديداً. بعد الوحدة، بدا أن الجمهورية اليمنية غير قادرة على تطوير علاقات تعاون وتفاهم مع المملكة العربية السعودية، إضافة إلى أن معارضة اليمن لسياسات واشنطن والرياض تجاه العراق أثناء الغزو العراقي للكويت، قد أوجدت خلافات سياسية حادة بين صنعاء وواشنطن. ولقد دفع اليمن غالياً نتيجة هذه الخلافات: فاهتمام واشنطن بالبلاد كان متواضعاً، وتدفق النفط إلى الغرب لم يعد مهدداً بشكل جدي، كما أن الكتلة السوفياتية لم تعد خصماً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في أواخر عام ١٩٩٣ شكلت السياسة الأميركية حيال اليمن جزءاً

ثانوياً من مجمل سياستها الشرق أوسطية. فلقد حافظت الولايات المتحدة على علاقة قوية مع السعودية ودول الخليج الأخرى. وكان اهتمامها منصبّاً على احتواء ما أسماه الغرب بـ«الراديكالية الإسلامية»، وسمي لاحقاً بـ«الأصولية الاسلامية»، لأجل احتواء المشاعر والسياسات المعادية لإسرائيل وللغرب. في هذا الوقت بالذات بدا اليمن أضعف اقتصادياً من أي وقت مضى وذلك لفقدانه المساعدات المالية العربية والأميركية ولافتقاده الأهمية الاقتصادية والعسكرية. لقد أحست صنعاء، بأنها أخذت تفقد اهتمام واشنطن السياسي وهي التي لم تتمتع في الماضي أصلاً باهتمام كبير.

□ □ □

إن مسألة الاستقرار وتطور الديموقراطية في اليمن لعبا دوراً في تحديد العلاقات مع الولايات المتحدة. فتدهور العلاقات بين اليمن والسعودية، والخلافات الداخلية اليمنية الناجمة عن غزو العراق للكويت وتعاطف القيادة اليمنية مع الرئيس العراقي صدام حسين، إضافة إلى ضعف الاقتصاد اليمني، هذه التطورات جميعها خلقت المزيد من المشاكل لليمن الجديد. وترافقت هذه المشاكل مع تزايد نفوذ السعودية في أوساط قبائل الشمال، إضافة إلى القوات العسكرية التقليدية وميلها للحروب الدموية ضد السلطة المركزية، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في اليمن. وقد تكثف انتشار الخوف من المجهول في اليمن عندما بدأ العنف السياسي والاضطرابات بالتفاقم إلى مستويات مخيفة في العام ١٩٩٢. فلقد أضحت الهجمات المسلحة ضد المسؤولين الكبار مسألة روتينية،

مقابل عجز الأجهزة الأمنية عن مواجهة المخربين أو سوقهم أمام القضاء.

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عاد نائب رئيس الجمهورية وقائد الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض إلى صنعاء قادماً من عدن حيث أقام منذ أواخر تموز/ يوليو. وكان واضحاً أن الخلافات بين الحزب الاشتراكي والرئيس اليمني ما زالت كبيرة. وفي أواسط تشرين الأول/ أكتوبر عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أول اجتماعاته في عدن منذ التوحيد، وكان ذلك تعبيراً عن دعم الحزب لأمينه العام وعن وحدة قيادة الحزب أيضاً.

ومن ناحية أخرى، تم التداول في الأوساط السياسية اليمنية بين أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٩٢، أن الانتخابات النيابية لن تحصل قبل نهاية الفترة الانتقالية (٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ ـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢). وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر أشارت اللجنة العليا للانتخابات إلى أنها ما زالت تواجه مصاعب، وأن الإعداد للانتخابات ما زال يتطلب عدة شهور إضافية. وبعد مضي أيام قليلة اتفق قادة اليمن على تمديد الفترة الانتقالية، وتعهدوا التحضير لإجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

أدى تأجيل الانتخابات النيابية لمدة ١٨٤ يوماً، والارتفاع المستمر للتضخم المالي وارتباط ذلك بانخفاض سعر الريال اليمني مقابل الدولار الأميركي، وانفجار التظاهرات والتصدي لها وقمعها في مدن اليمن الرئيسية في أواخر العام ١٩٩٢، مع تزايد الخصومات السياسية بين الحزبين الحاكمين، بالبلاد إلى حافة الانفصال.

□ □ □

دعمت الولايات المتحدة عملية التحوّل الديموقراطي في اليمن، على الأقل من الناحية الكلامية. ومنذ بداية مهمته في اليمن، أعلن السفير الأميركي في صنعاء عن اهتمام أميركا بجهود اليمن الموحد حديثاً لتحقيق الائتلاف الداخلي، والديموقراطية البرلمانية والحرية السياسية. واليمن هو الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي اختارت طريق الديموقراطية وحافظت على حرية الصحافة، وأدارت نظاماً متعدد الأحزاب وقبلت زيارات لبعثات دولية مهمتها مراقبة حقوق الإنسان. غير أن الديموقراطية لا تتطور بسهولة في بيئة منغلقة، ولا تزدهر بغياب القانون والنظام. لذا، كان هناك تناقض بين العمل لقيام ديموقراطية ناجحة في اليمن ومحاولات الدولة اليمنية لتسوية خلافاتها مع السعودية. وانعكس هذا التناقض على الموقف الاميركي الموزع بين دعم الولايات المتحدة للديموقراطية اليمنية وتحالف واشنطن مع السعودية في وجه أي تهديد لها مهما كان نوعه. ولولا محاولات إدارة الرئيس كلينتون تشجيع التطور الديموقراطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ودفعها نحو هذا الاتجاه، لأصبحت المباركة الأميركية للديموقراطية في اليمن أساساً لإزعاج السعودية، مما كان من شأنه أن يؤثر سلباً على تطوير العلاقات الأميركية ـ اليمنية، ويؤزم العلاقات الأميركية ـ السعودية. لكن النهج الذي اختطته الإدارة الأميركية بعد حرب الخليج بدفع دول شبه الجزيرة العربية إلى مزيد من الديموقراطية في أنظمتها، غطى على الحالة الديموقراطية «الشاذة» في اليمن.

وهكذا جرت الانتخابات اليمنية على المستوى الوطني في ٢٧ نيسان/أبريل العام ١٩٩٣، واشترك فيها أكثر من مليوني ناخب و٣٧٠٠ مرشح لاحتلال ٣٠١ مقعد في مجلس النواب حسبما

نص عليه الدستور. واعتبرت الانتخابات «حرة ونزيهة» من قبل المراقبين الدوليين، بمن فيهم الأميركيون. وبعد حملات انتخابية مكثفة قامت بها القوى السياسية، مثل: حزب مؤتمر الشعب العام بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح، وشريك الحكم الآخر الحزب الاشتراكي اليمني، وتحالف القبائل والجماعات الإسلامية المعروفة بـ«حزب الإصلاح» بقيادة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، إضافة إلى أحزاب عديدة وحدوية عربية ومحلية ومرشحين مستقلين، حصلت الانتخابات وكانت نتائجها كالتالي:

مؤتمر الشعب العام ١٢٢ مقعداً، وحزب الإصلاح ٦٢ مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني ٥٧ مقعداً، والمستقلون ٤٦ مقعداً، والبعث ٧ مقاعد. ثلاثة أحزاب ناصرية فاز كل منها بمقعد واحد، وحزب الحق، وهو حزب الأرستقراطية الدينية فاز بمقعدين، وبقي مقعدان غير محسومين. لقد شهدت الانتخابات معركة حقيقية وفوّضت حكومة ائتلافية حيث بقي حيدر أبو بكر العطاس الاشتراكي اليمني رئيساً للوزراء، وأصبح الشيخ عبد الله الأحمر رئيساً لمجلس النواب.

عندما اتضح أن الانتخابات اليمنية جدية، قدمت الولايات المتحدة بعض الدعم الرسمي، وتجاوبت الصحافة الاميركية، عموماً، بشكل مقبول. وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٣، ورد ما يلي في مذكرة صادرة عن السفارة الأميركية في صنعاء:

«منذ أن قررت القيادة اليمنية استخدام الديموقراطية كأفضل وسيلة لتقاسم السلطة بعد توحيد الشمال والجنوب، وضعت القيادة مهمة «الدمقرطة» في أولى اهتماماتها. لقد حاولنا جعل كل برنامج، تقريباً، في خدمة تقوية المؤسسات الديموقراطية اليمنية الناشئة،

وكذلك تأكيد دعم الولايات المتحدة لهذا التطور(...) ومهما كانت خلافات السياسة الخارجية بين اليمن والولايات المتحدة، فإن اليمنيين يطالبوننا بدعم أميركي محدود لبناء المؤسسات الديموقراطية. إن انفتاح اليمنيين وحماستهم يناقضان الفكرة الشائعة بأن العالم العربي غير ملائم، نوعاً ما، للديموقراطية».

ولإظهار دعمها للعملية الانتخابية، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة بقيمة ٥٠٠ ألف دولار، ذهب معظمها إلى كادر المؤسسات الأميركية ونفقات سفرها، غير أن برامج هذه المؤسسات لم تفد كثيراً في العملية الانتخابية. بعض الدول الأوروبية موَّلت شراء خمسة ملايين ورقة اقتراع مع الحبر، إضافة إلى ستة آلاف صندوق اقتراع مع الأختام و٢٣٠ غرفة اقتراع وستائر، ولكن غرفة الاقتراع ومعدات أخرى وصلت بعد يوم الاقتراع. أما فريق المراقبين فقد ضم أفراداً قلائل يتكلمون العربية نتيجة عدم رغبة الدول المجاورة في إرسال مواطنيهم لمراقبة العملية.

□ □ □

كانت الولايات المتحدة تضع دائماً في الاعتبار مصالح واهتمامات السعوديين والكويتيين، لذا كانت واشنطن حذرة في إعطاء موافقتها على الانتخابات اليمنية. وفي هذا الإطار أكد مساعد وزير الخارجية الأميركية دافيد ماك «ان انتخابات واحدة لا تصنع ديموقراطية»، وأن دعم واشنطن اقتصر على الاستثمارات المشتركة وليس دعم الحكومة، داعياً اليمن إلى أن يتخذ خطوات إضافية نحو المزيد من الديموقراطية لكي تلبي المقاييس الأميركية للديموقراطية، وأن عليهم أن لا ينظروا إلى تجربتهم كنموذج وحيد على البلدان المجاورة أن يقلدوه، إذ إن هذه البلدان تملك حق

اختيار أسلوب «الديموقراطية» الذي يلائم بيئتها الداخلية. وفي الحقيقة، أشار السفير إلى أن حق الاقتراع المحدود في الكويت، في آب/ أغسطس ١٩٩٢، (الذي يستثني المرأة والمواطنين بالتجنيس و«البدون») ربما كان نموذجاً مناسباً لليمن. وبعد أن أعلن السفير هيوز عن زيادة رمزية (١,٧ مليون دولار) على مساعدة الولايات المتحدة لليمن، أوضح لاحقاً أن إحراز تقدم في تطبيع العلاقات مع واشنطن يعتمد على تحسين علاقات اليمن مع جيرانه في الخليج.

بعد مضي ستة أشهر على الانتخابات فشل الحزبان الحاكمان السابقان في تقاسم المناصب الحكومية بينهما وبين حزب الإصلاح، رغم توصلهما إلى اتفاق على خطة استراتيجية للإنماء. ومع استمرار هبوط سعر الريال مقابل الدولار لم يظهر أن القيادة اليمنية كانت تولي الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الأهمية اللازمة، ناهيك عن الاهتمام ببرنامج الإصلاح البنيوي الخاص بالبنك الدولي. أما اهتمام الولايات المتحدة فقد تمثل بتجهيز البرلمان الجديد بمعدات اقتراع إلكترونية (أهملت بعد استخدامها مرة أو مرتين وعاد التصويت إلى صيغته السابقة، عبر أوراق الاقتراع أو برفع الأيدي)، وبلقاء نائب الرئيس آل غور، بشكل غير رسمي مع علي سالم البيض في واشنطن في تموز/ يوليو. وقام الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بزيارة خاصة إلى صنعاء في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وأخبر اليمنيين الذين استمعوا إليه بأن الوقت قد حان «لكي نضع أزمة الخليج خلفنا»، ولكي «نوطد العلاقات مع أولئك الذين كانت وجهة نظرهم معارضة لوجهة نظرنا». ومع ذلك بقي العون الاقتصادي من واشنطن أو من حلفائها في الخليج مجرد رغبة ذاتية بالنسبة لليمنيين.

□ □ □

لقد ساعدت رغبة اليمن بتحسين العلاقات مع واشنطن وبلدان الخليج على إحداث تغيير سياسي وحيد في فترة ما قبل الانتخابات، تمثل باستبدال وزير الخارجية عبد الكريم الأرياني بـ محمد سالم باسندوه، الذي تنصّل من موقف اليمن حيال حرب الخليج، وكرّس اهتمامه لإقامة علاقات ودية مع بلدان الخليج. وقد أحرز الوزير الجديد نجاحاً محدوداً في هذا المجال. فمفاوضات الحدود السعودية ـ اليمنية كانت تسير ببطء شديد، وإنذارات السعودية لشركات النفط: «هانت» و«إلف اكويتان»، وشركات عالمية أخرى بضرورة وقف عملياتها في اليمن، هذه جميعها أظهرت أن استعادة الروابط الودية، مع بلدان الخليج، تلبية لشرط واشنطن لتحسين علاقاتها مع صنعاء، يمكن أن تستغرق سنوات، وليس أسابيع وشهوراً فحسب.

في هذه الأثناء حصلت مصالحة بين الحزب الاشتراكي اليمني وحزب مؤتمر الشعب العام على عتبة الانتخابات النيابية الأولى في البلاد. لكن هذه المصالحة والاستقرار اللذين نجما عنها لم يستمرا طويلاً. في آب/ أغسطس ١٩٩٣ عاد نائب الرئيس علي سالم البيض من الولايات المتحدة واستقر في عدن. وعندما أعيد انتخابه نائباً للرئيس من قبل البرلمان الجديد، تقدم بعدد من الشروط وأصرّ على التزام صنعاء بها قبل أن يقسم اليمين. وأرسل الحزب الاشتراكي هذه الشروط الثمانية عشر إلى الرئيس علي عبد الله صالح، ولغاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ لم تكن الشروط قد بحثت، وبقي علي سالم البيض في عدن. وسجلت مصادر الحزب الاشتراكي عدة محاولات اغتيال ضد نائب الرئيس وثلاثة من أولاده. ونجت عائلة البيض من هذه المحاولات، ولكن في تشرين

الأول/ أكتوبر تم اغتيال كمال الحامد ابن أخت نائب الرئيس، ومساعد الأمين العام للحزب الاشتراكي في ظروف غامضة قيل إنها أخلاقية.

واقترح صالح محمد اعتماد الفيديرالية كبديل عن الوحدة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر قال سالم محمد إن قيام اتحاد فيديرالي بين أقاليم محكومة ذاتياً، يمكن أن يعالج الفوضى السياسية في البلد. وأعرب سالم محمد عن اعتقاده بأن الاندماج بين الشمال والجنوب منذ ثلاث سنوات لن يعيش، وأن الانشقاق بات أكيداً إذا لم تقبل صنعاء مقترحات عدن حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأوضح قائلاً: «إذا لم ينفّذ اقتراحنا المكوّن من ١٨ بنداً، سيحصل الانفصال: هم سيحكمون صنعاء ونحن نحكم عدن». واستبعد احتمال حرب أهلية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أثارت الأزمة الداخلية المتفاقمة انتباه الولايات المتحدة، وأصدر مكتب الناطق باسم الحكومة الأميركية مايكل ماكموري البيان التالي في العاشر منه:

«تابعت الولايات المتحدة عن كثب الأحداث السياسية الأخيرة المثيرة للقلق في اليمن الذي سار خطوة هامة باتجاه الديموقراطية عبر إجراء الانتخابات البرلمانية الناجحة في نيسان/ أبريل ١٩٩٣. لقد شكّلت الانتخابات ـ أول انتخابات متعددة الأحزاب في شبه الجزيرة العربية ـ أحد معالم التطور الهامة في تاريخ المنطقة، وقد أتت متناغمة مع دعم واشنطن للتحول الديموقراطي».

«إن الولايات المتحدة تدعم بقوة وحدة اليمن التي تجسد على أفضل وجه مصالح الشعب اليمني، وشعب المنطقة ككل. وكذلك تدعم الولايات المتحدة إحراز تقدم في مسألة مشاركة شعبية أكبر

في الحكومة، وفي «الدمقرطة»، وفي الإصلاح الاقتصادي المؤدي إلى نظام السوق الحرة في اليمن».

«بإعلان الوحدة في العام ١٩٩٠، حقق اليمنيون رغبتهم ببناء أمة جديدة بمؤسسات جديدة أفضل، والولايات المتحدة عبرت عن ترحيبها بكل ذلك. وفي ضوء الأحداث الأخيرة الحافلة بالتوتر والخلافات الداخلية، يهم الولايات المتحدة توضيح رغبتها بوجود حل سلمي لكل المسائل السياسية عبر الحوار بين القوى المعنية كافة. وهذا ما يسمح بمتابعة عملية «الدمقرطة» وبناء المؤسسات».

□ □ □

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر سلّم السفير الأميركي في صنعاء آرثر هيوز رسالة إلى الرئيس اليمني من الإدارة الأميركية وعرض أمامه صوراً التقطتها الأقمار الصناعية لتحركات القوات المسلحة الشمالية والجنوبية. وعبرت الرسالة عن قلق واشنطن العميق بخصوص استمرار الأزمة السياسية وتأثيراتها على الاستقرار في اليمن. كما جددت الرسالة دعم الولايات المتحدة للوحدة والديموقراطية والإصلاح الاقتصادي في البلاد. وعبّرت الولايات المتحدة عن اهتمامها المتزايد بالأوضاع عندما سلّم سفيرها رسالة أخرى لنائب الرئيس علي سالم البيض في عدن، وعرضت صوراً فوتوغرافية عن تحركات القوات. ويبدو واضحاً أن جهود التوسط التي قام بها السفير الأميركي في صنعاء وعدن، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، قد أعطت ثمارها. فلقد نجحت الولايات المتحدة بتهدئة التوتر الذي ساد خلال العام ١٩٩٣. ولعبت جهود الولايات المتحدة في العام ١٩٩٣ دوراً بارزاً في منع المواجهة العسكرية بين الجيشين التابعين لشطري اليمن السابقين.

لدى تفحّص السياسة الخارجية لليمن خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٩٣، يبدو واضحاً أن هذه السياسة تشكلت عن طريق تأثيرات القوى العظمى، وكذلك التأثيرات المحلية والاقليمية. فتأخر البلد، واقتصاده الضعيف، وعدد سكانه الكبير، والنزاعات الدينية المذهبية، وطموحات الشعب السياسية والاقتصادية، وموقع البلد الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة وغير المستقرة ـ إحدى الساحات الرئيسية في معارك الحرب الباردة ـ هذه جميعها أثّرت على السياسة الخارجية لليمن الشمالي. وتأثرت السياسة أيضاً بسبب طبيعة عملية صنع القرار اليمني. بحيث إن السياسات الخارجية لجمهورية ما بعد ثورة ١٩٦٢ كانت، إلى حد ما، مشابهة لسياسات اليمن المحافظ الملكي ما قبل ١٩٦٢.

في العام ١٩٦٢، حاولت الجمهورية الجديدة تطوير اتصالاتها مع المجتمع الغربي المصنع والحديث، وخاصة مع الولايات المتحدة، ولكن هذه الاتصالات لم تنجح كثيراً. فالتدخل المصري، والحرب الأهلية، والعلاقات العسكرية الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي، والتحالف مع حركة القومية العربية، والالتزام بمحاربة الاستعمار والأمبريالية والصهيونية، والنزاعات الحدودية والأيديولوجية مع المملكة العربية السعودية، أثرت في تفاعل اليمن مع الغرب عموماً. في سنة ١٩٦٢، لم يكن أمام اليمن أي خيار سوى التحالف مع مصر الناصرية والاتحاد السوفياتي. فبدون المساعدة والحماية المصرية، ثم لاحقاً المساعدة العسكرية السوفياتية والعربية، لم يكن من الممكن أن تستمر الجمهورية.

وفي السبعينيات، واجهت الجمهورية في اليمن مخاطر جدية من قبل السعودية الموالية لأميركا، وأيضاً من قبل النظام في عدن الموالي

للسوفيات. ورغم أنه كان قدر صنعاء أن تقع في دائرة النفوذ السعودي، إلاّ أن ضغط عدن على حدودها الجنوبية أجبرها على تبني سياسة أكثر توازناً تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٧٩، كان من المتوقع أن تسقط صنعاء في أيدي القوات الغازية لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والجبهة الوطنية الديموقراطية، ولكن ذلك تمَّ منعه بمساعدة السعودية والولايات المتحدة وحمايتهما. وسياسة الاتحاد السوفياتي الجديدة تجاه صنعاء منذ أواخر ١٩٧٩، منحت اليمن قدرة محدودة للمناورة والحفاظ على العلاقات مع كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة: نال اليمن تعاوناً اقتصادياً مع واشنطن، ومساعدة عسكرية من موسكو. وهذا ما مكّن صنعاء من تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي على مدى معظم الثمانينيات.

□ □ □

ولدت الجمهورية اليمنية في مرحلة من عدم الاستقرار الشديد على المستويين العالمي والإقليمي، وفي مرحلة الحرب الباردة عندما كانت شبه الجزيرة العربية قد تمَّ اختراقها من قبل القوتين العظميين. وكان عدم الاستقرار الداخلي في اليمن الشمالي بمعظمه نتيجة اختراق القوى العظمى الذي اتخذ شكل المساعدات العسكرية المكثفة للدول الموالية لهذه القوى في المنطقة. ولهذا كان وجود القوى العظمى ونفوذها على سياسات القوى الإقليمية يفرض القيود والكوابح على السياسة الخارجية لصنعاء وللدول الصغيرة الأخرى في المنطقة.

لقد لعبت البيئة المحلية دوراً أساسياً في تقرير طبيعة العلاقات اليمنية ـ الأميركية. وعلى سبيل المثال، فإن تعداد السكان الكبير في

اليمن، بالمقارنة مع بلدان أخرى في شبه الجزيرة، كان أحد الاعتبارات في أذهان صانعي السياسة في واشنطن أثناء تعاملهم مع صنعاء. فاليمن، البلد الأكثر ازدحاماً بالسكان في شبه الجزيرة العربية، وذو التوجه القومي العربي الجمهوري المعادي للملكية والاستعمار والامبريالية، قد بثَّ الذعر في بلدان شبه الجزيرة المجاورة، الأقل سكاناً والأكثر محافظة. وكذلك، عجّل اليمن في دفع بريطانيا والولايات المتحدة للاهتمام بضمان مصالحهما في منطقة الخليج، إذ تعاونت هاتان القوتان الرئيسيتان مع كافة حلفائهما في العالم العربي لكي يهزموا الجمهورية، إما بإعادة الحكومة الملكية، أو على الأقل، بإجبار الحكومة اليمنية على اتخاذ مواقف معتدلة والامتناع عن دعم تهديدات مصر (وفيما بعد العراق) للمصالح الغربية في المنطقة. وبعد أن تحقق هذا الهدف، (بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧) خضعت صنعاء لنفوذ المملكة العربية السعودية. وبعد أن طوّر الاتحاد السوفياتي دعمه لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، أضحى التعاون العسكري مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكثر صعوبة بسبب المخاوف السعودية من يمن كثيف السكان ومجهّز جيداً.

موقع اليمن الجغرافي أثّر أيضاً على سياسته الخارجية. ففي الستينيات، كانت الجمهورية العربية اليمنية التي سيطرت على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، تقع بين السعودية، وهي حليف للولايات المتحدة، وبين مستعمرة عدن البريطانية. وعندما تحالفت صنعاء مع القاهرة، واجهت حرباً على الجبهتين الشمالية والجنوبية. وفي السبعينيات والثمانينيات، كانت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الموالية للسوفيات، والسعودية الموالية لأميركا على حدودها

الجنوبية والشمالية. لقد فرض هذا الوضع قيوداً على قدرة صنعاء في التفاعل بحرية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولم يرَ صنّاع السياسة الأميركيون في صنعاء، في هذه الفترة، سوى مجرد منطقة عازلة ملائمة بين عدن والسعودية.

وعلاوة على ذلك، فقد أثّر اقتصاد اليمن الضعيف على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. لقد عملت الحرب الأهلية في الستينيات على إضعاف الاقتصاد الزراعي لليمن، وجعلته يعتمد على المساعدة المصرية خلال الستينيات. غير أن استنزاف القدرات الاقتصادية لمصر في الحرب الأهلية اليمنية، وهزيمتها في حرب ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة)، أرغما مصر على سحب قواتها من اليمن، ودفع صنعاء إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على المملكة العربية السعودية خلال السبعينيات.

ولا شك في أن اعتماد اليمن هذا قد وضع حدوداً لسياسته الخارجية. خلال السبعينيات، كانت الاتصالات العسكرية والسياسية بين صنعاء وواشنطن تمليها الاتفاقات الأميركية ـ السعودية، بشكل رئيسي، وفرضت علاقات ثلاثية على الجمهورية العربية اليمنية. ونتيجة لضعف اقتصادها، لم يكن أمام صنعاء أي خيار سوى القبول بصفقة أسلحة أميركية بتمويل سعودي، أثناء حربها الثانية مع عدن العام ١٩٧٩، لأن هذه العملية تخدم الأغراض الأمنية للسعودية. وعندما طالبت صنعاء بمعدات أميركية إضافية من أجل تنظيم جيشها وإعادة تجهيزه، رفض طلبها، بسبب أن السعودية والولايات المتحدة تستخدمان مساعداتهما للتأثير على السياسة الخارجية لصنعاء. وعندما ظهرت هشاشة هذه السياسة في حرب الخليج في العام ١٩٩٠، كانت ردة الفعل الانتقامية ضد

اليمن سريعة وقاسية. وبعدما فقد اليمن مساعدات جاره الغني، دخل في أزمة اقتصادية واضطر إلى الاعتماد على موارده الاقتصادية المحدودة. ورغم قول البعض إن هذا الوضع سيكون لصالح إنماء حقيقي في اليمن على المدى البعيد، إلاّ أن اليمن كان، على المدى القريب، كمن تُرك في مياه عميقة دون سترة نجاة.

ورغم بدايات المشاركة الأميركية الفعلية في اقتصاد البلاد بعد اكتشاف النفط، فإن اليمن حاول كدولة صغيرة، أن يحافظ على استقراره واستقلاله وأن يطور اقتصاده بالاعتماد على موارده الخاصة. لقد أرغم اليمن على القبول بوضع «حدود لخياراته من قبل القوى الإقليمية الأكبر وكذلك حلفاء «القوة الكبرى» من جيرانها الإقليميين وحدود المصالح الخاصة بهذه القوى الكبرى». إن الاعتماد على العالم المتطور للحصول على الخبرة والتجارة ورأس المال يعني أن استقلال المناورة وحريتها لدولة صغيرة سيتم تقييدهما بشكل حاد، وإن لم يجرِ إلغاؤهما بشكل كامل.

«العدوى اللبنانية» في السياسة اليمنية

■ عن عامر الشعبي:

«لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمة حكمة ما رأيت أن سفره ضاع». □

جامع بيان العلم وأهله

لابن عبد البر القرطبي

إذا وصلت إلى اليمن في ربيع العام ١٩٩٨، لكنت وجدت أن البلاد مشغولة بعدة أزمات، بعضها ملّح وبعضها آني وبعضها الآخر رماد فوق النار. وستكشف هذه الأزمات عن وجهها عن طريق النكات السياسية التي يطلقها اليمنيون في مجالسهم. واليمنيون شعب يتمتع بحس هائل للنكتة السياسية، تتيحها الحرية التي يمارسونها في ظل الديموقراطية البرلمانية وتعدد الأحزاب والصحافة منذ قيام دولة الوحدة، وأصالة الشعور بالحرية عبر التاريخ كأنّ أحداً لا يمكنه أن يكمّ أفواههم. ومن يحضر «المقيل» ـ أو مجالس تخزين القات ـ عصر كل يوم عند أي يمني، علا أو صَغُر مركزه الاجتماعي، يدرك صحة هذا القول.

وإذا كانت النكات ليست مدخلاً إلى السياسة في مطلق الأحوال، إلاّ أنها دليل إلى ما يشغل الناس. فالمواطن العربي وإن كان لا ينتمي إلى نظام قمعي، يشعر بشيء من الفرحة، عندما يرى هذه

البحبوحة من الحرية في الأحاديث السياسية التي يسمعها، والمقالات الصحافية التي يقرأها.

ومن النكات الظريفة التي يمكن نقلها، ما يقوله اليمنيون عن قضية جزر حنيش ومفاوضات التحكيم بين اليمن وأريتريا التي صار لها حوالى سنتين بين أخذ ورد وتحضير وثائق وإعداد خرائط ومحامين دوليين وجلسات عمل وتنقيب عن مستندات تثبت الحق اليمني في هذا الأرخبيل، تبدأ في اسطنبول وتمر بروما وتعرّج على واشنطن وتحط رحالها في لندن، حيث تنعقد لجنة التحكيم. إلى جانب الوفود التي تذهب وتجيء باستمرار بين هذه البلدان.

ومما يقوله اليمنيون في هذا السياق، أنه منذ أن تمَّ تسليم هذه الجزر «مفروشة» إلى أريتريا فإن ما صرف من مال على قضية التحكيم يكفي لشراء جزر في الباهاماس أو البحر الكاريبي، حيث السكان والجنس اللطيف والطبيعة الجميلة والموارد السياحية. فماذا يريد اليمن من جزر قاحلة في البحر الأحمر؟

وعلى ما في هذه النكتة من غمز في قناة الدولة، إلاّ أنها تكشف مدى حساسية الرأي العام اليمني حيال قضايا البلاد المتعددة وأسلوب معالجتها. أما النكات الأخرى المتداولة، فقد يطالها قانون القدح والذم.

□ □ □

من الأزمات التي يصطدم بها القادم إلى صنعاء، والتي هي مدار تندر كبير، الأزمة الوزارية التي أثارها الدكتور فرج بن غانم باستقالته من رئاسة الحكومة اليمنية في نيسان/أبريل ١٩٩٨، وأزمة عمليات خطف الأجانب واستعمالهم كرهائن والتي يقوم بها بعض القبائل، وأزمة تفجير القنابل في المساجد، ومظاهرات

حضرموت التي ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى. وهي أزمات تعتبر آنية. إلى جانب الأزمات الملحة كالاتفاق على ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية وأزمة جزر حنيش مع أريتريا، والأزمة في العلاقات مع الكويت وغير ذلك من أزمات دول الجوار في الخليج والقرن الأفريقي. أما أزمات الرماد الذي فوق النار فهي كثيرة. تبدأ بهمِّ الحفاظ على الوحدة وحراستها وتنتهي بمشاكل التنمية والوضع الاقتصادي في البلاد.

لذا عندما وصلت صنعاء، وعلم الأصدقاء اليمنيون بأنني آتٍ من بيروت، جاءوا يستفسرون عن «العدوى السياسية» التي جاءتهم من لبنان وطرق علاجها، لعل في التجربة اللبنانية ما يفيد. ولما استوضحتهم عما يقصدون، وكيف يمكن للبنان أن يكون مؤثراً في اليمن إلى هذا الحد، أجمعوا أن أوجه المقارنة كثيرة.

وقال لي أحد الأصدقاء اليمنيين: ستكتشف أن حديث الناس في اليمن يدور حول «حرد» رئيس الوزراء المستقيل الدكتور فرج بن غانم، أكثر مما يدور حول خطف زجال القبائل للأجانب، والذي تكرر في السنتين الأخيرتين، حتى أصبح «موضة» ـ على حد تعبير الرئيس علي عبد الله صالح. وإذا كانت تقلقهم عمليات خطف الأجانب، لانعكاسها سلبياً على صورة اليمن في الخارج ومضاعفاتها على المساعدات والاستثمارات والسياحة الأجنبية في اليمن، إلاّ أن أزمة «حرد» رئيس الوزراء المستقيل لا تقلقهم ولا تشكل حتى أزمة حكومية في البلاد. الذي يقلقهم في الموضوع أنها سابقة سياسية جاءت عدواها من لبنان. كيف؟

يقول صديقي اليمني: الذي نعرفه نحن في اليمن أن رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري هو الذي أطلق بدعة «الحرد» أو «الاعتكاف»،

وقد قام بذلك ثلاث مرات في عمره الحكومي الطويل. إما احتجاجاً على سياسة الوزراء في حكومته أو وجود أشخاص منهم لم يكن له رأي في اختيارهم عند تشكيل حكومته، بل فرضوا عليه فرضاً من جهات لا يملك رد طلب لها. وهذا ما حدث مع رئيس وزراء اليمن المستقيل الدكتور فرج بن غانم تماماً. فقرر أن يتشبه بالرئيس الحريري، وركب أول طائرة تجارية مغادرة صنعاء إلى جنيف (إذ لا يملك طائرة خاصة) ونزل في فندق «الانتركونتيننتال» بدلاً من باريس التي يقصدها رئيس الحكومة اللبنانية ليرتاح بمنزله هناك على جاري العادة. وإذا بفرج بن غانم يقتدي بالحريري، مدخلاً هذا الأسلوب للمرة الأولى كرئيس حكومة، إلى السياسة اليمنية.

والرؤساء في اليمن ـ والحديث لصديقي اليمني ـ أكانوا رؤساء جمهورية أو حكومة أو قبائل أو أحزاب ـ فهم على مألوف العادة، إما أن يستقيلوا أو يُقالوا أو يسجنوا أو يموتوا اغتيالاً. أما «الحرد» والاعتكاف في بلد أجنبي آخر وعدم الرد على الاتصالات والمكالمات، حتى تحقيق المطالب، فقد يكون أمراً مبالغاً فيه لكنه مستحب (على قاعدة أن المبالغة مستحبة عند العرب)، وأسلوباً يدخل «الرفق» إلى الحياة السياسية في اليمن.

ومشكلة فرج بن غانم ـ يتابع صديقي اليمني كلامه ـ شبيهة جداً بمشكلة الرئيس رفيق الحريري، إذ فرض عليه مجموعة من الوزراء، لا يطيقهم، ففشل هو في احتوائهم وفشلوا هم في أدائهم الوزاري. وكان آخر ما قام به رئيس وزراء اليمن المستقيل قبل سفره، هو أن وجه دعوة إلى نظيره اللبناني لزيارة اليمن.

وفي عودة إلى المقارنة مع الرئيس رفيق الحريري، نجد أنه في المرات

الثلاث التي حرد واعتكف فيها رئيس الحكومة اللبنانية، ثم عاد عنها، لم يتحقق أي من مطالبه، لا في الأشخاص ولا في السياسة المطلوب اتباعها. واليمنيون يرتاحون إلى المقارنة بين الرجلين (مع الفارق الشاسع بينهما في الثقافة والخلفية والأداء والظروف المختلفة المحيطة بكل منهما)، لأنها في رأيهم مقارنة بين البلدين العربيين الوحيدين الذين يملكان ديموقراطية برلمانية وتعددية حزبية وحريات صحافية. وفي هذا نوع من التباهي.

□ □ □

الموضوع الآخر في مسألة «العدوى اللبنانية» هو موضوع الخطف والرهائن الأجنبية. ويستوحي اليمنيون ذلك من أحداث الحرب الأهلية اللبنانية، حيث كان يتم فيها من قبل كل الأطراف المتحاربة الخطف والخطف المضاد للرهائن الأجانب من كل الجنسيات، مع الفارق أن مطالب الخاطفين اليمنيين هي مطالب متواضعة جداً بكل المقاييس، كشق طريق أو جرّ مياه أو إعادة سيارة مسروقة، يخرج بعدها الأجنبي المخطوف سليماً معافى يشيد بكرم القبيلة التي خطفته وحسن ضيافتها. حتى صارت النكتة السياسية أن أفضل إعلان للسياحة في اليمن في الخارج هو: «زوروا اليمن واختطفوا لعدة أيام في ضيافة القبائل». بينما كان هذا الأمر في النموذج اللبناني أيام الحرب قاتماً وشريراً. لكن الخطف أيام السلم يختلف عن أيام الحرب، لذا يقترح بعض اليمنيين الاستعانة بخبرة وزير الداخلية اللبناني ميشال المر الذي عزز استتباب السلم الأهلي في لبنان، واختبارها في اليمن. وينصح بعض اليمنيين وزير داخليتهم العميد محمد حسين عرب بتوجيه دعوة للوزير المر لزيارة اليمن ووضع خبرته الأمنية بتصرف مضيفيه. لكن اليمنيين يخشون أن

يستعير اللبنانيون هذه المرة خبرتهم هم في الخطف لتحقيق مطالب معيشية، كفتح طرق، أو جر مياه، أو إصلاح تليفون.

وتنتقل «العدوى اللبنانية» إلى مجال الاقتصاد والأعمال ويزداد يوماً بعد يوم عدد «المليارديرية» اليمنيين بشكل لا بد وأن يثير إعجاب الأغنياء اللبنانيين. ولما أصبح لأول رجل أعمال يمني طائرة خاصة، لُقِّب بـ «حريري اليمن». أما باقي الأغنياء فيتوزع التشابه بينهم وبين أول عشرة أسماء من الأغنياء اللبنانيين التي لا بد وأن ترد في ذهن القارئ. مع التأكيد أن «حريري اليمن» لا يتعاطى السياسة حتى الآن، وسائر الأغنياء لا يملكون طائرات خاصة.

وفي مقام الحديث عن المال والأعمال، فإن اليمنيين يشكون من الحضارمة (أهالي حضرموت في جنوب اليمن) وهم رجال أعمال شهيرون في العالم، يمتد نفوذهم المالي من السعودية إلى سنغفورة ومن ماليزيا حتى أندونيسيا، والأميركيتين. هؤلاء الحضارمة لا يوظفون أموالهم في اليمن ولا يستثمرون في مشاريع ببلادهم، لسبب أساسي وهو أنهم لا يملكون القرار السياسي ولا يشاركون في الحكم ومتهمون بالانفصالية.

وهنا تعود المقارنة بـ«العدوى اللبنانية»، خصوصاً أن رجال الأعمال من الموارنة اللبنانيين لم يوظفوا أموالهم الموجودة في الخارج في مشاريع استثمارية لبنانية، لأنهم يعتبرون أنهم ليسوا أصحاب قرار سياسي في الحكم الحالي وأنهم مبعدون عن المشاركة الحقيقية في السلطة.

ويستطرف، بقدر ما يستمرىء اليمنيون مقارنات من هذا النوع مع لبنان، لاعتقادهم أن أوجه الشبه السياسي بين لبنان واليمن كبيرة. فاليمن ولبنان دولتان عربيتان فيهما نظام جمهوري وديموقراطية

برلمانية وتعددية حزبية وطوائف مذهبية وحرية صحافية ونظام اقتصادي حر، وعملة قليلة القيمة بالنسبة للدولار، يعادل فيها سعر الريال اليمني تقريباً سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار (الريال ١٣٣ للدولار، والليرة ١٥٠٠ للدولار). ويكرر اليمنيون القول عن اليمن ولبنان، إنهما الدولتان الديموقراطيتان الوحيدتان بكل معنى الكلمة في العالم العربي.

ولا ننسى الناحية القبلية. فإذا كانت القبائل في اليمن أكثر شهرة من القبائل اللبنانية، إلاّ أن القبائل اللبنانية لا تقل عنها عصبية ورعونة وعنفواناً. وإذا كان السلاح زينة الرجال في اليمن، فهو كذلك في لبنان. ولا ينسى اليمنيون بأن يذكروا أن معظم اللبنانيين من أصول يمنية تضرب جذورها في التاريخ، وهم ما زالوا على المستوى القبلي السياسي العقائدي المزمن، إما قيسية أو يمنية، وكلهم نزحوا من اليمن بعد انهيار سد مأرب. وإذا غصنا في مزيد من التفاصيل والتواريخ، فإن المقارنة لا تنتهي.

□ □ □

إذا كانت الديموقراطية تسهّل من العدوى السياسية بين البلدان المتشابهة في الأنظمة البرلمانية والتعددية الحزبية والتيارات الصحافية الحرة، فإن أصدق ما يمكن في وصف هذه الحال، هو ما جاء في «العقد الفريد»:

«قيل لرجلٍ من بني عبس: ما أكثر صوابكم. فقال: نحن ألفا رجل وفينا حازم ونحن نطيعه فكأننا ألفا حازم».



ملاحق
ووثائق

ملحق ـ ١ ـ

الخارطة السياسية للأحزاب اليمنية

I ـ البدايات

لم يعرف اليمن التعددية الحزبية إلاّ بعد إعلان الوحدة في العام ١٩٩٠. ولم تكن قوانين النظامين الحاكمين في كل من شطري اليمن (صنعاء وعدن) تتيح العمل الحزبي، بل كانت القوانين في الشمال كما في الجنوب تحظر العمل الحزبي بمختلف أشكاله، عدا الحزبين الحاكمين: حزب المؤتمر الشعبي في صنعاء والحزب الاشتراكي في عدن، اللذين كانا يضمان في داخلهما تيارات عدة، تتراوح بين ما يسمى باليمين وما يسمى باليسار، والتي كانت تضم كل أركان الدولة وموظفيها وأفراد قواتها المسلحة، والتي شكلت سلماً لتسلق العمل السياسي.

ولما تمَّ إعلان الوحدة، جاءت المادة ٣٩ من دستور دولة الوحدة، لتؤكد حق المواطنين في عموم الجمهورية اليمنية الجديدة في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً. وأصبح العمل السياسي الحزبي والعمل المهني النقابي مشروعين. وكذلك نصت المادة الثالثة من قانون الأحزاب الصادر في العام ١٩٩١، على اعتبار الحريات

العامة بما فيها التعددية الحزبية والسياسية «القائمة على الشرعية الدستورية» حقاً مكتسباً وركناً من أركان النظام السياسي والاجتماعي في الجمهورية اليمنية، «ولا يجوز إلغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق».

لكن رفع الحظر الدستوري عن ممارسة الأحزاب لنشاطها لم يؤدِ إلى ممارسة المواطنين «هذا الحق» ولا الأحزاب «هذا الدور» بفعالية وكفاية. فقد واجهت التجربة الحزبية عوائق عدة، منها ما يعود إلى تكوين المجتمع اليمني وتراتبيته الاجتماعية ـ المذهبية ـ القبلية. ومنها ما هو متعلق بعجز الأحزاب وضحالة مضمونها السياسي وتكوينها التنظيمي. ومنها ما هو متعلق بالعقلية الفردية ـ التسلطية المهيمنة لدى معظم السياسيين العاملين في الساحة اليمنية، والتي أفرزت معظم «الديكتاتوريين الصغار» الذين طفوا على سطح الحياة السياسية اليمنية منذ قيام الثورة وإلى اليوم. فبعد ثلث قرن وحتى الآن، ليست هناك تجربة ديموقراطية واحدة في عهود ما قبل الوحدة، شمالاً كان أو جنوباً.

فالمجتمع اليمني لم يكن مهيأً للانخراط في العمل الديناميكي الحزبي، بعد ثلاثين سنة من التعبئة الثقافية ـ السياسية الخاطئة ضد الحزبية، والتي أصبحت تعني في نظر الناس التمزق والتشرذم والصراع الداخلي والعمالة للأجنبي. بالإضافة إلى الاعتقاد الذي ساد معظم المواطنين اليمنيين بأن القوى الخارجية هي التي ساعدت على ترسيخ الأحزاب العقائدية الشمولية، القومية منها، كحزب البعث أو حركة القوميين العرب، والماركسية منها، كالحزب الاشتراكي أو الحزب الشيوعي، أو الإسلامية منها، كجماعة الإخوان المسلمين أو حركة «حماس» أو «جهاد» وغيرها من

التنظيمات الإسلامية. والأحزاب صاحبة الأيديولوجية الشمولية تفرزها دائماً الأنظمة الديكتاتورية، والتي لا تملك في تكوينها التنظيمي أية ديموقراطية. وبالتالي لا تعرف الأحزاب العمل الطوعي ودور الفرد في انتشار المبادىء الحزبية وأهمية الحوار بين المحازبين واعتماد الكلمة كوسيلة للإقناع والتأثير واعتبار الرأي الآخر عملاً إيجابياً وليس عملاً عدائياً. فبدل أن تصرف الكوادر الحزبية وقتها في التعرف إلى منطق الرأي الآخر، تركز همها على كيفية القضاء على أصحابه وقمعهم، لا الرد على حججهم. وبالتالي فإن التقاليد المتوارثة من داخل الأحزاب اليمنية (وكلها من الأحزاب الشمولية العقائديـة) لا تعرف الحد الأدنى من التقاليد والممارسة الديموقراطية.

من بين العوامل الأخرى التي أدت إلى عدم ممارسة هذه الأحزاب دورها المناط بها بفعالية، هو طبيعة العمل السري الذي كان القاسم المشترك الأعظم بين هذه الأحزاب. فقد اعتادت العمل السري قبل الوحدة، ولم تستطع أن تخرج منه بعدها. لذلك فقد كان القرار محصوراً في هذه الأحزاب قبل الوحدة بعناصر قيادية محدودة، تحولت بعد الوحدة، ومع مرور الزمن، إلى عوامل معوقة لتطور الأحزاب وانفتاحها على الناس، فلم تتح السرية السابقة لكوادر الحزب الاحتكاك بالجماهير واستقطابها. لذلك ظل الانتماء إلى الحزب مربوطاً بالمعرفة الشخصية والاجتماعية والمناطقية، مما أدى بطبيعة الحال إلى ضعف الكوادر الحزبية في تعبئة الجماهير خارج الأطر العائلية أو الجهوية. وبالتالي أصبح الحزب إفرازاً لأطر اجتماعية أكثر تخلفاً من النمط السياسي السائد في الحزب نفسه، بدل أن يكون إطاراً سياسياً يجمع بين كل المقتنعين بفكر الحزب

ونهجه. سبب ذلك اعتماد الأحزاب في فترة العمل السري على الاغراءات المالية، فتحول الحزب من جابي اشتراكات إلى دافع أتاوات، كما وجدت هذه الأحزاب مصادر تمويل داخلية وخارجية مقابل مواقف معينة. ولهذا السلوك انهارت القيم الحزبية المرتكزة على القناعة والروح النضالية لدى المنتسبين إلى هذه الأحزاب.

إلاّ أن أهم العوامل التي أدت إلى إضعاف الأحزاب وعدم الأخذ بدورها الطبيعي والأساسي في الحياة السياسية في اليمن وفي تعزيز آلية العمل الديموقراطي، يعود إلى دور الحزبين الرئيسيين في اليمن: الحزب الاشتراكي في الجنوب وحزب المؤتمر في الشمال. فقد ظل هذان الحزبان يعيشان بعقلية شمولية بعد إعلان قانون الأحزاب الجديد بعد الوحدة، والذي سمح بالتعددية السياسية والحزبية في البلاد. ففي المرحلة الانتقالية وزعت المناصب الرئيسية الدسمة مناصفة بين الحزبين. ولما تمت انتخابات ١٩٩٣ وتم الائتلاف الثلاثي، حدَّ هذا الائتلاف من إمكانية الأحزاب الأخرى في لعب أي دور مؤثر أو فاعل في قرارات الحكومة. ولما وقعت حرب الانفصال والإرهاصات التي تمت خلالها وبعدها، وأدت إلى خروج الحزب الاشتراكي من الائتلاف، استلم السلطة فعلياً حزب المؤتمر وحزب الإصلاح. وقد عمل هذان الحزبان للحيلولة دون إعادة تكتل الأحزاب الأخرى، التي كانت وظلت خارج الائتلاف. الأول: المؤتمر (بعد الوحدة) والثاني: الإصلاح (بعد الانفصال). وبالتالي سحبت البساط من تحت أقدام الأحزاب الأخرى ومنعتها من إمكانية تشكيل معارضة فعّالة من ضمن حياة ديموقراطية برلمانية، يمكن أن تكوِّن معارضة موالية للنظام، وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون بديلاً لائتلاف الحزبين الحاكمين. وقد

تمَّ ذلك عن طريق سرقة شعارات بعض الأحزاب الأخرى المعارضة، ومطالبها، والمزايدة عليها، حتى لا تجد هذه الأحزاب خارج الحكم، مكاناً لها داخل السلطة، بعد أن يكون قد تم تفريغ شعارات الأحزاب المعارضة من مضامينها. كذلك سعت الحكومة إلى تشجيع وإحداث انشقاقات داخل الأحزاب المعارضة، بحيث تشرذمت هذه الأحزاب، وأصبح كل حزب منها يتألف من عدة أحزاب أو تيارات، كحزب البعث والحزب الناصري وأخيراً الحزب الاشتراكي.

ومن الضروري التذكير أن قانون الأحزاب الذي أعلن في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والذي صدر بعد الائتلاف الثاني، قد ضيق من التعددية الحزبية. وقد نص هذا القانون على عدم تعارض مبادىء الحزب وبرامجه ووسائله مع الدستور والدين الإسلامي وسيادة البلاد واستقلالها ووحدتها والنظام الجمهوري، وعدم قيام هذه الأحزاب على أساس قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني، أو على أساس التمييز في الجنس أو الأصل أو اللون. بالإضافة إلى عدم تشكيل قوة عسكرية أو شبه عسكرية أو استخدام العنف بكل أشكاله، أو التهديد به أو التحريض عليه. وكذلك عدم ارتباط الأحزاب بدول أجنبية، أو بأحزاب أو تنظيمات خارجية أو ذات علاقات بدول أجنبية، وإن كان يسمح للأحزاب اليمنية في إقامة علاقات متكافئة مع أحزاب غير يمنية، بما لا يتعارض مع المصلحة اليمنية العليا.

ويفترض بكل المنتسبين إلى الأحزاب أن يتمتعوا بالجنسية اليمنية، وأن تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة وأن لا يكونوا من المنتمين إلى الجيش أو قوى الأمن أو السلك الديبلوماسي أو القنصلي. وأن

يكون للحزب حد أدنى من المنتسبين يصل إلى ٢٥٠٠ عضو، وأن يكون هؤلاء موزعين على مختلف المحافظات اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء. وأن يكون الحزب متمسكاً بالثوابت العقيدية والوطنية للشعب اليمني، ومتمسكاً بالوحدة والدستور وأهداف ثورتي أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال، وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ في الجنوب.

II ـ التعددية

دخل اليمن تجربة حزبية جديدة، مؤلفة من ائتلاف حاكم ومعارضة. فبعد انتخابات ١٩٩٣، أعلنت أول تشكيلة وطنية للمعارضة من داخل البرلمان في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، مؤلفة من عناصر مستقلة وعدد من أحزاب المعارضة منها:

١ ـ التنظيم الوحدوي الناصري.

٢ ـ حزب الحق.

٣ ـ حزب رابطة أبناء اليمن.

٤ ـ إتحاد القوى الشعبية اليمنية.

٥ ـ حزب التجمع الوحدوي اليمني.

بانتهاء حرب الانفصال، تمّ إعلان الائتلاف الثنائي الحاكم بين حزبي المؤتمر والإصلاح، وإقصاء الحزب الاشتراكي وطرد معظم قيادييه إلى خارج البلاد. هنا وقع انقسام جديد في صفوف المعارضة، إذ اختلف قياديو الحزب الاشتراكي مع عبد الرحمن الجفري الممثل لحزب رابطة أبناء اليمن (راي)، فخرج الجفري في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤، ومعه مجموعة من السياسيين مؤلفين الجبهة الوطنية للمعارضة (موج). وجاء الإعلان عن الجبهة الجديدة

في مؤتمر صحافي عقده عبد الرحمن الجفري عن رابطة أبناء اليمن وسالم صالح محمد عن الحزب الاشتراكي، وسليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء ووزير التنمية، وعبد الله الأصنج نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والعميد صالح عيد أحمد وزير النقل، وسيف محمد العدني عضو اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني اليمني (معظم هؤلاء وزراء في حكومة الانفصال التي شكلت أثناء الحرب). وأعلن هؤلاء الأشخاص في مؤتمرهم الصحافي رفض الجبهة الجديدة نتائج حرب الانفصال والعمل على إزالة آثارها، استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٩٢٤ و٩٣١ وإلى كل المبادرات والبيانات العربية والدولية.

ورفضت الجبهة في إعلانها محاولات طمس شخصية الجنوب وإذلال الإنسان (الجنوبي) فيه بقوة السلاح والقهر والتسلط، كما حدث في بعض المحافظات الجنوبية، معلنة «موج» العمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة تستهدف إعادة الاعتبار للجنوب، على أساس معالجة جراحات الصراع السياسي والاجتماعي في كل مراحله، بين أبناء الجنوب بعضهم البعض، وأبناء الشمال بعضهم البعض، وبين أبناء الشمال والجنوب معاً، ووضع أسس وصيغة صحيحة لإقامة وحدة تستند إلى مضامين «وثيقة العهد والوفاق». وطالبت الجبهة بإجراء استفتاء شعبي عام في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية على صيغة وحدة يتفق عليها ويرتضيها الشعب اليمني. والعمل على إنهاء سيطرة «التحالف العسكري الاستخباراتي الفئوي». وأعلنت الجبهة التزامها بالنهج الديموقراطي وميثاق حقوق الإنسان وبناء الاقتصاد الوطني الحر. وأكدت «موج» أنها ستبذل

جهوداً مكثفة لتصحيح علاقات اليمن مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة. إلى جانب أهمية توطيد العلاقات والروابط العربية والإسلامية، وخصوصاً في إطار دول الجزيرة العربية، بإقامة علاقات استراتيجية تستهدف ربط المنطقة وشعوبها بمصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة ومتشابكة.

وانتخبت «موج» أعضاء لجنة تنفيذية لها، تألفت من: عبد الرحمن علي الجفري، سالم صالح محمد، سليمان ناصر مسعود، حيدر أبو بكر العطاس، محسن محمد أبو بكر بن فريد، عبد الله عبد المجيد الأصنج، صالح عيد أحمد، حازم علي شكري، سيف محمد فضل العزيبي، عبد العزيز محمد الباتري.

واعتبرت «موج» أن النظام اليمني غير مؤهل لعقد اتفاقات بخصوص الجزر الاستراتيجية المهمة (أرخبيل جزر حنيش وغيرها من الجزر المنتشرة بين البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب)، وأن أي اتفاق يبرمه هذا النظام يؤدي إلى التفريط في سيادة اليمن على تلك الجزر أو التنازل عن كونها يمنية، لا يلزم الشعب اليمني لا حاضراً ولا مستقبلاً. ودعت «موج» إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية هي وحدها مؤهلة للتفاوض. ودعت المعارضة الحكومة، بعد إعلان الرئيس علي عبد الله صالح في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، عن السماح للقيادات في الخارج بإجراء حوار سياسي مع القيادة السياسية في صنعاء، مشترطة المواقف الآتية:

- إصدار بيان عن المدعي العام يلغي قائمة الـ ١٦ المطلوب محاكمتهم بتهمة «الخيانة».

- إصدار مرسوم جمهوري بإلزام كل الأجهزة الأمنية والقضائية

والإعلامية الرسمية بإغلاق ملفات الصراع القائم حول حرب الانفصال.

- وقف الحملات الإعلامية المتبادلة في الصحف حول الصراعات القائمة.
- إعادة كل العسكريين والأمنيين إلى وحداتهم وأعمالهم ومراكزهم.
- إعادة كل المدنيين إلى وظائفهم ومراكزهم.
- دفع رواتب أسر الشهداء والموقوفين.
- تقديم التعويضات للذين أحرقت أو دمرت منازلهم وممتلكاتهم أثناء حرب الانفصال من عسكريين ومدنيين.
- رصد المبالغ اللازمة لإعادة إعمار ما خربته حرب الانفصال في المحافظات الجنوبية والشرقية وتكليف الوزارات المختصة بهذه المهمة، وإعداد خطط تنمية لهذه المحافظات ومتابعتها.
- تعويض المدنيين والعسكريين الذين نهبت ممتلكاتهم وإعادة ما تم الاستيلاء عليه من أملاك.
- إعلان السلطة في صنعاء عن استعدادها للحوار ورغبتها في إنجاحه، بإرسال وفد مفوض عالي المستوى إلى القاهرة أو أبو ظبي وبحضور الأمين العام المساعد للجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي.
- يتم الاتفاق في حوار القاهرة ـ أبو ظبي على أسس الحوار الوطني الشامل في الداخل وعلى جدول أعمال زمني يحدد الإجراءات والخطوات كافة.

في المقابل أعلنت المعارضة في الداخل والمؤلفة من: الحزب

الاشتراكي/ القيادة الداخلية، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، اتحاد القوى الوطنية، حزب التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، حزب الحق، حزب الأحرار الدستوري، أن المعارضة في الداخل والممثلة بهذه الأحزاب لا علاقة لها البتة بجبهة «موج» المعارضة، لأن معارضة الخارج الممثلة بـ «موج» لم تقم لخدمة المصلحة الوطنية اليمنية، بل قامت من أجل خدمة مصالح دول خارجية ولأن المعارضة الحقة تكون في الداخل. وتعارض هذه الأحزاب وثيقة التفاهم بين السعودية واليمن وتنتقد الحكومة التي قبلت بالترسيم النهائي للحدود اليمنية ـ السعودية الغربية، والتسليم باتفاق الطائف تسليماً نهائياً، وإلغاء طابعه الموقت. كما تعارض قبول الحكومة اليمنية بتجزئة التفاوض، الذي يتفق مع الرغبة السعودية بإعادة تمزيق اليمن ويلبي تطلعاتها إلى إحراز مكاسب كبيرة على الأرض في الحدود اليمنية ـ السعودية الشرقية.

كذلك تعتبر هذه المعارضة (الداخلية) أن اتفاق المبادىء الموقع بين حكومتي اليمن وأريتريا على إنهاء الخلاف على أرخبيل جزر حنيش، تكريس لسلطة الولايات المتحدة على المنطقة، معتبرة أن فرنسا هي التي كانت وراء توسيع دائرة النزاع لتشمل جزر أرخبيل حنيش بكامله.

لكن المعارضة إياها في الداخل عادت وانقسمت على نفسها في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٩٥، عندما أعلنت عن نشوء الائتلاف الديموقراطي للمعارضة (أدم)، الذي اعتبر المعارضة محاولة جديدة من السلطة لشق وحدة المعارضة المتبقية التي بدأت بتنظيم نفسها لمواجهة السلطة وما سببته من أزمات داخلية

وخارجية ـ اقتصادية للبلاد. وتطالب المعارضة الداخلية للتكتل الوطني بالعودة إلى «وثيقة العهد والوفاق» التي وقّعت في عمّان في شباط/ فبراير ١٩٩٤ بين أطراف الائتلاف الثلاثي والتي أتت استجابة للمطالب الأساسية للحزب الاشتراكي، ما يحقق اللامركزية الإدارية الواسعة وإجراء إصلاحات سياسية.

بعد حرب الانفصال عادت المعارضة الداخلية وانقسمت مجدداً إلى جبهتين:

١ ـ المجلس الوطني للمعارضة ويضم الأحزاب الآتية:

- حزب البعث العربي الاشتراكي.
- الحزب الديموقراطي الناصري (أمينه العام محمد الجندي).
- رابطة أبناء اليمن.
- الجبهة الوطنية الديموقراطية.
- حزب جبهة التحرير.
- الجبهة الوطنية الديموقراطية.
- الحزب الاجتماعي القومي.
- حزب التصحيح الناصري.

٢ ـ مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ويضم:

- الحزب الاشتراكي.
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
- اتحاد القوى الشعبية.
- حزب الحق.
- التجمع الوحدوي اليمني.

- حزب الأحرار الدستوري.

- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي (جناح قاسم سلام).

III ـ الأحزاب

■ **الحزب الاشتراكي:**

تأسس الحزب الاشتراكي اليمني في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ ويعتبر امتداداً لحركة القوميين العرب التي تأسست في العام ١٩٥٨ ثم توحدت مع فصائل قومية ووطنية أخرى تحت تسمية الجبهة القومية في آب/ أغسطس ١٩٦٣. وفي ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٥ أبرمت الجبهة اتفاقاً اندماجياً مع كل من الأحزاب الآتية: الطليعة الشعبية، والبعث العربي الاشتراكي والاتحاد الشعبي الديموقراطي (الماركسي) الذي انضم إلى الجبهة أيضاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥. ومن ثم أسست كل هذه الفصائل الحزب الاشتراكي في العام ١٩٧٦. وهكذا أصبح الحزب الاشتراكي مكوناً من رصيد نضالي كبير وخبرة حزبية وتنظيمية وسياسية عريقة. وتعتبر أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ (انقلاب الرئيس علي ناصر محمد) أقسى تجربة مرَّ بها الحزب الاشتراكي قبل حرب الانفصال والتي كانت نتيجة حتمية لغياب الديموقراطية داخل الحزب. وقد استوعب الحزب الدرس ولهذا كان من أوائل الأحزاب الاشتراكية التي طرحت خيار الديموقراطية في الورقة التي قدمها جار الله عمر في ١ نيسان / أبريل ١٩٨٩ ومن قبل أن يطرح الاتحاد السوفياتي، قبل انهياره، فكرة «الغلاسنوست» و«البروسترويكا»، وقع الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي على وثائق الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ واشتركا في الحكم

خلال الفترة الانتقالية وحتى ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ حين أجريت الانتخابات العامة والتي تراجع فيها الحزب لمصلحة المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح. ومن ثم دخل مع المؤتمر والإصلاح بالائتلاف الثلاثي الذي استقر حتى العام ١٩٩٤ حين إعلان حرب الانفصال التي كانت بداية لانقسام الحزب وانهياره.

خلال حرب الانفصال شكل الحزب قيادة ميدانية مؤقتة في صنعاء عرفت باسم لجنة التنسيق والاتصال، وضمت سبعة من أعضاء المكتب السياسي وأعضاء اللجنة المركزية الموجودين في العاصمة اليمنية برئاسة علي صالح عباد ونائبه يحيى منصور أبو أصبع. بعد الحرب شُردت قيادات الحزب، وأصبح يفتقد إلى هوية ويفتقد إلى شخصية، من دون أن يكون لديه مرجعية قيادية. ولكن الأخطر أنه فقد كل ذلك بسبب تأرجحه بين الحكم والمعارضة وبين الوحدة والانفصال، بين الشمال والجنوب. بعد الحرب كان أمام الحزب ثلاثة خيارات:

أولاً: الانطلاق من إعلان الانفصال وتأكيده موقفاً نهائياً مع ما سيتبع ذلك من تأسيسه لأطروحات سياسية جدلية مستهلكة جرى السجال حولها مديداً. وهذه هي أقصر الطرق إلى الانشقاق. فيقوم جنوبيو الحزب بطرد شمالييه ويتم إضعاف الطرفين، فيتحول أحدهما إلى معارض ضعيف لا يأمل إلاّ بممارسة تأثير ضئيل في الحياة العامة، والثاني إلى معارضة في المنفى تمثل حساسية جهوية تضغط من الخارج وتستثير جيوب مقاومة في الداخل وتنخرط في اللعبة السياسية الإقليمية بتملقاتها ومشكلاتها.

ثانياً: إسقاط إعلان الانفصال كأنه لم يكن والعودة إلى وثيقة العهد

والاتفاق باعتبارها البرنامج المفقود للحزب والبديل عن المؤتمر الذي وعد بعقده ولم يعقد. وهكذا تتم المشاركة في السلطة من موقع المهزوم الذي يعض على جراحه. وعلى هذا الأساس يتحول الحزب إلى أداة في لعبة التوازن بين المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، اللذين اتجها إلى منافسة شديدة بينهما، يحاول كل طرف فيها تثمير الانتصار الوحدوي لمصلحته.

ثالثاً: التراجع الفعلي عن قرار الانفصال والسعي إلى إنقاذ وحدة الحزب عبر السعي إلى احتلال موقع قيادي في المعارضة ضمن أرض الجمهورية الموحدة. وهنا الموقف يفترض أن العمل السياسي في هذا الإطار سيكون مضنياً وصعباً ومكلفاً وأنه يتطلب استعادة نضالية قادرة على التكيف مع الاحتمالات كلها، بما في ذلك انتصار النموذج الجزائري الإسلامي في اليمن.

ولكن ما حصل بعد الحرب هو انقسام الحزب الاشتراكي إلى عدة تيارات أدت إلى إضعاف موقفه على الساحة السياسية وفقدانه موقعاً ريادياً حتى داخل المعارضة. وقد بدت بوادر هذا الانشقاق منذ اللحظات الأولى لإعلان سالم علي البيض عن قيام دولة اليمن الديموقراطية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٤ حيث برز جناح يتزعمه شماليو الحزب، مثل جار الله عمر يحيى الشامي وياسين سعيد نعمان، الذين دانوا إعلان قيام جمهورية منفصلة في الجنوب ودانوا عدم الرجوع إلى الهيئات القيادية والقاعدية للحزب في حضرموت. لكن بعد انتهاء الحرب ظهرت في اليمن أربعة تيارات داخل الحزب الاشتراكي:

١ ـ الحزب الاشتراكي ـ القيادة الخارجية: والتي ألّفت مع الجفري جبهة المعارضة الوطنية «موج». وقد عقدت قيادات الحزب الاشتراكي في الخارج مع أعضاء من الحزب من داخل اليمن اجتماعاً في دمشق لم يحضره علي سالم البيض وقد صدر بعد اجتماع دمشق بيان يعلن ما يأتي:

١ ـ رفض الحرب والانفصال في آن واحد.

٢ ـ الدعوة إلى مصالحة وطنية.

٣ ـ الدعوة إلى تشكيل تحالف سياسي واسع بين كل القوى الفاعلة في اليمن.

٤ ـ العودة إلى «وثيقة العهد والاتفاق» كقاعدة للعلاقة بين الأطراف اليمنية.

٥ ـ توجيه دعوة لعودة جميع قادة الحزب إلى اليمن.

٦ ـ إجراء لقاءات تمهيدية لعقد المؤتمر الرابع للحزب يتم فيها إعادة بناء هيكلية الحزب وصوغ برنامجه السياسي.

٢ ـ اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني ـ الاتصال والتنسيق.

٣ ـ الحزب الاشتراكي اليمني ـ قيادة الداخل: وكانت عقدت اجتماعها الأول في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤ وخرجت بالمواقف الآتية:

١ ـ إدانة الانفصال كعمل غير وطني وغير دستوري من ناحية، ويخالف برنامج الحزب وتوجهاته ونشأته الوحدوية ودوره الوطني من ناحية ثانية.

٢ ـ إدانة الحزب واستنكار أعمال النهب والتدمير التي تعرضت لها المنشآت الوطنية.

٣ ـ رفض العنف كوسيلة لمعالجة الخلافات السياسية في البلاد، والالتزام بالحوار الديموقراطي كنهج للبحث في كل القضايا المختلف عليها.

٤ ـ احترام الشرعية الدستورية، والتقيد بنتائج انتخابات سنة ١٩٩٣، وتأكيد ضبط ممارساته في الحياة السياسية وفقاً لنصوص قانون الأحزاب السياسية.

٥ ـ دعوة المجلس النيابي إلى مضاعفة جهوده، والاضطلاع بمسؤوليته في إزالة آثار الحرب، وتطبيع الحياة السياسية في البلاد.

٦ ـ رفض أي صيغة تدعو إلى قيام معارضة سياسية تتخذ من الخارج مركزاً لها أو ممولاً لنشاطاتها.

٧ ـ يرى الحزب أن وثيقة العهد والاتفاق لا تزال تحتفظ بجوهرها الصحيح الملائم لحل مشكلات البلاد.

٨ ـ دعوة الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها للشعب من قرار العفو العام والمطالبة بإلغاء الإجراءات الاستثنائية المتخذة أثناء إعلان حالة الطوارىء والتي جمدت أموال الحزب الاشتراكي وحجزت على ممتلكاته وأغلقت صحفه ومقراته ومقار منظماته.

أما على الصعيد العملي فقد أقرت اللجنة العليا للحزب ما يأتي:

١ ـ العمل على تهيئة الظروف لعودة أعضاء الحزب الموجودين في الخارج ليواصلوا أدوارهم في خدمة قضايا الشعب.

٢ ـ دعوة الهيئات القيادية في منظمات الحزب بالمحافظات إلى مواصلة نشاطها الحزبي.

وقد تمّ انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب الاشتراكي في الداخل على الشكل الآتي: علي صالح عباد (مقبل) أميناً عاماً و٢٣ عضواً للمكتب السياسي لم يضم أي عضو من قيادييه الموجودين في الخارج وضم سبعة أعضاء من المكتب السابق وهم عبد الغني عبد القادر علي صالح عباد، يحيى الشامي، أحمد علي السلامي، عبد الواحد غالب المرادي وفضل محسن عبد الله وحسين الهمزة، و١٤ عضواً جديداً وهم يحيى منصور أبو أصبع، عبد الباري طاهر، عثمان عبد الجبار، سالم بكير، أحمد حيدر، سعيد محمد غالب، أحمد سعيد سالم، فرج عبد الله، أحمد مجيديع، عبد الله بيدر، محمد سعيد صالح علي سنان، محمود سبعة، محمد الشيباني، علي مضر، صالح ناصر نصران، وسلام الحميش.

وفي أول اجتماع لهذا المكتب السياسي تمّ الاعتراض على الآراء التي تضمنها إعلان المبادىء من قبل قيادة الخارج. وأعلنت قيادة الداخل أن هذه المبادىء تمثل استمرار النهج المتشدد واعتبر:

١ ـ أن إعلان المبادىء يعتبر حلقة خطرة من حلقات النشاطات غير الشرعية التي تمت وتتم باسم الحزب الاشتراكي شأنها شأن الإعلان الانفصالي.

٢ ـ أن الآراء والأفكار الواردة في إعلان المبادىء خارجة عن الخط السياسي العام للحزب الاشتراكي ولا تستهدف تمزيق وحدة الحزب فحسب، بل تستهدف أيضاً تمزيق وحدة اليمن.

٣ ـ أن إعلان المبادىء يتعارض من الناحية السياسية مع موقف الحزب من نتائج الحرب وإعلان الانفصال، ولا يعكس سوى قناعات ذاتية خاصة بأصحابها جاءت من جديد لتصب في طاحونة نهج الحرب والانفصال، النهج الذي دانته واستنكرته اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية الموسعة.

٤ ـ أن تلميح إعلان المبادىء إلى تجاوز هيئات الحزب الشرعية وعدم الاعتراف بها أمر بالغ الخطورة، يترتب عليه أن تقف الهيئات في الحزب أمامه بجدية ومسؤولية، لأنه مشروع جاء ليوجه ضربة جديدة إلى الحزب الاشتراكي، وليواصل استمرار التكتيكات التي سبق أن تحمل الحزب أوزارها المفجعة في مسيرته السابقة.

٥ ـ أن الحديث مجدداً نيابة عن شطر في اليمن وإدارة الظهر لهموم بقية أجزاء البلاد الأخرى هو استمرار للعقلية نفسها التي رفضت نتائج الانتخابات العامة وتمترست بالكيان الشطري السابق، وتحايلت على وثيقة العهد والاتفاق وأعلنت إعادة فصل البلاد وساهمت في جر اليمن إلى الكارثة، الأمر الذي يعني أن إعادة الوضع إلى سابق عهده لا يمكن أن تكون في خدمة المصلحة الوطنية، لأن الاتجاه نحو فصل شطري اليمن يعني خلق حال من العداء والتمزق بين أبناء الشعب الواحد، وهدر الطاقات وتوجيه الموارد الوطنية للتسلح وللمواجهة بدل التنمية والبناء وبالتالي إقحام قوى خارجية في الخلافات السياسية الداخلية، والدفع بالبلاد نحو مصير قاتم.

وقد أعلنت قيادة الداخل فصل علي سالم البيض وسالم صالح محمد وحيدر أبو بكر العطاس، وصالح عبيد أحمد بعد أن حملت

على بيان دمشق واستنكرته. وحملت القيادات الانفصالية المسؤولية عن أعمال النهب والتدمير والسطو التي حصلت في عدن وكذلك أشادت بروح التسامح التي تمّ التعامل بها مع هذه العناصر الانفصالية المتآمرة انطلاقاً من قانون العفو العام والرغبة الصادقة في المصالحة الوطنية.

وتصدر عن الحزب الإشتراكي ـ قيادة الداخل ـ صحيفة «الثوري».

٤ ـ اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي: تيار انشق عن قيادة الحزب في الداخل، يدين القيادة المنتخبة بزعامة أيلول ويصفها بالانفصالية وبأنها لا تمثل الحزب ولا يمكنها التحدث باسمه في الداخل. ورئيس هذه اللجنة هو يحيى عزام الصباحي. وتصدر عن هذه اللجنة صحيفة «الثوري الوحدوي». وفي بيانها الذي أعلنته في آب/ أغسطس ١٩٩٤ أصدرت هذه اللجنة القرارات الآتية:

١ ـ تجميد كل صلاحيات أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب وأمينها العام البيض وسالم صالح محمد سواء من كان منهم في الداخل أو الخارج، وذلك لعدم اتخاذهم موقفاً مسؤولاً من الحرب والانفصال ينسجم ووثائق الحزب وقرارات هيئاته ومنظماته حتى السابع من تموز/يوليو ١٩٩٤.

٢ ـ وقف التصرف بأموال الحزب وممتلكاته ووثائقه والسعي إلى استعادتها ووضعها بتصرف اللجنة التحضيرية.

٣ ـ ضرورة محاكمة القيادات السياسية التي اضطلعت بدور رئيسي في إعلان الانفصال.

٤ ـ تطبيع الأوضاع في أنحاء البلاد ومعالجة أوضاع أعضاء الحزب وكوادره وعدم السماح بمضايقتهم بسبب انتمائهم السياسي للحزب الاشتراكي وإعادة الممتلكات المصادرة منهم، أو التعويض عنهم.

٥ ـ التزام الحزب مبدأ الحوار السلمي الديموقراطي ومواصلته مع كل القوى السياسية لحل كل الخلافات والتباينات ومطالبة الرئيس علي عبد الله صالح بتمديد فترة سريان قرار العفو العام التي تنتهي في ١٥ آب/ أغسطس.

٦ ـ عدم السماح بالنشاط السياسي المناهض للجمهورية اليمنية من الداخل أو الخارج واعتبار من يقوم به مجرماً بحق الشعب والوطن.

٧ ـ دعوة جميع القيادات إلى العودة إلى الوطن والمساهمة في بنائه من خلال الاستفادة من قرار العفو العام والشامل.

٨ ـ التزام الحزب بالدستور والقوانين والنهج الديموقراطي والتعددية السياسية والحزبية في كل نشاطاته.

وتعتبر اللجنة التحضيرية نفسها القيادة الوحيدة التي يمكنها القيام بكل المهمات الحزبية القيادية حتى انعقاد المؤتمر الرابع للحزب.

٥ ـ تيار فتاح: وهو تيار الحزب في عدن نسبة إلى مؤسس الحزب عبد الفتاح إسماعيل الذي قُتل واختفى بصورة درامية في أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ بين الأطراف المتناحرة داخل هذا الحزب حينها.

ويدعو هذا التيار إلى تطبيع الأوضاع والحياة الاجتماعية العامة المباشرة وفق الأسس القانونية والدستورية النافذة.

وأيضاً يدين هذا التيار حرب الانفصال ويعتبر أن القرارات التي اتخذتها قيادة الداخل لم تكن في مستوى ما كان يتوقعه أعضاء الحزب في عموم محافظات اليمن، بل جاءت لترضي القيادة الانفصالية في الخارج والتحايل على شركائه في الائتلاف في المؤتمر والتجمع.

ويرى الحزب الاشتراكي ـ قيادة الداخل واللجنة التحضيرية، أن مذكرة التفاهم على الحدود مع السعودية خطوة طيبة لترسيم الحدود وتطبيع العلاقات مع هذا البلد الشقيق لأن الحزب يدرك أن التفاهم لا يكون بالإملاء ولا بالغبن ولا بالظلم.

وفي الذكرى الأولى لحرب الانفصال قدم الحزب الاشتراكي مشروعاً للمصالحة الوطنية اشترط فيه والتزم بما يأتي:

١ ـ الدفاع عن الوحدة وتكريس الوحدة الوطنية وتجنب المظاهر والممارسات الشطرية والطائفية والقبلية والمناطقية.

٢ ـ التمسك بالممارسة الديموقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية النشاط السياسي والنقابي وحرية النشاط الصحافي وتجنب استخدام العنف والإكراه في العمل السياسي.

٣ ـ إنهاء مظاهر الفوضى والانقلاب وتحقيق الأمن والاستقرار.

٤ ـ استقلالية القضاء وتحديثه وتطهيره من الفساد.

٥ ـ إيقاف التدهور الاقتصادي والمعيشي وممارسة الفساد.

٦ ـ اتباع سياسة إقليمية ودولية ترتكز على المصالحة الوطنية وتعزيز التعاون السلمي مع البلدان الشقيقة والصديقة.

ويطالب المشروع بمعالجة آثار الحرب ويحددها بالآتي:

١ ـ إعادة الكوادر العسكرية والأمنية إلى وظائفها وفقاً للقانون وبشروط الخدمة وإبعاد الوظيفة عن الصراع السياسي ومنطق التقاسم.

٢ ـ إلغاء الإجراءات الاستثنائية التي ارتبطت بالحرب.

٣ ـ الكف عن ممارسة الاعتقالات بدون أوامر قضائية.

٤ ـ الالتزام بقانون العفو العام.

٥ ـ تعويض الممتلكات التي صودرت نتيجة للصراعات السياسية ووضع خطة لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

٦ ـ تغيير الخطاب الإعلامي ـ الرسمي والحزبي بما يجسد الوحدة الوطنية ويبتعد عن مفردات التخوين والتكفير.

٧ ـ الاهتمام بشهداء الحرب والجرحى وصرف مرتباتهم وإحاطة أسرهم بالرعاية القانونية.

٨ ـ إيقاف الممارسات التي تحد من حرية النشاط السياسي والصحافي والنقابي ورفع الحظر عن مقرات الأحزاب والنقابات وممتلكاتها.

٩ ـ حل المشكلات المرتبطة بالمنازل في عدن والمحافظة الجنوبية وإعادة الممتلكات المنهوبة أو التعويض عنها.

١٠ ـ ويكون المدخل إلى الحوار الوطني إجراء حوار وطني سياسي بين كل الأحزاب السياسية في البلاد على أساس الثوابت ومرتكزات المصالحة وكذلك استعداد كل حزب لبحث

مختلف الآراء والتصورات المطروحة والحرص على الوصول إلى القواسم المشتركة.

□ □ □

■ المؤتمر الشعبي العام

تأسس في ٢٤ آب/أغسطس العام ١٩٨٢ بهدف أن يكون تجمعاً وطنياً لكل الأحزاب في الساحة اليمنية والتي التقت في لجنة للحوار وأقرت بجميع تياراتها الميثاق الوطني الذي يعتبر القاسم المشترك بين تيارات اليمين واليسار والوسط. وقد أسس في صنعاء كرديف للحزب الإشتراكي في عدن. وكانت أبرز الشخصيات التي أسست الحزب تنتمي إلى أحزاب مختلفة أهمها الإخوان المسلمون والبعث وبعض الليبراليين. وبعد قيام الوحدة وإعلان التعددية انسحبت من المؤتمر الأحزاب التي كانت تعمل من داخله بشكل صوري وتحول المؤتمر إلى حزب يضم في الغالب العناصر المستقلة التي لم يسبق لها أن انضمت إلى أي حزب، إلى جانب عناصر حزبية فضلت البقاء في المؤتمر. وقد فتح المؤتمر أبوابه لقطاعات كثيرة بمَن فيها العناصر التي خرجت من الحزب الاشتراكي والجبهة القومية خلال الصراعات السياسية في الجنوب. والمؤتمر واحد من الأحزاب التي تعاني خللاً تنظيمياً، فالتقاليد الحزبية والتنظيمية تصل داخله إلى الحد الأدنى. ولأنه نشأ بقرار رسمي، فإن الحس الوظيفي يكاد يكون هو الطاغي على أعضائه وقياداته. منذ قيام المؤتمر انتخب الأرياني في العام ١٩٩٥ أميناً عاماً له وهو اليوم رئيسه.

تأثرت علاقة المؤتمر بالإخوان المسلمين بعلاقة رئيسه بهم. فكانت في البداية وثيقة ومن ثم بدأت بالتدهور. قبل تأسيس المؤتمر ربطت

الرئيس صالح بالإخوان المسلمين علاقة قامت على حسابات ومصالح مشتركة. ففي الفترة اللاحقة لصعود صالح إلى قمة السلطة في أواخر السبعينيات واصطدامه بمعارضة عنيفة من قبل التيارات السياسية القوية حينها، وخصوصاً الجامعات الماركسية التي كانت تتلقى دعماً من نظام الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي في عدن، وشنت هذه الجماعات حرباً مسلحة في الريف اليمني لإرهاق النظام وإسقاطه. وفي مواجهة هذه الجماعات تحالف الرئيس مع الإخوان المسلمين الذين تسللوا إلى جهاز التربية والتعليم والمعاهد العلمية وجعلوها ساتراً لاستقدام قيادات إخوانية من مصر والسودان ودول عربية أخرى ساهمت في بناء الجماعة وانتشارها على نطاق مذهل.

وعندما تأسس المؤتمر الشعبي في ١٩٨٢ دفع إليه الإخوان عدداً كبيراً من قياداتهم وحققوا حضوراً مؤثراً في هيئاته العليا وإن كانوا احتفظوا بتنظيماتهم السرية. وبعد إعلان الوحدة مع اليمن الجنوبي تأثرت علاقة الإخوان بالمؤتمر الشعبي بسبب معارضتهم خطوات الرئيس نحو الوحدة ورفضهم التعددية السياسية والحزبية، إلاّ أنهم سرعان ما تكيفوا مع المتغيرات الجديدة وشكلوا بالاتفاق والتنسيق مع الرئيس صالح التجمع اليمني للإصلاح تحت مظلة قبلية واسعة تزعمها الشيخ عبد الله الأحمر. وفي الوقت نفسه حرص الإخوان على إبقاء وجود مؤثر في المؤتمر الشعبي، ثم استعاد التحالف بين الجانبين قوته خلال الأزمة والخلافات مع الاشتراكي، التي وبعد هزيمة الاشتراكي انهارت الفكرة الذي وحدّت الطرفين وانسحبت مكرهة من مواقع التأثير والنفوذ والقوة وبدأت التناقضات تظهر بين الإصلاح والمؤتمر. وبدأ المؤتمر الشعبي يشعر بأن حلفاءه في

الإصلاح يعملون من خلال ترسيخ أقدامهم في مؤسسات السلطة على مد انتشارهم التنظيمي والجماهيري لتعزيز مركزهم في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٩٧. وقد نجح الإصلاح في التفوق على المؤتمر خلال السباق لملء الفراغ الذي خلفه الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية. وهكذا بدأ المؤتمر يستبعد الإخوان منه وكانت الخطوة الأولى إبعاد عبد السلام العنسي ـ المعروف بارتباطاته الحزبية بجماعة الإخوان المسلمين في اليمن ـ من الأمانة العامة للمؤتمر. وبسبب هذا أيضاً فتح المؤتمر أخيراً حواراً مع الاشتراكي.

بسبب موقف اليمن من حرب الخليج الثانية ووقوف المؤتمر إلى جانب العراق، حصلت خلافات مع دول الخليج العربي التي وقفت إلى جانب الاشتراكي في حرب الانفصال. ولكن المؤتمر حاول أخيراً تجاوز هذه الخلافات. وقد دعا الحزب في البيان الختامي لمؤتمره الخامس في ١٩٩٥/٧/٢ إلى رفع مستوى العلاقات الأخوية مع دول الجزيرة والخليج على أساس التعاون المتكافىء والمثمر والاحترام المتبادل للأنظمة والسيادة والحقوق. وأكبر البيان الختامي للحزب أهمية التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. ويدعو الحزب إلى اعتماد اقتصاد ليبرالي، فقد أكد بيانه الختامي الخامس تمسك الحزب باقتصاد السوق داعياً الحكومة إلى إصدار قانون يلغي قوانين التأميم والمصادرة.

□ □ □

■ التجمع اليمني للإصلاح:

نشأ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وهو امتداد لتنظيم الإخوان المسلمين الذي زرع نواته في اليمن الشيخ الفضيل الورتلاني

مبعوث الشيخ حسن البنا إلى اليمن آنذاك. بعد قيام حركة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في صنعاء برز الإخوان في الساحة السياسية اليمنية كتنظيم سياسي. غير أن الإصلاح كان يضم إلى جانب الإخوان تياراً قبلياً ورجال مال وأعمال. ويعود الفضل في النشاط التنظيمي للتجمع إلى الجناح القبلي والإمكانات المالية. أما البروز السياسي للحزب فيعود للثقل السياسي والاجتماعي والسياسي لرئيس التجمع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبيلة حاشد. ولقد اعتمد التجمع على شعبيته بدفع الخطاب الإسلامي والوقوف في صف المعارضة. واعتمد على نفوذه في توفير إمكاناته لممارسة الحكم بطريق غير مباشر. فظل ينعم بخيرات السلطة ولا يتحمل مساوئها. وبدخول الإصلاح الائتلاف الثلاثي دخل الحزب تجربة دقيقة. فهو لم يعد شريكاً من الباطن وإنما أصبح شريكاً مباشراً في السلطة، يشاطر في مغانمها ويحاسب على كل سلبياتها ولم يعد يستطيع التنصل من أخطائها ما دام جزءاً منها. وإذا لم تر السلطة طريق البناء الجاد وتعمل على التخفيف من معاناة الناس وتضع حلاً للفساد، فإن ذلك سوف يهز من صدقيته ويضعف من تأثيره في الجماهير، وبشكل خاص إذا وجدت معارضة قوية وقادرة على استيعاب الهم الجماهيري وقادرة على الوصول إليه وتعبئته.

وقف الحزب مع المؤتمر في حرب الانفصال وبقي الحليف الثاني في الائتلاف الثنائي. وأعلن رئيسه برنامجه بعد الائتلاف مؤكداً أن الإصلاح سيسلك الطريق الديموقراطي الشوروي ويتقبل نتائجه ويحترم إرادة الناخبين. وأن مهمة الحزب هي في معالجة آثار الحرب وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتعميق الوحدة الوطنية وحمايتها،

وتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وبناء دولة المؤسسات والتزام الشرعية الدستورية وتطبيق القوانين واحترام المؤسسات الدستورية وعدم تجاوزها وتقديم المصلحة العليا للوطن على المصالح الحزبية والشخصية وضمان استقلال القضاء ونزاهته لتحقيق العدل في المجتمع. وإبعاد القوات المسلحة عن الصراع الحزبي وحصر مهماتها في حماية الشرعية وصون البلاد واستقلالها واستقرار أمن المواطن وضمان تداول السلطة سلماً. وكذلك تحريم استخدام المال العام والسلطة للأغراض والمصالح الحزبية وإصلاح الأوضاع المالية والإدارية ومواجهة الفساد وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع وتوفير المواد الغذائية بأسعار معقولة والحد من الغلاء وتحسين معيشة المواطن ورفع المعاناة عنه، واعتماد الكفاية والنزاهة والخبرة والأمانة أساساً لاختيار من يتولى الوظيفة العامة دون النظر إلى انتمائه السياسي أو المناطقي، والتزام وسائل الإعلام الرسمية سياسة واضحة تضمن قيامها برسالتها الإعلامية في مجتمع ديموقراطي تتعدد فيه الأحزاب. واحترام دور المعارضة البناءة المسؤولة وحقها في التعبير عن رأيها وفقاً للقوانين.

ويدعو الحزب إلى تحسين علاقات اليمن مع الأشقاء والأصدقاء وتطويرها بما يخدم المصالح الوطنية المشتركة ويعزز الروابط بين الشعوب وحل الخلافات بالحوار والتفاهم.

وقد أعطى الحزب الأولوية لنشاطه في محافظات عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة، وتطوير نظام الإدارة المحلية مما يؤدي إلى تطبيق اللامركزية الإدارية لمعالجة الاختلالات الإدارية الناجمة عن المركزية وبما يكفل إحياء التجربة التعاونية السابقة.

يدعو الإصلاح إلى تحسين العلاقة مع المملكة العربية السعودية

ودول مجلس التعاون الخليجي وتطبيعها. وقد أشاد الإصلاح بمذكرة التفاهم مع السعودية واعتبر أن معارضة المعارضة لهذه الوثيقة هي فقط للمزايدة. ويعتبر أن اتفاق الطائف ١٩٣٤ هو الأساس وأن ما جاء فيه والمناطق التي شملها معروفة وأن المناطق التي لم يشملها قابلة للحوار والبحث، من أجل التوصل إلى اتفاق ترسيم ينهي النزاع.

ويعارض الحكومة بقبولها التفاوض مع أريتريا من أجل التفاهم على جزر حنيش وكان يود الدعوة إلى الجهاد من أجل إعادة الجزر إلى اليمن.

ويدعو الحزب إلى إنشاء مصارف إسلامية في اليمن، فالمصارف الربوية فاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية حسب الحزب، وأوجدت كل الاختناقات في العالم الرأسمالي وساقت إلى تلك التفجيرات الاشتراكية والشيوعية بحثاً عن مخارج لأنه يوجد مال يملكه أصحاب المصارف، وهم يكسبون دائماً من كل عملية اقتصادية تجري في البلاد ولا يشاركون في الخسارة أبداً. لذلك فالإصلاح يدعو إلى علاقة جيدة يشترك فيها صاحب رأس المال في الربح والخسارة ويكون هذا في منع الربا واعتماد مصارف إسلامية.

□ □ □

■ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

أعلن عن تشكيله في العام ١٩٦٥ كثاني حزب قومي يتكون على الساحة اليمنية بعد حزب البعث. قام بتأسيس الحزب الطلاب اليمنيون الذين كانوا يدرسون في القاهرة. أسس الحزب في مدينة تعز كفرع للحزب القومي الأم «تنظيم الطليعة العربية» وكان أول

أمين عام له الدكتور محمد قائد أغبري الذي كان وزير الصحة خلال الستينيات في إحدى حكومات الشمال.

توقفت علاقة الحزب مع المركز بعد موت الرئيس جمال عبد الناصر. وفي العام ١٩٧٥ تغيرت تسمية الحزب إلى «تنظيم الطلائع الوحدوية اليمنية». وقد حدث ذلك خلال عهد الرئيس إبراهيم الحمدي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) في الشمال الذي عدَّ العصر الذهبي للحزب الذي حظي بهامش واسع من الحرية السياسية إلى حد المشاركة المباشرة في صنع القرار السياسي. إلاّ أنه فقد هذا كله بل وفقد وحدته التنظيمية الوطنية أيضاً وحياة عدد من كادراته المهمة إثر إقدامه على محاولة فاشلة للإطاحة بحكم الرئيس علي عبد الله صالح في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، بعد عام واحد فقط من اغتيال الحمدي. ونتج عن ذلك فقدان الناصريين كل مواقع نفوذهم في المؤسسات المدنية والعسكرية للنظام. إضافة إلى إعدام عدد من قياداته وسجن عدد آخر من رجالاته ومطاردتهم. وعلى أثر ذلك اعترف النظام في الشمال اليمني بشرعية جناح انشق عن التنظيم الناصري برئاسة عبد الحميد الجندي، العضو في البرلمان الحالي، كبديل تنظيمي وسياسي من التشكيل الأساسي والقيادة الشرعية له. غير أن النظام الجنوبي اتخذ موقفاً مغايراً بإيواء قادة التنظيم وأعضائه، والاعتراف بشرعيتهم وتقديم العون المادي والسياسي لهم. وقد ظهر تيار الجندي بعد الوحدة باسم «الحزب الناصري الديموقراطي». ومن ثم حصل انشقاق آخر في الحزب الناصري حيث أعلن مجاهد القهاتي «تنظيم التصحيح الشعبي الناصري»، إثر الوحدة اليمنية كأحد امتدادات جبهة ١٣ حزيران/يونيو التي ضمت القوى الناصرية إثر

فشل انقلاب ١٩٧٨ وفرارها إلى عدن. وقد حملت هذه التسمية تاريخ الحركة التي تسلم فيها الحمدي السلطة - ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤.

وهناك أيضاً التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي اتخذ هذه التسمية في العام ١٩٩٠ وكان أمينه العام حينها الدكتور عبد القدوس المضواحي. وهذا التنظيم هو أكبر التنظيمات الناصرية الرئيسية الثلاثة وممثل في البرلمان بمقعد واحد يشغله سلطان حزام العتواني. أما رئيس الحزب حالياً فهو السيد عبد الملك المخلافي.

وهناك أيضاً المرابطون الناصريون، وجبهة التصحيح الثورية، ومنظمة الصقور الثورية الناصرية، والتنظيم العربي الإسلامي الناصري والحركة الشعبية الناصرية. ولكنها مجرد قيادات بلا قواعد.

وتصدر عن «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» جريدة «الوحدوي». ويحارب الحزب سياسة الحكومة في التطبيع مع إسرائيل. وقد طعن الحزب باللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب التي صدرت في آب/ أغسطس ١٩٩٥ على أمل أن تصدر الشعبة الدستورية في المحكمة العليا حكماً ببطلانها. وكذلك الأحزاب التي ستسعى للتأسيس مستقبلاً ، إنكاراً لتاريخها ووجودها ولإعلان التعددية السياسية في اليمن في العام ١٩٩٠.

والحزب هو أحد مؤسسي التكتل الوطني للمعارضة.

□ □ □

■ حزب البعث العربي الاشتراكي:

تأسس فرع هذا الحزب أولاً في عدن في العام ١٩٥٦ في إطار

ارتباط تنظيمي لحزب البعث الأم في سورية. ومن ثم تأسس فرع للحزب في صنعاء في العام ١٩٥٩. وقد أسس الحزب طلاب يمنيون كانوا يدرسون في دمشق وبغداد والقاهرة. ويعتبر الحزب أول حزب قومي في اليمن لعب دوراً بارزاً في تربية الوعي الوطني والقومي.

بسبب الخلاف بين الرئيس عبد الناصر وحزب البعث في سورية ضعف الحزب في اليمن.

وبعد تولي الرئيس حافظ الأسد الحكم في سورية، تحول ارتباط البعث في اليمن إلى بغداد. وفي هذه الفترة أيضاً ـ السبعينيات ـ ظهر تجمع يساري داخل الحزب اسمه «حزب الطليعة الشعبية».

وللحزب اليوم جناحان: أحدهما مرتبط بالقيادة القومية في بغداد ويرأسه الدكتور قاسم سلام، والآخر برئاسة الدكتور عبد الوهاب محمود عبد الحميد وهو أحد نواب رئيس البرلمان الحالي ويحظى بتأييد الكتلة البرلمانية البعثية بكامل أعضائها السبعة.

وقد أعلن عبد الوهاب محمود عبد الحميد قيام «حزب البعث ـ القيادة الموحدة». وأعلن قاسم سلام قيام الجناح الآخر في الحزب تحت اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي ـ القيادة الشرعية». وقاسم سلام عضو في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ويحظى بدعم العراق التي تدخلت في نزاع البعثيين في اليمن في العام ١٩٩٤، وطلبت إلى قيادات من الحزب الحضور إلى العراق. لكن النزاع استمر عندما تمسكت القيادة القومية في بغداد بقاسم سلام أميناً للسر للقيادة القطرية، في حين قرر الجناح الآخر تجميد عضويته مع عضوية مؤيديه بسبب تلاعب

قاسم سلام بمواقف الحزب السياسية وقدراته المالية وإجهاض دوره الوطني شعبياً وسياسياً في أثناء الأزمة السياسية وحرب الانفصال.

ويحظى الدكتور عبد الوهاب محمود عبد الحميد بتأييد السلطة التي باركته علنياً لموقفها الغاضب من الدكتور قاسم الذي أشيع أنه وقف في صف الحزب الاشتراكي في خلافه مع المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح قبل اندلاع الحرب العام ١٩٩٤.

أما الجناح السوري للحزب فقد قوي في الجنوب في العام ١٩٨٠ عندما أشركه النظام الجنوبي في ائتلاف الجبهة الوطنية التي استخدمها النظام الجنوبي في صراعه مع النظام في الشمال.

والحزب هو عضو الآن في مجلس أحزاب المعارضة الذي يضم بالإضافة إلى حزب البعث: التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث الاشتراكي، حزب الحق، حزب اتحاد القوى الشعبية، حزب التجمع الوحدوي اليمني، حزب الأحرار الدستوري.

□ □ □

■ حزب التجمع الوحدوي اليمني:

من الأحزاب التي تأسست بعد إعلان التعددية الحزبية والسياسية بعد إعلان الوحدة ١٩٩٠، وهو أحد أقوى الأصوات في جبهة المعارضة ومن أشد المدافعين عن الشرعية الدستورية، وقياداته من العناصر الوحدوية التي ظلت تطرح قضية الوحدة في كل مناسبة. وإليها يعود الفضل في إنشاء اتحاد الكتّاب والأدباء اليمنيين والذي يعتبر أول مؤسسة وحدوية تنشأ رسمياً على مستوى الساحة اليمنية.

وهو حزب معروف بأنه تجمع للقوى التقدمية ذات الاتجاهات

اليسارية، وهو ثاني حزب في اليمن بعد حزب رابطة أبناء اليمن يعقد في ظل التعددية مؤتمراً عاماً، حيث عقد مؤتمره التأسيسي في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

يصدر جريدة أسبوعية هي «التجمع». وهو عضو في التكتل الوطني للمعارضة.

والتجمع الوحدوي اليمني هو من أول الأحزاب التي عارضت مذكرة التفاهم بين السعودية واليمن والتي يعتبرها تفريطاً بأرض اليمن.

□ □ □

■ حزب رابطة أبناء اليمن «رأي»:

يعتبر أقدم حزب في اليمن. تأسس سنة ١٩٥١ تحت اسم «رابطة أبناء اليمن الجنوبي». وهو حزب ليبيرالي خلفيته إسلامية أسسه عدد من خريجي جامعات البلدان العربية ومن أبرزهم محمد علي الجفري وعبد الله باذيب. وهو صحافي ماركسي. وقحطان الشعبي أول رئيس لليمن الجنوبي. وحزب رابطة أبناء اليمن «رأي» هو من أول الأحزاب التي حرضت ضد الاستعمار وعملت على نشر أفكار وطنية. للحزب صحيفتان أسبوعيتان: «الحق» و«رأي». ويعتبر هذا الحزب وراث حزب «رابطة أبناء الجنوب العربي» الذي تأسس في عدن في العام ١٩٢٥.

بعد إعلان الوحدة استعادت الرابطة نشاطها بعد أن غيرت اسمها إلى رابطة أبناء اليمن برئاسة الجفري ومحسن بن مزيد مع عدد من القيادات التاريخية والجديدة..

ويقيم الجفري في الخارج منذ حرب الانفصال حيث أنشأ في ٣٠

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ «الجبهة الوطنية للمعارضة» مع سالم صالح محمد عن الحزب الاشتراكي وحيدر أبو بكر العطاس وسليمان ناصر مسعود وآخرين. ويعتبر حزب الرابطة أهم حزب في هذه الجبهة.

وكان للحزب موقف من الصراع على جزر حنيش: حيث أعلن الجفري أن حزبه يتمسك بالحقوق الوطنية لليمن وسيادتها على جزرها ومياهها الإقليمية ويؤيد المساعي والوساطات الرامية إلى تحقيق الحلول السلمية في إطار استعادة السيادة اليمنية على جزيرة حنيش، ورفض أي أفكار أو اقتراحات تؤدي إلى الانتقاص من السيادة اليمنية على الجزر تحت زعم التدويل أو أية مزاعم من استحقاقات أو وعود تفتقر إلى الشرعية.

□ □ □

■ **اتحاد القوى الشعبية اليمنية:**

تأسس في العام ١٩٦٢ وهو حزب إسلامي يعرّف نفسه بأنه جزء من حركة اليقظة الإسلامية العالمية. وعلى الرغم من أنه أنشئ في ١١ تموز/يوليو ١٩٦٢، فإن مؤسسيه يعتبرون أن حزبهم هو امتداد لتحرك سياسي ابتدأ عقب فشل ثورة ١٩٤٠ حين تأسست عصبة الحق والعدالة ثم حزب الشعب فاتحاد الشورويين وحتى وصل في العام ١٩٦٢ إلى اسمه الحالي.

للحزب جريدة أسبوعية اسمها «الشورى» وهو حزب مؤسس وفعال في التكتل الوطني للمعارضة، ويرأس الحزب أحد مؤسسيه، الأستاذ إبراهيم بن علي الوزير.

□ □ □

■ **حزب الحق:**

وهو أحد الأحزاب المؤسسة بعد قيام الوحدة وإعلان التعددية الحزبية. أعلن عن تأسيسه في القاهرة في العام ١٩٩١ بزعامة القاضي محمد أحمد الشامي. وهو حزب إسلامي ليس له أي امتداد في الخارج. وشكل هيئته التأسيسية في أغلبها من علماء الدين المشهورين بعلمهم ونزاهتهم والذين لم تصبغهم الحزبية بروح التعصب، وهم يرون السياسة كجزء من الدين. هدف الحزب ترسيخ القيم الأخلاقية وحمايتها وتنظيم أمور الدين والدنيا على أساس الشريعة الإسلامية. يرفض أعضاؤه أن يكون منطلقهم الديني أداة لخدمة أهدافهم السياسية. ويعاني الحزب قلة الإمكانات المالية والقدرات التنظيمية التي تحول شعبية قياداته وسلامة منطلقاته إلى جهد منظم يؤتي ثماره. ومع ذلك فقد استطاع الحزب خلال هذه الفترة القصيرة أن يثبت وجوده في الساحة ويحصل على مقعدين في البرلمان وأن يجذب إليه قيادات شابة. ويعتبر حزب الحق منذ تأسيسه أحد أهم أحزاب المعارضة وهو أحد أحزاب «التكتل الوطني للمعارضة». له جريدة «الأمة».

□ □ □

■ **الحزب الجمهوري:**

أحد الأحزاب المؤسسة بعد الوحدة. تأسس في منتصف العام ١٩٩١ وضم مجموعة من الوجوه الشابة من مشايخ ومثقفين وتجار. وكان يتزعمه الشيخ محمد علي أبو لحوم الذي كان رئيساً للحزب، والشيخ صادق الأحمر الذي كان أميناً عاماً للحزب، وهو أكبر أبناء الشيخ عبد الله الأحمر. تجمد نشاط الحزب منذ نهاية العام ١٩٩٣ بسبب خلافات بين أعضائه وتحول آنذاك الشيخ

محمد أبو لحوم إلى زعامة قبلية عندما رأس المجلس الأعلى لقبائل بكيل اليمنية. لكن سرعان ما سقط هذا التجمع القبلي قبيل اندلاع حرب الانفصال، بسبب انسحاب كبار أعضائه بعدما بدا واضحاً تورطه في تحالف مباشر مع الحزب الاشتراكي.

ويعتبر الشيخ صادق الأحمر العضو الوحيد الذي ترشح عن الحزب في انتخابات ١٩٩٣. وفي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ انضم الحزب الجمهوري إلى المؤتمر الشعبي إثر محادثات جرت بين الحزبين وتوجت بتوقيع وثيقة اندماج الحزب الجمهوري اندماجاً كاملاً في المؤتمر الشعبي، وإعلان الحزب الجمهوري التزامه الميثاق الوطني، وهو النهج الفكري للمؤتمر، والنظام الداخلي وكل الأدبيات الملحقة بالميثاق.

IV ـ مواقف الأحزاب

عقب إعلان الوحدة في العام ١٩٩٠، تمّ الاتفاق بين دولتي اليمن سابقاً على إعادة التقسيم الإداري وزيادة ٤ محافظات إلى الـ ١٨ محافظة الموجودة حينذاك. الأولى في عمران (محافظة صنعاء) والثانية في زبيد (محافظة الحديدة) والثالثة في الضالع (محافظة لحج) والرابعة في حضرموت. وأعلن وقتها أن للمشروع ثلاثة أهداف رئيسية أحدها إداري لتقريب مراكز الحكومة من تجمعات المواطنين في المناطق الواسعة والنائية ليسهل اتصالهم بها. والثاني تنموي يزيد من خلال زيادة المراكز في المحافظات عدد المشروعات الخدمية والتنموية فيها. والثالث وحدوي ويتمثل في إزالة آثار التشطير.

وحسب المشروع اقترح تقسيم محافظة حضرموت إلى محافظتين،

الأولى تتكون من المناطق الساحلية ومساحات من المناطق الداخلية وتكون عاصمتها المكلا. والثانية تتكون من وادي حضرموت والمناطق الصحراوية وتكون عاصمتها سيؤون.

وترى أحزاب المعارضة أن مشروع تقسيم حضرموت لا يندرج في إزالة آثار التشطير لأن حضرموت لا تقع في الحدود السابقة بين الشطرين. وكذلك فتقسيم المحافظة لا يحقق أي أهداف تنموية في حضرموت بل سيؤدي إلى إنقاصها لأن في تقسيمها تقسيماً لمواردها المحلية. واتهمت المعارضة السلطة بأنها أدخلت المساحة كشرط لتقسيم محافظة حضرموت مع أن المساحة ليست ضمن معايير التقسيم المتبعة في العالم. واعتبرت أن هناك أهدافاً سياسية وراء التقسيم ومنها إضعاف المحافظة وتمزيق أبنائها حسب رأي جار الله عمر أحد زعماء الحزب الاشتراكي. الذي يجدر الذكر أنه شمالي.

الخلافات

أدت الأزمة السياسية التي حدثت بعد الانتخابات البرلمانية في اليمن في العام ١٩٩٣ إلى تصعيد التوتر والصراع بين الأحزاب اليمنية. وبدأت الأزمة السياسية بالحرب الإعلامية واختتمت بالحرب المسلحة في العام ١٩٩٤.

وكان من نتائج هذه الحرب خلق فجوة كبيرة بين الأحزاب السياسية اليمنية، فقد أخرجت الحزب الاشتراكي إلى موقع المعارضة بعد أكثر من ربع قرن في مواقع السلطة، وشردت الكثير من قياداته التاريخية إلى الخارج وأحدثت نوعاً من القطيعة السياسية بين الحزب الاشتراكي وحزبي الائتلاف الحكومي الحالي.

وبسبب قرب الانتخابات البرلمانية جرى في اليمن تسابق بين حزب الائتلاف على أحزاب المعارضة. وبدأ التقارب المصلحي بين التناقضات وبين الأيديولوجيات المتباعدة. وهكذا بدأ حزب الإصلاح توجيه دعوة إلى الحزب الاشتراكي للحوار معه وفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما. في الوقت نفسه بدأ الإصلاح حواراً مع الوحدوي الشعبي الناصري وبقية أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة. ورداً على ذلك بادر حزب المؤتمر الشعبي إلى استئناف حواراته مع أحزاب المعارضة، وبدأها مع الحزب الاشتراكي الذي وعد بالتنازل عن ممتلكاته ووثائقه من قبل المؤتمر.

من هنا يمكن الكلام على مرحلتين في العلاقات بين الأحزاب في اليمن. مرحلة من القطيعة التامة بين أحزاب الائتلاف من جهة، وبين المعارضة من جهة أخرى، تستمر حتى بداية انتخابات ١٩٩٧، حين فتحت أبواب الحوار بين كل من أحزاب الائتلاف على حدة وأحزاب المعارضة، ومن ثم بين حزبي الائتلاف.

الصراعات

١ ـ الاشتراكي والإصلاح: مرّت علاقة الاشتراكي والإصلاح بمرحلتين بعد حرب الانفصال. فبعد الحرب مباشرة وقبل ظهور الخلافات بين الإصلاح والمؤتمر كان الإصلاح يرفض أي حوار مع الاشتراكي لأن قيادات الحزب الاشتراكي هي التي دعت إلى الانفصال، وساقت الأمة إلى الحرب، وقياديوه مطلوبون للمثول أمام القضاء.. فإلى أن يصحح الاشتراكي أوضاعه مع القضاء، يستأنف بعد ذلك أي أمر معهم. وعلى الحزب كحزب أن يصحح أوضاعه في ظل نظام الدولة وقوانينها، وأن يحدد موقفاً من

المبادىء التي روّجتها قياداته من دعوة انفصالية ومن تمزيق ومن تمرد على الشرعية وعلى القواعد الديموقراطية التي كان يتشدق بها. والمطلوب منه أيضاً أن يحدد موقفه من الإسلام الذي ارتضاه عقيدة وشريعة عند قيام الائتلاف الثلاثي ومن ثم تنكرت له قيادته. ولم يكن الإصلاح في البداية يرضى بأي حوار مع الاشتراكي. ولكن بعد ظهور الخلافات بين الإصلاح والمؤتمر واقتراب الانتخابات البرلمانية ودون أن يعلن الاشتراكي توبته ودون أن يحمل نفسه مسؤولية حرب الانفصال، أعلن الإصلاح في نيسان/ أبريل من ١٩٩٦ أنه على استعداد لفتح حوار مع الاشتراكي «لقناعة الحزبين بضرورة تعزيز التقاليد الديموقراطية من خلال الحوار بين مختلف القوى والأحزاب السياسية اليمنية والتقاء الأحزاب على صعيد المسؤولية المشتركة في تحمل أعباء المرحلة الراهنة التي تمر فيها اليمن». وأعلن الإصلاح أنه لم يعد مهتماً لشرط الحوار مع الاشتراكي، وهو إعلان توبته الوطنية. وقد وضعت اتفاقية بين الاشتراكي والإصلاح قريبة بمضمونها من وثيقة العهد والاتفاق، توصل فيها الجانبان إلى برنامج تنفيذي من أجل ديموقراطية الانتخابات ونص على ما يأتي:

١ ـ أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية. ٢ ـ حياد مؤسسات الدولة. ٣ ـ حياد المال العام والإعلام. ٤ ـ العمل المشترك من أجل إعلام يعتمد على الموضوعية ويبتعد عن التخوين والتكفير. ٥ ـ حل لجنة الانتخابات وإعادة النظر في الإجراءات الانتخابية التي تمت في المرحلة الأولى بهدف ضمان نزاهة الانتخابات.

٢ ـ المؤتمر والإصلاح: بعد إعلان موقف الحزب الاشتراكي من

حرب الانفصال، وقّع المؤتمر والإصلاح وثيقة الائتلاف الثنائي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ونص الاتفاق على أن يقوم الائتلاف وفقاً للأسس الآتية:

١ ـ الإسلام عقيدة وشريعة.

٢ ـ الشرعية الدستورية نتائج انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

٣ ـ النهج الديموقراطي الشوروي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان وحق المعارضة في ممارسة دورها البناء لإثراء الممارسة الديموقراطية وترسيخها.

٤ ـ ضمان حيادية وسائل الإعلام الرسمية وحق الأحزاب المعترف بها قانوناً باستخدامها بصورة متكافئة وعدم السماح بهيمنة أي تنظيم عليها أو تسخيرها في الصراع السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية.

٥ ـ تمتين عرى الوحدة الوطنية وحمايتها والدفاع عنها.

٦ ـ استكمال بناء دولة المؤسسات وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع.

٧ ـ تجسيد مبدأ استقلال القضاء وإصلاحه لضمان نزاهته كي يتمكن من إقامة العدل.

٨ ـ قيام الائتلاف الحكومي بين التنظيمين على أساس نسبة كل منهما، أي مجموع أعضاء التنظيمين في مجلس النواب بنسبة ١ إلى ٢ على أن يكون رئيس الحكومة من حزب المؤتمر ونائبه من حزب الإصلاح، يساعده في أعماله وينوب عنه في حال غيابه.

٩ ـ الاتفاق على التوجهات الأساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.

١٠ ـ الاتفاق والتوافق والتشاور المسبق على أساس اتخاذ القرار في الحكومة الائتلافية.

١١ ـ الاتفاقات والوثائق التي يتوصل إليها الطرفان كلها علنية.

ولكن التوقيع على هذه الوثيقة الائتلافية لم يحل دون بروز صراعات بين المؤتمر والإصلاح لا تعود بأكثرها إلى الاختلاف العقائدي بين الحزبين، بقدر ما تعود إلى النزاع على السلطة وتقاسم الوظائف في الداخل وإلى مسألة التطبيع مع إسرائيل في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد.

أ ـ السياسة الخارجية: بعد إعلان الحكومة المشاركة في مؤتمر عمّان الاقتصادي بالرغم من إصدار حزب الإصلاح بياناً اعترض فيه على مشاركة اليمن في المؤتمر بسبب دور إسرائيل الرئيسي فيه واعتباره مدخلاً للتطبيع الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، ظهرت خلافات بين المؤتمر والإصلاح، وكان المؤتمر قد اتهم التجمع بالمزايدة السياسية التي مارسها الاشتراكي اليمني خلال الفترة الانتقالية. وأكد مصدر مسؤول في المؤتمر أن قيادة الائتلاف كانت أقرت مشاركة اليمن في مؤتمر عمّان حرصاً على المصلحة الوطنية العليا. واعتبر أن تمسك الإصلاح بالمشاركة في السلطة في ظل توجهات يعلن اختلافها معها ينافي وثيقة الائتلاف التي تجيز لأي طرف في الائتلاف تسجيل وجهة نظره المغايرة لما تقره الغالبية في محضر جلسات الحكومة. ولم تجز إصدار بيان للعموم إلا في حال الانسحاب من الائتلاف.

ويعتبر الإصلاح أن المشاركة في مؤتمر عمّان وكذلك في مؤتمر

شرم الشيخ في ظل الظروف العربية الراهنة، تجعل من المؤكد أن نتائجه لن تكون إلاّ لمصلحة إسرائيل. وكذلك لا يرى الإصلاح مبرراً لاشتراك اليمن في إنشاء منظمات إقليمية مع وجود منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وكذلك نشأ خلاف بين الحزبين بسبب مؤتمر قطر الذي شاركت فيه إسرائيل، للأسباب نفسها ولاختلافهما على قمة عمّان وشرم الشيخ.

وأيضاً في ما يتعلق بالسياسة الخارجية نشأ خلاف بين الحزبين بسبب قبول المؤتمر بالتحكيم على جزر حنيش. وكان الإصلاح يود الدعوة إلى الجهاد واستخدام القوة من أجل استعادة هذه الجزر لليمن.

ب ـ السياسة الداخلية: إن جوهر الخلافات على السياسة الداخلية بين الحزبين يعود إلى رؤية كل منهما للأزمة الاقتصادية الخطرة التي تشهدها البلاد منذ العام ١٩٩٤. فوزراء الإصلاح في الحكومة المؤتلفة يرون أن الأزمة الاقتصادية مفتعلة من جانب مسؤولين كبار في السلطة وأنصارهم من التجار الذين يتحكمون بالسوق التجارية للبلاد. إلى جانب استمرار الدولة في دعم بعض السلع الغذائية لمصلحة هؤلاء التجار. فالإصلاح يصر على أن معالجة الوضع الاقتصادي ممكنة من جانب القيادة السياسية إذا التزمت جانب التقيد بالموازنة العامة للدولة والحد من الإنفاق غير المشروع لموارد الدولة وردع المتلاعبين بالأسعار من كبار التجار المرتبطين بالسلطة. إذن فالإصلاح يرى أن الإصلاحات الإدارية هي الخطوة الأساسية للإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي حل الأزمة

الاقتصادية والمعيشية في البلاد. بينما يعتبر المؤتمر أن الإصلاحات الاقتصادية تأتي في البداية ومن ثم الإصلاحات الإدارية.

وكذلك يعارض الإصلاح إقامة منطقة حرة في عدن. إذ يعتبر أن ما يجري في عدن من انفتاح يعتبر مخالفاً للشريعة الإسلامية مثل إعادة تشغيل النوادي السياحية الليلية وبيع الخمور والسماح للفتيات بالرقص في هذه النوادي مع الرجال.

كذلك فالخلافات على قطاع التعليم تعتبر من أعمق الخلافات بين المؤتمر والإصلاح. فالمؤتمر يدعو إلى وحدة التعليم وإلى إغلاق المعاهد الدينية تطبيقاً لقانون التعليم الذي صادق عليه البرلمان اليمني العام ١٩٩٢، بعد مواجهة سياسية شديدة بين الاشتراكي والإصلاح. إذ أكد الاشتراكيون وقتها أن الإصلاح يستخدم معاهد تعليم الدين لتغطية نشاطات سياسية أحياناً ولتدريبات عسكرية أحياناً أخرى.

وكذلك في الشؤون الداخلية يختلف الحزبان على توزيع المناصب في الدوائر المدنية والحكومية، فالإصلاح من خلال وزير التربية والتعليم، المنتمي إلى الإصلاحيين، حاول إبعاد كل مديري المدارس الذين ينتمون إلى المؤتمر واستبدالهم بمديرين موالين للإصلاح. ولذلك استقال الوزير، حرصاً على سلامة مسيرة الائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح، لتجنب الصراعات ولإتاحة الفرصة لاختيار من يقوم بهذه المهمة.

ولوّح عبد الله صالح في حينه أنه في حال خروج الإصلاح من الائتلاف سوف تقام انتخابات مبكرة مهدداً الإصلاح، أنه سيخسر من مقاعده بسبب تصرفاته المتطرفة أخيراً.

زادت الخلافات بعد إعلان استقالة وزير التموين والتجارة الدكتور محمد أحمد الأفندي ونائبه الدكتور عبد المجيد المحلاقي عضو الإصلاح، من الحكومة.

واتهم المؤتمر الوزير بأنه كان قد أنشأ جهازاً لتوزيع المواد المدعومة، مكوناً من عناصر حزبية ليست لها صفة رسمية في وزارة التموين والتجارة أو أي جهة حكومية أخرى، وأن هذا الموضوع كان مدرجاً في جدول أعمال مجلس الوزراء للبحث فيه وبته.

بينما اعتبرت مصادر الإصلاح أن استقالة الوزير ونائبه تعود إلى فشل الوزارة في التخفيف من معاناة المواطن، وبخاصة ما يتعلق بإيصال القمح والدقيق إلى المناطق المختلفة، بالأسعار الرسمية المخفضة، التي تكلف موازنة الدولة. نتيجة لذلك أجرى الرئيس صالح تعيينات جديدة في مختلف قطاعات التعليم طاولت من ينتمون إلى الإصلاح. وكذلك عين ١٤ وكيلاً جديداً للوزارة كان عشرة منهم من المؤتمر وأربعة من الإصلاح.

وهناك خلافات أخرى نشبت بسبب تعيين المؤتمر الشعبي ثمانية نواب مقابل نائبين فقط للإصلاح. وكذلك بسبب توجه المؤتمر الشعبي لتوسيع دائرة المشاركة في الحكم لتشمل الحزب الاشتراكي والحزب الوحدوي الناصري.

وكل هذه الاختلافات كانت تؤدي إلى مواجهات عسكرية وتودي بحياة عناصر من الحزبين. وانتهت هذه الاشتباكات باتفاقين عقد الأول في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٩٥ وضم البنود الآتية:

١ ـ التزام الطرفين بقانون الخدمة المدنية على أن يقوم التجمع

اليمني للإصلاح بإلغاء كل القرارات التي أصدرها وزراؤه بشأن تعيين عدد من كوادره في وظائف قيادية بشكل غير قانوني.

٢ ـ تشكيل لجنة مشتركة لتوحيد المناهج الدراسية وموادها، من دون إشارة واضحة إلى إلغاء المعاهد الدينية التي يسيطر عليها الإصلاح، ولا تتبع وزارة التربية والتعليم، وإنما تشرف عليها هيئة عليا ينتمي أعضاؤها للإصلاح وجماعات إسلامية سلفية.

٣ ـ تقاسم الوظائف العامة للدولة بين الحزبين بنسبة ٣ للمؤتمر مقابل ١ للإصلاح.

٤ ـ البدء بمناقشة مسألة الدوائر الانتخابية ونسب توزعها في انتخابات نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

ولكن الخلافات عادت وظهرت بين الحزبين بعد تقديم أحد وزراء الإصلاح استقالته من الحكومة مما دعا صالح إلى التلويح بالدعوة إلى انتخابات اشتراعية مبكرة في حال انسحب الإصلاح من الائتلاف قبل الموعد المحدد لانتخابات ١٩٩٧. وبعد هذا الاختلاف تمّ أيضاً إعلان اتفاق آخر بين الحزبين. وتضمن الإعلان التزام التنظيمين توجيه التنسيق نحو نجاح حكومة الائتلاف الثنائي في تنفيذ أهدافها وبرنامجها المقر في مجلس النواب والاتفاق على الخطط والإجراءات اللازمة لذلك، والتزام عدم الخروج على المؤسسات الدستورية وإضعافها، والمساهمة الفاعلة في بناء الدولة اليمنية الحديثة وإصلاح الأوضاع ومحاربة الفساد. ونص الاتفاق على ترسيخ التجربة الديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية وتطويرها وحمايتها من الممارسات السلبية التي تلحق الضرر بها،

وتأمين الأجواء اللازمة لإجراء الانتخابات العامة في مواعيدها الدستورية ووضع التصورات الكفيلة بضمان حق جميع المواطنين في انتخابات حرة نزيهة. وشدد على عدم تحيز النقابات والجمعيات للأغراض الحزبية وضمان عدم خروجها عن أغراضها، والفصل بين العمل المؤسسي والنشاط الحزبي وعدم الخلط بينهما. واتفق الحزبان على تنفيذ بنود الاتفاقية وأهمها تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين التنظيمين.

ولم تقضِ هذه الاتفاقية التي وقعت في ١ حزيران/يونيو ١٩٩٦ على الخلافات بين الحزبين. فما إن بدأت عملية التحضير للانتخابات وانتهت المرحلة الأولى، حتى برزت خلافات حادة بينهما مع حلول الانتخابات.

٧ ـ انتخابات ١٩٩٧

بعد التجاوزات، والتزوير الذي حصل في المرحلة الأولى من سير عملية انتخابات ١٩٩٧، أعلن المجلس الأعلى لأحزاب المعارضة مقاطعته للانتخابات البرلمانية، إذا لم تتوافر الضمانات السياسية والقانونية لإجرائها في موعدها بصورة حرة ونزيهة وبمشاركة متكافئة لكل الأحزاب والقوى السياسية في البلاد. وقد جاء هذا الإعلان على ضوء ما أعلنه المؤتمر الشعبي العام في دورة اللجنة الدائمة عن نية الحزب خوض الانتخابات للحصول على الأغلبية كحق مشروع له. وقد اعتبرت أحزاب المعارضة أن هذه هي محاولة مبكرة لتهيئة الآخرين لممارسات تُخِلّ بنزاهة الانتخابات وتفقدها الحد الأدنى من ضمان إجرائها بصورة ديموقراطية، خصوصاً أن إعلان المؤتمر تصميمه على الحصول على الأكثرية حسمه تماماً. واعتبرت المعارضة أن المؤتمر الشعبي يحاول اللعب

بالنار ويتعامل مع قضية الانتخابات وكأن النتائج معروفة سلفاً، وما على الآخرين سوى الانصياع للأمر الواقع. ولم تستبعد أحزاب المعارضة وجود سيناريو أعد منذ وقت مبكر يضمن لكل طرف تحقيق طموحاته على حساب الآخرين، خصوصاً أن كل عوامل القوة في يد الائتلاف الحاكم، مما يزيد مخاوف بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة اليمنية.

ولكن الائتلاف الحاكم استطاع إقناع أربعة أحزاب من المجلس الأعلى للمعارضة ـ التنظيم الوحدوي الناصري، حزب الحق، حرب البعث القومي، اتحاد القوى الشعبية ـ بدخول الانتخابات.

وقد دعا المجلس الأعلى للمعارضة مع حزب الإصلاح (قبل توقيع اتفاقية التنسيق بين الإصلاح والمؤتمر) إلى جانب أحزاب الحوار المشترك إلى الضغط على الحكومة وحزب المؤتمر، لتصحيح التجاوزات التي حصلت في المرحلة الأولى للانتخابات.

وكانت أحزاب المجلس الأعلى للمعارضة قد وضعت مشروعاً يضمن تنفيذ الضمانات السياسية والقانونية لانتخابات نزيهة وطالبت في هذا المشروع ـ الوثيقة، بتطبيع الحياة السياسية القائمة على إجراء مصالحة وطنية في اليمن، ووضع تصور مشترك لآليات التعامل وخطواته مع الضمانات والقضايا المتفق عليها في ما يتعلق باللجنة العليا للانتخابات، وتصحيح الانحرافات التي حدثت في عملية القيد والتسجيل خلال المرحلة الأولى من الانتخابات، وكفالة إيجاد فهم مشترك لضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات وضمان حيادية وسائل الإعلام الرسمية ومؤسسات المال العام والوظيفة العامة والقوات المسلحة والأمن العام، واستقلالية القضاء

وحيادية لجنة الأحزاب. وكذلك طالبت الوثيقة بعودة القادة الـ ١٦ إلى الحزب الاشتراكي والبلاد وإعادة الممتلكات والوثائق إليه.

وقد انتقد المجلس الوطني لأحزاب المعارضة هذا المشروع ـ الوثيقة، واعتبره مطالب ذاتية للحزب الاشتراكي وحده. وكان المجلس الوطني قد وجّه اتهامات للمعارضة ـ المجلس الأعلى ـ بالتسويف والتلاعب بالديموقراطية في محاولاتها الرامية إلى إفشال أي وفاق سياسي مع السلطة يهدف إلى إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها. وقد وجّه هذا الاتهام بعد تخلف أحزاب المعارضة ـ الوحدوي والاشتراكي ـ عن اجتماعات اللجنة الرباعية للأحزاب التي تشكلت من حزب الإصلاح وحزب المؤتمر والمجلس الأعلى لأحزاب المعارضة والمجلس الوطني للمعارضة، وكانت هذه اللجنة الرباعية قد اتفقت على:

١ ـ إجراء الانتخابات الاشتراعية في موعدها المحدد وبمشاركة جميع الأحزاب.

٢ ـ حياد المال العام والوظيفة والإعلام العام والرسمي.

٣ ـ رقابة وطنية وعربية ودولية للانتخابات.

٤ ـ مشاركة جميع الأحزاب السياسية بصورة متكافئة ضمن اللجان الانتخابية بما يحقق لها المشاركة في مراقبة الانتخابات بصورة مباشرة.

□ □ □

وتباينت مواقف الأحزاب من الانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧، على الشكل الآتي:

■ **الحزب الاشتراكي:** في اجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لمناقشة ما إذا كان على الحزب المشاركة في الانتخابات

البرلمانية، ظهر خلاف بين القيادات البارزة فيه. تمثل الخلاف في وجود تيارين أحدهما يقوده جار الله عمر رئيس الدائرة السياسية والذي تبنى اتجاه الدخول في الانتخابات، وحصر الحوار مع الائتلاف الحاكم حول القضايا الانتخابية وتوفير الضمانات القانونية والسياسية. والتيار الآخر يدعو إلى مقاطعة الانتخابات إلاّ إذا وافقت السلطات على تلبية مطالب الحزب التي كان يتبناها منذ انتهاء الحرب، حرب الانفصال، كإعادة الممتلكات وعودة قيادييه. وانتهى القرار بعد التصويت إلى مقاطعة الانتخابات. وقد صوت ٥٧ عضواً من أصل ٩٠ لصالح مقاطعة الانتخابات. وأصدر الحزب بياناً أعلن فيه مقاطعته للانتخابات واتهم السلطات في اليمن بارتكاب مخالفات صريحة للقوانين كما اتهمها بالتعسف ضد الأحزاب المعارضة، ومنها الاشتراكي، مثل استمرار الاستيلاء على حقوقه وممتلكاته ومقراته، وتسخير إمكانات الدولة لمصلحة حزبي الائتلاف. واعتبر الاشتراكي أن رفض الائتلاف توفير الضمانات السياسية والقانونية وخصوصاً في ما يتعلق بتطبيع الحياة السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية أفقد العملية الانتخابية طابع الحرية والتكافؤ.

وقدر الحزب موقف أعضاء المكتب السياسي كجار الله عمر ورفاقه، الذين كانوا مع دخول الحزب الانتخابات حتى تكون القيادة منسجمة مع قرار المقاطعة. وقد تم بعد ذلك تغيير المكتب السياسي فخرج منه جار الله عمر وسيف صايل وعبد الغني عبد القادر وعبد الباري طاهر.

■ **المؤتمر الشعبي العام:**

في البيان الختامي للدورة العادية لحزب المؤتمر في ٤ حزيران/يونيو

١٩٩٦، أعلن المؤتمر بشكل علني عن هدفه للحصول على الأغلبية البرلمانية له، باعتباره تنظيماً سياسياً وطنياً رائداً في الساحة الوطنية والسياسية. وأكد المؤتمر أن هذا الحق مشروع دستورياً وديموقراطياً، سواء بتنسق حزبي مع الأحزاب الأخرى وفي طليعتها الإصلاح، أو دون تنسيق حزبي معها. من منطلق أن الحصول على الأكثرية سيكون حاسماً لقيادة دفة الحكم في البلاد دون صعوبات وخلافات قد تعرقل مسيرة بناء الدولة وتحمل مسؤولية الحكم على مختلف الصعد.

■ الإصلاح:

شن حزب الإصلاح حملة على حزب المؤتمر، واتهمه بتزوير السجلات ودعاه، إلى جانب أحزاب المعارضة، إلى تصحيح الخروقات التي حصلت أثناء عملية تسجيل الناخبين وعدم استخدام المال العام ووسائل الإعلام الرسمية من أجل حملاته الانتخابية، كما وقع الإصلاح مع المؤتمر وثيقة التنسيق من أجل الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد نصت الوثيقة على عدم التنافس في دوائر معينة وتنسيق الانتخابات في ٢٥٠ دائرة انتخابية، على أن يكون نصيب المؤتمر الشعبي ١٧٠ دائرة والإصلاح ٨٠ دائرة. واتفق الطرفان على عدم المنافسة في الدوائر المتفق عليها ويكون التنافس مسموحاً في الدوائر الـ ٥١ الباقية. وكذلك يحق لأي طرف الاحتفاظ بعدد من الدوائر الانتخابية التي نجح فيها في انتخابات ١٩٩٣ على ألاّ تقل عن نسبة ٦٠ بالمائة من مجلس النواب الحالي.

واتفق الجانبان على أن يكون الحكم ائتلافياً بين المؤتمر والإصلاح

في المرحلة التي تلي الانتخابات المقبلة ١ إلى ٢ على غرار التنسيق في الانتخابات.

ونص التنسيق على تصحيح ما يثبت حدوثه من خروقات وتجاوزات خلال مرحلة القيد والتسجيل وإزالة آثارها ووضع الضمانات القانونية من خلال الإجراءات الآتية:

١ ـ تحديد قوام اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لقانون ٢٧ للسنة ١٩٩٦.

٢ ـ تشكيل اللجان الإشرافية والأساسية والفرعية للانتخابات من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وفقاً للقانون.

٣ ـ التعاون في نشر الجداول للناخبين المسجلين في ١٩٩٣ و١٩٩٦ كجدول واحد واتخاذ الاجراءات التي تضمن سلامتها بما فيها حذف الأسماء الوهمية.

٤ ـ يؤكد الجانبان ضرورة أن تكون الإجراءات والأعمال التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات في متناول قيادات الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات تجسيداً لمبدأ العلنية.

٥ ـ تمكين لجان محلية وعربية ودولية من مراقبة سير الانتخابات.

٦ ـ حض الأحزاب المشاركة في الانتخابات على التأكد من سلامة الجو يوم الاقتراع.

ونصت الأسس الخاصة بالاتفاق على تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشؤون الانتخابات تكون مهمتهم متابعة سير العملية الانتخابية والتأكد من سلامة الإجراءات التي اتخذت ومنع أي مخالفات أو خروقات في الإجراءات وفقاً للقانون.

واعتبر حزب الإصلاح أن الوثيقة ستكون مدخلاً لترسيخ التجربة

الديموقراطية في اليمن ولحماية التعددية السياسية الوليدة، وليست مدخلاً للالتفاف على التعددية. وأكد الحزب أن الاتفاق قد أبقى مساحة للتنافس بين الأحزاب في الانتخابات النيابية التي ستجري في ٢٧ نيسان/ أبريل.

وفي ردود الفعل على وثيقة التنسيق، دعا مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في اليمن إلى عدم المشاركة في اللجان الانتخابية الخاصة بالانتخابات النيابية. واعتبر أن كل ما يصدر عن اللجنة العليا للانتخابات غير قانوني. ودعا المجلس الائتلاف الحكومي إلى التراجع ووقف خطوات السير في مراحل العملية الانتخابية من طرف واحد.

أما اللجنة العليا للانتخابات فقد رفضت البنود المتعلقة بها في اتفاق التنسيق في الانتخابات بين الحزبين الحاكمين، واعتبرت أن الاتفاق ليس حجة عليها بل هو اتفاق سياسي بين حزبين، وهي ليست بالتالي ملزمة بأي اتفاق أو تنسيق بين أي حزبين أو أكثر، لأن مهمتها تنفيذ ما جاء في الدستور وقانون الانتخابات.

واعتبرت اللجنة أن نقاطاً كثيرة وردت في الاتفاق تتعارض مع نص الدستور وروح القانون، وفي مقدمها الاتفاق على تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشؤون الانتخابات. وأن كل المهمات التي نص عليها الاتفاق الخاص باللجنة الاستشارية تنفيذية من الطراز المهم. وهذا يعتبر تغييراً للمفاهيم القانونية. وكذلك فإن اتفاق الحزبين يتعارض مع المادة ١٥٧ من الدستور التي تنص على أن تتولى الإدارة والإشراف على إجراء الانتخابات العامة، لجنة عليا مستقلة محايدة على أن يحدد القانون عدد أعضائها والشروط الواجب توافرها فيهم، إضافة إلى التعارض مع المادة ٢٥ من قانون

الانتخابات التي تنص على أن تتولى اللجنة العليا للانتخابات الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة وتقسيم الدوائر الانتخابية وتعيين اللجان الإشرافية ولجان إعداد جداول الناخبين إضافة إلى تجهيز الاستمارات والجداول والبطاقات الانتخابية.

□ □ □

على ضوء مواقف هذه الأحزاب، وتعرجات الخارطة السياسية لها، جرت الانتخابات النيابية العامة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وهو الموعد المقرر لها، وسادها ما ساد من القلاقل والشغب، وأسفرت نتائجها النهائية عن فوز كل من الأحزاب الآتية بالنتائج التالية:

□ **١ ـ المؤتمر الشعبي العام:** ١٣٦ مقعداً.

□ **٢ ـ التجمع اليمني للإصلاح:** ٥١ مقعداً.

□ **٣ ـ المستقلون:** ٤٦ مقعداً.

□ **٤ ـ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:** مقعدان.

□ **٥ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي:** مقعدان.

وبعدها تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور فرج بن غانم وهو مستقل، ودخلها كل من حزبي المؤتمر والإصلاح.

المصادر:

الصحافة العربية ـ «النهار»، «السفير» ـ بيروت.
«الحياة»، «الشرق الأوسط»، «القدس العربي» ـ لندن. ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٧.

ملحق - ٢ -

النزاع على جزر حنيش

هناك حوالى ٤١ جزيرة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تبعاً للتقديرات الشائعة. منها حوالى ٢٣ جزيرة كانت خاضعة للمجال الأثيوبي، أهمها حالب، ودهلك، وفاطمة. إلاّ أن معظم الجزر المهمة في تلك المنطقة تخضع للمجال اليمني وأهمها:

- جزيرة بريم، وتقع عند مضيق باب المندب، وتبعد عن الأراضي اليمنية حوالى ثلاثة أميال.
- مجموعة «جزر حنيش» التي تسمى أحياناً «أرخبيل حنيش»، وتقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في مواجهة باب المندب، وتخضع للسيادة اليمنية، وهي الجزر، خصوصاً حنيش الكبرى، التي تفجّر بشأنها النزاع.

استُخدم كثير من تلك الجزر، التي كانت خاضعة لأثيوبيا أو التابعة لليمن لأغراض عسكرية في فترات مختلفة، من جانب الدول المسيطرة عليها، أو الصديقة لها، أو المتعاونة معها، مثل مصر،

والثوار الأريتريين (قبل الاستقلال) بالنسبة إلى اليمن، وإسرائيل بالنسبة إلى أثيوبيا، ثم أريتريا.

لذلك ليست مشكلة جزر جنوب البحر الأحمر بالمشكلة «الصغيرة»، كما أنها ذات خلفية تاريخية ترتبط بدلالات مختلفة بأمن دول جنوب البحر الأحمر، ووضعها السياسي ومواردها الاقتصادية، وعلاقاتها الخارجية.

في هذا الإطار، يمكن رصد عدة نقاط ترتبط بالنزاع العربي الذي تفجر بين أريتريا واليمن على «جزر حنيش»، كالآتي:

أولاً ـ الإطار السياسي: يمثل الصدام المسلح بين أريتريا واليمن حول جزيرة «حنيش الكبرى»، اتجاهاً جديداً في علاقات الدولتين، إذ حرصت كل من اليمن وأريتريا على الاحتفاظ بعلاقات سياسية مستقرة بينهما منذ استقلال أريتريا العام ١٩٩١، فتم تبادل زيارات رسمية بينهما على مستويات قيادية. وتمَّ توقيع اتفاقات ذات أهمية خاصة، حتى وصل مستوى علاقاتهما إلى التفاهم على أمور تتصل بأمن كل منهما، خصوصاً من جانب أريتريا. وكان تصعيد الموقف بشأن الجزر، الذي يقرب من كونه «انقلاباً» يعتبر مؤشراً يفترض أن القيادة الأريترية تدرك أنه قد يؤدي إلى انهيار نمط العلاقات القائم. إلاّ أن خطأ في التقديرات، أو التصورات بشأن الاستخدام السياسي للقوة المسلحة للحصول على مكسب ما، قد جر الأزمة إلى ما هي عليه الآن. وعموماً تشير التقديرات السائدة إلى وجود دوافع مركبة وراء انفجار نزاع جزر حنيش.

ثانياً ـ الوضع الجيو ـ استراتيجي: لا يتعلق النزاع الأريتري - اليمني على جزر جنوب البحر الأحمر كلها، إنما ينصب أساساً على مجموعة أرخبيل حنيش، خصوصاً حنيش الكبرى. وتبعاً

لبعض المصادر تتألف هذه المجموعة من ٩ إلى ١٢ جزيرة، معظمها صغير للغاية. إلاّ أن السائد بهذا الشأن، هي أنها تتكون من ثلاث جزر هي: حنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وجبل زقر. وتتفاوت تلك الجزر من حيث المساحة، أو من حيث اقترابها أو ابتعادها عن اليمن شرقاً، أو أريتريا غرباً.

ولا يوجد تقدير محدد للأهمية الاستراتيجية لتلك الجزر، لكن يظل مؤكداً أنها قريبة من خط الملاحة البحري في البحر الأحمر المار غربها وشرقها، وأن أهميتها الاقتصادية تتصاعد.

وتعد جزيرة حنيش الكبرى مركز الثقل في الأرخبيل، وتقع تلك الجزيرة على بعد ١٢٠ كم شمال مضيق باب المندب. وتبلغ مساحة الجزيرة ١٢٠كم٢ وهي مستطيلة الشكل تتجه من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي.

ثمة نقطتان لا بد من تأكيدهما وهما: أن جزيرة حنيش الكبرى أقرب إلى الساحل اليمني منها إلى الساحل الأريتري (٣٥كم للأولى و٣٦كم للثانية). وأن معيار المساحة لا يكتسب أهمية في هذا الإطار لأن الجزيرة تقع على العتبة القارية لليمن وكانت خاضعة دوماً للسيادة اليمنية، وهما معياران أكثر أهمية من المساحة.

ثالثاً ـ الوضع القانوني: بعيداً عن التاريخ القديم لتلك الجزر، ظلت جزر حنيش تابعة للسلطنة العثمانية حتى القرن التاسع عشر. وبعد اختفاء الدولة العثمانية، آلت ملكية الجزر الثلاث الرئيسة إلى بريطانيا. وظل هذا الوضع قائماً حتى العام ١٩٧٢ حين سلمت بريطانيا في تلك السنة الجزر إلى حكومة اليمن الجنوبي، ولم تكن تلك الجزر آنذاك آهلة بالسكان تقريباً. واقتصرت أهميتها على

كونها معبراً بين اليمن وأريتريا. وكانت تلك الجزر موضع نزاع بين اليمن وأثيوبيا قبل استقلال أريتريا العام ١٩٩١. وشهدت بعض الفترات موجات من الخلافات الحادة بشأنها، كما حدث في العام ١٩٧٤ بين اليمن وأثيوبيا. وتشير المصادر إلى أن أثيوبيا اعترفت بتبعية تلك الجزر لليمن في ذلك الوقت، كما أشارت كل الخرائط إلى ذلك. لكن النزاع على تبعية تلك الجزر استمر على الرغم من ذلك بين أثيوبيا واليمن، خصوصاً وأنه لا توجد اتفاقات أو معاهدات سابقة لتسوية قضية ملكية الجزر.

ومن المتصور أن أي معاهدة تبرم لاحقاً بهدف وضع نهائي للنزاع، لا بد أن تستند إلى اتفاقية «قانون البحار» في حال إبرامها. وتنص الاتفاقية على أن الحدود البحرية بين بلدين متواجهين، يفصلهما بحر، تكون خط الوسط، وبموجب ذلك، فإن جزيرة حنيش الكبرى تدخل ضمن سيادة اليمن باعتبارها أقرب إلى ساحله.

رابعاً ـ تطور النزاع: يتمثل جوهر المشكلة الحالية حول جزر حنيش في وجود «نزاع» على ملكية الجزر، لكنه تطور مع قيام أريتريا باتخاذ خطوات عسكرية والاستيلاء على الجزيرة وفرض سيادتها عليها بالقوة المسلحة. ففي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ قامت حكومة أريتريا بتوجيه إنذار إلى المواطنين اليمنيين والحامية العسكرية اليمنية المرابطة في «حنيش الكبرى» بمغادرة الجزيرة، ووقف العمل في مشروع لإنشاء مجمع سياحي.

وجرت اتصالات بين الرئيسين اليمني والأريتري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٩٥) وعقدت عدة اجتماعات في صنعاء وأسمرة على مستوى وزيري الخارجية. إلاّ أنهما فشلا في التوصل

إلى تسوية، واكتفيا بتأكيد عزم الطرفين على حل المشكلة عبر القنوات الدبلوماسية.

لم تمر عدة أيام حتى قامت القوات الأريترية بهجوم مسلح على الجزيرة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقامت بالسيطرة (أو استكمال السيطرة) على الجزيرة تماماً. وتشير مواقف كل دولة إزاء المشكلة، إلى الآتي:

أ ـ تأكيد أريتريا أن «مجموعة أرخبيل حنيش» ظلت منذ القدم و«بمقياس التاريخ المعاصر خلال فترة الحكم، ثم الاستعمار الإيطالي والبريطاني والأثيوبي أرضاً أريترية لا لبس ولا خلاف عليها» مع إبداء الاستعداد لحل الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

ب ـ تأكيد اليمن موقفه الثابت بشأن الجزر بقوله «إنهم يدعون أن الجزر أريترية بينما لم تكن هناك أساساً دولة أريترية قبل العام ١٩٩١، مع قبول الجلوس على مائدة المفاوضات لكن بشرط انسحاب القوات الأريترية، وإطلاق سراح الأسرى اليمنيين».

خامساً ـ مستقبل النزاع: يصعب تصوّر استمرار الأزمة الناتجة من استخدام أريتريا للقوة المسلحة في «حنيش الكبرى» لفترة طويلة، إذ خلقت الأزمة ضغوطاً واسعة على كل أطرافها، خصوصاً الطرف اليمني. وقد لا تحتمل الأمور مساومات طويلة المدى، كما وضح أن أطرافاً مختلفة دولية (الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة) وإقليمية (مصر، السعودية، أثيوبيا) تعمل على إنهاء الموقف المترتب عليها، إلى جانب تتطور مواقف الطرفين المباشرين لها (اليمن وأريتريا) بشكل سريع.

وعلى الرغم من أن هناك أكثر من اتجاه محتمل لتحرك النزاع حول جزر حنيش في الفترات المقبلة، إلاّ أن ثنائية الحل السلمي/ العسكري هي التي تسيطر على الأذهان في المرحلة الحالية. مع بقاء احتمال تبلور «سيناريو ثالث» أكثر تعقيداً.

معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي

في الواقع، إنّ ردود الفعل العربية لا تعبر عن الخوف على عروبة «حنيش الكبرى» فحسب بل تطاول ما هو أبعد من ذلك كثيراً. إنه، باختصار، الخوف من زيادة تدهور الموقف الاستراتيجي العربي في البحر الأحمر لمصلحة أريتريا وحليفها الإقليمي، المعبر عنه هنا بإسرائيل والدولي المعبر عنه بالولايات المتحدة.

وهنا بدا الموقف العربي في البحر الأحمر في وضع لا يحسد عليه، وبدا واضحاً أن تحديات استراتيجية ذات حجم متزايد بدأت تفرض نفسها على مصر واليمن ودول الخليج، كما على باقي الأقطار العربية وإن بنسب ومستويات متفاوتة.

إن أول التداعيات الإقليمية الطابع للسيطرة الأريترية على «حنيش الكبرى» يتمثّل في إضعاف الموقف الاستراتيجي المصري في البحر الأحمر، وتحديداً لجهة تراجع أمن الملاحة في اتجاه قناة السويس.

فقد أشارت مصر، على لسان وزير خارجيتها عمرو موسى، إلى احتمال وجود «أبعاد» إسرائيلية للنزاع الأريتري ـ اليمني حول حنيش. وقال إن لإسرائيل أصابع في هذا النزاع بين الدولتين على الجزر المشرفة على باب المندب، الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن، مشيراً إلى استخدام أريتريا طائرات إسرائيلية في قصفها.

وفي ما يخص الدور الإسرائيلي بالنزاع، يقول الدكتور عبد الكريم

الأرياني، وزير الخارجية اليمني، أن ما نشر من وثائق صدرت عن معهد موشي دايان تؤكد أن ما يحدث في البحر الأحمر هو إحدى الخطوات التي تضمن لإسرائيل السلام. ويضيف الأرياني: «نحن لم نقل إن إسرائيل طرف مباشر، لكن قلنا إن الأريتريين حصلوا على زوارق من الإسرائيليين. وهذا ما أبلغنا به الأريتريون».

ومما زاد الشكوك حول أصابع إسرائيلية في النزاع ما ذكره «معهد موشي دايان» في تل أبيب، أن نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا وانتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية (بواسطة أريتريا) يندرجان في إطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر، ولمواجهة أي تهديد يمكن أن يصدر عن إيران خصوصاً في حال تفكك الدولة الإيرانية وحدوث صراع على السلطة فيها.

وفي زيارة له لليمن، أعلن عبد الوهاب الدراوشة العضو العربي في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أن شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل السابق، أكد وقوف إسرائيل على الحياد في النزاع بين اليمن وأريتريا حول جزيرة حنيش الكبرى.

معادلة الصراع الدولي

الموقف الأميركي مطابق للخطاب الأريتري في النزاع على أرخبيل حنيش. فالولايات المتحدة على الرغم من دعوتها إلى «نبذ الحلول العسكرية»، واللجوء إلى الوسائل السلمية لفض النزاع، رددت المقولة الأريترية نفسها بضرورة الانسحاب المتبادل من جزر الأرخبيل، مما عنى طعناً في سيادة وحق اليمن في هذا الأرخبيل، ومهّد الطريق للتساؤل عن الدور الأميركي في الأحداث.

إن تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) حول ضرورة وصول الجانبين إلى حل وسط على الجزر الثلاث، أثار دهشة صنعاء، التي أكد عضو مجلس الرئاسة فيها عبد الوهاب الأنسي في (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) أن بلاده تحتفظ بخارطة صادرة عن وزارة الدفاع الأميركية تظهر سيادة اليمن على هذا الأرخبيل.

وفي الحقيقة أن المفاضلة الأميركية اليوم بين اليمن وأريتريا شبيهة إلى حد بعيد بتلك المفاضلة التي كانت قائمة بالأمس القريب بين الصومال وأثيوبيا. وفي الحالة الثانية، كما في الأولى، بدا الحرص الأميركي واضحاً على منع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، أو على الأقل منع تعاظم الموقف الاستراتيجي العربي في هذا البحر. وانطلاقاً من ذلك كله، يمكن النظر إلى الاحتلال الأريتري لجزيرة حنيش الكبرى باعتباره خطوة أميركية استباقية في لعبة الصراع الدولي في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر، في إطار الصراع على منابع الطاقة النفطية وممراتها.

مواقف الدول العربية

تفاوتت المواقف العربية بين دولة وأخرى. ففضلت السعودية إيجاد حل سريع للمشكلة يقوم على أساس عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الغزو الأريتري لجزيرة حنيش الكبرى، ثم الدخول في مفاوضات بين اليمن وأريتريا لحل المشكلة بالطرق السلمية وعن طريق التفاوض.

رداً على بيان مجلس الوزراء السعودي حول هذا الموضوع قال وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الأرياني، إن اعتبار السعودية هذه الجزيرة يمنية يعتبر موقفاً مريحاً من جانب المملكة، في الوقت الذي

أعرب الملك فهد عن ارتياح السعودية إلى ما توصلت إليه الجمهورية اليمنية وأريتريا من اتفاق على حل النزاع إزاء جزر حنيش عن طريق التحكيم الدولي في أعقاب جهود ديبلوماسية بذلتها فرنسا.

وأيّدت مصر أي خطوة من شأنها حل قضية الجزر بالوسائل الديبلوماسية، مشيرة إلى استمرار الاتصالات المصرية مع الدول المعنية بالأزمة ومع أثيوبيا وفرنسا، مشدّدة على أهمية تأمين سلامة الملاحة في البحر الأحمر لارتباطها بالأمن المصري.

وإجمالاً، فالتفاعل المصري الرسمي مع قضية حنيش ليس إلاّ انسجاماً تاماً مع خيار مصر «الاستراتيجي» الذي اعتمدته بعد صلحها مع إسرائيل، وإعادة ترتيب أوراقها الداخلية على أساس ما يتم خارجياً. وذلك الدور هو تقمص دور الوسيط المسالم والمحايد، في قضايا المنطقة، وإن مست الأمن الداخلي أو القومي مساً مباشراً، وعدم الانحياز إلى فريق ضد الآخر، إلاّ في خضم أكثرية دولية، تتكفل بتمييع أي فروقات ولو ثانوية في مواقف هذه الدول.

ويدور في الكواليس، همس غير مؤكد على أن جزءاً من موقف مصر المتريّث، كان اضطرارياً، لوجود ترتيبات عالية المستوى وطويلة الأجل، بين القاهرة وأسمرة، لها علاقة مباشرة بالأزمة في جنوب السودان.

أما سورية فقد دعت إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل العملية العسكرية الأريترية، وإلى دخول اليمن وأريتريا في مفاوضات ثنائية للتوصل إلى حل يستند إلى قواعد القانون الدولي ومبادىء حسن الجوار. وأعربت دمشق عن ارتياحها لبوادر الانفراج المتمثلة بإطلاق

سراح الأسرى اليمنيين وقيام بعض الدول، ومنها مصر، بمساع حميدة لتطويق هذه الأزمة.

وناشدت الكويت اليمن وأريتريا انتهاج أسلوب الحوار وإعطاء فرصة للمساعي الحميدة لحل نزاعهما، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة لحل الخلاف.

بينما أكدت قطر حق اليمن وسيادته على جزره في البحر الأحمر والدفاع عن أراضيه وحدوده الوطنية ومياهه الإقليمية وعدم المساس بها.

أما الجامعة العربية فقد أكدت الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية على الأمن القومي، وقال تقرير أعدته إدارة الشؤون العربية في الجامعة، إن جزيرتي حنيش الكبرى وحنيش الصغرى لهما أهمية كبرى على الأمن الوطني اليمني والأمن القومي العربي، وإنهما تشكلان جزءاً من مجموع ٥١ جزيرة تقع جميعها في البحر الأحمر وتتبع جمهورية اليمن.

وأشار التقرير إلى أن هذه الجزر ذات أهمية استراتيجية كبرى لقربها الشديد من باب المندب وإشرافها على خطوط الملاحة في جنوبي البحر الأحمر. وتأكيداً للمكانة الاستراتيجية للجزر ومدى تحكمها في الملاحة بمضيق باب المندب، ساق التقرير مثالاً على ما حدث في حرب تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٧٣ حين نجحت البحرية العربية في فرض حصار على الملاحة الإسرائيلية، ومنعها من عبور باب المندب، مما أدى إلى شل حركة الملاحة الإسرائيلية، وانقطاع وصول النفط إلى ميناء إيلات الإسرائيلي لمدة شهرين.

رفض الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الجامعة العربية

السفير موفق العلاف اتهام الجامعة بإثارة أزمة عربية ـ أفريقية بسبب موقفها المساند لليمن، وقال إن الجامعة لم تثر النزاع بين اليمن وأريتريا، وهي باعتبارها مؤسسة للعمل العربي المشترك ملزمة بالدفاع عن الأراضي العربية.

الهوامش:

(١) الصحافة العربية ـ «النهار»، «السفير» ـ بيروت.
«الحياة»، «الشرق الأوسط»، «القدس» ـ لندن ما بين ١٩٩٦ و١٩٩٧.

(٢) راجع «الجزر اليمنية في البحر الأحمر». الدكتور عبدالله علي بورجي ـ منشورات ٢٦ سبتمبر ـ صنعاء ـ ١٩٩٥.

وثيقة ـ ١ ـ

معاهدة الطائف بين المملكة اليمانية
وبين المملكة العربية السعودية
عام ١٩٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة ـ لسوء الحظ ـ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الإسلامية بين بلادينا، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة، وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي:

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية
بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة.

وحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة أخرى.

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما، وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما، وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما:

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية: حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن: حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير.

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول، قرّرا باسم مليكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى:

تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية:

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً، وبملكيته عليها؛ فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً، وبالملكية على مملكة اليمن. ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام الملك يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب

الجلالة الإمام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً، وبالملكية على المملكة العربية السعودية. ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة.

إن جلالة الإمام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدّعيه من حماية أو احتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة وغيرها، كما أن جلالة الإمام يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام.

المادة الثالثة:

يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون فيها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث، ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة الرابعة:

خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي، ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما:

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و(الموسم) على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في

الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين (بني جماعة) ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال، ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود (نقعة) و(عار) التابعتين لقبيلة (وائلة) وبين حدود (يام)، ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق (مروان) و(عقبة رفادة)، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا (يام) من (همدان بن زيد وائلي) وغيره، وبين (يام)، فكل ما عن يمين الخط المذكوز الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو (ميدي) و(حرض) وبعض قبيلة الحرث و(المير) و(جبال الظاهر) و(شذا) و(الضيعة) و(بعض العبادل) و(جميع بلاد وجبال رازح) و(منبه مع عرو آل مشيخ) و(جميع بلاد وجبال بني جماعة) و(سحار الشام بياد وما يليها) و(محل مريصغة) من (سحار الشام) و(عموم سحار) و(نقعة) و(عار) و(عموم وائلة) و(كذا الفرع مع عقبة نهوقة) و(عموم من عدا يام) و(وادعة ظهران) من (همدان بن زيد) هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٣هـ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو (الموسم) و(وعلان) و(أكثر الحرث) و(الخوبة) و(الجابري) و(أكثر العبادل) و(جميع فيفا) و(بني مالك) و(بني حريص) و(آل تليد) و(قحطان) و(ظهران وادعة) و(جميع

وادعة ظهران) مع (مضيق مروان) و(عقبة رفادة) وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من (يام) و(نجران) و(الحضن) و(زور وادعة) وسائر من هو في نجران من (وائلة) وكل ما هو تحت (عقبة نهوقة) إلى أطراف (نجران ويام) من جهة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٣هـ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، وما ذكر من (يام ونجران) و(الحضن) و(زور وادعة) وسائر من هو في نجران من وائلة، فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في (يام) والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحيث إن (الحضن) و(زور وادعة) ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلاّ لما ذكر، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم وائلة عن التمتع بالصّلات والمواصلات والتعاون المعتاد المتعارف به.

ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا (يام) من (همدان بن زيد) وسائر قبائل اليمن، فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين.

أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على

أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة الخامسة:

نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة:

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح، وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان. ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف، سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي يوضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها.

المادة التاسعة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي:

١ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير، فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة، وليس للحكومة

المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب، وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فرّ من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن تمكّن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها، وعدّه شخصاً غير مرغوب فيه، ويمنع من العودة إليها في المستقبل.

المادة العاشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً، موظفاً كان أم غير موظف، فرداً كان أم جماعة، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعّالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده. فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء وإلقاء القبض عليه، وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها، وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها، إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال

والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة:

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق. ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلاّ بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الإجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر، عن كل جناية ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عودهم كائناً ما كان وبالغاً ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء، أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد، كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة، وإن تعذر

على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع، وما يقرره المندوبان يكون نافذاً.

المادة الرابعة عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للأخطار.

المادة السادسة عشرة:

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية، والعنصرية العربية، أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شراً وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا (ما في) وسعهما في

سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عدوان على أية أمة.

المادة السابعة عشرة:

في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً: الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً.

ثانياً: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

المادة الثامنة عشرة:

في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي:

أولاً: اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح في المادة (التاسعة والعاشرة) أعلاه.

ثالثاً: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً: منع الإمدادات، والأرزاق، والمؤن، والذخائر عن المعتدين أو الثائرين.

المادة التاسعة عشرة:

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان (عن) رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلادين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة العشرون:

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده، لأن يأذن لمثليه ومندوبيه في الخارج ـ إن وجدوا ـ بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء، وفي أي وقت، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الفريقين في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين، التي هي كأمة واحدة. ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون:

يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان ١٣٥٠هـ ـ على كل حال ـ اعتباراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة.

المادة الثانية والعشرون:

تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع، وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الأشهر الستة التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، وإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة الثالثة والعشرون:

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة، وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه. وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(جدة في ٢٠/٥/١٩٣٤م)

خالد بن عبد العزيز آل سعود **عبد الله بن أحمد الوزير**

وثيقة ـ ٢ ـ

عهد التحكيم بين مملكة اليمن
وبين المملكة العربية السعودية
عام ١٩٣٤

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية:

المادة الأولى:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه.

المادة الثانية:

يجرى التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين،

ينتخب كل فريق نصفهم، ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً. وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً. مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلاّ على الأشخاص المقبولين من الطرفين. فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين، تجري المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك.

المادة الثالثة:

يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر. وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة. وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه. ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه. ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعيّن الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك.

المادة الرابعة:

أجور محكمي كل فريق عليه، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى.

المادة الخامسة:

يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية، يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة.

وقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(جدة في ٢٠/٥/١٩٣٤م)

خالد بن عبد العزيز آل سعود　　　　**عبد الله بن أحمد الوزير**

وثيقة ـ ٣ ـ

مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية وبين حكومة المملكـــة العربية السعودية عام ١٩٩٥

رغبة في ترسيخ وتمتين أواصر العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وشعبيهما الشقيقين، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف الموقعة في السادس من شهر صفر سنة ١٣٥٣هـ الموافق ٢٠ مايو لسنة ١٩٣٤م وملاحقها وهي المعروفة باسم «معاهدة الطائف» (التي يشار إليها لاحقاً باسم المعاهدة).

المادة الثانية:

تشكل لجنة مشتركة من عدد متساوٍ من الطرفين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً تكون مهمتها تجديد العلامات المقامة طبقاً لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجود منها والمندثر وذلك ابتداء من نقطة الحدود (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) بين ميدي والموسم وحتى آخر نقطة سبق ترسيمها في

جبل الثار. واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لإقامة العلامات (الساريات) عليها وذلك بالاتفاق مع شركة متخصصة لتنفيذ ذلك يتم اختيارها من قبل الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت إشراف اللجنة.

المادة الثالثة:

تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين في عملها لتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود بدءاً من جبل الثار وحتى منتهى حدود البلدين، بما في ذلك الاتفاق على كيفية التحكيم في حال الاختلاف بين البلدين.

المادة الرابعة:

تشكل لجنة مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية وفقاً للقانون الدولي ابتداء من نقطة الحدود على ساحل البحر الأحمر المشار إليها في المادة الثانية أعلاه.

المادة الخامسة:

تشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أي استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين.

المادة السادسة:

تشكل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما وتبدأ هذه اللجنة عملها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة.

المادة السابعة:

تعين لجنة عليا مشتركة للعمل على تحقيق ما سبق وتسهيل مهمات اللجان المذكورة وإزالة ما قد يعترض سير أعمالها من معوقات أو صعوبات.

المادة الثامنة:

يؤكد البلدان التزام كل منهما بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدة ومركزاً للاعتداء على البلد الآخر أو القيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي ضد الطرف الآخر.

المادة التاسعة:

من أجل الاستمرار في المحافظة على تهيئة الأجواء الودية المناسبة لإنجاح المحادثات يلتزم كل طرف بعدم القيام بأي نشاط دعائي ضد الطرف الآخر.

المادة العاشرة:

ليس في هذه المذكرة ما يتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود.

المادة الحادية عشرة:

تم ضبط وتدوين كل ما يتم بحثه في اللجان المذكورة في محاضر يوقع عليها من قبل المسؤولين في الجانبين.

تم توقيع هذه المذكرة في مكة المكرمة في يوم الأحد السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك لعام ١٤١٥هـ الموافق السادس

والعشرين من شهر فبراير لعام ١٩٩٥م وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين البلدين..

عن حكومة الجمهورية اليمنية	عن حكومة المملكة العربية السعودية
نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية	المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين
عبد القادر عبد الرحمن باجمال	إبراهيم بن عبد الله العنقري
	١٤١٥/٩/٢٧هـ

الهوامش:

(*) المصدر: وزارة الخارجية اليمنية. نشرت هذه الوثائق في كراس أصدرته مجلة «الثوابت» الفصلية في صنعاء ـ ١٩٩٥.

المراجع

أحاديث ولقاءات:

- الرئيس علي عبد الله صالح ـ رئيس الجمهورية.
- الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ رئيس مجلس النواب.
- الدكتور عبد الكريم الأرياني ـ رئيس الحكومة الحالي ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق.
- عبد العزيز عبد الغني ـ رئيس المجلس الاستشاري الحالي ورئيس الوزراء السابق.
- الدكتور محمد سعيد العطار ـ السفير الحالي والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، ونائب رئيس الوزراء ووزير النفط السابق.
- مجموعة من الديبلوماسيين اليمنيين والحزبيين والإعلاميين من مختلف القطاعات السياسية، الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم.

صحف ودوريات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨

- **الأهرام** ـ القاهرة
- **الحياة** ـ لندن
- **الخليج** ـ الشارقة/الإمارات
- **السفير** ـ بيروت
- **الشرق الأوسط** ـ لندن
- **القدس العربي** ـ لندن
- **النهار** ـ بيروت

Current History - Washington
The Economist - London
Foreign Affairs - Washington
The Guardian - London
International Herald Tribune - Paris

كتب عربية:

أحمد جابر عفيف، **الحركة الوطنية في اليمن: دراسة ووثائق**، دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٩٨٢.

أحمد علي البشاري، **دراسات في الاقتصاد اليمني**، منشورات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦.

أحمد فايد الصاندي، **حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى**، بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣.

أحمد قائد بركات، **النفط في اليمن**، مؤسسة الضعيف الثقافية، صنعاء.

أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د .ط، ١٩٨١.

أمين الريحاني، **ملوك العرب**، بيروت، ١٩٣٠.

أمين سعيد، **اليمن: تاريخه السياسي منذ استقلاله**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

«**البيان الأخضر**» بيان عن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين.

جواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، (الجزء الرابع)، بيروت دار العلم للملايين، ١٩٧٠.

حافظ وهبة، **الجزيرة العربية في القرن العشرين**، القاهرة، ١٩٦١.

حسين عبد الله العمري، **تاريخ اليمن الحديث والمعاصر: من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين**، بيروت، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧.

حسين عبد الله العمري، **مئة عام على تاريخ اليمن الحديث**، الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.

خالد محمد القاسمي، **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**، الشارقة: دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.

الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الصادر عن رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء (صنعاء)، ديسمبر ١٩٧٠.

زيد علي الوزير، **محاولة لفهم المشكلة اليمنية**، بيروت، ١٩٧١.

سلطان أحمد عمر، **نظرة في تطور المجتمع اليمني**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٠.

سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن ١٩٣٩ - ١٩٦٢**، بيروت، ١٩٨٥.

سيد مصطفى سالم، **تكوين اليمن الحديث**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

عادل رضا، **ثورة الجنوب**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.

عبد الله البردوني، **قف يا يمنية**، دار العلم للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٧.

عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري**، دمشق ١٩٩٣.

عبد الله عبد الكريم الجرافي، **المقتطف من تاريخ اليمن**، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٩٧.

عبد الرحمن البيضاني، **أزمة الأمة العربية وثورة اليمن**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤.

علي الثور، **الثورة اليمنية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨**، القاهرة، ١٩٧٤.

علي عبد القوي الغفاري، **الوحدة اليمنية ـ الواقع والمستقبل**، منشورات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٧.

العلاقات السعودية اليمنية الدكتور عبد الله سعود القبّاع ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م. أضواء على تاريخ الجزيرة العربية الحديث محمد بن أحمد العقيلي ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٢م.

عمر الجاوي، **الزبيدي ـ شاعر الوطنية**، عدن، ١٩٧٢.

فارس السقاف، **الإسلاميون والسلطة في اليمن**، منشورات مركز دراسات المستقبل، صنعاء، ١٩٩٧.

فضل علي أحمد أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن**، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٩٧.

فؤاد مطر، **اليمن ـ جمهورية و٥١ إمام**، التعاونية الصحافية، بيروت، ١٩٦٨

محمد أحمد الشامي، **من الأدب اليمني**، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩.

محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٤.

محمد حسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٩٠)**، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦.

محمد سعيد العطار، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن**، الجزائر: المطبوعات الوطنية، ط ١، ١٩٦٥.

محمد المانع، **توحيد المملكة العربية السعودية**، الدمام ١٩٨٢.

المملكة العربية السعودية وزارة الخارجية مكة المكرمة عام ١٣٥٣هـ مطبعة أم القرى.

من مذكرات تركي بن محمد بن تركي الماضي عن العلاقات السعودية اليمنية ١٣٤٢هـ - ١٣٧١هـ ١٩٢٤م - ١٩٥٤م طبع عن نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز.

نزيه مؤيد العظم، **رحلة في العربية السعيدة**، بيروت، ١٩٨٦.

كتب بالأجنبية:

Almadhgi, Ahmad Noman Kassem, **Yemen and the United States:** A study of a small power and super-state relationship Tauris 1965 - 1994 Academic Studies I.B. Tauris Publication London - New York 1996.

Bidwell, R.L., **The Two Yemens,** Harlow, 1983.

Douglas, J. Leigh. **The Free Yemeni Movement 1935 - 1962,** American University of Beirut, Beirut 1987.

Drake, Lora. Re - thinkihg The Yemen Civil War. And Democratization United Association For Studies and Research - Annan Dale, VA. U.S.A January 1995.

Fayein, Claudie, **A French Doctor in the Yemen,** London, 1957.

Gavin, R.J., **Aden under British Rule, 1839-1967,** London 1975.

Halliday, Fred, **Revolution and Foreign Policy: The Case of South Yemen, 1967-1987,** Cambridge, 1990.

Holden, David, **Farewell to Arabia,** London, 1966.

Ingrams, Doreen, **A Time in Arabian,** London, 1970.

Ingrams, Harold **Arabia and the Isles,** London, 1966.

Ingrams, Harold, **The Yemen: Imams, Rulers and Revolutions,** London, 1963.

Johnston, Charles, **The View From Steamer Point,** London, 1964.

Knox-Mawer, June, **Sultans Came to Tea,** London, 1961.

Kostiner, Joseph, **Yemen - the Tortuous Ouest For Unity, 1990 - 94,** Tye Royal Institute of Internaitonal Affairs, London 1996.

Little, T. **South Arabia, Arena of Conflict,** London: Pall Mall, 1968.

Luce, Margaret, **From Aden to the Gulf,** Salisbury, 1987.

Smiley, David, **Arabian Assignment,** London, 1975.

Smith, Tim Mackintosh. **Yemen - Travels in Dictionary** Land John Murray, London, 1997.

Stark, Freya,**The Southern Gates of Arabia,** London, 1936.

Stark, Freya, **A Winter in Arabia,** London, 1941.

Travaskis, Kennedy, **Shades of Amber,** London, 1968.

Waterfield, Gordon, **Sultans of Aden,** London, 1968.

كتب صدرت للمؤلف

الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٠ ـ **شخصيات عربية من التاريخ.** الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ **المسيحيون والعروبة** ـ مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ **العرب وجيرانهم** ـ الأقليات القومية في الوطن العربي. ١٩٨٩.

١٣ ـ **قبل أن تبهت الألوان** ـ صحافة ثلث قرن. ١٩٩١.

١٤ ـ **رياح السموم** ـ السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج، ١٩٩١ - ١٩٩٤.

الطبعة الأولى ١٩٩٤، الطبعة الثانية ١٩٩٥.

١٥ ـ **أكتب إليكم بغضب** ـ كيف تقول «لا» في عصر «نعم». ١٩٩٦.

١٦ ـ **ثلاثة شعراء وصحافي** ـ رسائل جبرا ابراهيم جبرا، يوسف الخال وتوفيق صايغ إلى رياض نجيب الريّس. ١٩٩٦.

١٧ ـ **رياح الشمال** ـ السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات. الطبعة الأولى ١٩٩٧. الطبعة الثانية ١٩٩٧. الطبعة الثالثة ١٩٩٨.

١٨ ـ **صحافي ومدينتان** ـ رحلة إلى سمرقند وزنجبار. ١٩٩٧.

فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ش

ص

ط

ع

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ر

ز

س

ش

ص

ظ

ع

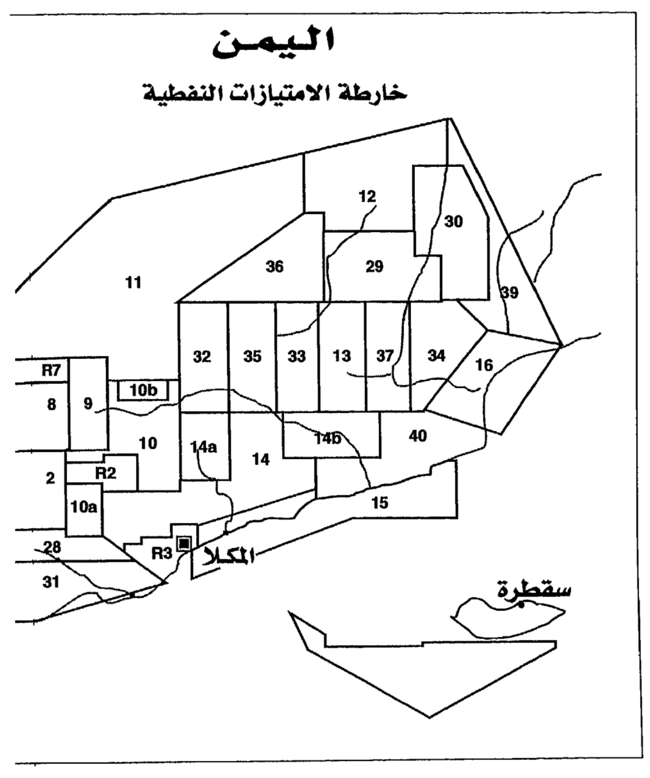
ف

ق

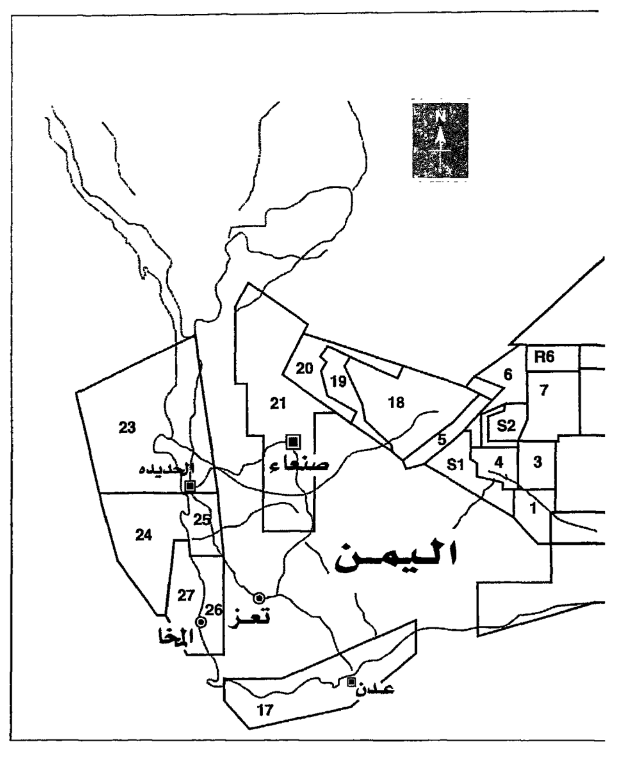
ك

ل

م



S1	قطاع دميس	7	قطاع البرقاء	13	الأرمح
S2	قطاع العقلة	8	قطاع عساكر	14	المسيلة
1	قطاع عماقين	9	قطاع الحجر	15	المكلا
2	قطاع المعبر	10	شرق شبوة	16	خليج القمر
3	قطاع جردان	10a		17	عدن/عبيان
4	قطاع عياد	10b	سار	18	قطاع مأرب – الجوف
5	قطاع جنة	11	سرحزر	19	الجوف
6	قطاع أريام	12	شمال سناو	20	وادي الجوف



21	سنترال بلاتو	29	جنوب سناو	37	مرياط
22	قطاع الزيدية	30	حبروت	38	سقطرة
23	قطاع أنتوفاش	31	جنوب بلهف	39	دمقوت
24	الخطيب	32	حوازم	40	
25	الحديدة	33	قطاع الفرت	R2	
26	المخا	34	جيزة		
27	الجنبية	35	هود		
28	بلهف	36	ثمود		

رياح الجنوب

بعد كتابيه «رياح السموم» و«رياح الشمال» تكتمل في هذا الكتاب «رياح الجنوب» ثلاثية الخليج التي يغطي فيها الصحافي رياض نجيب الريّس أحداث شبه الجزيرة العربية لما يقارب الثلثي قرن من الزمن.

في «رياح الجنوب» يشد المؤلف رحاله الى اليمن باحثاً عن الدور والهوية وسط العواصف والصراعات، من حروب الانفصال الى حروب الاندماج، ومن يمن الشمال الى يمن الجنوب الى يمن الوحدة، مستطلعاً صورة ذلك البلد السعيد في العلاقة مع السعودية والخليج والنفط والقبائل والإسلاميين والديموقراطية وأميركا.

وهكذا نمضي في الكتاب لاهثين، مترقبين ذلك القوس المتوتر المشدود من جبال صنعاء الى شواطئ عدن، من خلال مشاهد يتعانق فيها التاريخ مع الواقع المعاصر، في أسلوب جديد هذه المرة، يجمع بين المقابلة المثيرة والتحليل السياسي الغني بالمعلومات، الى بانوراما توثيقية للأحزاب والمعاهدات، ما يجعل من الكتاب مرجعاً شديد الأهمية لكل قارئ وباحث يريد إدراك اليمن ولو طال السفر!

